المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثالثة والثلاثون | 33 | الثلاثاء والأربعاء 13 و14 فيفري 2024

المحتوى

الثلاثاء 13 فيفري 2024

1- افتتاح الجلسة..... 3334
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3334
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بمشروع القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية..... 3334
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3355
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد..... 3359
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3364

الأربعاء 14 فيفري 2024

7- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 01 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة..... 3366
8- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 3380
9- استئناف الجلسة والاعلام عن قائمة من يمثل المجلس في الهيئات والمجالس العربية والدولية..... 3385
10- رفع الجلسة..... 3386
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 3386

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وثماني وثلاثين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 13 فيفري 2024 وتواصلت يوم الأربعاء 14 فيفري برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشاريع القوانين آنفة الذكر.

I- الثلاثاء 13 فيفري 2024

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

باسمكم جميعا يسعدني أن أرحب بالسيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء وذلك عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

الانتهاء من التصويت.

النصاب متوفر عدد الحضور 127.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

تبعا لقرار المجلس بتاريخ 1 فيفري 2024 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النظر في:

أولا، مشروع قانون يتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية عدد 40 لسنة 2023،

ثانيا، مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد عدد 50 لسنة 2023،

ثالثا، مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة عدد 48 لسنة 2023.

مع العلم أن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام حول كل مشروع قانون يخضع إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي وأن طلب الكلمة يتم تبعا لأحكام الفصل 102 منه، فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام حول مشروع قانون عدد 40 لسنة 2023 التفضل بتسجيل أسماءهم في مفتتح هذه الجلسة العامة حتى يتسنى إعداد قائمة المتدخلين بصفة مسبقة.

وننتقل الآن إلى النقطة الأولى في جدول أعمالنا اليوم: النظر في مشروع قانون يتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية عدد 40 /2023

أرحب مجددا بالسيد عماد مميش وزير الدفاع الوطني وكافة أعضاء الوفد المرافق له ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعبر باسم كافة السيدات والسادة النواب عن تقديرنا وإكبارنا للمؤسسة العسكرية واعتزازنا بما تبذله من مجهودات كبيرة وتضحيات متواصلة في مكافحة الإرهاب والجريمة والتهريب والهجرة غير الشرعية وتصديها لكل محاولات المس من سلامة وأمن البلاد والذود عن حرمة وطننا العزيز، إضافة إلى تدخلات جيشنا الوطني لمعاضدة المجهودات المدنية في عدة مجالات خدمة للصالح العام وللمصلحة العليا للبلاد.

زميلاتي زملائي الأعزاء، فيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا بخصوص مشاريع القوانين محل النظر ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإنها ستتم على النحو التالي:

1- تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة،

2- النقاش العام،

3- ردود عضو الحكومة المعني،

4- التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين للانتقال لمناقشة المشروع وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي،

5- المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة لمشاريع القوانين العادية 54 عضوا.

كما أنه وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلما طلبوها وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المعروضة تجدر الإشارة إلى أنه وفيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب فقد تم استيفاء الآجال القانونية في الغرض وفقا لمقتضيات الفصل 67 و74 من النظام الداخلي فيما يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة مشروع قانون

يتعلق بمشروع القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نمر إلى تلاوة تقرير لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح حول مشروع القانون عدد 40 لسنة 2023 وقبل أن أحيل الكلمة إلى هذه اللجنة يسعدني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضاءها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المبذول والعمل المنجز.

إذن المصدح للجنة.

السيد عادل ضياف، رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

شكرا سيدي الرئيس،

تحية من جديد إلى كافة الحضور،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني والإطارات السامية بوزارة الدفاع الوطني.

سيدي الرئيس، أريد في البداية أن أتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح على المجهودات المبذولة من أجل الوصول للإيفاء بكل متطلبات هذا المشروع كما أريد أن أتوجه بالشكر أيضا إلى إدارة المجلس وإلى مستشاريها وإلى

كل زملائي النواب على الحضور خلال المناقشات التي تمت مع ممثلي وزارة الدفاع الوطني وكافة إداري المجلس.

والآن أحيل الكلمة إلى السيد ثابت العابد مقرر اللجنة لتلاوة التقرير، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح إلى السيد مقرر اللجنة، تفضل.

السيد ثابت العابد، المقرر

شكرا،

تقرير لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح حول مشروع القانون عدد 2023/40 المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيْه،

الســـيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تَتَشرّف لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بأن تَعرض على أنظاركم تقريرها حول مشروع القانون عدد 2023/40 المتعلق بسنّ أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية.

وفيما يلي مُلخّص لمجمل أعمال اللجنة حوله.

I. التقديم العام :

ورد بوثيقة شرح الأسباب المصاحبة للمشروع المعروض أن أداء الخدمة الوطنية يُعتبر واجبا دستوريا على كل مُواطن بلغ من العمر عشرين عاما ويبقى ملزما بأدائها إلى حين بلوغه سن الخامسة والثلاثين في إطار إعداده للدفاع عن حوزة الوطن والمشاركة في التنمية الشاملة للبلاد وذلك طبقا لمقتضيات القانون عدد 1 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جانفي 2004 المتعلّق بالخدمة الوطنية.

هذا، وبالنظر إلى أنّ أداء الواجب الوطني المذكور يَنْبني قانونا على التقدم التلقائي، فإن أغلب المواطنين الذين بَلغُوا السّن القانونية للخدمة الوطنية والذين لا يستجيبُون لشروط التأجيل والإعفاء كما تمّ ضبطها بالقانون عدد 1 لسنة 2004 المشار إليه أعلاه، يتهربون من أداء واجبهم الوطني ومن تسوية وضعياتهم إزاء الخدمة الوطنية.

كما تَجدُر الإشارة إلى أنّ هذا العزوف أدّى إلى تراكم ملفّات الشبان الذين

تخلفوا عن تسوية وضعياتهم إزاء قانون الخدمة الوطنية ممّا انجرّ عنه تأخير في مُتابعتهم قضائيا باعتبار أن المواطن الذي لم يَتقدّم لتسوية وضعيته إزاء قانون الخدمة الوطنية يُعدّ مُرتكبا لجريمة الفرار طبقا لما جاء بالفصل 31 من لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح القانون عدد 1 لسنة 2004 المشار إليه أعلاه وطبقا لأحكام الفصل 66 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية الذي ينصّ على أنه "كل من وجبت عليه الخدمة العسكرية ولم يلب الدعوى في حالة السلم في الأجل المضروب له للالتحاق بالوحدة المعنية له يعاقب بالسجن من شهر إلى عام.

وفي حالة الحرب يُرفع ذلك العقاب من عامين إلى خمسة أعوام ويُساق المتخلفون إلى وحداتهم للقيام بالخدمة العسكرية المطلوبة منهم مع مراعاة القوانين الخاصة المتعلقة بالخدمة العسكرية ".

علما وأنه لا تتوفر لدى مصالح الإدارة العامة للتجنيد والتعبئة وإدارة القضاء العسكري الإمكانيات البَشرية والمادية الضرورية لمُعالجة الكمّ الهَائل من ملفَّات المتخلفين عن أداء وَاجب الخِدْمَة الوَطنيَّة التّي تزيد عن 403 ألف ملف.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ تَسْوية الوضعية القانونية للشّبان المُتخلفين من خلال إعفاءهم بمقتضى نص خاص من أداء واجب الخدمة الوطنية لئن كانت تَهْدف إلى تَجاوز الإشكاليات القانونية المُرتبطة بعدم تسوية وضعياتهم ممَّا يُعرقل مُمَارستهم لبعض حُقوقهم وحُرياتهم المَضمونة دستوريا على غرار حرية التنقل والحق في العمل وغيرها، فهي تكتسب بالأساس بُعدًا اقتصاديا من خلال تحريك الدَّورة الاقتصادية عبر تسهيل انخراط المعنيين بأحكامه في الحياة المهنية والبحث عن مواطن شُغل.

ولا يشمل الإعفاء المواطنين المدعوّين لأداء الخِدْمة الوطنيّة في إطار الاستجابة لحَاجيات الدّفاع الشَّامل ومُقتضيات التَّضامن الوطني.

II. أشغال اللجنة :

تَعهدت لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح بالنظر في مشروع القانون عدد 2023/40 المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية بتاريخ 15 نوفمبر 2023 بموجب مراسلة الإحالة الواردة عن السيد رئيس مجلس نواب الشعب بناء على قرار مكتب المجلس عدد 08-2023 المنعقد بنفس التاريخ. وفي هذا الإطار، عَقدَت اللّجنة أربع جَلسَات خُصّصَت للنّقاش العام حول المشروع المعروض والاستماع إلى جهة المبادرة التشريعية والتصويت على المشروع وفي ما يلي لمحة عامة عن هذه الجلسات:

*الاثنين 25 ديسمبر 2023: الانطلاق في النظر في مشروع القانون المعروض والنقاش العام حوله،

* الأربعاء 27 ديسمبر 2023: مواصلة النقاش العام حول مشروع القانون المعروض،

*الخميس 04 جانفي 2024: الاستماع الى جهة المبادرة التشريعية والتصويت على مشروع القانون،

* الأربعاء 17 جانفي 2024: مناقشة تقرير اللجنة والمصادقة عليه.

ولتَمْكينكم من حُسن الاطِّلاع على فَحوى الأعمال التحضيرية للجنة بخصوص هذا المشروع ارتأينا أن نَعرض بداية وفي مرحلة أولى ما دار بخصوصه من نقاش عام دَاخل اللّجنة قبل التعرض ثانيا الى جلسة الاستماع الى جهة المبادرة التشريعية وتفاعلات النواب مع ممثلي وزارة الدفاع الوطني ثم إلى عمليّة التصويت على المشروع في مرحلة ثالثة.

1. النقاش العام:

انطلق أعضاء اللجنة في نقاشهم العام حول مشروع هذا القانون على ضوء مَا ورد من بَيانات بوثيقة شرح الأسباب ونصّ الفصل المعروض وكذلك انطلاقا من وَرقة العمل التي تم إعدادها

من الفريق الاستشاري للجنة والتي تَضمّنت إجمالا الإطار الدستوري والقانوني والترتيبي النافذ حاليا في علاقة بـالخـدمة الوطنية ببلادنا من ذلك ما نص علـيه دستـور 25جويلية 2022 في الفصل الرابع عشر منه على أن "الدفاع عن الوطن واجب مقدس على كل مواطن" بما في ذلك أداء الخدمة الوطنية.

وكذلك التعرض إلى تاريخية اهتمام المشرع التونسي بهذا الموضوع من خلال إصداره لعدة قوانين تنظيمية تتابعت وتَنقّحت حسب ما تتطلبه الظّروف منذ الاستقلال وتضمّنت عدة صيغ للخدمة الوطنية إلَى حين صدور آخر قانون نَافذ في المجال في الوقت الحاضر ألا وهو القانون عدد 1 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جانفي 2004 والمتعلق بالخدمة الوطنية كما تُمِّم ونُقِّح بمقتضى القانون عدد 68 لسنة 2008 المؤرخ في 03 نوفمبر 2008 والقانون عدد 17 لسنة 2010 المؤرخ في 20 أفريل 2010 والاطلاع على جملة أحكامه وخاصة تلك المتصلة بالهدف المنشود من أداء هذا الواجب الدستوري والمتمثل في اعداد المواطن للدفاع عن حوزة الوطن وإلى المشاركة في التنمية الشاملة للبلاد والمساهمة في نشر السلم في العالم وبأشكال الخدمة الوطنية المنصوص عليها بالفصل 3 من القانون عدد 01 لسنة 2004 آنف الذكر والتي تتخذ أحد الشكلين التاليين اما خدمة عسكرية مباشرة لغرض تسديد حاجيات الجيش الوطني أو خدمة وطنية خارج وحدات القوات المسلحة استجابة لحاجيات الدفاع الشامل ومقتضيات التضامن الوطني.

وكذلك الحالات المُتّصلة بتسوية الوضعية إزاء قانون الخدمة الوطنية كما نص عليها الفصل 18(فقرة أولى من القانون عدد 01 لسنة 2004) والتي تتم نهائيا بالتجنيد أو الاعفاء ومؤقتا بالتأجيل وكذلك الشروط القانونية للإعفاء كما تضمنها الفصل 8 من القانون عدد 01 لسنة 2004 والمتصلة عموما بأسباب لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح صحية أو اجتماعية أو دراسية إضافة الى تجاوز السن القصوى للتجنيد.

هذا بالإضافة الى مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وخاصة في فصلها 66 الذي ينص على أنَّه" كل من وجبت عليه الخدمة العسكرية ولم يلب الدعوى في حالة السلم في الأجل المضروب له الالتحاق بالوحدة المعينة له يعاقب بالسجن من شهر إلى عام. وفي حالة الحرب يرفع ذلك العقاب من عامين إلى خمسة أعوام ويساق المتخلفون إلى وحداتهم للقيام بالخدمة العسكرية المطلوبة منهم مع مراعاة القوانين الخاصة المتعلقة بالخدمة العسكرية".

وكذلك الاطلاع على بعض النصوص الترتيبية الاخر ى ذات الصلة بالمجال على غرار الامر عدد 377 لسنة 2004 المؤرخ في غرة مارس 2004 المتعلق بضبط شروط منح التأجيل والاعفاء من أداء الخدمة الوطنية وغيره من القرارات الوزارية الأخرى في المجال.

هذا، وقَدْ تَبيَّن للّجنة مِن خلال دراستها لمشروع هذا القانون، واستنادا على ما ورد صلب مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب المصاحبة أهميّة هذا المشروع المعروض أَمَامَكُم اليوم باعتباره سيُمكّن من تسوية الوضعية القَانُونيّة لعدَدٍ كَبيرٍ من الشُبَّان المُتخلفين عن أداء واجب الخدمة الوطنية من ناحية وسيَسْمح من ناحية أخرى بتجاوز جَميع الإشكاليَّات القانونية المُرتبطة بعدم تسوية وضعياتهم وتَسْهيل انخراطهم في الحياة الاقتصادية والمهنية والبحث عن مواطن شغل.

كما تم في المقابل وخلال النقاش داخل اللّجنة الذي كان مُستفيضا بين النواب طَرْح جملة من الملاحظات والاستفسارات يُمكن تَلْخِيصُها إجمالا فيما يلي:

- التأكيد على أهميّة الخدمة الوطنية العسكرية التي تُعتبر واجبا على كل مواطن بما هو واجب يَهدف إلى إعداد المواطن للدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه والمُشَاركة في التّنمية الشّاملة للبلاد والمُساهمة في نشر السّلم في العالم وبما هي مدرسة تُساهم في تلقين الشّاب التُّونسي مبادئ حب الوطن وتُنمّي فيه روح المواطنة ومن خلالها عُرى الوحدة الوطنية والروح النضالية والدفاع عن الرّاية الوطنية واحترام مقدسات البلاد والمَبَادئ التّي يَقُومُ عليها المجتمع،

- الاجماع على ضرورة تثمين الخدمة الوطنية كواجب دستوري وشرف وتضحية في سبيل الوطن وعربون وفاء له يساهم من خلاَلَهُ المُواطن في صَون حُرمته، وتقدُّمِه وازدهاره والرّفْع من شأنه بين الأمم،

- الاستفسار عن الآثار القانونية التي سَيُتيحُها هذا النص الخاص للمعنيين به بعد صدوره ودخوله حيز النفاذ ومدى شُموليّة أحكامه فئة الشُبّان الذّين تتوفر فيهم الشروط القانونية للإعفاء،

- الإشارة إلى أن عزوف الشباب عن أداء الخدمة الوطنية أصبح أمرا مُلْفِتًا للانتباه، مع التأكيد أنه من بين الإشكاليات الحقيقية التّي سَاهَمت في هذا العزوف المسجل تتمثل بالأساس في آليات تنفيذ القانون الحالي المُنظم للخدمة العسكرية في بلادنا والذي يَستوجب تنقيحه في أسرع الآجال واعتماد مراجعة له خاصة وأنه سبق لوزارة الدفاع الوطني أن أكدت أنها تعمل حاليا على مراجعة شاملة لقانون الخدمة الوطنية يَقُوم على ثلاثة محاور أساسية أهمها ضبط استراتيجية جديدة للخدمة الوطنية تقوم على إجراء مراجعة شاملة لقانون سنة 2004 في إطار رؤية استشرافية وتوجهات جديدة مَبنيّة على عدة أبعاد ومتطلبات أساسية أهمها الاستجابة لحاجيات التجنيد ومراجعة شروط الإعفاء والتأجيل والأخذ بعين الاعتبار البُعد الاجتماعي في ذلك. كما تَقُوم على دعم دَور الخدمة الوطنية في تَعْزيز حِسّ الانتماء لدى الناشئة ودعم دور ها في المجال التنموي،

- طرح التساؤل عن نسب الاستجابة من الشبان المطالبين بأداء واجب الخدمة

العسكرية خلال السنوات المعنية بالإعفاء من جملة الشبان المعنيين الذين وجهت لهم الدعوة لأداء الخدمة العسكرية،

- التأكيد، وعلى أهمية النّص المعروض، على أنه لا بد من البحث عن حلول جديدة لتجاوز نِسَبِ العُزوف الكبيرة المُسجلة لدى أبنائنا من الفئة الشّبابية، إلى حد أنها أصبحت ظاهرة وذلك بالنظر إلى أهمية أداء هذا الواجب الدستوري والتشجيع على التجنيد واقتراح بعض الحلول في هذا الاطار كأن يتم إدراج تَحَفيزات للشّباب للتقدم طوعا لأداء واجب الخدمة الوطنية على غرار الترفيع في المنحة الشهرية المسندة للمجند وتحفيز الشباب على متابعة التكوين المهني في إطار الخدمة الوطنية عبر مزيد العمل على التعريف بجملة مراكز التكوين المهني وتنويع الاختصاصات وملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل والتي تسمح للشبان الجدد بالجيش بتلقي مجموعة من التدريبات في عدة مجالات واختصاصات من شأنها أن تفتح آفاقا كبيرة بعد إنهاء الخدمة العسكرية خاصة في ظل ما تتميز

به المراكز العسكرية للتكوين المهني من الجودة والحرفية والجدية والانضباط بما يُسهّل قبول خريجيه واندماجهم في الحياة الاقتصادية وحصولهم على فرص عمل،

▪ التساؤل حول مدى وجود دراسات وإحصائيات لدى الوزارة تتعلق بتقييم تَنفيذ القانون عدد 01 لسنة 2004 خاصة في الجانب المتعلق بالعزوف الكبير الذي يُسجل لدى شبابنا اليوم لأداء الخدمة العسكرية ومدى وجود خطة لدى الوزارة لتشجيع المواطنين على الاقبال على التجنيد،

▪ التأكيد على أهمية تثمين دور الخدمة الوطنية بما هي واجب مقدس وتشريف نبيل ومزيد العمل على الجانب التَّحسيسي والتوعية بضرورة أداء الواجب العسكري وأهميته للفرد وللمجتمع التونسي واعتبار الخدمة الوطنية العمود الفقري لدعم منظومة الدفاع الشامل مع اقتراح في هذا الإطار تكثيف العمل الإعلامي للوزارة، علاوة على اقتراح دعم شراكة مع وزارة التربية لتدريس ثقافة الانضباط وتاريخ الجيش في المناهج التعليمية للمدارس لغرس روح الانتماء لدى الناشئة.

2. جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الدفاع الوطني:

عَقَدَت لَجْنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح جلسة مساء يوم الخميس 04 جانفي 2024 خصصتها في جزء منها للاستماع الى ممثلين عن الوظيفة التنفيذية من وزارة الدفاع الوطني باعتبارها جهة المبادرة التشريعية بخصوص مشروع القانون عدد 2023/40 موضوع النظر في هذه الجلسة العامة. حيث تم تمثيل الوزارة بثلة من الإطارات العسكرية والمدنية السامية الحاضرة عن الإدارة العامة للتجنيد والتعبئة وعن الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية والنزاعات وذلك لمزيد تعميق النظر في المشروع.

هذا، واستهل مُمثلو وزارة الدفاع الوطني مداخلتهم بوضع مشروع القانون الخاص بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية في إطاره وذلك من خلال الإشارة بداية الى أحكام القانون عدد 01 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جانفي 2004 الذي ينص على الواجب المحمول على كل مواطن بلغ من العمر عشرين عاما ان يتقدم تلقائيا لأداء الخدمة الوطنية ويبقى ملزما بأدائها الى حين بلوغه سن الخامسة والثلاثين. وهي وُجوبية تجد أساسها في جميع الدساتير التي عرفتها البلاد التونسية بداية من الاستقلال ودستور غرة جوان 1959 ووصولا إلى دستور 25 جويلية 2022 الذي نص على هذا الواجب المقدس في فصله الرابع عشر بالتأكيد على أن " الدفاع عن حوزة الوطن واجب مقدس على كل مواطن". كما تم التأكيد، من قبل مُمَثّلي جهة الاستماع، على أن هذا الاجراء سبق أن تم اللجوء إليه في ثلاث مناسبات سابقة سنوات 1967 و1986 و1989 بموجب القانون عدد 19 لسنة 1967 المؤرخ في 31 ماي 1967 المتعلق بالخدمة العسكرية (الشّبان المولودين قبل سنة 1942) والقانون عدد 27 لسنة 1986المؤرخ في 2 ماي 1986 المتعلق بالخدمة الوطنية (الشّبان مواليد قبل أول جانفي 1964) والقانون عدد 51 لسنة 1989 المؤرخ في 14 مارس 1989 المتعلق بالخدمة الوطنية (إعفاء الشبان ما فوق سن 30 سنة).

كما أضاف مُمثّلو الوزارة أن الإطار القانوني النافذ حاليا المتعلق بالتجنيد هو قانون 2004 آنف الذكر الذي ينص على ضرورة وواجب أداء الخدمة الوطنية.

حيث يَجب على كل مواطن بلغ من العمر عشرين عاما أن يتقدم تلقائيا لأداء الخدمة الوطنية لمدة عام واحد ويَبقى ملزما بأدائها إلى حين بلوغه سن الخامسة والثلاثين. أمّا إذا كان في احدى الصُّور القانونية والمتصلة بالوضعيات المهنية أو الاجتماعية أو الصّحية التي تُخول له التأجيل او الاعفاء فهو مطالب بالتقدم لتسوية وضعيته وفق الشروط والتراتيب المضمنة بالقانون.

هذا، وأضاف المتدخل أنه ونظرا لظاهرة العزوف المسجلة حاليا فان كل شاب بلغ السن القانوني للتجنيد ولم يقم بتسوية وضعيته تلقائيا من خلال أداء واجبه الدستوري أو حصوله على اذن تأجيل أو اعفاء فانه تنطبق عليه أحكام الفصل 66 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية مما يترتب عنه تعطيلات كبيرة تمس من الحريات الشخصية. حيث تمّت الاشارة في هذا الإطار إلى إحالة 403 ألف ملف الى القضاء العسكري. مع التأكيد أن هذا العدد يشمل العديد من الشبان المعنيين ممّن تَتَوفر فيهم الشّروط القانونية لتسوية وضعيتهم إما مؤقتا بالتأجيل أو بالإعفاء ولكنهم عن عدم دراية بالقانون لم يتقدموا لتسوية وضعيتهم. مع التأكيد أن القضاء العسكري أوقف إجراءات التقاضي في انتظار مآل هذا المشروع.

من جهة أخرى أكَّد المُتدخل أن تم التقدم بهذا المشروع لإعفاء بِصفة استثنائية مواليد ما قبل غُرّة جانفي 2000 من واجب الخدمة الوطنية العسكرية كما هو مُبيّن بالفقرة الأولى من الفصل المعروض أي طيف الشّباب الذّي يَفوق سنُّه 23 سنة مع الإبقاء على شكل الخدمة الوطنية المدنية التي تشمل حاليا السلك الطبي أو يمكن أن تشمل أية أسلاك أخرى يمكن أن تَحْتاجها بلادنا وذلك في إطار الاستجابة لحَاجيّات الدّفاع الشامل ومُقتضيات التّضامن الوطني.

هذا، وفي تفاعلهم مع ما تم تقديمه من قبل الإطارات السامية لوزارة الدفاع الوطني من بيانات إضافية ضافية، تطرق النواب إجمالا في علاقة بمشروع القانون وبعد تَثْمينهم لهذه المبادرة بالنظر الى الأهداف التي ضُمّنت في شرح الأسباب المصاحب لها، إلى جملة من النقاط ذات الصلة بالمشروع على غرار أهمية تثمين دور الخدمة الوطنية كواجب دستوري وأهمية الوقوف على ظاهرة العزوف لدى الشباب لأداء الخدمة الوطنية وضرورة مُعَالَجتها والبحث عن أسبابها والقيام باستراتيجية واضحة لتشجيع الشباب على الاقبال على التجنيد وكذلك الدعوة الى مزيد إيلاء الأهمية لدعم الجانب الإعلامي والتواصلي للوزارة ومزيد تطويرها في علاقة بالمعنيين بالتجنيد عبر اقتراح تركيز بوابة الكترونية يستطيع من خلالها الشّاب الاطلاع على وضعيته. مع التأكيد على ضرورة التسريع في المراجعة الشاملة للقانون بالخدمة الوطنية وكذلك طرح التساؤل حول مدى دستورية هذا القانون الخاص وذلك في علاقة بالفصل 14 من الدستور آنف الذّكر. هذا بالإضافة إلى التساؤل حول أسباب اختيار الفئة المعنية بالإعفاء من طيف الشبان الذين يفوق عمره 23 سنة دون بقية الشباب من الفئة العمرية التي مازالت معنية بالتجنيد. مع التّأكيد على الدّور التّنموي المهم للمؤسسة العسكرية وضرورة دعمه.

وفي إجاباتهم أكد ممثلو الوزارة عُموما أن تسوية الوضعية القانونية للشبان المتخلفين من خلال إعفائهم بمقتضى هذا النص الخاص من أداء واجب الخدمة يهدف إلى تجاوز الإشكاليات القانونية المرتبطة بعدم تسوية وضعياتهم مما يعرقل ممارستهم لبعض حقوقهم وحرياتهم المضمونة دستوريا على غرار حرية التنقل والحق في العمل وغيرها، وهو كذلك يكتسب بالأساس بُعدا اقتصاديا من خلال تحريك الدورة الاقتصادية عبر تسهيل انخراط المعنيين بأحكامه في الحياة المهنية والبحث عن مواطن شغل. كما أن الوزارة وفي علاقة بالجانب الاتّصالي لا تدّخر جُهدا في الموضوع فهي تعمل على الوصول إلى المواطن المعني في كامل تراب الجمهورية التونسية (24 مكتب جهوي للخدمة الوطنية متواجد بكل ولاية) وبكل الطّرق المُتاحة على غرار الومضات التحسيسية والبلاغات حيث تُصدر بصفة مُنتظمة ودورية مناشير خاصة بالنسبة للمعنيين بكل المعتمديات وكذلك تقوم بومضات إشهارية عبر وسائل الاعلام وذلك قبل بداية وخلال كل حصة تجنيد من الحصص الاربعة التي تنظم في السنة. وفي علاقة بأسباب اختيار طيف الشباب من مواليد ما قبل غرة جانفي 2000 تم التأكيد أن المؤسسة العسكرية في حاجة إلى بقية الشبان المعنيين.

وفي علاقة بأسباب العُزوف التي تساءل حولها بعض من السادة النواب تم التأكيد أنها ترجع لعدة أسباب منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو مرتبط بسن الدراسة ومنها ما هو اقتصادي حيث يسعى الشاب الى العمل المنظم وغير المنظم والحصول على فرصة عمل كأولوية قبل التفكير في تسوية وضعيته إزاء الخدمة الوطنية ومنها كذلك ما هو مُتّصل بعدم الدراية والاطلاع الكافي على القانون المتعلق بالتجنيد بالنسبة للمعنيين بالأمر أو كذلك بالنسبة لأوليائهم وما يُتيحُه من آليات وصيغ مختلفة لتسوية وضعيتهم إزاء هذا الواجب الدستوري.

هذا، وتمّت الإشارة إلى أنه وفي إطار البحث عن التصورات الكفيلة بالارتقاء بالإطار القانوني للخدمة الوطنية العسكرية تم القيام بسبر آراء أفرز نتائج تتمثل خاصة في عدم دراية المواطن بمفهوم الخدمة الوطنية ومراجعة أشكالها وضرورة الترفيع في المنحة الشهرية للمجندين وغيرها.

كما تم التذكير في ذات السياق، وفي إطار التشجيع على الاقبال على التجنيد، ببرنامج التجنيد الاستثنائي الذي أقرّته وزارة الدفاع الوطني خلال الفترة الممتدة من أفريل 2016 الى نوفمبر 2017 في إطار المساهمة في تشغيل الشباب وقد مكن من تعبئة 9 ألاف عنصر في مختلف الاختصاصات والاصناف تم ادماجهم بعد أداء الواجب الوطني. وقد اقترح بعض من النواب في هذا الإطار إعادة اعتماد هذا النوع من التجنيد كحل من الحلول الممكنة. كما أكد الضيوف وفي علاقة بتساؤل السادة النواب حول ضرورة اعتماد الرّقمنة والوسائل التكنولوجية الحديثة في علاقة بالتواصل مع المعنيين بالتجنيد والكلفة السنوية للمُجنّد وعدد الشُّبان المعنيين بالخدمة الوطنية سنويا، تم التأكيد أن مشروع الرقمنة موجود بالوزارة وأن كلفة المجند الواحد تفوق الخمسة آلاف دينار سنويا وأنه ما بين 50 و60 ألف شاب مَعنيين بالتجنيد سنويا. كذلك وفي ردهم حول مدى دستورية هذا القانون أوضح ممثلو الوزارة أن الدستور يضبط المبادئ العامة والقانون يتضمن التفصيلات والتعديل الماثل لا يطرح أي اشكال من هذه الزاوية على غرار قوانين المالية التي تتضمن إعفاءات جبائية والحال أن الفصل الدستوري ينص على أن الضرائب والتكاليف العامة واجب على كل شخص على أساس العدل والانصاف، إضافة الى أنه سبق أن صدرت قوانين مماثلة في هذا الإطار.

كما تمت الاشارة كذلك الى أن الوزارة بصدد العمل على مشروع متكامل وشامل لمراجعة قانون الخدمة الوطنية لسنة 2004 وذلك من خلال ضبط استراتيجية جديدة للخدمة الوطنية تقوم على إجراء مراجعة شاملة لقانون سنة 2004 في إطار رؤية استشرافية وتوجهات جديدة مَبنيّة على عدة أبعاد ومُتطلبات أساسية أهمها الاستجابة لحاجيات التجنيد ومراجعة شروط الإعفاء والتأجيل والأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي في ذلك. كما تقوم على دعم دور الخدمة الوطنية في تعزيز حِسّ الانتماء لدى الناشئة ودعم دورها في المجال التنموي. هذا مع التأكيد على أنّ مشروع تنقيح القانون المذكور هو في مراحله الأخيرة.

كما تجدر الإشارة في الختام، ومن خلال الحوار الذي دار بين أعضاء اللجنة الى دعمهم الكامل للمؤسسة العسكرية واستعدادهم للتفاعل مع جميع المبادرات التشريعية بهدف تطوير النصوص القانونية في إطار من التشاركية والتنسيق والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في علاقة باختصاصات اللجنة.

3. التصويت على مشروع القانون:

بناء على أحكام الفصل 64 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، تم تمرير نص المشروع بحضور جهة المبادرة التشريعية على التصويت انطلاقا من العنوان فالفصل الوحيد المعروض وكامل النص برمته وقد حظي بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين في صيغته الاصلية. (وتجدون الصيغة النهائية للنص المصادق عليها من اللجنة مرفق بهذا)

III. قرار اللجنة :

وافقت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح على مَشْرُوع القَانون المَعْروض في صيغته الاصلية بإجماع أعضاءها الحاضرين وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن قائمة أولية بالنسبة إلى تدخلات السيدات والسادة النواب المحترمين: بسمة الهمامي، عبد الستار الزارعي، عبد القادر بن زينب، مسعود قريرة، عماد الدين السديري، منال بديدة، ماهر الكتاري، حاتم اللباوي، صابر الجلاصي ومحمد علي.

إذن المصدح للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها أربع دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير الدفاع،

نرحب بكل الإطارات المرافقة للسيد وزير الدفاع،

نثمن جهود وزارة الدفاع في الدفاع عن تونس والذود عن حماها، نثمن الجهود المضعفة لأن تونس مستهدفة برا وبحرا وجوا، مستهدفة في حدودها وفي أمنها.

نحن اليوم نناقش مشروع قانون متعلق بأحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية وهذا أمر جد خطير ويجب علينا جميعا تناوله من جميع الزوايا، نحن أمام جيل يرفض التجنيد الطوعي والوزارة وجدت نفسها أمام عدد هائل من الرافضين للتجنيد الطوعي وطاقة استيعاب مراكز التجنيد محدودة لا تفي بالغرض وأنا أكثر ما يستفزني أو ما يؤلمني هو هذا الجيل الذي يتطلب منا فعلا إجراءات استثنائية ولكن ليس بالإعفاء من الخدمة الوطنية وإنما بالنظر المعمق في وضعه ومستقبله.

هذا الجيل سنة 2010 في بداية الثورة سنه لم يتجاوز 11 سنة أو بالأكثر 20 سنة وكان في أوجه عمر المرافقة والتأطير والتشبع بحب الوطن وواجب خدمته، هذا الجيل في حد ذاته عاش وضعا استثنائيا تمثل في أن شعبه عاش ثورة من أجل التغيير الإيجابي للبناء الحقيقي للوطن ولكن مع الأسف عاش هذا الجيل هذا الوضع الاستثنائي مع شعبه كل ما هو سلبي وتأثر بكل ما هو سلبي بداية من التواكل ونهب مقدرات الوطن بطلب التعويض بينما هو كان نوعا من الالتفاف على الشعب وعلى إرادته واستغلال السلطة في تسفير الشباب، يعني كانت تونس في تلك المرحلة من أكثر الدول التي سفرت الشباب إلى سوريا لقتل السوريين وهذا في حدّ ذاته يمثل أكبر صدمة لهذا الجيل.

قتل الجنود في شهر رمضان والاغتيالات وهذا في حد ذاته يمثل وضعا استثنائيا مدمرا للذات البشرية، قطع رأس الطفل الراعي ثم قطع رأس أخيه، العنف اللفظي في الشوارع وفي كل مكان في المدارس، العنف السياسي والعنف المادي والمعنوي، الفضلات، كل أنواع البشاعة في كل مجال هذا هو الفعل، الوضع الاستثنائي الذي حدث والذي كان حاضرا في أذهان هذا الجيل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

يومكم سعيد إن شاء الله،

مرة أخرى مجلس النواب يستقبل جيشنا المفدى والمؤسسة العسكرية ووزارة الدفاع الموقرة، فمرحبا بكم سادتي الكرام لأنكم أعزاء على قلوبنا مثلما قلنا سابقا لأن جيشنا العظيم أثبت في العديد من المناسبات بأنه مؤسسة وطنية ومؤسسة جمهورية والحمد لله على هذا الجيش العظيم.

سيدي الوزير، إن قرار إعفاء الشباب ابتداء من 1 جانفي 2000 وفي سن مبكرة هذا سلاح ذو حدين، نحن نعلم بأن وضع البلاد المالي ووضع وزارة الدفاع المالي بأننا نعيش ضائقة مالية محرجة نوعا ما لأننا في حرب استقلال والحمد لله وهذا نحن مؤمنون به ولكن أضعف الإيمان أن هذا القرار يراجع بمجرد أن تتعافى بلادنا ويتعافى جيشنا من الجانب المادي والمالي.

سيدي الرئيس، هذا القرار صراحة يمكن أن يتماشى مع فئة معينة فئة الطلبة أو فئة من يعمل لكن وكما سبق وأن قالت زميلتي العزيزة أن اليوم جيلنا جيل غير عادي وكلنا مسؤولين انطلاقا من الأسرة والمدرسة وكذلك الشارع فلدينا فئة من شبابنا معطل عن العمل ومنقطع عن الدراسة وليس له عمل فحسب رأيكم سيدي الكريم أين سيذهب هذا؟ ونحن نعرف أن جيشنا مدرسة لتكوين الناس وتدريبهم على الاندماج في هذا الواقع وفي هذا المجتمع وفي هذا العالم الصعب.

سيدي الوزير، أردت أن أقول بأن هذه الفئة قراركم لا يتماشى معها وكما نعلم فإن جيشنا لديه العديد من الورشات التي تعلم الشباب الاندماج في الحياة.

كما أن هناك مسألة أخرى فحسب رأينا وحسب تجربتي المتواضعة أن الشعب التونسي أقل شعب في العالم له فكرة وله خبرة حتى في كيفية الدفاع عن نفسه بالسلاح لأنه كما ترون أن العالم والقيم والمبادئ والأخلاق العالمية قد اندثرت وقد جربنا هذا في غزة الأبية وفي فلسطين العظيمة لذلك لا بد أن تكون للشعب التونسي ثقافة وتقاليد في التعامل مع السلاح للدفاع عن نفسه لأننا من أقل الشعوب التي لا تجيد استعمال السلاح.

سيدي الوزير، جيشنا كما سبق وقلنا لا بد أن يقف وقفة جادة وصارمة لإنقاذ هذا الوضع الأمني والوضع على الحدود والوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي ولقد سبق أن قلنا لكم سيدي المحترم لا بد من عسكرة جميع المنشآت الوطنية للمحافظة عليها حتى تدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وشكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب، عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السادة الزملاء،

أود الترحيب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

كلنا نعرف مدى تقديرنا للمؤسسة العسكرية التي هي في مقدمة حماة الوطن.

سيدي الوزير، لا يمكن لأحد أن يشكك في قدرات الجيش الوطني ومسؤولينا على مستوى الجيش ليس هذا رمي ورود حيث كان الجيش الوطني في عديد المناسبات القدوة والأسوة الحسنة التي يتماشى وراءها الشعب التونسي.

السيد الوزير، القانون الموجود بين أيدينا يمكن أن نقول بأنه في محله ولكن كان بودنا أن هؤلاء الشباب الذين سيقع إعفاؤهم ونحن نعلم ما تمر به اليوم الدولة التونسية وما نتبعه في بلادنا من سياسة تقشف، لما لا يدفع الشباب الذين سيتم إعفاؤهم مبالغ مالية وتكون مبالغ غير هامة فكما نعلم أن أغلب الشباب عاطل عن العمل لكن السيد الوزير نحن اليوم في ظل دستور جديد وفي ظل تمشي ونظرة أخرى في تسيير البلاد كان بودنا أن يقع استغلال هؤلاء الجنود حسب الشهائد المتحصلين عليها ويقع إدماجهم في المؤسسة العسكرية ومنحهم أجورا ونكون مثل عديد البلدان الجيش الوطني يمثل مدرسة وطنية بأتم معنى الكلمة ويعلم شبابنا الانضباط وحب البلاد والتضحية من أجله.

سيدي الوزير، لما لا يتم تمكين الجيش الوطني من خدمة المشاريع الوطنية، صحيح اليوم الجندي يذهب للتدرب ويبقى في

الثكنة وبعد ذلك تمر سنة ويخرج السيد يد فارغة واليد الأخرى لا يوجد فيها شيء، قلنا لما لا يقع تكوين هؤلاء الجنود وتمتد مدة التكوين حتى إلى سنتين ويتحصل على شهادة من المؤسسة العسكرية ونحن نعرف أن شهائد المؤسسة العسكرية تعود بالفائدة عليهم وعلى البلاد وحتى إن أرادوا البحث عن عمل فإنهم سيجدونه.

نحن نعلم أنه حتى الأولياء لم تعد تشجع أبنائها على أداء الخدمة الوطنية لأنهم يقضون سنة التجنيد ويعودون بدون شيء لذلك يقولون عاطل عن العمل هنا أو هناك نفس الشيء، فلما لا يتحصل هؤلاء على منحة تكون محترمة وفي الآن نفسه يقع استغلالهم كما تعلم هناك أراضي في الشمال وفي الجنوب مثل النخيل وغيره لما لا تساهم المؤسسة العسكرية في زرع أشجار الزيتون والرمان وغيره، كذلك الطرقات السريعة والجسور لما لا يتحصل جيشنا على مبالغ لبنائها ليس بنفس السعر ولكن يكون العمل الذي سيقدمه في القطاع الفلاحي أو في الطرقات هي خدمة متقنة لا يشك في هذا أحد لأننا عندما نقول الجيش الوطني فإنه يعلمنا الانضباط والتعويل على الذات.

سيدي الوزير، في المستقبل نرجو من المؤسسة العسكرية التقدم بقوانين أخرى إلى مجلس نواب الشعب وكما ترى اليوم مجلس النواب في تناغم كبير مع السلطة أي الوظيفة التشريعية مع الوظيفة التنفيذية هناك تناغم وهناك إحساس بالمسؤولية ولا يمكن أن ينكر أحد أن البلاد اليوم تعيش أزمة لكن لا يجب أن نبقى دائما نبكي على الأطلال بأنها ورثة نريد قوانين جديدة تكون ثورية وتتماشى والمرحلة.

نحن اليوم إن شاء الله نتجاوز هذه المرحلة بثبات صحيح هناك عديد النقائص على مستوى المعيشة وغير ذلك لكن اشتدي يا أزمة تنفرجي وبعقولنا وبعقول نيرة وبعقول كفاءاتنا وبالإدارة التونسية اليوم بقدرة الله سنصل إلى حل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بصفة استثنائية النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها دقيقتان إضافيتان، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الأفاضل،

السيد الوزير وكل الإطارات،

كنت أتحدث عن الوضع السلبي الذي عاشته بلادنا في فترة ما، هذا الوضع السلبي بكل جوانبه يستدعي فعلا إجراءات استثنائية ولكن بالبحث المعمق في كيفية إصلاح ما أفسده هؤلاء، كيف نصلح الهمم والأخلاق والقيم والنفوس المدمرة؟ إذا عشنا فعلا فترة وجود مسؤول فاشل أو بائس على رأس وزارة أو إدارة فهل هذا يعني بالضرورة إلغاء الإدارة أو إغلاق الوزارة أو إلغاء العمل؟

وزارة الدفاع مطالبة بالبحث والاستشراف وإعداد البدائل الحقيقية التي تبني الفرد في سن التجنيد إجباري والتكوين أيضا في فترة التجنيد إجبارية أيضا.

وجب على وزارة الدفاع أن تعمل على ترسيخ صورة جديدة للتجنيد وإيجاد فلسفة أخرى للتصدي لكل المخاطر التي تهدد الفرد الذي هو عماد بناء المجتمع وبالتالي فإن كل ما يهدد الفرد يهدد الوطن بداية من القضاء على مشكل التشغيل معضلة التكنولوجيا الإقصاء يجب إقحام بل إدخال بل مشاركة هذا الشباب هذا الجيل في عملية البناء بدون إقصاء مع الحفاظ على كينونته مع الحفاظ على ما يريده مع استجابة الوزارة للمتغيرات التي يعيشها المجتمع والتي تعيشها الإنسانية جمعاء الإعفاء ليس حلا سيدي وإنما بناء الفرد هو الحل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إلى النائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد مسعود قريرة

مرحبا بالسيد الوزير والسادة قادة الجيوش الحاضرين بيننا في رحاب مجلس نواب الشعب،

أيها السادة، مسؤوليتكم كبيرة أنتم حماة الديار عندما يضيق الحال.

تحية إلى كافة أبناء المؤسسة العسكرية في الجبال وفي الصحراء وفي البحر وفي الثكنات وفي كل مكان، الشكر الجزيل لمؤسستكم على موقفها المشرف خلال ثورة 17 ديسمبر -14 جانفي لأن من عاش تلك الأيام وواكب ما يحدث في الشوارع يعرف قيمة هذه المؤسسة والدور الذي قامت به في إنجاح الثورة.

الشكر والتقدير لموقف مؤسستكم من 25 جويلية وما قمتم به وما لازلتم تقومون به.

أما بعد، أيها السادة، عندما أقول الجيش أقول الانضباط احترام الهرمية التنفيذ بأقل كلام وأكثر فعل وهذه قيم فقدناها في المجتمع ولازالت موجودة في الثكنات وبالتالي أنا ألتمس منكم أن تمكنوا الشباب الذين يأتونكم من هذه القيم التي أصبحت مفقودة في مجتمعنا وإن أدى الأمر إلى التنسيق حتى مع مؤسسة وزارة التربية ووزارة التعليم العالي أن تقوموا بأشياء مع بعضكم من أجل إنقاذ المجتمع الذي أصبح فيه المواطن التونسي يلقي بفضلاته في كل مكان ولم يعد يتوقف في الضوء الأحمر ولم يعد يحترم مسؤوله إلى آخره وهذه أشياء خطيرة على المجتمع وبودي مساعدة المجتمع على إنجازها.

كذلك في هذا الإطار نحن في دولة ديمقراطية ونصف المجتمع من النساء بناتنا ونساؤنا وإخوتنا وبودي أن يتم فتح المؤسسة العسكرية للفتيات الراغبات في القيام بالخدمة العسكرية وقد أثبتت الفتاة قدرتها العالية، عليسة كانت تقود النساء، اطلعت على أرشيف الجيش الفرنسي عندما دخل من الجزائر إلى تونس ويذكر أن من بين الشهداء نساء تونسيات حملن السلاح، أعرف الدور الذي قامت به جميلة الجزائرية وليلى خالد.

وبالتالي إمرأتنا قادرة على القيام بدور كبير وهذا حقها الطبيعي ويمكن الاستفادة منها في الجيوش على الأقل في مرحلة أولى في خدمة غير قتالية لأن المرأة تقوم بدور كبير وكبير جدا بودي أن يقع ذلك.

كذلك جيوش العالم المحترمة التي نريد أن نقدم لها تمويلا يجب أن تكون لكم من المؤسسات الاقتصادية والتقنية التي تمكنكم من المساهمة في الصفقات العمومية في المشاريع الكبرى لأن الجيوش لا يتم تمويلها سوى بالأموال المتأتية من الميزانية أو من المساعدات الخارجية تمول أيضا من دخلها الذاتي وكذلك بالقيام بمشاريع. الجيوش في العالم تملك مزارع وضيعات ومراعي والخرفان والأبقار ولديها مصانع ولديها تصليح السلاح وبيعه وتساهم أيضا في

إنجاز المشاريع لأن الماء الذي يذهب للسدرة الزيتونة أولى به، بودي أن تسند صفقة القيام بطريق أو بطريق سيارة للمؤسسة العسكرية.

ومن ناحية هذا القانون، أدعو زملائي إلى الموافقة عليه وأنا أدرك جيدا أن المؤسسة تدرك ذلك.

السيد الوزير، لدي ملاحظة، هناك ثكنة بجرجيس تغطي كامل الواجهة البحرية وقد تم إنجازها منذ عهد الاستعمار الفرنسي وقد طالب الناس والمواطنين مرارا بتحويلها، لذلك أرجو وألتمس منكم إعادة النظر في الاحتفاظ بهذه الثكنة وتحويلها لأنه حتى عقارها قادر أن يبني لنا مؤسسة عسكرية عصرية متطورة في مكان مناسب أكثر لأنه يشكو حتى من الرطوبة لأنها موجودة على البحر وكل التجهيزات العسكرية تعاني من هذا سواء مدفعا أو بندقية أو جهاز إلكتروني أو أي جهاز عسكري وهذه ثكنة قديمة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

طبعا مرحبا بالسيد وزير الدفاع والفريق المرافق له،

شكرا لأعضاء اللجنة،

زملائي أعضاء مجلس النواب،

طبعا في البداية لا بد أن نحيي المؤسسة العسكرية على الدور التي تقدمه كلما اقتضت الضرورة لذلك فقد وجدنا المؤسسة العسكرية في الإضرابات التي تم القيام بها في العهد السابق ووجدناها في الثورة ووجدناها في كل المناسبات وبالتالي فإن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة رقم 1 في تونس التي تحظى بثقة الشعب ونحن بقدر ما نحيي هذه المؤسسة نريد منها أيضا أن تكون المنقذ لشبابنا لأن تحية النشيد الوطني في المدرسة أو في المعهد غير كافي، لقد لاحظنا بالفعل أن شبابنا بصراحة في أغلب الأحيان لين جدا ويفقد الكثير من الخصائص التي تجعل هذه الدولة تعول عليه.

مع الأسف نقول أن هذا القانون جاء لينقذ مجموعة كبرى من الشباب وسيفتح لهم حتى آفاقا نفسية حتى لا يبقون تحت الضغط وسيخفف العبء حتى على وزارة الدفاع الوطني لأننا نعرف بلادنا ونعرف إمكانياتنا ولكن نتمنى أن ثقافة أداء الخدمة الوطنية تصبح طوعية ولا يمكن أن تصبح طوعية إلا إذا كانت هناك حوافز منطقية لكي تشجع الشباب خاصة في بداية تخرجه على الإقبال على الخدمة الوطنية بصفة تلقائية وبدون خوف.

سيدي الوزير، أردت أن أتحدث على دور المؤسسة العسكرية في التنمية وكانت لدينا تجربة في مناطق الشمال فقد رأينا أن المؤسسة العسكرية تنجز العديد من الطرقات والمسالك هذا الدور لم نعد نراه ونحن في تونس الآن في حاجة للمساندة من طرف وزارة الدفاع إن كانت هناك إمكانيات لوجستية باعتبار وأن المقاولات ربما أصبحت غير قادرة أو لم تكن في فترة ما الجهاز الذي ينفذ مشاريعنا في الأوقات المحددة وفي الإبان لذلك نريد أن تضطلع المؤسسة العسكرية بهذا الدور لتنمية مواردها وتكون أيضا قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية.

موضوع آخر أريد التأكيد عليه، في أحداث ساقية سيدي يوسف سيدي الرئيس وبحضور السيد وزير الدفاع اكتشفنا عمق العلاقة بين الشعب التونسي والجزائري من خلال الحرص على وجود وفدين من أعلى طراز من طرف الإخوة الجزائريين ومن طرف طبعا بلادنا تونس، لاحظنا عمق هذه العلاقة ولاحظنا حتى تشبث الإخوة الجزائريين بتمتين هذه العلاقات من خلال إقرارهم بأن هذه المناسبة رغم الكوفيد وكل ما حصل 66 سنة بدون انقطاع يتم الاحتفال بها.

فتحية طبعا لقواتنا الأمنية ولقواتنا العسكرية المرابطة بجبال ورغة والتي وفرت جزء كبير من الأمن والأمان لشعبنا التونسي وهذه فرصة لكي نتحدث على أن تطوير هذه العلاقات وحماية سكاننا في الحدود من أي اجتهاد ومن أي خطأ والحادثة الأخيرة لنضال لطيف في قلعة سنان نتيجة تهور شباب أو سوء تقدير، لذلك ندعو مواطنينا أو سكاننا على الحدود إلى التريث وندعو القوات الأمنية من الجانبين إلى الاحتكام للعقل حتى تبقى علاقاتنا مع الإخوة الجزائريين علاقات دائمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية لها سبع دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

قبل مناقشة مشروع القانون المعروض علينا أود تقديم ملاحظة عامة. هذا المجلس ومنذ بداية عمله في مارس 2023 كان ولا يزال داعما لأعمال الحكومة تقريبا لا يوجد قانون أرجعناه ولم ندخل أي تعديلات لا تتماشى وسياسة الوزارة كجهة مبادرة وهذا لا يعني أننا منبهرين بأعمال الحكومة وأيضا لا يعني أن الحكومة تبذل كل ما في جهدها لتكريس الإصلاحات التي رسمتها السياسة العامة للدولة ما بعد 25 جويلية لكن هذا يعني أننا مع الاستقرار السياسي نحن مع استمرار مؤسسات الدولة لا نريد أن نخسر المواطن التونسي وقتا أطول بسبب اختلاف في السياسات وفي وجهات النظر.

سيدي الرئيس، نرجو من كافة السادة الوزراء معاملتنا بالمثل فلا يعقل في إطار ممارستنا لدورنا الرقابي عند توجيهنا لأسئلة كتابية لبعض الوزراء يجيبوننا بأجوبة منقوصة وغامضة وأحيانا نتساءل هل هي ردود من وزير أحيانا حتى أسماء معتمدياتنا تكون غير صحيحة. أيضا لا يعقل أنه عندما نتوجه بطلب لمقابلة أحد الوزراء لأمر مستعجل يهم جهاتنا نبقى ننتظر مدة شهر كامل.

بالنسبة إلى جلسة اليوم، يعرض علينا قانون الإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية لمواليد سنة 2000 وما قبل وقد جاء في شرح الأسباب أنه بسبب عزوف الشباب عن الخدمة الوطنية وعدم تسوية الوضعية لدينا 403 ألف ملف للمتخلفين عن أداء هذا الواجب هذه الملفات يجب تسويتها لأسباب اقتصادية مهنية اجتماعية وغيره فمن لم يسو وضعيته جاء هذا القانون لإعفائه حتى لا يقع تتبعه قضائيا.

هنا السؤال الذي يطرح نفسه السيد الوزير، لماذا شبابنا لا يريد أن يؤدي الخدمة الوطنية؟ والسؤال كيف نرغب الشباب في الإقبال على الخدمة الوطنية؟ وهو نفس السؤال كيف نجعل

المواطن التونسي يحب بلاده ويتمسك بها ولا يهرب في أول فرصة تتاح له لكي يحرق؟ المواطن الذي حقيقة فقد ويشعر بخيبة كبرى من مؤسسات الدولة، مع الأسف سيدي الوزير شبابنا لم يعد يشعر بالانتماء للبلاد والمواطن كذلك والسبب الرئيسي هي السياسات المتعاقبة على بلادنا، في الحقيقة أغلبنا لم يعد يشعر حتى بالعلاقة التي تربطه بالتراب الذي يمشي عليه.

هناك شيء آخر سيدي الوزير، قانون الخدمة الوطنية هو قانون مهم جدا وكان يستأثر باهتمام الدولة قبل الثورة أكثر والدليل على ذلك التنقيحات التي أدخلت على هذا القانون سنة 2004 وبعد أربع سنوات في سنة 2008 وبعد سنتين في سنة 2010 ومنذ 2010 لم تدخل عليه أي تعديلات بالرغم من أنه يتضمن عديد وعديد النقاط التي يجب تغييرها.

بالرغم من مكانة المؤسسة العسكرية لدى المواطن التونسي، كلنا لدينا ثقة غير محدودة في جيشنا الوطني ولا أحد يتجرأ المساس من المؤسسة العسكرية وبالرغم من ذلك المواطن التونسي يفضل أن يدفع أموالا ولا يبعث ابنه ليقضى الخدمة الوطنية وهناك إحصائيات سنة 2017 تقول توجهت الدعوة للخدمة الوطنية لـ 31016 شاب ولم يلب الدعوة إلا 506 فقط يعني النسبة لا تصل حتى لـ 1,65%.

لماذا يذهب الشاب لقضاء الخدمة الوطنية؟ ما هي الإضافة التي ستقدمها له عندما يقضي هذه السنة في الخدمة الوطنية؟ ما الذي سيضاف لشخصيته؟ لا تقولون لي الزيادة في المنحة لأن أكبر خطأ نرتكبه أن نجعل الإنسان يخدم الوطن مقابل المال.

سيدي الوزير، التحفيز يكون عن طريق أن المدة التي يقضيها الضيف تكون حقيقة لشخصيته عن طريق تقديم دورات تكوينية في صناعة الذات وفي تطوير الكفاءات عن طريق تقديم دورات في التكوين المهني العصري التي سيحتاج إليها بعد ذلك في حياته المهنية.

التحفيز أيضا عندما يقضي الشاب سنة الخدمة الوطنية تكون له الأولوية في الانتداب في الوظيفة العمومية أي نزيده في "score" أو في النقاط. أيضا التحفيز يكون عن طريق أن تكون لديه الأولوية في الحصول على القروض لبعث المشاريع الخاصة.

سيدي الوزير، التحفيز مهم في هذه النقطة وهي الحط من المدة لأن الفصل 8 من قانون 2004 يجب تغييره بصراحة أرى أن سنة تعتبر مدة طويلة جدا فخمسة أو ستة أشهر كافية وكافية جدا لصقل شخصية الشاب ولتقديم الخدمات التطوعية للدولة وأيضا لتعلم حمل السلاح.

سيدي الوزير، الفصل 2 يتحدث عن السن الدنيا وعن السن القصوى يقول أن الشاب من سن العشرين إلى سن 35 سنة يبقى ملزما بقضاء الخدمة الوطنية إن أردنا من الناحية العلمية أفضل فترة عمرية لتقديم الخدمة الوطنية هي من 18 إلى 23 سنة، هذه أفضل فترة لأن فيها تأثير على وعي الشاب وأفضل فترة يمكننا أن نعلم فيها الشاب مبادئ الانضباط والتضحية والانتماء والمواطنة وغيره.

وحسب رأيي هي فكرة ربما تستغربون منها السيد الوزير، لما لا يتم ربط الخدمة الوطنية بالدراسة أي من يكمل سنة البكالوريا آليا يذهب ليقضي ستة أشهر جيش وتكون العودة المدرسية للسنة أولى جامعة في شهر فيفري وليس في شهر سبتمبر خلال السنة التي يتحصل فيها الشاب على البكالوريا.

أيضا السيد الوزير، مدة ستة أشهر هذه لو يتم خدمتها بشكل صحيح لأصبحنا قادرين على أن نخلق من شبابنا حقيقة قادة وأبطال وهنا بشرط عدم التفرقة بين الإناث والذكور.

أيضا السيد الوزير، في اعتقادي أن المؤسسة العسكرية يجب أن تلعب دورا تنمويا قبل الدور العسكري، لما لا يذهب المجندين لجمع زيتون الشعال عوض أن تخسر الدولة المليارات لأنها تقوم بتخضير الزيتون للخواص، لما لا تكون لمؤسستنا العسكرية مصانع ولو صغيرة ويعمل بها المجندين.

السيد الوزير، أتمنى من مؤسستنا العسكرية في زمن السلم والله يديم علينا نعمة السلم أن تلعب أدوارا اجتماعية واقتصادية وتنموية وأن لا تبقى تدور فقط في بوتقة المهمة العسكرية، مع الشكر الجزيل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له سبع دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالسادة الضباط بالجيش الوطني،

الجيش سور للوطن يحميه أيام المحن وهذا كان دور جيشنا سواء خلال العشرية الأخيرة أو بعد الاستقلال وأنا بهذه المناسبة أريد أن أترحم على شهداء الوطن جميعا من جيشنا بعد الاستقلال في ملحمة بنزرت أو خلال العشرية التي مرت والشهداء الذين قدمتهم المؤسسة العسكرية، وأريد أن أترحم أيضا من الممكن أن يكونوا من الجيش لأن المناضلين الذين توفوا في ثلاثينيات وفي أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي لتأمين استقلال البلاد بالنسبة لي هم أيضا ينتمون للجيش ونترحم عليهم جميعا.

بالنسبة إلى مشروع القانون هذا ليس لدي أي إشكال لقد حضرت في اللجنة واستمعت إلى السادة ممثلي وزارة الدفاع وكان كلامهم معقول وقد أقنعوني به.

لقد جئت هنا لأتحدث في شيء آخر ربما ليس بعيدا عن هذا الموضوع لأننا نعلم أن الجيش التونسي لديه المستشفى العسكري ويمكن أن نقول وهذا من الأكيد أنه من أفضل المستشفيات الموجودة لدينا في تونس سواء كان على مستوى التسيير أو على مستوى الخدمات التي يقدمها للمواطنين كما نعلم أيضا بأن هذا المستشفى العسكري لديه "cash-flow positif" بالنسبة إلى "gestion" الموجودة فيه أظن هذا إن لم أكن مخطأ في هذا.

سؤالي موجه إليكم وإلى السيد وزير الصحة أيضا، لماذا لدينا مستشفيات فيها حسن تصرف ويعملون بطريقة جيدة ويقدمون خدمات متقدمة وهناك مستشفيات بعيدة 100 متر عن هذه المستشفيات لكن الله غالب؟ هذا سؤالي، لماذا تحدثت وعدت إلى الجيش لأن هناك شيئا لا يمكن أن أسكت عنه وأتمنى أن أكون مخطئا فيه وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا أعطت قروضا للسيارات وقروض استهلاك تقرضهم "CNSS et CNRPS" للمواطنين والله لو كان لهذه الصناديق أموالا ليسددوا ما عليهم للـ "CNAM" و"CNAM" تدفع للمستشفيات والله لا يوجد لدي أي إشكال ولكن أن تعطي قروضا استهلاكية وقروضا للسيارات وصناديقك مفلسة

و"CNAM" لا تسدد ما عليها للمستشفيات وعندما لا تدفع "CNAM" للمستشفيات، كيف يمكن للمستشفى أن يدفع لمزوديه؟

هل تختار أن تشتري سيارة أو تعطي قروضا استهلاكية عوض أن تدفع ما عليك للصيدلية المركزية ويتم جلب أدوية للمستشفيات؟ عندما ابنك أو أخوك أو ابنتك أو عمك يذهب إلى المستشفى يمكنه أن يتسلم الأدوية من المستشفى أو يشتريها من الصيدلية الخارجية، هل تعطي قروض ليشتروا سيارات وقروض استهلاكية هذا أفضل من أن تدفع ما عليك للمستشفيات والمستشفى يصبح بإمكانه أن يصلح المخبر الموجود فيه حتى عندما يطلب منك الطبيب إجراء تحليل بإمكانك إجراء هذا التحليل بالمستشفى أو يخرجونك للمخبر المقابل للمستشفى لإجراء التحاليل اللازمة بمائة أو مائتين أو ثلاثمائة دينار؟ أيهم أفضل؟

أيها أفضل أن تعطي قروضا لاشتراء سيارات وقروض للاستهلاك أو أن يتم إصلاح "IRM" بالمستشفى أو أن تصلح "السكانار" أو تصلح "doppler " أو "وmammographie؟ "

استغل وجودكم السيد الوزير لأني أعرف قربك من السيد رئيس الجمهورية لتطرح عليه هذا السؤال وأظن أن هذا لا يسير في الاتجاه الصحيح، أتمنى أن أكون مخطأ ولكنني لا أظن هذا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

السيد حاتم اللبّاوي

مرحبا بوزارة الدفاع،

أجدد لكم شكري مرة أخرى، لقد أنقذتمونا في القصرين بأطباء تخدير ولو أنهم وقتيون لكنهم قاموا بحل المشكل بعد عجز وزارة الصحة عن توفير أطباء الاختصاص.

سأعود إلى المشروع، للأسف إن هذا العزوف عن الخدمة العسكرية تسبب في ارتفاع نسبة الجريمة وأزمة الأخلاق هذا ما نراه اليوم في شوارعنا وفي المدارس والكليات حتى أن هندامهم يبين لنا أن هناك كارثة أخلاقية وليس أزمة أخلاقية وكان أملنا في الخدمة العسكرية أن تقوم بالإصلاح فالخدمة العسكرية هي مدرسة تكوين فكم من شاب مستهتر دخل إلى العسكر وخرج رجلا سويا.

إن الدفاع عن الوطن واجب مقدس فالخدمة العسكرية تعدّ المواطن للدفاع عن تونس والمشاركة في التنمية واحترام المقدسات للأسف شباب اليوم بداية من المدرسة لا يعرفون تحية العلم وأنا أرى أن العلم لا يرفع في بعض المدارس والتلميذ الذي يتأخر عن تحية العلم يقبل في القسم بصفة عادية، كيف لهذا التلميذ الذي لا يعرف العلم عندما يعفى اليوم كذلك من الخدمة العسكرية فماذا سيصبح في المستقبل في بلاده؟ خاصة أنهم سيحملون المشعل وسيسيرون هذه الدولة.

حسب اطلاعنا فإن الإشكال قانوني وسبب العزوف هو عجز الدولة عن تنفيذ القانون قد أقبل أي عجز في الدولة ولكن عندما أرى عجزا على مستوى المؤسسة العسكرية صراحة أصاب بالخوف وبالذعر لأن أملنا في المؤسسة العسكرية مازال موجودا، صحيح أن التنقيح بات ضروريا وأتمنى أن يشمل هذا التنقيح التحفيز أكثر وتوجيه الخدمة العسكرية إلى التنمية والتكوين المهني وخاصة الفلاحة، سأعود إليك بعد قليل سيدي الوزير لأحدثكم عن الفلاحة، نعلم أن الخدمة العسكرية طبق القانون القديم تفرض على من سنهم بين عشرين و35 سنة واليوم يتم إعفاء الفئة التي يتجاوز سنها 23 سنة واستثنيتم الأطباء ومع ذلك مازالت المناطق الداخلية بدون أطباء وفي بعض الأحيان يفضل الطبيب أن يقضي الخدمة العسكرية على ضفاف البحر ويرفض العمل في المناطق الجبلية وفي الصحاري وأن تونس بلد غير طيب ولكن سيدي الوزير هذه الفئة التي استثنيتموها الكثير منها يتجاوز سنهم 23 عاما مطالبون بالخدمة العسكرية ومن بينهم أشخاص عاطلون عن العمل وغير متكونين ويشكلون خطرا على الشعب خاصة عندما نتبين نسبة الجريمة وليس هناك مؤسسة تردعهم وتعيدهم إلى الطريق مثل الخدمة العسكرية يعني أن هذا الإعفاء سيدي الوزير فيه سلبيات وايجابيات.

ماذا نخشى اليوم؟ نخشى من أن تصبح سياسة الإعفاءات هذه ظاهرة وأملا وقد تصبح عرفا أي يتهرب من أداء الخدمة العسكرية حتى يحصل على الإعفاء مثل الإعفاء الضريبي وغيره نخشى أن نصنع شعبا سيدي الوزير بهذه الطريقة لا يجيد استعمال البندقية وقت الحرب عندما يستوجب عليه أن يدافع عن بلاده، نخشى أن نصنع شعبا لا يعي معنى العلم، نخشى أن نصنع شعبا قد يبيع القضية ويبيع الوطن في زمن التجارة بالوطن.

أعود بك سيدي الوزير إلى الفلاحة،

سيدي الوزير، خلال زيارتي مؤخرا إلى ديوان الأراضي الدولية واد الدر بالقصرين وديوان الأراضي هو ديوان وطني لإنتاج المنتوج النباتي والمنتوج الحيواني وهو منشأة وطنية ومكسب وطني، أحدثكم الآن بصفتكم وزير الدفاع وعضو حكومة، تخيلوا سيدي الوزير حوالي 20 ألف شجرة زيتون ماتت عطشا والدولة التونسية تتحدث عن التحرر والأمن الغذائي، تخيل الأبقار ميتة في الإسطبل وتبقى البقرة لمدة ثلاثة وأربعة أيام ميتة في الإسطبل جانب الأبقار الحية التي تعلف يعني كارثة بأتم معنى الكلمة.

سيدي الوزير، أدعوكم كعضو حكومة إذا عجزوا عن الاعتناء بهذه الأراضي أراضي الشعب آلاف الهكتارات قادرة على تأمين الغذاء للشعب التونسي من قمح ونحن نستورد القمح من حليب ونحن في أزمة حليب والطوابير الطويلة المرفقة بالمشاحنات للحصول على الحليب ضموا هذه المؤسسة إلى الجيش ضموا هذه الأراضي إلى العسكر ثم أخرجوا الجيش لخدمة هذه الأراضي بما أن الجماعة في الإدارة متخاصمين، هؤلاء هم نقابيو...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 103.

السيد صابر الجلاصي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع الوطني والطاقم المرافق لكم،

في البداية لا يفوتني أحيي المؤسسة العسكرية وكلّ قوّاتنا البرية والجوية والبحرية المرابطة على الحدود وفي حماية المؤسسات وفي الجبال لحماية تونس من شرّ الإرهاب.

سيدي الوزير، عندما فقد الشعب التونسي الثقة في جل المؤسسات بقيت لديه الثقة في المؤسسة العسكرية وهذا شرف وسام لكم منا كشعب ونعلم أن هذا القانون مكره أخاك لا بطل لأننا كنا نتوقع اليوم أن تكون هناك قوانين ترتقي بالمؤسسة العسكرية لأننا في حاجة أن تكون مؤسسة قوية مدافعة عن ذود هذا الوطن وجدنا أنفسنا أمام مناقشة قانون إعفاء من الخدمة العسكرية، لقد كانت الخدمة العسكرية سيدي الوزير هي بصمة التونسي وكنت أذكر أنهم كانوا ينصحون بعضهم بإرسال أبنائهم لأداء الخدمة العسكرية لكي يصبحوا رجالا بأتم معنى الكلمة.

واليوم نجد أنفسنا أمام قانون إعفاء من الخدمة العسكرية ونتفهم ذلك حينما نجد 4003 ألف تونسي لم يسووا وضعيتهم تجاه الخدمة العسكرية وهذا يكلف الوزارة عبئا كبيرا سواء في متابعة القضايا المرفوعة ضدهم أو لمتابعة ملفاتهم ولمحاسبتهم أيضا ويجد الشاب التونسي نفسه أمام مشكل في سوق الشغل لتحقيق شؤون حياته ولكننا اليوم كمؤسسة تشريعية مهيئين لمناقشة مشاريع قوانين ترتقي وتغير صبغة الخدمة العسكرية لأننا يجب أن نسأل أنفسنا سيدي الوزير، لماذا الشعب التونسي عازف عن الخدمة العسكرية؟ لماذا هناك 4003 ألف تونسي هارب من أداء الخدمة العسكرية؟ فهذا الشخص الذي تهرب من أداء الخدمة العسكرية سنجده في هجرة غير شرعية في قوارب الموت وسنجده في قلب الجريمة وقلب الانحراف وفي قلب الفساد ولن ينفع تونس، لذا اليوم يجب مراجعة قانون الخدمة العسكرية لأن المؤسسة العسكرية ليست مجرد مؤسسة عسكرية فقط بل لديها أهداف تنموية ويجب أن نبحث اليوم عن صيغ لنخرج بهذا الشباب حتى لا نصبح مطبعين مع الإعفاءات لكي لا يعود إلينا السيد وزير الدفاع والطاقم المرافق مرة أخرى من أجل إعفاء مجموعة من التونسيين الذين سنهم بعد سنة 2000 كما جئتنا اليوم بخصوص مواليد قبل سنة2000 .

تحية مرة أخرى لوزارة الدفاع الوطني التي لنا فيها كل الثقة وكل التقدير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق. المقعد عدد 156. تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا،

بعد التحية والترحيب بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق،

تحية إلى كل إخوتنا الموجودين بالبرلمان من نواب والسيد الرئيس والإداريين إلى آخره.

سأبدأ فقط بملاحظة بسيطة، نحن لم ننس من ذاكرتنا مرافقة الجيش التونسي لكل المراحل التاريخية التي مر بها الشعب التونسي، لن أتحدث عن فترة الاستقلال في أولها بل سأتحدث منذ أن بدأت أشاهد وأعي قليلا الشأن العام منذ 1984 ونحن نعلم الظروف الصعبة التي يمر بها التونسيين نجد الجيش التونسي إلى جانبنا وأذكر أحداث جانفي 1984 عندما حدث الإرباك الاجتماعي والسياسي بالبلاد وجدنا مساندة من الجيش التونسي، عندما جاء من ثكنة حمد التليلي رحمه الله وساعدنا في تخفيض حدة المواجهة مع الفرق الأمنية التي كانت في صراع كبير جدا مع الشعب على خلفية الزيادة التي نتذكرها جيدا في الخبز ، كما أذكر أيضا سنة 2011 كيف رافقنا الجيش التونسي في معركة الخروج ممّا قبل 2011 وكان صمام أمان لإعادة الوضع التونسي والشعب التونسي إلى الاستقرار والاطمئنان حتى لا ندخل في ما دخلت فيه بعض الأقطار العربية المجاورة أو الأقطار العربية الموجودة في الشرق اليوم.

كما لا ننسى أنه في لحظة 25 جويلية والإجراءات الاستثنائية للخروج بتونس من مرحلة ما قبل 25 جويلية 2021 إلى ما بعد 25 جويلية 2024 كيف كانت صمام الجيش التونسي أمام قبّة البرلمان وأمام برلمان تونس عندما حماها من أجل تطبيق فعلي للقرارات والإجراءات التي تمت في 25 جويلية، وفي هذا الإطار أحيي كل شهداء تونس وشهداء الجيش الوطني الذين كانوا في جبال الشعانبي وفي عرباطة وغيرها استشهدوا رحمهم الله في مواجهة الإرهاب الذي شق جغرافية تونس من أجل الوصول بتونس إلى حالة فتنة الحمد لله أننا انعتقنا منها ولم يحصل مثلما حصل في بعض دول الجوار.

بعد التحية، أنا لن أركز كثيرا في القانون لأنه بالنسبة لي فإن هذا القانون فيه على الأقل روح ولكن المواطنين "الزواولة" الموجودين في الأرياف وغيرها هم الأكثر نسبة في قضاء الواجب العسكري وربما تحتاج آليات التجنيد إلى مراجعة لتكون هناك عدالة في إدماج هؤلاء الأشخاص داخل المؤسسة العسكرية.

فقط هناك بعض الملاحظات ربما أن هذا العزوف يمكن معالجته بتجويد التأطير وتطوير القابلية للقيام بالخدمة الوطنية، تجويد التكوين المهني من ناحية الإدماج في الحياة العملية لأنه عندما يخرج تكون لديه شهادة تقنية أو غيرها يمكنه أن يدخل في الحياة العملية ويتشجع أكثر للدخول إلى الجيش. الشراكة مع بعض الوزارات مثل وزارة التعليم العالي ووزارة التكوين ووزارة التربية على الأقل لاحتواء التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة وعن التعليم مبكرا.

كذلك تطوير التشريعات لمساهمة الجيش التونسي في الصفقات العمومية خاصة في الأشغال العمومية الكبرى مثل الطرقات والسدود واستصلاح الأراضي الزراعية لفائدة بناء اقتصاد وطني لا يمكن التحكم فيه وإخضاعه لإرادات أجنبية ليتحكم الشعب التونسي في هذه الثروة وهي ثروة كبيرة خاصة في الاقتصاد الأخضر والزراعة والفلاحة في تونس.

المساهمة في تطوير الخدمات الصحية واستقطاب خريجي الهندسة والطب.

هناك فقط رسالة، تسوية وضعية ثكنة وسط المدينة في قفصة لأنها تحتل مساحة كبيرة جدا ويمكنها أن تكون مجالا كبيرا ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل. المقعد عدد 91.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الطاقم المرافق له،

رجالات تونس هم من دافعوا عنها أيام الاستقلال وما بعده وإلى حد اليوم، شكرا على حيادهم وشكرا على انحيازهم للشعب التونسي في فترات متعددة أيضا شكرا على تصديهم لكل الحرائق التي وقعت في الجبال.

من أين سأبدأ؟ أريد أن أسألك سيدي الوزير، هل تعرف كم تبلغ نسبة البطالة في تونس أم لا؟ هل تعرف نسبة إدمان الشباب التونسي على المخدرات؟ هل تعرف كم تبلغ نسبة شبابنا الموجودين داخل السجون التونسية أم لا؟ سأقول لكم سيدي الوزير نأمل أن تعود إلينا كلمة يشتاق إليها الشعب بأكمله هي كلمة "الرافل" مع احترامنا لحقوق الإنسان مع الوطن لا توجد حقوق مع الوطن يوجد واجب مع الوطن يوجد تحدي وأن تبقى راية العلم عالية من أجل تونس.

السيد الوزير، هناك مسألة أريد أن أسأل عنها فالتكوين موجود في الجيش والشعب والشباب يريدون التكوين ولكن غلاء التكوين هو سبب نفور شبابنا والسبيل الوحيد هو الالتجاء إلى المؤسسة العسكرية. كما أتساءل أيضا عن الفرق بين المدني والعسكري في المجال الطبي وفي المجال التنموي؟

سيدي الوزير، أبلغكم أني أسكن في منطقة السبيخة وهناك طريق بين جهة الوسلاتية والسبيخة قام به الجيش في الثمانينات لا يزال صامدا إلى يومنا هذا أما الطرقات التي أحدثت خلال العشر سنوات الأخيرة أو ما قبل ذلك بإمكانك الاطلاع عليها، هذا ما يجعلنا نشجعكم على تغيير قوانين الصفقات العمومية ودخول الجيش من أجل بنية تحتية تلائم العصر الموجود والدليل سيدي الوزير الفشل في المترو وفي سوسة والتجاؤنا إلى دول لا نعلم السبب في حين أنه بإمكان جيشنا القيام بكل شيء.

كذلك سيدي الوزير، أريد أن أحدثكم عن هذا الإعفاء فهل هو تشجيع على الهروب أم أن هناك نسبة ملفات مهملة؟ وإن كانت المسألة كذلك أقول لكم سيدي الوزير أن دورك هو محاسبة هؤلاء الأشخاص لأن هناك 4003 ألف ملف فيجب محاسبة هؤلاء الأشخاص، كما أريد إبلاغكم أن أبناء القيروان يذهبون إلى الكاف لتسوية وضعيتهم العسكرية فيجب أن نتوصل إلى حلّ في ذلك.

وقبل أن تنتهي الأربع دقائق سأوجه إليكم كلمة وأقول لكم أن العديد من المؤسسات تشجع موظفيها نأمل أن يقوم بتشجيع أبناء المؤسسة العسكرية وأن نوفر لهم.

السيد الوزير، عندما نرى أن أبناء السبيخة يصلون إلى الباطن عن طريق "stop" فيجب توفير وسائل النقل لحماية جيشنا خاصة في الوقت الراهن وفي الوقت الصعب فكما هم يعانون نحن أيضا نعاني فعندما لا يجدون الحليب نحن أيضا لا نجد الحليب وما دمنا نسير اليوم في توجه جيد فإن جيش تونس بخير إن شاء الله. والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق تفضل. المقعد عدد 34.

السيد معز بن يوسف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له بالبرلمان التونسي،

السيد الوزير، لا يمكن أن نحمّل الجيش في هذه الظروف ما لا طاقة له،

نحن نريد أن يؤثر الجيش من ثكناته في المجتمع اليوم بكل ما في تربيته من قيم وطنية وأخلاقية للأسف نحن نفقدها في مجتمعنا في حين أن بقية المؤسسات وخاصة المؤسسة التربوية بالأساس اليوم المدرسة التونسية للأسف في مختلف مكوّنات الإنسان التونسي هذه القيم والعادات التي نشأنا عليها وأخلاق التونسي المعروفة خاصة التي نشأنا عليها خاصة مع جيل السبعينات وأول الاستقلال كل هذا يتلاشى في المجتمع التونسي بالتحولات التي يشهدها العالم والعولمة وبالأخلاق الجديدة التي هي تقريبا ضد التربية العسكرية في الوطنية مقابل اللاوطنية، الانضباط مقابل اللامبالاة، نأمل أن تكون في كل معتمدية مدرسة عسكرية ونأمل أن تدرّس مادة التربية العسكرية لأبنائنا نأمل أن يشارك الجيل الجديد الذي يبلغ عمره 15 عاما في الخدمة العسكرية وأن يدرس التربية العسكرية.

كذلك نعلم أن الإمكانيات محدودة إلى حد ما وليس بإمكان الجيش القيام بكل شيء ولكن كذلك التونسي يحب الجيش ولا نقول بأن التونسي لا يريد القيام بالخدمة العسكرية خاصة عندما نتبين أن أغلب العائلات التونسية يطلبون من أبنائهم أن يتوجهوا إلى الأكاديميات العسكرية هناك رابط في المجتمع بقدر ما نحب هذه البلاد بقدر ما يحب شبابنا هذه البلاد لكنه لا يجد الفرصة ليعيش في بلاده حياة كريمة وكل هذا يرتد على مؤسسات الدولة، فهل يريد شبابنا العمل اليوم أو الذهاب إلى الخارج؟

فالمؤسسة العسكرية تتحمل في بعض الأحيان أكثر من طاقتها في مجابهة كل الفشل الذي نعيشه في مجتمعنا، لذلك فواجبنا اليوم لا يتمثل في الإعفاء بإمكاننا أن نحاول إعادة 4003 ملف من جديد ولا يمكن إعفائهم من الخدمة العسكرية لأنها رسالة ليست جيدة لأنه من واجب كل تونسي القيام بالخدمة العسكرية في ظل هذه التحولات التي يعيشها المجتمع التونسي من فوضى خاصة في العشر سنوات الأخيرة التي افتقرت فيها البلاد في كل ما هو ثقافي وكل ما هو أخلاقي وقيمي وتربوي على الأقل يؤدي شبابنا في عمر معين الخدمة العسكرية ويراجع العديد من المسائل في نفسه وفي ذاته وفي جسده أيضا.

السيد الوزير، اليوم من واجبكم إلى جانب حماية هذه البلاد نريد مواطنا تونسيا مدربا على حمل السلاح فمن خلال التحولات التي يعيشها العالم لا نعلم في أي وقت وإن شاء الله يحمي الله بلادنا لكننا نحب كذلك أن يحمل التونسي السلاح لذلك نؤكد على ضرورة أن يؤدي كل تونسي الخدمة العسكرية والتونسي منذ القديم هو جندي محارب ومقاتل جيد ومنذ بداية التاريخ لدينا علاقة مع الجيش بقدر ما هي علاقة وطنية كذلك هناك علاقات تاريخية فهي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح سالمي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق تفضل. المقعد عدد 132.

السيد صالح سالمي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير، والسادة والسيدات الحضور أسعد الله يومكم جميعا،

لا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أترحم على أرواح شهدائنا من المؤسسة العسكرية والأمنية وكل من قدم حياته قربانا لتونس كما لا يفوتني أن أنوه بدور المؤسسة العسكرية في بسط الأمن والأمان للبلاد والعباد.

السيد الوزير، تتسارع إلى الذهن عدة تساؤلات أهمّها ما يبدو من تخلي المؤسسة العسكرية عن دورها المدني في التنمية والمشاريع الكبرى والتكوين المهني المعدّ للحياة إذ لا يخفى على أحد أن المشاريع التي أنيطت إلى وزارتكم حققت مردودية ونجاعة مهمة جدا.

السيد الوزير، ألم يحن الوقت بعد أن تتسلم أو تسترجع المؤسسة العسكرية زمام الأمور في المشاريع الكبرى في البلاد إما إنجازا أو متابعة في ظل فساد منظومة الصفقات العمومية التي نهشت البلاد أينما حلّت خاصة أنكم تمتلكون من الكفاءات والعتاد الكثير عملا بمقولة "الماء اللي ماشي للسدرة الزيتونة أولى بيه" ولكم مثال بسيط في الطريق الذي يربط الطريق الوطنية 3 مكرر بجبل المغيلة كان بإشراف وزارة الدفاع وعلى حد علمي ليس له مثيل من حيث الجودة والمواصفات فلم لا يعمّ ذلك على المستوى الوطني في بقية المشاريع؟

السيد الوزير، لا يمكنني أن أذكر المغيلة ولن أتحدث عن جبل المغيلة ذلك الجبل الذي كان أخضرا يسر الناظر ويشرح النفوس مقصد كل باحث عن متعة التجوال والترفيه يعيش منه مئات العائلات وفيه رزق للمواطنين من خنقة زقالاص شرقا إلى حدود القيروان سليانة وسيدي بوزيد إلى حدود ولاية اقصرين غربا.

السيد الوزير، الجبل لم يعد جبلا رحل سكانه وأصبح المكان موحشا منطقة عسكرية مغلقة جرداء يابسة رغم ما قدمه ويقدمه رجالنا البواسل من عمل جبار هل لسيادتكم برنامج لتطهير جبل المغيلة من الإرهاب والألغام حتى تعود إليه الحياة؟

أخيرا السيد الوزير، حان الوقت لكي نستثمر في شبابنا الذي ضاع، انحراف، جريمة، مخدرات حتى أن العائلة تفككت وتغير مفهومها ولن يصلح الشباب اليوم سوى المؤسسة العسكرية بالخدمة العسكرية وبالتكوين العسكري بمعنى آخر بالانضباط العسكري، لم يعد لدى شبابنا اليوم مفهوم الوطن والوطنية ومفهوم الأسرة لأن الشارع أصبح أكبر من الدولة في ظل غياب الإحاطة ودوركم السيد الوزير، مسؤوليتكم في إعادة الشباب إلى ما كان عليه إلى ذلك الانضباط الذي فقد الآن وفقد اليوم، كيف سيتم ذلك السيد الوزير؟ يتم ذلك أولا بالخدمة العسكرية فالشباب اليوم لا يعرف كيف يعمل ولا يعرف كيف يأكل ولا يعرف كيف يعيش لأن مفهوم الانضباط غيب من مخيلته.

سيدي الوزير، أختم بكلمة أشار إليها زميلي لا بد لوزارة الدفاع أن تعيد سلطتها على أملاك الدولة وخاصة في الأراضي الدولية حفظ الله المؤسسة العسكرية وإن شاء الله تونس غدا أفضل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي، عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان تفضل. المقعد عدد 186.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع والطاقم المرافق له،

عملا بمقتضيات الدستور والنظام الداخلي، باسمي الخاص وباسم أبناء دائرتي مجاز الباب تستور قبلاط من ولاية باجة، نتوجه إليكم بتحية إكبار لمجهوداتكم التي تبذلونها بمعية المؤسسة الأمنية وأطالب من هذا المنبر بمزيد دعم أبناء هاتين المؤسساتيين.

ثانيا، أثمن هذا المشروع على سبيل التسوية لتسهيل حياة المواطن في شتى أبعادها كذلك أرجو إدراج التدريب العسكري في التعليم الثانوي والعالي لإعداد أبناء تونس ومعاضدة جهود جيشنا الوطني في الدفاع عن حرمة الوطن والتوجه نحو استراتيجية في التعامل مع الشقيقة الجزائر في هذا المضمار نظرا أن التوازنات الدولية بدأت تتغير اليوم وعين الاستعمار على شمال افريقيا اليوم.

كما نناشد المؤسسة العسكرية التدخل في مساعدة الجماعات المحلية في إنجاز البنية التحتية فيما يتعلق بالتطهير والتنوير العمومي وشتى المرافق نظرا لأن هذه الجماعات المحلية عاجزة ماديا للتدخل في هذا الإطار أرجو من سيادتكم تمكين إدارة الهندسة العسكرية وإدارة الأشغال بالوزارة لمساعدة أبناء منطقتنا بولاية باجة خاصة منطقة القريعات والقصر وتستور وقبلاط وسنتوجه إلى سيادتكم بملف في هذا الموضوع ونرجو مساعدتكم سيدي الوزير.

كذلك أريد أن أشير إلى أن أبناء منطقتي يرغبون في الالتحاق بالجيش الوطني فهل من إمكانية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل. المقعد عدد 93.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بوزارة الدفاع تحت قبة البرلمان،

زميلاتي وزملائي السلام عليكم ورحمة الله،

نستهل كالعادة مداخلتنا بقوله عزّ وجلّ، "مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا" ثم أذكر أنه لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا.

سيدي الوزير، مرحبا بك مرة أخرى تحت قبة البرلمان فيما يخص لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح والمشروع المقدم أشكركم جزيل الشكر وأذكر سيدي الوزير أننا للأسف أصبحنا نشك في كل شيء بودي لو يقع الاستثناء في هذا القانون لأطراف فاعلة محلية أصبحت للأسف تتاجر في هذا الموضوع، هناك أشخاص يرسلون إليهم استدعاء وآخرون لا يحصلون على ذلك أعتقد أني واضح في هذا الباب.

السيد الوزير، فيما يخص أهالي منطقة التطوّر في جندوبة وهم ضعاف الحال ومتوسطي الدخل حصل وأن اقتنوا "des lots de terrain" لكن الثكنة عارضت عملية البناء وقد شكلت لهم عائقا كبيرا في البناء نأمل أن نجد حلا في هذا الباب.

السيد الوزير، كذلك طريق أولاد مناع، جبل الحابش منطقة الجواهرية، فيما يخص جندوبة الشمالية وهنا أتحدث عن "champs de tire " للأسف وزارة التجهيز لم تهيئ الطريق وهنا نرجو من سيادتكم التدخل لتعبيد ذلك الطريق وشكرا.

فيما يخص مجلسنا الموقر، لدي رسالة وأعتقد أننا منتخبين لا نلوم أهالينا في معاتبتنا ولومنا على بطء الإجراءات أو ما نتقدم به من مشاريع إذن أريد أن أذكر المجلس وكذلك الحكومة ورئاسة الدولة.

يا سيادة الرئيس، يا سيادة الرئيس، لقد اتفقنا في المرة السابقة هنا وكان لدينا وعد من السيد وزير الصحة على توفير آلة

"scanner" بجندوبة خلال العشرة أيام الأولى من شهر جانفي ولكن ذلك لم يحصل إلى حد هذه اللحظة وهناك من يموتون.

يا سيادة الرئيس، "L'accélérateur de circinaux" بجندوبة معطب وهناك من يموتون جراء ذلك.

يا سيادة الرئيس، الأدوية الخصوصية التي قلنا أنها ستتوفر في جندوبة لتخفف من تعب الناس لم يحدث فيها أي شيء، لقد تحدثنا عن مسألة "décentralisation" ولكن للأسف لم يتغير أي شيء.

يا سيادة الرئيس، مدرسة علوم التمريض في جندوبة لماذا دخلت حيز العمل في قفصة ولم يحدث ذلك في جندوبة؟

يا سيادة الرئيس، إن عمال معمل السكر في جندوبة قد مسّهم الضر وسيغلق أبوابه وسيكون مآلنا مآل مخبزة الياجور ومصنع علبة البصلي وأيضا "photovoltaïque" الذي لم يعمل ولو ليوم واحد فقط وكذلك "compresse" الذي أغلق أبوابه أيضا فإلى أين سنسير؟ إن الأمن والسلم الاجتماعي سيقع ضربه هناك وأحذركم من هذا.

يا سيادة الرئيس، القرارات التي اتخذناها هنا تحت قبة المجلس، فأين 411؟ نحن لم نتبين أي شيء ولم يقع تطبيق الإعفاء الجبائي وكذلك مسألة عشر سنوات "FCR" والحضائر 45 /55 أيضا وطبرقة للأسف بها معدات مقاول تركت هناك مثلما يقول المثل "حكم العازب على الهجالة" شوّهت مظهر البلاد ولم يقع اتخاذ القرار في ذلك 70% من متساكني جندوبة لا يتوفر لديهم الماء الصالح للشراب، غار الدماء وبوسالم بدون مركز تصفية الدم ولا يتعامل الخاص الموجود هناك إلا مع الـ "CNAM"...

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مرحبا مجددا بالسيد الوزير وإطارات وزارة الدفاع الوطني حللتم أهلا ونزلتم سهلا، مرحبا بكم باسمي الخاص وباسم زملائي النواب.

الكلمة الآن للنائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان، تفضل، المقعد رقم 139.

الكلمة للنائب المحترم حمادي العشاري كيلاني عن صوت الجمهورية.

الكلمة للنائب المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له 15 دقيقة تفضل. المقعد رقم 33.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

سيدي الوزير، في مداخلتي سأتحدث قليلا عن وضع الأفراد ثم سأتطرّق إلى التجنيد ثم حول موضوع هذه الحصة.

في المرة الفارطة تحدثت عن بعض النقاط التي تخص العسكري كفرد وكمواطن ومن حقي أن أدافع عنه لأن عمله في الثكنة لا يهمني ولكن كرب عائلة لابد أن يؤدي واجبه نحو عائلته. إذن لن أتدخل في الرتب لأن هناك "une pyramide de commandement" نطبقه وهذا عملكم وعمل الجيش ولكن ما يهمني على مستوى المنح والرواتب عندما ترى سلم الأجور في الوظيفة العمومية فإنك تجد الجيش في أسفل المراتب إذ لم نحسن الوضعية الاجتماعية على غرار ما وقع في أسلاك أخرى يتمتعون بأجور ومنح جيدة ويمكننا تفعيل هذا وطالبنا بمراجعة القانون الأساسي للعسكريين الذي يمكنه إفادتنا.

السيد الوزير، أعرف أن الإمكانيات محدودة ولكن لا بأس في المطالبة نحن لا نطالب بذلك حينيّا ولكن لا مانع في برمجته ونفكر في العسكريين ولدي الثقة التامة فيكم وفي كامل القيادات العسكرية لتحسين هذه الظروف. عندما نقول ظروف كذلك علينا التطرق إلى المدنيين وسنعود إليهم فيما بعد لأن ذلك خطير " le moral de troupe c'est très intéressant" في العسكر وأفضل دليل يمكن أخذه السيد الوزير من رئيس قسم الطب النفسي والأعصاب نجلس معه ويعطينا " le nombre de consultation et nombre de jour de convalescence " نتحدث معه في كل هذا لكي نحسن من وضعية العسكريين. نحن نعمل ومن الجيد أن نتثبت من كل النواحي وسنجد عدة ثغرات وأعرف أنكم تعيرون الأمر كل الاهتمام.

فيما يخص المنح، هناك منحة تتعلق بالانتخابات في تونس التي أصبحت أكثر من "الدربي" في كل سنة مرة أو مرتين وجميع القطاعات تتمتع بالمنح لأن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لها ميزانية كبيرة لا أتحدث عن العسكر ولكن كأفراد عسكريين لما لا يتمتعون بالمنحة مثل الجميع لأن ورائهم عائلات، هل لأنهم يعملون ليلا ونهارا نجازيهم على هذا النحو؟

كذلك فيما يخص المرسوم عدد 60 صدر بالرائد الرسمي بتاريخ 16 جويلية 2021 هناك منحة لتمكين أعوان الصحة، تمتعوا بها في الصحة العامة لكن في الصحة العسكرية من عسكريين ومدنيين لم يتمتعوا بها، نتمنى منكم السيد الوزير إيلاء الأمر كل الاهتمام لو توفرت الإمكانية لما لا يتمتعون بها؟

كذلك هذا يأخذني للحديث عن العملة المدنيين الذين انخفض عددهم ويعملون اليد باليد والساعد بالساعد مع العسكريين تجده يرتدي نفس اللباس ولا تفرق بين عسكري ومدني ونفس الشيء في المستشفيات يرتدون ميدعة بيضاء يعملون جميعا. صحيح العسكري نحتاجه بعد أوقات العمل وقمنا بتجربة سابقا في إدماج المدنيين في الحياة العسكرية وأتصور أنها نجحت لو كان هناك شرط فهو يتعلق بكبر السن لو نجد إمكانية التدقيق أكثر في مسألة الترفيع في السن كشرط من شروط الانتداب ولما لا السيد الوزير لأن هذا فيه منفعة وهم أبنائنا ويتمتعون بالانضباط ويطبقون نفس القواعد العسكرية مثل العسكريين لا بأس في تمتيعهم بالنقل المجاني؟ عددهم ضئيل جدا يعملون تابعين للمؤسسة العسكرية علينا مساعدتهم.

كذلك السيد الوزير لما لا نمتعهم بـ "13 mois"؟

نقطة أخرى السيد الوزير، طالبوا بإدراجهم في "mutuelle" بما أنهم يتمتعون براتب من العسكر، لا مانع في إدراجهم بها بالنسبة الى العدد المتبقي في العسكر ونمتعهم بتلك الامتيازات ولا ننساهم هم يعملون وهذا واجب ولكن لا بأس في أن ننظر لهم بعين الرحمة.

النقطة الثانية السيد الوزير منظومة التجنيد، في الجيش التونسي كل تونسي مطالب بأداء واجبه الوطني منذ سن العشرين إلى 35 سنة وعندما يتقدم شاب تونسي يذهب إلى إدارة التجنيد ويطلبون منه مضمون ونسخة من بطاقة التعريف للبحث الأمني

وهذا من حقهم.، لكن ما يؤلمني أن من يستعمل المخدرات والتبغ الهندي لا يؤدي الواجب الوطني ومن لديه وشم في جسده لا يؤدي الواجب الوطني وكذلك الشأن بالنسبة الى من لديه انتماءات لحزب معين يعفى من الواجب الوطني يعني بحث أمني غير مرضي والإنسان الذي يزاول عمله ونشأ في بيئة سليمة يؤدي الواجب الوطني.

هنا أتساءل القضية غير عادلة صحيح من حقك لا تريد إدماجهم بالثكنة جراء البحث الأمني غير المرضي ولكن السيد الوزير الصحراء واسعة وهناك وحدات عسكرية تعمل في رجيم معتوق. وبالنسبة لي وحسب رأيي من بحثه الأمني غير مرضي أرسله للعمل في الصحراء لا خوف عليه هناك ومن لديه بحث أمني يعمل في الثكنات وسط العاصمة ويوجد في النهر ما لا يوجد في البحر هناك عدة شبان بارعون في جميع المجالات في المجال التقني أو الكهرباء والميكانيك أو الإلكترونيك أو الإضاءة وفي الطبخ أيضا يعني في جميع المجالات يمكننا استغلالهم.

كذلك السيد الوزير يمكننا استغلالهم مثلما ذكر زميلي هناك عدة أراضي ودواوين تابعة للدولة ضاعت، حيوانات ضاعت ونحن لدينا تجربة في ديوان الضيعات العسكرية وأخذنا أراضي سابقا وقاموا باستغلالها على أحسن وجه وجلبوا الخضر والغلال من نوعية جيدة جدا وقمنا باستغلالها في الجنوب وفي الشمال وفي الوطن القبلي، يمكننا استغلال هذه الدواوين الأرضية المهملة ويمكن أن تكون ذات جدوى أفضل.

كذلك بعض الجنود يمكنهم قضاء السنة العسكرية في وحدات النظام العام والتدخل وحدات حفظ النظام يعمل داخل الثكنة ويقوم بالبحث وهذا مفيد جدا للدولة.

كذلك هناك عزوف للشباب التونسي عن أداء الخدمة الوطنية، صحيح أنتم محقون تحدثنا عن "الرافل" وحقوق الإنسان تمنع هذا وكل شيء تغير لكن أرى أن هناك عدة حوافز تمكّن الشاب التونسي من أداء واجبه.

السيد الوزير، الحوافز التي تقوم بها الوحدات العسكرية والوحيدة التي نراها هي التكوين المهني العسكري ويقومون بنفس التكوين على غرار ما يقع في المدني يتحصل على شهائد موازية ولدينا مراكز تكوين من أفضل المراكز "certifié iso".

مرة من المرات التقيت بممثل كبير لشركة كبيرة بدولة أوروبية وبقي مذهولا في عمل التقنيين وطلب مني أخذ أربعة شبان ودفع 4 آلاف أورو بمقتضى عقد مباشر يعملون على "commande numérique" وتوجه عدة شبان إلى البلدان الإفريقية كالغابون للعمل في لحام المراكب وفي شركات البترول.

لدينا مدارس عسكرية من أعلى طراز ومن أفضل المدارس في تونس بشهادة وكالة التكوين المهني.

السيد الوزير، نريد الترفيع في هذا ونمنحهم حافزا آخر لما لا ندمج الشبان من يعمل ستة أشهر ومن ينضبط نقبل به وندمجه في الوحدات العسكرية. نفس الشيء هناك بعثات أممية يمكننا أن ننتدب ونشجع بهذه الحوافز. حوافز أخرى مثل العناية بالوحدات العسكرية بالأكل وبالمجندين سيقدمون أنفسهم لخدمة الوطن.

أعود السيد الوزير إلى موضوع الجلسة، كل عسكري هنا سيؤدي واجبه الوطني واجب عليه ليس منة أو فضلا وكل شاب لم يؤدي الواجب الوطني تبقى عقبة أمامه وعندما يؤدي هذا الواجب الوطني عندها يبدأ في التفكير في حياته لكن ما راعني السيد الوزير عزوف الجميع عن الذهاب فأثقل كاهل المحكمة العسكرية بصفة كبيرة جدا يعني 408 ألف ليس بالعدد القليل لكي تدرسه المحكمة العسكرية وهذا يتعبها ويعطلها عن أداء عملها الأصلي.

صحيح توخينا هذا التمشي لكن فيه القليل من الخطورة لأننا منحناهم حلا سهلا لأنهم كانوا يهربون من "الرافل" ويمتنعون عن الخروج ليلا وهذا جيد لكي لا يخرج ليلا ويفعل ما يشاء لو كان سيخرج للقيام بفعل جيد لا بأس في هذا.

أقترح عودة التعيينات الفردية، لدينا قرابة 500 ألف لو يدفع 500 دينار سيضخ للدولة قرابة 200 مليار لما لا نعيد التعيينات الفردية بما أنك عازف عن أداء الواجب الوطن توجه للعمل. العودة لنظام التعيينات الفردية كفيل بتسهيل العمل ويضخ مبالغ هامة للدولة كذلك السيد الوزير لابد من أخذ نسبة مهمة للوحدات العسكرية هناك إقامة ومعاش لكي تدفع الأجور.

هذا ما أقوله السيد الوزير حتى خطايا المحكمة العسكرية في الخزينة العامة لابد من أخذ نسبة لدولتنا لأن الجيش صراحة يتطلب مصاريف.

هذا ما لدي السيد الوزير ولدي ثقة في سيادتكم وفي القادة العسكريين وأعرف أن شعاركم في العمل الإخلاص في القول والجدية في العمل لا تدخرون مجهودا في سبيل العدالة والعمل وهذا شعارنا وشعار العمل في القوات المسلحة وتبقى تونس حرة منيعة أبد الدهر والعفو على المداخلة وشكرا السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة له دقيقتان.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات،

اليوم نحن بصدد سنّ قانون متعلق بأحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية. نعرف أن التونسي يفرح بأي إعفاء يهمه لكن بالنسبة الى هذا القانون أردنا أن تقوم المؤسسة العسكرية بقانون الإعفاء بطريقة أخرى خاصة في ظل الظرف الاستثنائي الذي نعيشه إضافة لكلام زميلي النائب كان بإمكاننا اليوم القيام بإجراءات استثنائية لضخّ أموال ودعم ميزانية الدولة خاصة في الوقت الحالي.

مسألة أخرى، نعرف الظرف العام الذي تمر به البلاد والسلوكيات التي أصبحت موجودة اليوم والخدمة العسكرية كان لها دور كبير من حيث التأطير والتكوين.

حقيقة لابد أن تكون اليوم الخدمة الوطنية واجبا لأهميتها من حيث التكوين والتأطير وعدة أشياء أخرى. في ظل الوضع الذي تمر به البلاد بالخدمة العسكرية بإمكاننا استغلال المتطوعين لتقديم خدمات إضافية وتقف بجانب المؤسسات الوطنية التي تمر بعديد المشاكل في تظافر المجهودات من أجل خدمة البلاد.

هذا موضوع تدخلي ونتمنى أن يكون القادم أفضل إن شاء الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد سامي الحاج عمر غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا السيد الرئيس،

كل الاحترام والتقدير لمؤسستكم العسكرية من أقل رتبة في الجيش إلى أعلى رتبة للسيد القائد الأعلى للقوات المسلحة.

اليوم المشروع الخاص بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية من سن 23 إلى ما فوق سن 35 سنة بصفة استثنائية، هذا يؤكد حرصكم على خدمة المواطن والتفكير في مصلحة الشباب خاصة بغضّ النظر عن الإشكاليات المحدثة في المحاكم يعني كثرة القضايا والتشكيات في حد ذاتها قمتم بحلحلة المشاكل في الشباب خاصة الشباب الذين قطعوا طريقهم في الإنتاج وفي سوق الشغل.

هنا لا نريد العودة للحديث عن أسباب العزوف والهروب من الخدمة الوطنية أو الخدمة العسكرية بالأحرى نسميها خدمة وطنية أفضل الأسباب قمتم بذكرها في النقاشات وفي التقرير مشكورين السادة النواب ذكروا كل هذا. مشكلتنا اليوم هي البحث عن الحلول، كيفية تجاوز هذا العزوف؟ كيف يكون لدي رغبة من تلقاء نفسي أقول أريد أن أقدم نفسي للقيام بالخدمة العسكرية.

اقتراح زميلتي أن ندخل الخدمة العسكرية مع الدراسة لكن اقتراح إنهاء البكالوريا ثم التوجه للخدمة العسكرية هذا يمكن أن يتسبب في انقطاع في دراسته، يمكن أن نختار مثلا تقسيمها ليس على سنة كاملة وتكون فقط على مدة ستة أشهر ولكن نقسمها بأسبوع في كل عطلة يعني كل عطلة نبرمج أسبوعا يقدمه الطالب في خدمة وطنه.

كنت أتمنى أن أؤدي واجبي الوطني للأسف حتى "الرافل" لم يمسك بي لأن الخدمة العسكرية في غاية الأهمية ولاحظنا أن كل شاب قام بأداء الخدمة العسكرية كانت لديه استقامة أكبر وانضباط أكبر في العمل هذه حقيقة وهذا لا يعني عدم انضباط البقية لكن الأكثر انضباطا واستقامة هم من قاموا بأداء الواجب الوطني في كل المجالات حتى في المستشفى العسكري لم نسمع قط بآلة سكانار معطلة في حين أن جميع المستشفيات تعاني من تعطل الآلات كل دقيقة.

نتمنى أخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار ونفكر في ربط المؤسسة العسكرية بدراستنا خاصة عند المرحلة الجامعية.

السؤال الموالي محير قليلا. سأساعدك السيد الوزير، نحن على أبواب استخراج بطاقة التعريف البيومترية وستساعدكم كثيرا في الإحصاء لن نلتجأ للبلدية لإرسال معهد الإحصاء لتحديد السن ولكن كل شيء سيضمن في بطاقة التعريف البيومترية وسيادتك أشرفت عليه في الوزارة وسيرد المشروع للمجلس وسوف يعرض على المصادقة يعني لن نضطر للقيام بحملات رافل ويمكن أن تكون الدعوة عبر إرسالية قصيرة لأن المعطيات موجودة ببطاقة التعريف وهكذا تقلص عدد القضايا لأننا لاحظنا أن القضية في حد ذاتها تأخذ وقتا طويلا.

السؤال الأخير، إذا كنا جميعا سنأتي في نفس الوقت للقيام ببطاقة التعريف هل بإمكان مؤسستكم استيعاب الكم الهائل من الشباب؟ وشكرا على الاستماع ونتمنى لكم التوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد سامي السيد غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد سامي السيد

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

لابد من تثمين مجهودات المؤسسة العسكرية في قيامها بواجبها ودفاعها عن الوطن.

بالنسبة الى المشروع المتعلق بالخدمة العسكرية وإيجاد حل ربما لحلحلة الأمور وتشجيع الشباب لممارسة حياته نحن استثنائيا نتفهم هذه الوضعية لكن سبقني زميلي وسأتحدث في نفس السياق.

أقول لماذا السيد الوزير لا نجد حلا في تقليص المدة العسكرية يعني عوض سنة بعد دراسة بالتأكيد يقع التقليص في المدة العسكرية ثم هناك تداخل لوزارتين وهما وزارة التعليم العالي ووزارة التشغيل.

بالنسبة الى وزارة التعليم العالي مثلما ذكر زميلي في أوقات الدراسة وهنا المؤسسة العسكرية نعرف جيدا أنها تكوّن الشبان على الانضباط والعمل الجاد وهذا يتطلب القيام بعملية تحسيسية السيد الوزير مع الطلبة ومع التكوين المهني.

لديكم جودة عالية جدا في ميدان التكوين المهني وتونس تعاني من نقص كبير في هذا التكوين بالذات وبين قوسين هناك مؤسسة التكوين المهني تابعة لكم في جرجيس نرجو منكم الإسراع في فتحها وهام جدا بالنسبة الى اللحام تحت البحار مطلوب كثيرا ويعتبر تكوينا هاما.

أنا أرى أن هذا التقليص وهناك عمليات في العالم تعنى بتجنيد جميع المواطنين والشبان ومثال لذلك "la méthode suisse".

بالنسبة الى جهة بنزرت ونعرف أن الجهة خاصة بنزرت الشمالية تعد عددا كبيرا من السكان واليوم الأراضي العسكرية وخاصة مشروع القنطرة السيد الوزير لابد بكل لطف من حلحلة الأمور في التراخيص اللازمة بالنسبة الى الوصلة الثابتة خاصة هناك إشكال حسب المعلومات التي وردت علينا في الأراضي العسكرية. هناك حتى وسط المدينة مؤسسات عسكرية لابد من إيجاد حل لأن مسألة التنمية معطلة جدا في جهة بنزرت.

المؤسسة العسكرية على رؤوسنا لكن البلاد زاد فيها عدد السكان، مدرسة ضباط الصف منذ إنشائها منذ عهد قديم كانت المدينة تعد قرابة 60 ألف اليوم السيد الوزير تعد تقريبا أكثر من 180 ألف ساكن ولابد من إيجاد الحلول.

المؤسسة العسكرية مما لا شك فيه لابد من تأمينها لكن كذلك السيد الوزير بكل لطف هناك تعطل كبير في التنمية من جراء عدم الترخيص في بعض الأراضي العسكرية التي ستسهل تنمية البلاد وتجعلها ترتقي لما هو أفضل.

تحسين ظروف العسكريين، لدي عدة زملاء وأعرفهم لابد من تحسين ظروفهم مثلما هو الشأن في الانتخابات ذكر زميلي هذا الموضوع، العسكري متعب وهذه هي الخدمة العسكرية متعبة لكن من الأفضل تشجيعهم.

السيد الوزير، لابد من تعزيز الخدمة المدنية والعسكرية كانت تقوم بعمل جبار وكبير في تونس لابد من تعزيز الخدمة المدنية العسكرية في البلاد التونسية وشكرا السيد الوزير على الإصغاء.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع وإطارات وعمداء وزارة الدفاع،

السيد الوزير، المشروع الذي أمامنا فيه إعفاء للشاب، شباب يبدأ من سن 23 سنة، يعتر هذا العمر حساسا جدا ونحن نرى الشباب في هذا السن يتوجه نحو الإرهاب والمخدرات أو القمار الإلكتروني هؤلاء من سنستثنيهم.

أطلب منك السيد الوزير بكل لطف لأنني كنت أتحدث مع الزملاء يشعرون أن هناك شباب سنسامحهم يعني لو ساهموا في الدورة الاقتصادية ويقومون بعملهم لا أن يجلسوا في المنزل دون القيام بشيء.

عندما كان هناك "رافل" كان الجميع يخاف والآن لم يعد له وجود وحتى في المحاكم العسكرية كل يتحمل مسؤوليته لو يعمل في التعيينات الفردية يدفع للدولة ومن لا يعمل يؤدي الواجب الوطني لأن الواجب الوطني يمكنه من التكوين. هناك من تحصل على رخصة سياقة في التكوين والآن فتحت له آفاق والتكوين المهني العسكري مهم جدا.

نحن قدمنا لهم فرصة من ذهب ولما تحدد مواليد 2000؟ لما ليس مواليد 2001؟ على الأقل في سن الثلاثين. سبحان الله لا يفعلون شيئا للبلاد ونحن لدينا مشكلة في الجيش ذكرتها سابقا في الأراضي الدولية الجيش يعمل في الزياتين ويقوم بجميع الأعمال الفلاحية واليوم لا نرى هذا. فلماذا تبقى الأراضي الفلاحية مهملة ونحن سنعفي قرابة نصف مليون شاب موجود في الشوارع السيد الوزير.

مع احترامي يمكن نسبة ضئيلة ممن سنعفيهم. لابد أن يتحمل كل شخص مسؤوليته من لا يعمل يذهب لأداء الواجب الوطني وبكل صرامة فليرجع "الرافل" الجميع سواسية أمام الله وأمام القانون.

أطلب منك تعديلا في هذا القانون السيد الوزير لكي نتمكن من التصويت عليه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات العسكرية المرافقة له،

السيد الوزير، نشيد بالمجهودات التي يقوم بها جيشنا الوطني ونعرف حق المحطات التاريخية التي وقف فيها الجيش الوطني مع الشعب التونسي وكان في الحقيقة صمّام الأمان في عديد المواقف التي شهدها تاريخ تونس.

سيدي الوزير، اليوم لدينا قانون استثنائي سيقع إعفاء ما يقارب 400 ألف شاب من الخدمة العسكرية ولو أننا نعرف أن المؤسسة العسكرية هي مدرسة تساهم في تلقين الشاب التونسي مبدأ حب الوطن وتنمي فيه روح المواطنة ومن خلالها عرى الوحدة الوطنية والروح النضالية والدفاع عن الراية الوطنية واحترام مقدسات البلاد.

السيد الوزير، اليوم بخصوص السن القانوني الموجود وهو 20 سنة لما لا يكون 18 سنة ويتماشى مع التشريع الموجود والأهلية القانونية الموجودة في التشريع التونسي هي 18 سنة.

مسألة أخرى السيد الوزير، الانتداب بالوظيفة العمومية دائما يقع شرط أداء الخدمة الوطنية وهذا الشرط نراه شكليا لا نرى أن في حالة الانتداب في الوظيفة العمومية يجب أن يقدم المترشح الوثيقة الخاصة بأداء الخدمة الوطنية.

ثانيا السيد الوزير، أردت الحديث عن مشكل الصفقات العمومية، أردت أن أتحدث عن فضيحة ملعب سوسة. كان يتمنى جمهور النجم الرياضي الساحلي أن يبقى الملعب على حاله أو أن يعمل فيه الجيش الوطني لان لدينا ثقة في الجيش الوطني في إنجاز أشياء مماثلة.

نرى أن هناك مؤسسات تربوية وتحدثنا مع السيد وزير التربية وذكر أنه راسلكم في خصوص هذا الموضوع أن وزارة الدفاع الوطني تتكفل بموضوع بناء المنشئات التربوية، لدينا أمثلة في مدينة سوسة لدينا مدرسة ومشكلة مدرسة إعدادية بالزاوية-القصيبة-الثريات والمعهد تتمثل في الاكتظاظ واليوم لدينا إشكالية على مستوى الصفقات العمومية وعزوف المقاولين عن المشاركة في الصفقات العمومية.

لما لا يقع تشريك الجيش الوطني لينتفع بتلك الأموال عوض انتفاع المقاولين بها؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد علي زغدود، عن كتلة لينتصر الشعب له عشر دقائق.

السيد علي زغدود

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي وزير الدفاع والسادة الضباط السامون والوفد المرافق أهلا وسهلا،

أولا، تحية لرجال المقاومة الوطنية الفلسطينية البطلة الذين يسطرون أروع الملاحم في تاريخ جهاد أمتنا العربية ضد الغزاة، إن المقاومة الأسطورية لمقاومتنا وشعبنا في فلسطين هي فخر لنا كعرب لأنها هذا من الكرامة وأيضا تعيد لنا توازننا واعتزازنا بتاريخنا وقدراتنا على النصر.

إن الملاحم البطولية في غزة هي حلقة من حلقات معارك أمتنا الكبرى التي غيرت وجه العالم من القادسية إلى اليرموك إلى الحطين.

زملائي النواب، إن منظمة الجيش الصهيوني الإرهابي مدعومة من إدارة التوحش الامبريالي العالمي في البيت الأبيض الأمريكي بصدد ارتكاب أكبر جريمة في تاريخ البشرية حيث بدأ قطعان الهاغانا في ضرب مدينة رفح حيث يتكدس 1.5 مليون بشر من إخواننا الفلسطينيين من نساء وأطفال وشيوخ ومصابين وجرحى العدوان وبمعدل 30 ألف بشر في الكيلومتر مربع هذا يتم أمام مرأى ومسمع العالم والجمعيات الحقوقية والمنظمات الدولية وغيرها التي تتشدق بحقوق الإنسان.

لذلك زملائي، أطالب البرلمان التونسي بموقف مشرف برفض هذه الجريمة كذلك نطالب الرئاسة بالتحرك بقوة إقليميا ودوليا لمنع هذه الجريمة النكراء على رفح المناضلة الصامدة وعلى أهلنا في غزة ونناشد شعب مصر العظيم وجيشها جيش عرابي وجمال عبد الناصر وعبد المنعم رياض وسعد الدين الشادلي أن يمنع هذه الجريمة النكراء ويردع العدو الصهيوني وهو قادر على ردعه متى توفرت الإرادة السياسية.

سيدي الوزير، السادة الضباط السامون المحترمون، تحية إكبار لجيشنا الوطني والرحمة لشهدائه الأبطال والشفاء لمصابيه وجرحاه في معارك العزة والشرف ضد الإرهاب المعولم الذي أرادت من خلاله الامبريالية والحركة الصهيونية تفتيت دولنا وشعوبنا ضمن مشروعها الاستعماري الفاشي.

سيدي الوزير، إن الأمن القومي الشامل ليس عملا عسكريا فقط وإنما عمل عسكري تنموي متكامل لبناء القوة المتكاملة المادية والمعنوية فإن دور الجيش أو الجيوش الوطنية يمتد في جميع دول العالم إلى المجال المجتمعي والاقتصادي لذلك سيدي الوزير نطالب بوضع استراتيجية التكامل العسكري المدني في إعادة بناء القوة لبلادنا ليلعب الجيش دورا في تطوير المجتمع والاقتصاد على السواء.

هذا الدور التنموي يمكن القيام به سيدي الوزير من خلال مشاريع لتشجيع التعاون العسكري المدني وخاصة في مجال الشباب وانتقال منتسبي القوات المسلحة إلى مجالات أخرى وكذلك تعظيم دوره في مجالي التدريب والتعليم إلى جانب إشراك الصناعات المدنية في الصناعات العسكرية بما يطور الصناعات المدنية ويحقق أرباحا كبيرة وكذلك من خلال إنجاز الجيش لمشاريع البنية التحتية الكبرى في الداخل والخارج كالمستودعات الكبرى والمطارات والموانئ والقواعد العسكرية.

ونعتبر في كتلة لينتصر الشعب أن الجيش التونسي يملك كل المقومات ليسهم في بناء القوة الشاملة للدولة فهو يملك تجارب ناجحة في مشروع إحياء رجيم معتوق كمشروع فلاحي رائد وفي مجال الصناعة خاصة صناعة الخافرات البحرية إلى جانب التعليم والتدريب العالي للجيش ومنتسبيه في كل المجالات.

ولذلك المطلوب اليوم رؤية وطنية لإعادة بناء القوة المادية للدولة لا تتوقف عند ضرورة تعظيم وتعصير قدرات الجيش العسكرية في ظل تحديات داخلية وخارجية كبيرة ولكن أساسا في توسيع دوره في تنمية المجتمع والاقتصاد ضمن الرؤية الوطنية الشاملة لإعادة البناء وكنا قد طرحنا هذا سيدي الوزير في مناقشة مهمة وزارة الدفاع الوطني منذ شهر ديسمبر ونجدد مقترحاتنا وهي كالآتي:

أولا، إحداث الديوان الوطني للتنمية العسكرية والمدنية الشاملة والمتكاملة.

ثانيا، إحداث الهيئة الوطنية للتصنيع العسكري وتكون ضمن رؤية التكامل العسكري المدني لتطوير الصناعات المدنية والعسكرية بالشراكة بين الجيش والقطاع الخاص مع الإشراف العام للجيش.

ثالثا، الاستفادة من القوات المسلحة في مجال التعليم والتدريب المهني وتوسيع مجال نشاطها بالتنسيق بين وزارتي الدفاع والتربية والتعليم والتكوين المهني والتعليم العالي.

رابعا، المساهمة في إنجاز المشاريع الكبرى في البنية التحتية والتجهيز والإسكان ويمكن أن تتم أيضا بالشراكة مع القطاع الخاص لكن تحت إشراف الجيش.

خامسا، تعميم تجربة رجيم معتوق على مشروع جفارة وعلى إحياء الأراضي الدولية واستصلاح أراضي أخرى كالسباخ والمناطق الصحراوية وغيرها وتوزيعها لاحقا على الخواص كذلك تولي الجيش حفظ وحماية صابة الحبوب لهذه السنة ونحن نعلم جيدا المخاطر المحفوفة بها على غرار السنوات الفارطة من اندلاع للحرائق المفتعلة وغيرها.

لذلك نطلب سيدي الوزير، أن يلعب الجيش دورا في حفظ وحماية صابة الحبوب لهذه السنة فهذا من صميم الأمن القومي خاصة في ظل ترهل الكثير من مؤسسات الدولة الأخرى التي نخرها الفساد للأسف في العشرية الفارطة.

سيدي الوزير، هناك جملة من المطالب في ما يتعلق خاصة بالمناطق العازلة أو ما يسمى بالشريط الحدودي خاصة في جهة بن قردان وجهة رمادة والذهيبة والظاهر هذه المناطق إذن هي مناطق تربية ماشية شاسعة والدخول إليها برخص ويتعرض الرعاة وأصحاب قطاع الماشية في بعض الأحيان إلى مشاكل حقيقية مع ممثلي وزارة الدفاع نرجو التدخل في أقرب وقت إذ تصلنا عديد التشكيات في هذا الشريط الحدودي وخاصة كما قلت لك في جهة بن قردان والذهيبة ورمادة لأنه الآن موسم شتاء وموسم ولادة لقطيع الإبل والأراضي شاسعة وتحرك الفلاحين إذن فيه عديد المشاكل حصلت في هذه الجهة ونرجو من سيادتكم التدخل لحل هذه الإشكالات بالتنسيق طبعا مع الوزارة المعنية التي هي وزارة الداخلية والتي تعطي رخص الدخول للمنطقة العازلة.

أيضا في ما يتعلق بالدور المنوط بالجيش لدي أسئلة أريد أن أطرحها حول دور الجيش الوطني في التكوين المهني والجهد التنموي والتعويل على الذات في ضروريات الدفاع الوطني ما هي الرؤية والمشاريع التي برمجتها وزارتكم في هذا الإطار؟

سيدي الوزير، السؤال الثاني حول تصور الوزارة لأهمية التعليم العسكري في التطلعات الاستراتيجية المتعددة للبلاد.

ثم السؤال الثالث والأخير هو حول استراتيجية وزارة الدفاع الوطني على مستوى القوة المعنوية والذكية للدولة والمجتمع.

ختاما سيدي الوزير نرجو أن يتم تنويع مصادر التسلح لجيشنا في قادم السنوات في إطار المنحى السيادي الذي ذهبت فيه بلادنا وخروجها نهائيا من المظلة الأطلسية إلى العلاقات المتنوعة والمتكافئة مع جميع الأمم والشعوب الحرة في العالم حيث يعتبر الجيش إلى جانب الاقتصاد مركز القوة المادية للدولة فالقوة الصلبة للدولة لا تنفصل عن قوتها المعنوية وقواها الناعمة والاقتصادية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أترحم على شهداء الوطن،

لنا ثقة غير محدودة في وزارة الدفاع ولنكن واضحين مع بعضنا ما الغاية من التجنيد أو بالأحرى الصفة أو الأخلاق التي يتحلى بها الشاب بعد فترة الخدمة العسكرية؟ هي تربية بدنية وجاهزية ومساعدة على تطوير المهارات. تربية على التحمل والصبر والثقة في النفس. ترسيخ روح الانضباط. تحمل المسؤولية. الاعتماد على الذات وحب الوطن.

البلاد التونسية في أمس الحاجة لشباب يتحلى بهذه الصفات لكن حين نرى البعض من شباب اليوم تدني الأخلاق وارتفاع منسوب الجريمة والسرقة وخاصة التواكل ولا ننسى سيدي الوزير الوضع الإقليمي الحالي الذي يدعو إلى الحث على الخدمة الوطنية نساء ورجالا حبا في هذا الوطن.

هناك شعار رفع وهو السيادة الوطنية وهذا لا يكون إلا بشباب مجند وليس شباب التيك توك والفري فاير وهذا نرى فيه تدني أخلاقي وتربوي كبير.

هذا المشروع الذي ينص على من سنه أقل من 1 جانفي سنة 2000 يعفى من الخدمة العسكرية أريد أن أقول سيدي الوزير أنه تقريبا يكون سنه 24 سنة وبلغتنا العامية هو في هذا السن في مفترق الطرقات إن درس وتخرج فمآله البطالة وإن لم يدرس فله الهجرة غير النظامية وإن لم يجد الخدمة العسكرية ستنبث فيه هذه الصفات ويتعلم تكوينا ويعتمد على نفسه ونرى في المناطق الفلاحية لم يجدوا حتى من يجمع الزيتون والمقاهي مملوءة بالشباب وهناك شيء نزع من الشاب التونسي وهو حب الوطن وأنه يريد أن يصنع من ذاته. فليس من درس كهرباء أو ميكانيك يجب أن يعمل في نفس المجال إنما يمكن أن يعمل بالفلاحة وبمجالات أخرى.

التربية لم تعد موجودة والخدمة العسكرية واجبها كبير جدا وبهذا المقترح وهذا المشروع أرى أن هناك تخلي كبير من الوزارة عن عملها رغم الثقة الموجودة وحين نرى سيدي الوزير وزارة الفلاحة كل الخيرات موجودة الزيتون والشعال في كل مكان لكنها تقول ليست لدينا إمكانيات وربي يرحمنا بالمطر.

ووزارة المالية "الحديد ياكل في بعضو" ونستلم القروض من البنك المركزي في حين أن لدينا فسفاط ولدينا القدرة على النهوض بالبلاد فأين نحن ذاهبون؟

ووزارة الدفاع التي بقيت أمل الشاب التونسي والتونسيين وثقتنا كبيرة فيها ونتوجه إلى الإعفاء لماذا من ضمن 100 أو 200 ألف ملف موجودة في الإدارة لماذا لم نتوجه إلى التصفية؟ لماذا حين نمر في الشارع التونسي في العادة نرى "الرافل" واليوم هناك تخلي كبير عن هذه الوضعية إذن منذ سن 24 سنة سيتحصلون على الإعفاء أتصور أولا أن تنقيح في العمر سنة 2000 يتحصل على إعفاء إذن بقي 25 و26 إلى 35 سنة يمكن أن...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له ست دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير الدفاع وكل الطاقم المرافق،

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لوحدات الجيش الوطني على العمل الكبير والمتميز الذي يقومون به في خدمة الوطن وحماية المواطنين.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز العدالة وتوفير الفرص المتكافئة لجميع شرائح المجتمع أتطلع اليوم إلى مناقشة مشروع قانون يتضمن أحكاما استثنائية تعفي مواليد ما قبل 1 جانفي 2000 من واجب الخدمة الوطنية لمن لم يسووا وضعيتهم بهذا الصدد.

يعتبر مشروع هذا القانون خطوة هامة نحو تعزيز العدالة وتوفير الفرص المتكافئة لجميع المواطنين ومن الضروري أن نتعمق في فهم أهميته وأثره الإيجابي على المجتمع وعلى فئة كبيرة أو شريحة كبيرة.

وقفت الأحكام عقبة حتى للدخول إلى الحياة المهنية خاصة ونعرف العديد من الشبان اليوم لا يمكنه العمل لأنهم يطلبون منه بطاقة عدد 3 والعديد من هذه الفئة لديهم عديد الأحكام وليس فقط الهاربين واليوم لظروف اجتماعية وظروف صحية يعانون منها.

ونعتبر هذا عقد صلح اجتماعي بين المؤسسة العسكرية والمواطن ومن المهم أيضا إيجاد حلول للأجيال القادمة وذلك باستكمال دور الجيش الوطني في توجيه وتشجيع الشباب على تحمل المسؤولية الوطنية وتوجيههم نحو أداء واجباتهم وتجاه وطنهم بشكل فعال ومسؤول وهذا يتطلب تطوير برامج ومبادرات توعوية وتثقيف للشباب بأهمية العمل الوطني والمساهمة في بناء المجتمع.

أيضا سيدي الوزير، يمكن للجيش الوطني وهذا مهم جدا أن يلعب دورا محوريا في تعزيز الأمن الغذائي من خلال دعم وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الزراعي بالنظر إلى التحديات التي تواجه بلادنا وتواجه القطاع الزراعي مثل تقلبات الطقس ونقص الموارد المائية.

يمكن للجيش الوطني أن يقدم التدريب المتخصص والدعم الفني للمزارعين لتطبيق التقنيات الزراعية المتقدمة والمستدامة وأبرز مثال نريد أن نحيي عليه الجيش الوطني هو النجاح الكبير لحقل رجيم معتوق ويجب سيدي الوزير تعميم هذه التجربة في كل المناطق وليس فقط المناطق الصحراوية حتى المناطق الداخلية حيث لدينا العديد من الأراضي الدولية المهملة اليوم فلماذا لا يأخذها الجيش الوطني؟

إضافة إلى ذلك يجب أن يلعب الجيش دورا في التكوين المهني والانفتاح على جميع الشرائح المجتمعية خاصة بعد ضرب منظومة التكوين المهني العمومي. يمكن للجيش أن يلعب دورا محوريا في تعزيز التكوين المهني للشباب من خلال توفير برامج تدريبية وتأهيلية في مجالات متنوعة تلبي احتياجات السوق والعمل ويمكن أن تشمل هذه البرامج التدريب على المهن الحرفية والتجارية وذلك لتمكين الشباب من اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتوظيف بناء مستقبل مهني مستدام.

وفي هذا السياق يجب أيضا التأكيد على وجوب الدفاع عن حقوق الأفراد والإطارات والعسكريين في المؤسسة العسكرية فالجيش الوطني ليس فقط مؤسسة للدفاع عن الوطن من التهديدات الخارجية بل هو أيضا حامي لحقوق وكرامة كل فرد ينتمي إليه وبالتالي يجب على الحكومة وعلى المؤسسة العسكرية أن تضمن حماية حقوق العسكريين وتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة لهم بما يشمل الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والمهنية.

لذا أدعوكم سيدي الوزير إلى دعم هذه المقترحات والنظر في أهمية وضع استراتيجية واضحة والعمل على تعزيز التعاون بين الجيش والجهات الحكومية وضمان استقرار الوطن وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع وإطاراته المناضلة،

الوطن هو ديدننا وقاسمنا المشترك والمحافظة عليه مستقلا مستقرا حرا متطورا شامخا بين الدول مطلوب منا بدون استثناء ومن كل وطني محب لكل ذرة من تراب تونس الحبيبة.

أفكر وبكل تأكيد أن ما حدث لهذا الوطن في العشرية الماضية مؤلم ومن تبعاته الشباب الذي لم يقم بواجبه في الخدمة العسكرية حتى وصلنا لهذا العدد قرابة 480 ألف شاب جاء نتيجة تراكمات وبعدنا عن التربية الوطنية الفعالة والهادفة.

سيدي الوزير، نحن في فترة تكوين لوطن ديمقراطي يستطاب فيه العيش بالجمهورية الجديدة التي وضع لبناتها سيادة الرئيس قيس سعيد منذ 25 جويلية 2021 وتبقى سنة 2024 هي الفيصل بجميع إجراءاتها وقوانينها للانطلاق بالوطن العزيز من جديد.

نصبو جميعا إلى وطن متطور متقدم وهذا ليس بعزيز على كل التونسيين للعمل بكل طموح لتحقيق الأفضل بالعمل والعمل والعمل.

سيدي الوزير، إن المؤسسة العسكرية لها دور ريادي في المحافظة على وطننا العزيز على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي وفي كل الميادين وبوصفي نائب شعب عن دائرة جبنيانة العامرة فإنني أؤكد على ظاهرة أمنية مقلقة لجميع المتساكنين وهي ظاهرة اللاجئين الأفارقة الذين أصبحوا يشكلون خطرا على الأمن العام للبلاد ورغم المجهودات الأمنية لوزارة الداخلية وإطاراتها مشكورة فإن الوضع يتطلب تدخلا أوسع وبرؤية أشمل للموضوع فأرجو أخذ هذا الموضوع بكل جدية.

أجدد شكري وترحابي بالسيد وزير الدفاع وإطاراته العسكرية المناضلة عاش الوطن حرا منيعا أبد الدهر والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة مريم الشريف، عن كتلة صوت الجمهورية لها أربع دقائق.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الفل للجميع،

مرحبا بالسيد معالي وزير الدفاع والوفد المرافق له،

كل الاحترام والتقدير للمؤسسة العسكرية، مؤسسة الانضباط والإتقان والعمل وحب الوطن والوطنية والعمل بصمت مؤسسة "système D".

سيدي الوزير، أنا لا أوافقكم على سن الإعفاء الذي حددتموه لمواليد 2000 وما قبل، بالنسبة لي هذا السن مبكر وهناك شباب عاطلون وغير مؤطرين، إذن هم يمثلون خطرا على أنفسهم وعلى المجتمع وبالتجنيد يمكن إصلاحهم وتأطيرهم.

هذا الشباب الذي همش كثيرا وهو شباب الثورة التي من المفروض أن تأتي بإيجابيات كثيرة لكن يا خيبة المسعى، هذه ثورة سلبيات كما سميتها، ثورة تفشي المخدرات والتهميش والانحطاط والجهل والعنف والكسل والعزوف عن العلم والعمل.

تلاعبوا بجيل كامل الإعلام والتعليم والنقابات ووسائل التواصل الاجتماعي التي أعتبرها سلاح الدمار الشامل بالنسبة لي أصبحنا نشاهد مظاهر غريبة الهجرة غير النظامية والعزوف عن التعليم وتعاطي المخدرات والقائمة تطول.

سيدي الوزير، أصبحنا نشاهد مروجي المخدرات أصبحوا رموزا من رموز النخبة في البلاد ويؤلفون الكتب وأصبحوا "نيلسون مانديلا" تونس ويقدمهم الاعلام كقدوة للشباب وتصدر هذه الفئات للمشاهد السمعية والبصرية كأن البلاد ليس فيها نخبة أو مثقفين وكفاءات وهناك غياب تام للدولة والرقابة.

برامج منحطة وممنهجة ليس لهم ضمير ولا مبادئ همهم الوحيد صناعة "buzz" تهدف إلى تحطيم الشباب والأسرة والتعليم والقيم والأخلاق، حقيقة الأمر موجع للقلب فأين نذهب بالشباب؟ الله أعلم.

سيدي الوزير، لماذا هناك عزوف من طرف شبابنا عن الخدمة العسكرية؟ يجب أن نتساءل ونجد إجابة عن هذا السؤال ويجب تغيير طرق التجنيد وتطويرها ومواكبة التطور الفكري لشباب الانترنت فشبابنا اليوم يعيش في عالم ونحن في عالم.

سيدي الوزير، يجب تغيير فلسفة التجنيد والإعفاء ليس الحل بالنسبة لي التكوين والإصلاح هو الحل لشباب المستقبل الذين سيأخذون عنا المشعل مستقبلا وحقيقة نراهم غائبين عن الساحة في عزوف تام ولا يفكرون إلا في الهجرة غير الشرعية والمخدرات ويعيش في عالم آخر لا نعرف نحن كأولياء كيف نتواصل معهم فيجب إيجاد تغيير كبير وعمل كثير على هذا الشباب.

سيدي الوزير، لي ثقة كبيرة في مؤسستكم العريقة وبالنسبة لي دورها كبير ويجب أن تساعدنا في تطوير الشباب وتغييره بطريقة جذرية ونحن كسلطة تشريعية نمد لكم أيدينا وإن شاء الله مع بعضنا نصلح شبابنا وبلادنا وإن شاء الله تونسنا غدا أفضل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف الطرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي له 13 دقيقة.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بمعالي وزير الدفاع وأعضاده الضباط السامين،

سأسمح لنفسي لأول مرة بأن لا أتحدث في جدول الأعمال بكل خصوصيته في القانون المعروض علينا في علاقة بالإعفاء واسمح لي سيدي الوزير أن أخاطب فيك صفة أخرى هي كونك عضو مجلس الأمن القومي وكذلك السيد رئيس المجلس باعتباره عضو مجلس الأمن القومي.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، نحتفل هذا اليوم باليوم العالمي للاذاعات ونهنئ بهذه المناسبة الإعلاميين والصحفيين بعيدهم ولكن أعتقد أننا نحتفل به في ظروف مختلفة.

سيدي الوزير، مسألة حرية الصحافة تدخل في الأمن القومي ومثلما بلادنا لها جنود يحمونها بالسلاح كذلك هناك جنود آخرون داخل بلادنا سلاحهم الكلمة والقلم وأريد أن أقول لهؤلاء أننا لا نريد أن يكون قلمكم مرتعشا نتيجة خوفكم من الكلمة الحرة والتعبير الحر ولا نريد أن يصطاد من يصطادون في المياه العكرة لتشويه المسار باتهامه بكونه يعتدي على حرية الصحفيين ولكننا في نفس الوقت نعي جيدا أن هؤلاء الجنود جنود الكلمة والقلم يصطدمون اليوم بمرسوم أو لأكون أكثر دقة بالفصل 24 من المرسوم 54.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، هذا الفصل بصفتيكما مسؤولان عن الأمن القومي يمكن أن يحدث داخل الدولة نفسها وبتوظيف هذا المرسوم أو هذا الفصل من طرف بعض الجهات التي لا تريد لهذا المسار أن ينجح وأتصور بلادنا باعتبارها فضاء للقمع وفضاء لقمع الحريات وأنا أدعو إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الفصل لتحرير الكلمة لأن هذا الفصل يهدد الأمن القومي برأيي لأنه يجعل كما تعرفون أكثر شيء ربما الخطر هو أن يكون الجندي مرتعشا عندما يحمل سلاحه اليوم هذا المرسوم جعل الصحفيين وقد التقيت العديد منهم عندما يكون بصدد التفكير في ما يضمره كي يعبر عنه في مرحلة لاحقة يفكر ألف مرة قبل أن يكتب جملة.

هذه الرقابة القبلية التي هي محمودة في علاقة بالنوايا الصادقة من هذا المرسوم وهي حماية أعراض الناس، نحن نقول بأن هذا المرسوم بالفعل جاء على خلفية حماية أعراض الناس من الانتهاكات على صفحات التواصل الاجتماعي إلى آخره ولكنه تسبب في كبت الصحفيين الشرفاء الذين لم يشتموا أبدا ولم ينشروا خبرا زائفا أو إشاعة يشعرون اليوم بأنهم "frustrés" لماذا نقول هذا الكلام؟ نحن نريد لهذا المسار أن ينجح كما نريد أن تكون بلادنا فضاء للنظام ولكن للحرية كذلك فشعار الجمهورية نظام حرية عدالة ويجب أن تكون هذه الحرية مكفولة بالقانون وعندما نقول بأنها يجب أن تكون مكفولة بالقانون بعض التشريعات التي تكون النية منها حماية أعراض الناس وحقوقهم قد تتحول حتى قبل أن توظف إلى وسائل لكبت هذه الحرية ومنعها.

الفصل 24 من مرسوم 54 سيدي الرئيس وسيدي الوزير، لا بد أن يعدل حتى من الناحية الإجرائية لأنه يتعارض في مبدأ الضرورة مع الفصل 55 من الدستور وفيه كذلك من العيوب مثل الصياغة الفضفاضة لعباراته التي لم يقع تعريفها مثل أخبار وإشاعات والفرق بين الخبر والإشاعة والبيان إلى آخره.

كذلك فيه إشكالية أساسية وهي التناسب التي تتعارض كذلك حتى مع التعليق العام رقم 34 لسنة 2011 للجنة الحقوق والحريات للأمم المتحدة لأننا عندما نقول والسيد الرئيس نفسه عندما استعمل هذا المرسوم لإيقاف الطلبة الذين غنوا الأغنية التي تعرفونها جميعا سيادة الرئيس نفسه قال غير معقول أن نقطع يد إنسان سرق خبزة فهذا المرسوم وهذا الفصل بالذات خطير على الحريات.

سيدي رئيس المجلس، سيدي الوزير، أعضاء مجلس الأمن القومي بهذا الفصل يمكن أن نزج بأبي العلاء المعري في السجن وكذلك مظفر النواب ويمكن أن نحبس الكلمة الحرة والفنانين كذلك فحين تقدم مسرحية ولا يكون وازعك هو الحرية والتعبير الحر وإن رجعنا لمسرحية كلام الليل أو مسرحيات عبد القادر مقداد سنقول بأنه يجب محاكمتهم اليوم.

لا سبيل إلى أن يشوه هذا المسار من طرف من يريد له أن يفشل وأن يركب على مثل هذه المسائل لأقول أننا في عصر قمع الحريات ولذلك يجب أن ينقح هذا القانون لما يتضمنه من نية صادقة وسليمة في حماية أعراض الناس وهناك من النصوص القانونية ما يكفينا مؤونة هذا الفصل الذي يشدد العقوبة.

مجلة الإجراءات الجزائية ومجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والنصوص الجزائية الخاصة إلى آخره كل هذه تتضمن العقوبات المرتبطة بالثلب ومسألة نشر الاشاعات والعبث في هذه المسائل ولا نحتاج لمثل هذا الفصل.

وأقول الفصل ولا أقول المرسوم لأننا صادقنا منذ أيام على اتفاقية "بوداباس" التي تنسجم مع هذا المرسوم ولكنني أشدد على هذا الفصل المتعلق بالعقوبات لمن لا يعرف ربما من المشاهدين خمس سنوات سجن و50 ألف دينار خطية وهناك مشكلة أخرى في القانون في الجانب الإجرائي وهي مسألة المساواة أمام القانون الموجودة في الدستور وكذلك في التعليق العام رقم 34 لسنة 2011 للجنة حقوق الانسان.

ما معنى أن تقول في آخر هذا الفصل عندما يكون الاعتداء موجها على موظف دولة فإن العقوبة تضاعف؟ لا يوجد مبدأ المساواة بين المواطنين فضلا عن أنه يمكن أن أقول تأويليا أنه بالعكس موظف الدولة الذي جاء للساحة العامة مثل النائب الموجود أمامكم لأنه أصبح مسؤولا أمام الناس إلى آخره.

ولا أقول نعتدي على أعراض الناس انتهوا وإنما أقول بأن هناك من التشريعات ما يكفي أن هذا يجعل لنا نوعا من الرقابة الذاتية كل الصحفيين الذين التقيت بهم يعبرون عن ذلك ويقولون أصبحنا نراقب أنفسنا حين نريد أن نتكلم رغم أن أغلبهم شرفاء ولا يعتدون ولا يقولون كلاما منافيا ولكن لا يؤخذ الصالح بالطالح فتقول لي هو لم يعتد، إذن لن يطبق عليه القانون إنما هناك مسألة أنه أصبح يطبق القانون على نفسه لأنه يخاف منه ولم يعد يتكلم بإبداع وحرية في حين أن الإبداع شرطه الحرية والاحساس بأنني عندما أكتب فالقانون يحميني وبالطبع أحترم النظام هذه نقطة أساسية والفصول المتعلقة بمثل هذه الجرائم موجودة.

نقطة ثانية، اليوم 13 فيفري اليوم العالمي للصحفيين والإعلاميين أقول أن إخواننا في الصحافة والاعلام يقولون نحن لدينا مرسوم ينظم مهنتنا 115 للصحفيين و116 للإعلاميين ليطبق علينا هذا المرسوم لماذا نحاكم بمرسوم 54 فلديهم المرسوم الخاص بهم فليطبق عليهم هذا المرسوم نظرا إلى خصوصية مهنتهم لأن عملهم الكلمة فحين يستيقظ الصحفي صباحا ما الذي سيفعله؟ سيكتب مقالا وسيجري حوارا إذاعيا وكذلك الفنانين الذين يجب أن نرفع عنهم هذا الحرج الباطني الذي ركزوه على أنفسهم فلا نشرع لحدث ولا لفترة معينة ونحن نشرع لمواطن تونسي بألف ولام التعريف ونشرع للإنسان بألف ولام التعريف وإن شرب شخص ما الماء فمات فلن نمتنع عن شرب الماء ولا نحرم الناس من الحرية لأن هناك من أساء استعمالها بل نعاقب الذي أساء استعمال الحرية ولكن لا نترك عقاب ذلك الشخص يمس من الدولة والأمن القومي وهذا ما علمه لنا الفلاسفة فلا تدار بالتخويف ولا يمكن أن ينضبط لأنه خائف ولا حاجة لي بذلك بل أريده أن ينضبط لأنه ملتزم داخليا وأخلاقيا.

كيف يمكن أن نحقق هذا؟ ليس بأن أنشئ له بعبعا لتخويفه وإنما بالتربية والهيئات التعديلية المستقلة وأنا أدعو إلى ذلك بشرط أن لا تكون كسابقاتها تخدم اللوبيات وتأتمر بأوامر وسائل إعلام معينة إنما يجب أن تكون مستقلة بالفعل، هيئات تعديلية للإعلام وغير ذلك ونربي أبناءنا.

وأريد أن أرجع إلى مسألة الخدمة العسكرية إن كنا إلى الآن في استراتيجياتنا سيدي الوزير وأستأذنك أن أقول هذا الكلام وربما لا أعلم المسائل جيدا ولكن ما الذي يمنع أن لا تكون الخدمة العسكرية عملا شاقا نخاف ونتهرب منه؟ ألا توجد استراتيجية تجعله عكس ذلك وعوض أن يهرب المواطن أو الشاب من الخدمة العسكرية تصبح امتيازا ويتخاصم لأجلها فيجب أن نحدث استراتيجيات تكون قادرة أن ترغب لأن الإعفاء أو الإجبار كلها خيارات اضطرارية ونحن نريد خيارات أخرى حيث يصبح الشباب يرغبون في الخدمة العسكرية ويعتبرونها امتيازا ويفتخرون بها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نرفع الجلسة لمدة عشرين دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيد وزير الدفاع الوطني كي يتولى الرد على تدخلات الزميلات والزملاء تفضلوا.

(كانت الساعة منتصف النهار وأربعين دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الواحدة وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن الكلمة للسيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة المحترمون،

سأحاول أن آتي على جلّ الملاحظات التي تفضل بها السادة النواب المحترمون رغم تنوعها وتعددها إلا أنها تصب جميعها في نفس السياق وهو سياق المؤسسة العسكرية والخدمة الوطنية وخدمة الوطن والوفاء له حتى وإن بدت بعض المداخلات تحمل ربما تحفظا أو خوفا من هذا المشروع إلا أني سأسعى جاهدا إلى تبديد هذه المخاوف رغم أني أتفهم هواجسها ومقاصد السادة النواب المحترمين، هذه المقاصد هي الحرص على هذه الفئة من الشباب، هذه المقاصد هي الحرص على الإبقاء على ما تميزت به وما اتسمت به المؤسسة العسكرية من الانضباط وما توفره من شحن لروح الوطنية في الشباب التونسي.

إذن سأحاول أن أقدم أجوبة ربما من شأنها أن تبرز أن هذا المشروع هو في ظاهره إعفاء يحمل خطورة ولكن في حقيقته هو تجاوب وتفاعل وخدمة لهذه الفئة من الشباب الذين قد تعيقهم اليوم بعض الإجراءات وبعض المخاوف من التتبعات الجزائية وكنت منذ أشهر قد استمعت في نفس هذا المجلس الموقر إلى بعض النواب المحترمين الذين طالبوا بتسوية وضعية بعض الشبان المتخلفين عن الخدمة العسكرية، إن التخلف عن الخدمة العسكرية يسبب إجراءات وتتبعات واليوم أصبح القضاء العسكري كما تعلمون مضطرا للتعامل مع هذا الكم الهائل الذي تجاوز مئات الآلاف من الملفات.

إذن هذا تقديم عام للجواب وسأحاول أن أمر على كل هذه المداخلات.

هناك مجموعة من النواب المحترمين الذين اعتبروا أن مشروع التسوية أو الإعفاء من الخدمة الوطنية يمثل خطرا، لماذا خطرا؟ لأننا ربما نشجع هؤلاء الشبان ونفتح لهم الباب على مصراعيه لعدم التحمس ولعدم السعي ولعدم التقدم طوعا للخدمة الوطنية.

ربما يعتقد أنه سيقع إعفاؤه ولكن أبين لكم بأن هذا المشروع هو اضطراري وليس اختياريا يعني أن المؤسسة العسكرية لم تختر أن تفتح باب الإعفاء وإنما اضطرت إلى ذلك لعدة أسباب لعل أهمها تراكم العدد الكبير والكبير جدا من الملفات أمام القضاء العسكري وفي المقابل أي بالنسبة إلى هؤلاء الشبان الذين يتحصلون اليوم على إعفاء وكأننا فتحنا لهم أبوابا خطيرة وخطيرة جدا والحال أن هذه الفئة من الشبان اليوم تتعطل كل مشاغلها الاقتصادية والاجتماعية وحرية تنقلهم أصبحت مهددة لماذا؟ لأن هؤلاء الشبان المعنيين بالإعفاء يحرمون من جملة حقوقهم لماذا؟ لأن يد العدالة قد طالتهم وأصبحوا محل تتبع وبالتالي إعاقة هذه الفئة من القيام بجملة من الأعمال أو ربما من الأنشطة ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي وتكون لها انعكاسات حتى على المستوى العائلي.

المشروع له بعدان: بعد يخدم العدالة العسكرية بالتخفيف من عبء هذه الملفات التي تراكمت وأصبحت تصل إلى 403 ألف ملف، فكيف السبيل اليوم للتعامل مع هذه الملفات؟ وهل نحن قادرون على أن نحقق التتبع والمحاكمة والعقوبة تجاه هؤلاء المتخلفين عن الخدمة الوطنية؟ لقد بلغت الملفات حدا لم يعد من الممكن التعامل معه وأنتم تعلمون هناك قاعدة لا التزام بمستحيل يعني هناك استحالة أصبحت مطلقة للتعامل مع هذه الملفات.

اليوم تضطر المؤسسة العسكرية إلى اللجوء إلى هذا النص القانوني الاستثنائي للإعفاء وفي نفس الوقت بالنسبة إلى الشبان هو اختيار إيجابي يفرض نفسه من زاوية معينة ما هي هذه الزاوية؟ هي عدم التسبب في تعطيل مصالح هذه الفئة من الشبان، عدم تعطيل كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وحق التنقل بالنسبة إليهم فالدستور، دستور الجمهورية التونسية نفسه ينص في الفصل 14 على أن الدفاع على حوزة الوطن هو واجب مقدس، هو الدستور في حد ذاته الذي ينص على مقومات وعلى مقتضيات الأمن والدفاع هو نفس الدستور الذي يفرض ضمان حق التنقل وحرية الأفراد وحرية ممارسة الأنشطة بمختلف أنواعها.

فاليوم لما يحرم الشاب أو فئة من الشباب نظرا إلى أن يد العدالة قد طالته وأصبح مهددا وربما تعطل مصالحه ويكون عرضة لجملة من الإجراءات القانونية وليست الإجراءات التعسفية، هي إجراءات قانونية تمارس في حقه وعليه لأنه ارتكب جرما، ما هو هذا الجرم؟ هو الإفلات من الخدمة الوطنية.

إذن النص التشريعي اليوم يمكّن من الإعفاء ليس اختيارا وليس بطبيعة الحال لترك الحرية للشباب للإفلات من الخدمة الوطنية

ولكن لضرورة أملاها الواقع ونحن نعلم أن القانون والقوانين بصفة عامة لها دوران: إما أن تعكس الواقع فيكون القانون مرآة تعكس الواقع ويكرسه وإما أن يكون القانون وسيلة لتغيير الواقع، اليوم الواقع يفرض على القانون أن تقع مراعاته فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نطبق القانون إذا كانت الوضعية الواقعية اليوم لا تسمح بذلك.

ما هي هذه الوضعية الواقعية اليوم؟ هي تراكم الملفات على مدى عقود من الزمن، لما تصبح هناك استحالة لتطبيق هذه القوانين والقيام بالتتبعات والمحاكمات أمام القضاء العسكري وسنثقل كاهل المؤسسة العسكرية وسيصبح من المستحيل فصل كل هذه الملفات الأفضل أن يتم اتخاذ هذا الإجراء وأحترم السادة النواب الذين عبّروا عن رغبتهم وأمنيتهم في أن يكون هذا القانون استثنائيا وأن لا يصبح ظاهرة. نعم، هو استثنائي يجب أن يبقى استثنائيا.

البعض من السادة النواب المحترمين، اعتبروا أنه من غير المعقول اليوم أن نترك فئة من الشباب الذين لا يعملون وهم معرضون للبطالة وللانحرافات بدعوى أننا اضطررنا إلى إعفاءهم من الخدمة الوطنية، الضرورات تبيح المحظورات، قلنا في جلسات عامة سابقة أن المؤسسة العسكرية تتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تمد لها يد كل مواطن، قد تكون الخدمة الوطنية في الثكنات، قد يكون الموظف وهو في وظيفته وفي إدارته وفي مهنته يقدم خدمة وطنية فالصدق والإخلاص للوطن يكون من خلال الوظيفة ومن خلال ما يؤديه الشخص في عمله وليس بالضرورة أن يكون في الثكنات.

صحيح أن المخاوف والتهديدات متعددة ومتنوعة اليوم وأن الإطار الإقليمي والدولي يفرض علينا -وهنا أشاطر رأي جملة من النواب- أن نستعد لذلك وأن يصبح كل تونسي اليوم قادرا على حمل السلاح للذود عن الوطن، نعم هذا كلام صحيح ولكن في نفس الوقت لابد أن نوفر لهذه الفئة من الشباب الظروف، لا أقول المثالية لسنا في نزهة ولكن الظروف الضرورية يعني الحدّ الأدنى حتى يكون بدل العزوف الإقبال من الشبان على الخدمة الوطنية وأنتم تعلمون أن المؤسسة العسكرية حرصت من خلال توفير منح لهؤلاء المجندين تحفيزا وتشجيعا لهم ولكن اليوم لا بد أن نؤمن بأن طاقات الوحدات العسكرية طاقات محدودة لا بد أن نراعي هذا وأن نسعى إلى تعزيز موارد المؤسسة العسكرية حتى تصبح قادرة على أن تستقطب عددا أكبر ممّا نتصور.

اليوم هناك تجنيد وهناك أكاديميات عسكرية وهناك مراكز تكوين ومدارس عسكرية تكوّن في كل الرتب وبكل المستويات العلمية ولكن بالتوازي مع القدرات والمقدّرات المالية للدولة التونسية فلا يمكن أن نحمّل المؤسسة العسكرية أكثر مما تطيق، فالأمر ليس مرتبطا فقط بالتجنيد وكما ذكر بعض النواب كل ما قيل هو صادق وينبع عن صدق لماذا؟ لأن فيه حرص على حماية الشبان من الانحرافات، لأن فيه حرص على تعزيز وتثبيت شعور الانتماء للوطن والذود عن حرمته، كل هذا كلام صادق من قبيل السيد الوزير بودنا أن ترجع المؤسسة العسكرية "الرافل".

اليوم المجتمعات تغيرت والظروف تغيرت، إن الخدمة الوطنية باقية وضرورية وتأخذ منها المؤسسة العسكرية ما تحتاجه، اتساع الرقم من الذين سيقع تجنيدهم بحسب تطوّر القدرات على مستوى البنية التحتية، القدرات على مستوى المقدّرات المالية لأنه لابد أن توفر للمجند الظروف أو الحد الأدنى الذي يضمن كرامة الجندي لأنك ستبث فيه مبادئ وقيم روح المواطنة فلابد أن يكون إطار هذه المهمة إطارا يليق بالجندي وبالعسكري.

واليوم بطبيعة الحال تحرص المؤسسة العسكرية على أن تحيط العسكري المجند والمتطوع والمباشر وكل الرتب بكل العناية اللازمة على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى الصحي والفكري وعلى مستوى التكوين ولكن لا أخفي عنكم أمرا هاما وهاما جدا وهو أن الطاقات والإبداعات التي تعرف بها المؤسسة العسكرية على مستوى الهندسة وفي مختلف الأنشطة الفلاحية والصناعية والاقتصادية وكل المجالات تشهد اليوم نقصا وتراجعا وهذا بطبيعة الحال ليس أمرا مفاجئا لماذا؟ لأن البلاد التونسية اليوم تشتكي من هجرة الأدمغة ومن هجرة كفاءاتها لماذا؟ لأن هناك ظروفا اقتصادية لابد أن يسعى كل مواطن غيور على الوطن أن يلتزم مهما كان سنه بخدمة الوطن، خدمة الوطن ليس فقط من سنّ عشرين سنة إلى 35 سنة في ثكنة عسكرية، تلك تدريب وتكوين حتى ثلاثة أشهر فقط لحمل السلاح ولكن الخدمة الوطنية يجب أن تكون لكل مواطن مدى الحياة.

ما معنى خدمة وطنية؟ يعني أن يؤدي وظيفته وأن يؤدي دوره في المجتمع كما يجب، تلك هي الخدمة الوطنية في معناها الواسع وليس في معناها الضيق. صحيح أن المؤسسة العسكرية وأن تونس في حاجة إلى جنود وإلى عسكريين وإلى من يتقنوا حمل واستعمال السلاح كلّما اقتضت الضرورة لحماية الوطن، صحيح هذا موجود ولكن ليس بالأمر الهيين.

لذلك أتفهم كما قلت بعض المشاعر النبيلة والصادقة وطلب المؤسسة العسكرية في أن تتولى خدمة كل المشاريع الوطنية والصفقات العمومية وكل هذا صبرا على المؤسسة العسكرية.

صحيح إذا نظرنا للمؤسسة العسكرية من حيث مبادئها ومن حيث القيم التي تسود كل المنتمين إليها فنحن نقول نعم هي قادرة على ذلك ولكن لابد من حدّ أدنى من الواقعية، لابد من ظروف مادية وأنتم تعلمون ونوقشت أمامكم ميزانية الدولة وميزانية كل الوزارات فلابد من أن نهتم بهذا واليوم لابد من أن تواكب المؤسسة العسكرية ما يحصل من تطور على مستوى الخدمة الوطنية والحرص على الذود عن الوطن ليس فقط من خلال الأفراد وتجنيدهم بل من يريد أن يخدم المؤسسة العسكرية ويحرص على مصلحتها عليه أن يعزز وأن يدعم مواردها المالية، لماذا؟ لأن خيارات اليوم، خيارات الدفاع على المستوى الدولي ليست على مستوى الأفراد فقط، صحيح الطاقات والقدرات البشرية هامة ولكن على مستوى الأسلحة وعلى مستوى التطور التكنولوجي، إن التكنولوجيا تحل اليوم محل عدد من الأفراد ومن الأشخاص.

الوازع الوطني وهنا أمر إلى اقتراحات أعتبرها ممتازة وتفرض نفسها وهي مسألة التنسيق بين وزارة الدفاع الوطني على مستوى أداء الخدمة الوطنية ومختلف الوزارات: وزارة التربية وزارة التعليم العالي ووزارة التكوين المهني، صحيح أن المدرسة والمعهد والجامعة كلها خلايا تكون المواطن الصالح بعد أو بالتوازي مع الأسرة ولكن علينا ألا نغفل عن المادة التي اسمها التربية الوطنية، صحيح لابد أن تراجع بعض هذه المحاور وبعض هذه المواد حتى نعزز حضور الولاء للوطن حضور الشعور بالانتماء للوطن والذود عن ترابه، صحيح أن

هذه القيم العسكرية لابد أن تصبح حاضرة في مختلف المستويات الدراسية، هذا نوع آخر من أنواع الخدمة الوطنية.

إذن الخدمة الوطنية لا يمكن أن ننظر إليها كنوع وحيد وأكبر دليل على ذلك لماذا استثنينا الأطباء؟ استثنينا الأطباء لأنه بإمكانهم تقديم خدمة وطنية، كيف ذلك؟ من خلال العيادات أو ربما التربصات أو من خلال المدة التي يقضونها في المستشفيات العمومية وتحسب لهم خدمة وطنية.

إذن كما ذكر بعض النواب المحترمين والمحترمات، فلسفة الخدمة الوطنية، نعم. قالوا العزوف لماذا؟ لماذا لا نوجد تحفيزا؟ لماذا لا نراجع؟ صحيح هذا الأمر يتطلب وضع استراتيجية وطنية ظاهريا تهم وزارة الدفاع الوطني ولكن في الحقيقة أفقية تهم كل الوزارات التي يجب أن تكون كلها حاضرة.

بالنسبة إلى بعض الطلبات التي قد تهم بعض المناطق والمشاكل التي تعاني منها على المستوى الصحي على مستوى الطرقات وعلى مستوى تواجد الثكنات وعلى مستوى المناطق العسكرية المغلقة. تأكدوا السادة النواب المحترمين من أن الأمر هو ضرورة وضرورة مؤكدة، ضرورة تمليها الظروف وستنتهي إن شاء الله بمرور هذه الفترة.

بالنسبة إلى قنطرة بنزرت تلك الوصلة الثابتة وبالنسبة إلى الذين ذكروا طريق العوينة وبالنسبة إلى النواب الذين ذكروا القصرين إلى غير ذلك، صحيح أنه من حق بل من واجب كل نائب أن يبلغ صوت المواطنين الذين منحوه ثقتهم، هذا أمر محترم وهذا الدور الأساسي لكل نائب يحترم وفاءه لمن انتخبه للمنطقة أو للولاية أو للجهة التي كانت سببا في وجوده في مجلس نواب الشعب، كل هذا أمر محترم بل مقدّس.

أقول لكم إن المؤسسة العسكرية لم تتغير اليوم على مستوى مبادئها وانضباطها وقيمها لكن أمام ما تشهده البلاد التونسية من شح مالي ومن ظروف اقتصادية وربما ما أملته هذه المحطات أو هذه الروزنامة السياسية التي فرضت نفسها لأنه ليس من السهل أن تكون دولة قانون ومؤسسات لابد أن تستقر هذه المؤسسات وبالتوازي مع ذلك تأخذ الدولة التونسية إن شاء الله حقها من كل من أخذ مليما بغير وجه حق.

فعندما تستعيد الدولة التونسية عافيتها الاقتصادية والمالية سينعكس ذلك إيجابا شيئا فشيئا على كل مؤسسات الدولة وعلى كل الأسلاك، وهنا أجيب حضرة النائب المحترم وكل من دافع بشراسة عن منح العسكريين وعن حقوقهم أقول له نعم هو دفاع مقبول ومشروع هو دفاع محترم يفرض نفسه، ولكن تأكدوا أن المؤسسة العسكرية هي أول من تدافع عن أبنائها المنتسبين لها وبصراحة الشيء غير المقبول حسب رأيي، بطبيعة الحال هذا الرأي يلزمني هو المقارنات، كل الأسلاك تقوم بدورها، كل الأسلاك محترمة، كل سلك يقوم بدوره في الدولة وهو مشكور على ذلك، كل سلك له نوع من الحقوق وله نوع من الواجبات وله نوع من الخصوصيات، فما يثبت لسلك أو لجهة من خصوصيات ومن منح قد لا يثبت لغيره والعكس صحيح أيضا والمقارنات أعتبرها غير مقبولة، أن نقول في المطلق رجاء تعزيز حقوق ومنح وامتيازات كل الأمنيين والقوات الحاملة للسلاح من عسكريين وغيرها من الأسلاك، فهذا أمر جيد جدا لماذا؟ لأن الهدف واحد وهو حماية الوطن.

لذلك سندخل في بعض التفاصيل، صحيح هناك بعض الظروف الصعبة وبعض النقائص في كل الوظائف وفي كل المجالات ولكن تأكدوا عندما تكون هنالك نية صادقة لخدمة الوطن من كل مواطن ليس فقط من العسكريين لأنه كما قلت منذ حين أن الخدمة الوطنية ظاهريا في الثكنات وفي حمل السلاح ولكن الخدمة الوطنية بإمكانك أن تؤديها أينما كنت. النواب المحترمون اليوم هم في خدمة وطنية، أليست خدمة وطنية هذه؟ هي خدمة وطنية، كل شخص يخدم وطنه من زاويته المهم الإخلاص.

المؤسسة العسكرية لديها ميزة خاصة بها فهي تعلم من يتقدمون طوعا تعلمهم حمل السلاح للذود عن الوطن لأن ما هو موجود في المؤسسة العسكرية لا يوجد خارجها ولكنها اختيارات وكل الاختيارات قابلة للنقاش. أتفهم النقاشات والانتقادات ومخاوف بعض النواب، لماذا اليوم وكأن المؤسسة قد تخلت عن دورها وكأننا قد فتحنا الباب؟ هي ضرورة وليست بدعة، لماذا ليست ببدعة؟ لأنه منذ سنوات وهذا موجود في تقرير اللجنة وموجود في كل الوثائق التي قدمت إليكم أن هذه التجربة جاءت سابقا فكل دولة تمر بمراحل وببعض الظروف ربما الاقتصادية والمالية من ناحية ومن ناحية أخرى أنتم بذاتكم أيها النواب المحترمون قلتم مرة ومرتان وقد جئت إلى هنا عديد المرات قلتم بأن هناك بعض الوضعيات الشائكة السيد الوزير، هناك أشخاص في المطار هناك طلبة وهناك كذا يصدر في حقهم حكما غيابي وذكرت لكم أنه يقع الاعتراض وأن المؤسسة العسكرية وفرت الحلول للاعتراض على ذلك الحكم حتى بواسطة أحد أفراد العائلة وليس بالضرورة الشخص المعني.

اليوم هناك وضعية تفرض نفسها وهناك صعوبات وعوائق موجودة أمام هذه الفئة من الشبان فلابد من وضع هذه الوضعية والاستثناء هذا ما حبذت الاستماع إليه منذ حين الاستثناء يجب أن يبقى استثناء ولا يجب أن يعاد في كل مرة ونتمنى ألا يتكرر، كيف نتجنب ذلك؟ عندما تتحسن الظروف المالية والاقتصادية للدولة التونسية، لماذا؟ لأن الدولة التونسية إن شاء الله لديها أبناؤها وكفاءاتها بقيمهم وبمبادئهم بمكوناتهم الفكرية بثقافاتهم بتاريخهم فما الذي ينقصنا؟ تنقصنا فقط ظروف اقتصادية ومالية أفضل فكل الاقتراحات التي تقدمتم بها أنا أتبناها وأقتنع بها وأعلم جيدا أن تجسيدها يمر حتما عبر توفير موارد مالية إضافية للدولة أقول للدولة بما فيها وزارة الدفاع الوطني.

بالنسبة إلى بعض المشاريع الوطنية ذات البعد الاقتصادي الفلاحي الصناعي تقولون أن المؤسسة العسكرية قادرة على أن تحل محلّ مختلف الجهات، أقول لكم "نعم" ولكن هل هذا أمر مجدي؟ هل أن هذا الأمر سيكون اليوم ناجعا أم لا بد من اتباع التكامل؟ الأطراف المدنية تقوم بدورها والمؤسسة العسكرية تقوم بدورها ولا مانع من أن تساهم المؤسسة العسكرية بدورها أيضا في البعد التنموي والبعد الاقتصادي وهذا موجود حتى في الدستور، هناك دور رئيسي أصلي للمؤسسة العسكرية وهناك دور آخر فرعي إضافي وهو البعد التنموي.

تأكدوا أن الدفاع عن الوطن يكون من خلال حمل السلاح والاستعداد للذود عنه والدفاع عن الوطن أيضا يكون من خلال الحضور والجاهزية كلما اقتضى الأمر ذلك لمد يد المساعدة للأطراف المدنية أو حتى لإعطاء أفضل أمثلة، تحدثنا عن ديوان رجيم معتوق

المحدث وكل ما قامت به المؤسسة العسكرية على مستوى تنموي في الصحراء، قلت إن مراكز التكوين مبثوثة ومنتشرة وإن شاء الله كلما اقتضت الحاجة والضرورة إلى ذلك أما أن تقول لي بأن المؤسسة العسكرية تدخل وتشارك في الصفقات العمومية فإننا نخشى هنا أن يجعل المؤسسة العسكرية تحيد عن دورها الرئيسي وأن تدخل في الأمور الربحية إلى غير ذلك.

إن المؤسسة العسكرية تخدم الوطن وهذا البعد التجاري والدخول في الصفقات إلى غير ذلك تقدمه المؤسسة العسكرية ليس بالضرورة من خلال صفقات على غرار ما تقوم به المؤسسات التجارية لأنه ليس هذا هاجس وزارة الدفاع الوطني، المقابل المالي موجود في بعض الدواوين وفي بعض المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية الموجودة تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني والتي رائدها الأصلي هو الخدمة الوطنية ما تحصل عليه من مقابل من هذه المؤسسات تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني هو مقابل ضروري لمواصلة العمل ولتقديم هذه الخدمات. فاليوم يجب ألا نبحث عمّا من شأنه أن يجعل المؤسسة العسكرية تبتعد عن دورها.

بالنسبة إلى الفكرة وهي فكرة فقط هناك من قال التعيينات الفردية وهناك من قال لماذا لا نعوّض هذا الإعفاء بمبالغ مالية لتدخل لخزينة الدولة؟ حقيقة هذه فكرة رائعة وممتازة، كنا نتحدث الآن عن الشح المالي وعن الظروف الاقتصادية والمالية للدولة وفي نفس الوقت إعفاء وفتح الباب للإعفاء من الخدمة الوطنية بدون مقابل، هل هذا معقول؟ ولكن ليس كل اقتراح نتفاعل معه بصفة متسرعة لماذا؟ لأنه لابد من عمق النظر لأن كل ما فيه مقابل مالي والتعيينات الفردية والمقابل المالي لقاء الإعفاء من الخدمة الوطنية يسبب شرخا في المجتمع ويمسّ من المساواة بين كل أصناف المجتمع، هناك أشخاص قادرون وهناك من هم غير قادرين وهذا لديه أموال تم إعفاؤه وهذا ليس لديه أموال لم يقع إعفاؤه. لابد من وضع كل المواطنين وكل الشبان على قدم المساواة يعني هذه المبالغ المالية إن كانت ستكون مقام الخدمة الوطنية لابد أن تكون مدروسة وأن لا تمس بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة وهي المساواة بين كل شرائح المجتمع فلا يمكن أن يكون هذا معيارا حاسما إلا إذا كان بطبيعة الحال المقابل المالي من خلال وظيفة أو إلى غير ذلك كان في إطار منظومة تحفظ كل المقومات فليس بالأمر السهل الذي نلجأ إليه.

وأقولها أفضل خدمة وطنية هي أن يقوم كل مواطن من موقعه بالإخلاص والصدق في عمله هذا هو العمل أن يخدم بلاده من موقعه، حمل السلاح والتدريب والتكوين إن شاء الله تتحسن الظروف المالية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية لتستقطب ولتحفز المقبلين على الخدمة الوطنية حتى يكون الشاب الذي سيقضي بالمؤسسة العسكرية ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة يقول لا أريد أن أخرج من المؤسسة العسكرية، متى يقول هذا؟ عندما يجد ظروفا مثالية ليس في الأموال فقط بل حتى في التكوين كالتكوين الصحي والهندسي والتكوين الصناعي والفلاحي، صحيح نحن واعون بهذا ولكن كل هذا يمر عبر التحفيز المالي إضافة إلى الجانب المعنوي الذي بطبيعة الحال لا نشكك في وجوده لدى كل مواطن تونسي وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد عماد مميش وزير الدفاع الوطني على كل هذه البيانات والإفادات القيمة ونحن نعلم معالي السيد الوزير، أن مسألة الدفاع عن الوطن تخص كافة أفراد الشعب التونسي الذي أسند وكالة للمؤسسة العسكرية للدفاع عن حمى الوطن وبطبيعة الحال أسندت له الوكالة، يجب أن نوفر له كل ما يستلزم تنفيذ الوكالة على أحسن وجه وهنا السادة النواب هم الذين ينظرون في ميزانية وزارة الدفاع ولذلك الإثارات التي تم طرحها يجب أن تكون محل دراسة من طرف مجلس النواب حتى تستطيع هاته المؤسسة تنفيذ كل ما طلب منها.

على أية حال هذه بعض الخواطر أسوقها لا أكثر ولا أقل.

نمر الآن إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت

124 صوتا "نعم"، 3 محتفظون ومعترضان اثنان. تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون

يتعلّق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

117 صوتا "نعم"، 6 محتفظون ومعترضان اثنان. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

فصل وحيد:

يُعفى بصفة استثنائية من واجب أداء الخدمة الوطنية، المُواطنون مواليد ما قبل 1 جانفي 2000 ممّن لم يُسوُّوا وضعيّتهم إزاء واجب أداء الخدمة الوطنية.

لا يشمل الإعفاء المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل المواطنين المدعوّين لأداء الخدمة الوطنية في إطار الاستجابة لحاجيات الدفاع الشامل ومُقتضيات التضامن الوطني.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

119 صوتا "نعم"، 7 محتفظون و08 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

119 صوتا "نعم"، 7 محتفظون و09 معترضون بذلك تمت المصادقة على مشروع القانون المتعلق بسنّ أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب أداء الخدمة الوطنية عدد 40 لسنة 2023.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

الشكر الموصول للسيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له، نحن سعداء أن يرافقونا في جلستنا هذه للنظر في مشروع القانون الثاني المدرج بجدول أعمالنا.

شكرا جزيلا للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح.

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمشروع القانون عدد 40 لسنة 2023 ونستأنف الجلسة على الساعة الثالثة بعد الظهر.

(كانت الساعة الواحدة وثماني وأربعين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد

(كانت الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير.

نرحب مجددا بالسيد عماد ممّيش، وزير الدفاع الوطني وكافة مرافقيه ونستأنف أشغالنا وننتقل للنظر في مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد عدد 50 لسنة 2023.

ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي فإن ترتيبات النظر في مشروع هذا القانون ستتم على النحو الذي صارت عليه أشغالنا خلال الحصة الصباحية.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

نشرع الآن في التداول حول مشروع القانون عدد 50 لسنة 2023 ونحيل الكلمة إلى لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح لكي تستعرض تقريرها حوله.

ويسعدني أن أتوجه مجدّدا إلى مكتب هذه اللجنة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل المنجز.

المصدح للسيد رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح.

السيد رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

شكرا السيد الرئيس،

أجدد الترحاب بالسيد وزير الدفاع الوطني والإطارات السامية لوزارة الدفاع الوطني كذلك أجدّد التحية إلى كافة زملائي النواب وكافة إطارات إدارة هذا المجلس الموقر.

طبعا هذا المشروع على قدر من الأهمية نظرا إلى أنه يحيل صلاحيات مهمة جدا ويبني ثقة جديدة بين مركزين هامين تابعين لوزارة الدفاع الوطني وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر اللجنة لتلاوة التقرير. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المقرر، تفضل.

السيد المقرر

تقرير
لجنة الدِّفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح حول مشروع القانون عدد 2023/050 المتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيْه،

السيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تَتَشرّف لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بأن تَعْرِض على أنظاركم تقريرها حول مشروع القانون عدد 2023/050 المتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

وفيما يلي ملخّص لمجمل أعمال اللجنة حوله.

I.التقديم العام للمشروع المعروض:

ورد بوثيقة شرح الأسباب المصاحبة للمشروع المعروض أنّ الخرائط البحرية تكتسي أهمية كبرى لتعدُّد استعمالاتها وأغراضها، كما تُعدّ من الوثائق الرسمية التي تمَّ اعتمادها في تَحديد الفضاءات البحرية الخاضعة للسيّادة أو الولاية التونسية وتُعدّ الخريطة البحرية وثيقة رسمية يُستند عليها في عمليات الملاحة البحرية وتَحتوي على بيانات طبوغرافية كبيانات خط الساحل وبعض البيانات العامة للمنطقة الساحلية القريبة منها.

كما تحتوي على المعالم الطبيعية وغير الطبيعية الظاهرة والواضحة والتي قد تستخدم للأغراض الملاحية وتحتوي على بيانات هيدروغرافية تفصيلية وأيضا مَعْلُومات أخرى إضافية خاصة بالمعينات الملاحية والتي توفر سلامة ملاحية لمستخدمي الخرائط الملاحية وقد أوجبت الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح البشرية بالبحر "SOLAS" لسنة 1974 المصادق عليها بمقتضى القانون عدد 22 لسنة 1980 على الحكومات أن تتعهد عبر مصالحها

الهيدروغرافية بأخذ التدابير اللازمة لجمع ومعالجة المعطيات الهيدروغرافية ونشر وتوزيع وتحيين الخرائط البحرية لضمان سلامة الملاحة.

ومن جهة أخرى، فإن الدُّول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 والمصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 1985 المؤرخ في 22 جويلية 1985 مُطالبة بمقتضى الفصل 16 منها بنشر خرائطها البحرية وإيداع نسخ منها بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

واعتبارا لما تُـمليه التّعهدات الدولية في المجال، وباقتراح من وزارة الدفاع الوطني انضمت تونس سنة 1997 إلى المنظمة الدولية للهيدروغرافيا وذلك من خلال مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية المحدث بمقتضى الأمر عدد 1902 لسنة 2006، وتم دعمه بأحدث التقنيات والأجهزة الهيدروغرافية والأوسيانوغرافية التي يتم استخدامها من طرف كفاءات عالية تم تكوينها بتونس وبالخارج ووُضعت على ذمته سفن هيدروغرافية.

وقد تمكن المركز بعد القيام بالمُسوح الهيدروغرافية بالبحر منذ سنة 1987 من إنجاز 17 خريطة بحرية ورقية و17 خريطة بحرية الكترونية وخريطتين بحريتين دوليتين مع الجانب الجزائري والجانب الإيطالي ذات مواصفات دولية تغطي منطقة الشمال التونسي وجزء من المنطقة الشرقية ويسعى لاستكمال إنجاز الخرائط البحرية الخاصة ببقية الفضاءات البحرية التونسية إلى جانب الإنتاج الدوري لكتب المدّ والجزر.

ويعتبر المركز المؤسسة الوحيدة على المستوى الوطني التي تَمتلك قدرات مطابقة للمعايير الدولية في مجال المسوح الهيدروغرافية والأسيانوغرافية وقيس الأعماق واستكشاف قاع البحر وقيس الخصائص الفيزيائية لمياه البحر إلى جانب قُدرته على إنجاز الخرائط البحرية الإلكترونية.

مع الإشارة وانّ المسؤولية الحصرية للمركز في مجال الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا تشمل إلى جانب القيام بالمسوح الهيدروغرافية بالبحر إنتاج وتحيين ونشر الوثائق الملاحية والخرائط البحرية والتعهد بتسويقها علما وأن هذه المهمة موكولة في الوقت الحالي للمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد بمقتضى القانون عدد 24 لسنة 2009 المؤرخ في 11 ماي 2009، وذلك لدواعي أمنية وفي إطار تجميع الخرائط الطبوغرافية والوثائق الخرائطية التي تكتسي صبغة حساسة لدى هيكل وطني وحيد وذلك لتجنب تحصّل أطراف غير مؤهلة على وثائق خرائطية تتضمن إرشادات حساسة، هذا ويجدر التذكير في هذا المجال وعلى عكس بعض الخرائط الطبوغرافية أن الخرائط البحرية لا تكتسي أي صبغة سرية ولا تحتوي على أية معطيات حساسة وكل ما تتضمنه هي معطيات ملاحية تضمن سلامة الملاحة البحرية فقط ومن الضروري توفيرها لجميع مستعملي البحر على الصعيدين الوطني والدولي لحماية مصالح الدولة ولتجنب الحوادث البحرية التي بإمكانها أن تتسبب في تلوث بحري عرض سواحلنا. هذا وبالإضافة إلى أن المسؤولية القانونية المرتبطة بمعطيات الخريطة البحرية في حال حصول حادث بحريّ يتحملها مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية دون سواه.

كما يجدر التذكير أن ميدان الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا وإنجاز الخرائط البحرية يتطلب عدة إمكانيات بحرية ولوجستية أهمها سفن هيدروغرافية مجهزة بمعدات هيدروغرافية وأوسيانوغرافية متطورة وأفراد مختصون في المجال طبقا للمعايير الدولية وخبرة فنية دولية في هاته الميادين مما يجعل مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية الهيكل الوحيد على الصعيد الوطني المؤهل لتحمل مسؤوليات الدولة في هذا المجال.

تبعا لما سبق أصبح من الضروري تنقيح النصوص القانونية المشار إليها أعلاه وتمكين مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية من القيام بمهمة إنجاز الخرائط البحرية ووثائق الملاحة البحرية وتحيينها وتوزيعها وتسويقها بما يسمح للمركز بالإيفاء بالتعهدات الوطنية والدولية في المجال على أفضل وجه ضمانا لسلامة الملاحة البحرية وحفاظا على مصالح الدولة.

II.أشغال اللجنة

تَعهدت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بالنظر في مشروع القانون عدد 2023/050المتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد بتاريخ 09 ديسمبر2023 بموجب مُراسلة الإحالة الواردة عن السيد رئيس مجلس نواب الشعب بناء على قرار مكتب المجلس عدد 9-2023 المنعقد بنفس التاريخ. وعقدت اللّجنة في الغرض جلسة على امتداد كامل يوم الخميس 04 جانفي 2024 خُصّصت الحصة الصباحية منها للنقاش العام حول محتوى مشروع القانون المذكور فيما خُصِّصت الحصة المسائية للاستماع إلى مُمثّلين عن وزارة الدفاع الوطني حول ذات المشروع.

ولِتَمكينكم من حُسن الاطلاع على فَحوى الأعمال التحضيرية للجنة بخصوص هذا المشروع ارتأينا أن نَعرض بداية ومرحلة أولى ما دار بخصوصه من نقاش عام داخل اللجنة قبل التعرض ثانيا لجلسة الاستماع إلى جهة المبادرة التشريعية وتفاعلات النواب مع ممثلي الوزارة الحاضرين خلالها ثم إلى عملية التصويت على المشروع في مرحلة ثالثة.

أوّلا: النقاش العام:

خلال النقاش، واستنادا على ما وَرد صُلب مَشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب المصاحبة أجمع أعضاء اللجنة على أهمية المشروع المعروض على أنظارهم وعلى الطبيعة التقنية لأحكامه لأنه سَيُمكّنُ من تكريس مبدأ الاختصاص الوظيفي لكلا المؤسستين العُموميتيْن المشمولتين بأحكامه والخاضعتين لإشراف وزارة الدفاع الوطني بما يساهم في تحقيق النجاعة المَرجوة في مجال إعداد الخرائط البحرية.

هذا، ولمزيد تعميق النظر في أحكام المشروع المعروض اطلع النواب على جملة النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة على غرار القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني للاستشعار عن بعد كما تم تنقيحه بموجب القانون عدد 24 لسنة 2009 مؤرخ في 11 ماي 2009 وتم استبيان جملة المهام المسندة لهذه المؤسسة العمومية العريقة الخاضعة لإشراف وزارة الدفاع الوطني والتي تغيّر اسمها من "المركز الوطني للاستشعار عن بعد" الى "المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد" Le Centre National de la cartographie et de la télédétection" بموجب تنقيح 2009 آنف الذكر. حيث تختص في إعداد الخرائط الأصلية والخرائط البحرية والخرائط

الفضائية والخرائط الموضوعية وأمثلة المدن وجمع الوثائق المتعلقة بذلك قصد تكوين محفوظات وطنية في هذه المادة والتصرف فيها ونشرها والإتجار فيها بعد الحصول على موافقة وزارة الدفاع الوطني(موضوع التعديل المعروض)_وكذلك القيام بأنشطة التصوير الجوي على كامل التراب الوطني أو الإشراف عليها عند القيام بها من قبل الغير وتنفيذ الأشغال الضرورية لإنشاء وصيانة شبكة لقيس الارتفاع، بالتنسيق عند الاقتضاء مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وشبكة لقيس الجاذبية بصفة مضبوطة تغطي كافة مناطق البلاد. كما يتولى إنجاز الأشغال المتعلقة بالمعلومات الجغرافية خاصة منها تقنيات التموقع الجغرافي بواسطة الأقمار الاصطناعية والاستشعار عن بعد وإنشاء قواعد معطيات جغرافية خاصة بالتراب التونسي وتحيينها. وكذلك إنجاز مختلف أشغال قيس الأراضي باستثناء تلك التي تهدف إلى إعداد الوثائق المتعلقة بتسجيل الملكية العقارية والمسح العقاري وإنجاز الأشغال الخاصة بالمحافظة على العلامات الحدودية وكل ما يجسّم الحدود الدولية للبلاد وجمع معطيات في ميدان الاستشعار عن بعد وإعدادها فنيا وتوزيعها وخزنها وتوظيف تقنيات الفضاء والاستشعار عن بعد لإنجاز الدراسات في مجال الدفاع الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وغيرها من المهام الأخرى المُضمّنة بالقانون المحدث لهذا المركز المُشار إليه أعلاه.

كما تداول أعضاء اللجنة حول الأمر عدد 1902 لسنة 2006 المؤرخ في 10 جويلية 2006 المتعلق بإحداث مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية centre d'hydrographie et d'océanographie de la marine national والأمر عدد 1516 لسنة 2013 المؤرخ في 8 ماي 2013 والمنقح له. والإلمام بالطبيعة القانونية للمركز ومهامه بما هو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وخاضعة كذلك لإشراف وزارة الدفاع الوطني ويختص بموجب هذه النصوص الترتيبية بصفة عامة فيجمع ومعالجة ونشر المعلومات المتعلقة بالملاحة البحرية وسلامتها وتحليلها وتوثيقها وإرساء بنوك معلومات في الغرض وإنجاز وتحيين الخرائط البحرية ووثائق الملاحة البحرية لفائدة المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، وذلك طبقا للمعايير الدولية وتكوين مختصين في مجالي الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا وإسداء خدمات لفائدة الغير وذلك بمقتضى اتفاقيات مصادق عليها من قبل وزارة الدفاع الوطني وتمثيل الجمهورية التونسية لدى الهيئات الدولية المختصة وخاصة لدى المنظمة الهيدروغرافية الدولية.

هذا، وخلال النقاش تمت إثارة جملة من الملاحظات من قبل النواب تتعلق بالجانب الشكلي للتعديل المعروض والمتعلق أساسا بغياب التّنصيص على تنقيح القانون عدد 88 لسنة 1988 بموجب القانون عدد 24 لسنة 2009 المؤرخ في 11 ماي 2009 بالنظر إلى كونه شمل تعديلا يتعلق بتغيير تسمية المركز وكذلك تعديلا للفصل الثاني موضوع التنقيح المعروض وكذلك تعديل الأمر عدد 1902 لسنة 2006 بموجب الأمر المنقح له عدد 1516 لسنة 2013 المؤرخ في 8 ماي 2013. هذا، إلى جانب التعرض للجانب المضموني للنص من حيث التساؤل عن الجدوى المرجوة من هذا التعديل ومدى وجود تنازع في الاختصاص بين كل من المَرْكَزيْن، كذلك الاستفسار حول مدى وجود حلول ردعية للصيد العشوائي. هذا فضلا على التداول حول بعض المفاهيم المضمنة بالنص المعروض كالإشارة، على سبيل المثال الى أهمية الخرائط البحرية كوثائق رسمية يُستَند عليها في عمليات الملاحة البحرية وكذلك الأهمية البالغة لمنظومة الخرائط الملاحية والدور المحوري والمهم الذي تلعبه في تأمين القدر الأكبر من سلامة الملاحة البحرية وفي دفع الاقتصاد الوطني. مع التأكيد على أهمية توضيح الأدوار بَيْن كل من المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد ومركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية بما يحقق النجاعة المطلوبة في مجال إنجاز الخرائط البحرية ضمانا للمصلحة العليا للبلاد نظرا لما تُمثّله هذه الوثائق البحرية من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول وذلك لأن الخرائط التي يتم إنتاجها وتحديثها تساهم بشكل كبير في سهولة النقل البحري وتؤدي إلى حركة أكبر للبضائع عبر الموانئ والنقاط المهمة. إضافة إلى ذلك، فإن الخدمات الهيدروغرافية لها تأثير مباشر على العديد من المجالات والقطاعات المُهمّة في الدول الساحلية كسلامة الملاحة البحرية وإدارة المنطقة الساحلية واستغلال الموارد البحرية وإدارة وحماية البيئة البحرية والسياحة وغيرها من المجالات ذات الصلة.

2. جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الدفاع الوطني:

عقدت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح جلسة مساء يوم الخميس 04 جانفي 2024خُصِّصت في جزء منها للاستماع الى مُمثّلين عن الوظيفة التنفيذية من وزارة الدفاع الوطني باعتبارها جهة المبادرة التشريعية بخصوص مشروع القانون عدد 2023/50موضوع النظر في هذه الجلسة العامة. حيث مَثّل الوزارة في هذه الجلسة ثُلّة من الإطارات العسكرية والمدنية السامية الحاضرة عن مكتب شؤون البحر بأركان جيش البحر وعن المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وعن الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية والنزاعات وذلك لمزيد تعميق النظر في المشروع.

هذا، واستهل ممثلو الوزارة مُداخلتهم بِوضْع مشروع هذا التعديل القانوني في إطاره العام وذلك من خلال الإشارة بداية إلى أحكام القانون عدد 83 لسنة 1988وكذلك الأمر عدد 1902 لسنة 2006آنفي الذكر، مشيرين عموما إلى أنّ مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية يضم ضباط وضباط صفّ متكونين في مجال الهندسة الهيدروغرافية بمؤسسات جامعية بالخارج كاختصاص يـتركز عموما على مَسْح وقياس ورسم خرائط للسمات والخصائص الفيزيائية للمسطحات المائية مثل عمق وشكل وموقع المعالم تحت الماء وهو أمر بالغ الأهمية للملاحة الآمنة والفعالة للسفن في كل من المياه الساحلية والبحر المفتوح.

كما أوضح مُمَثّلو الوزارة، أن هذا القانون يَنْدرج بصفة عامة في إطار مراجعة الاختصاص الوظيفي لكل من المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد من خلال حذف أحد مهامه المُتعلقة بإعداد الخرائط البحرية ونشرها والإتجار فيها في اتجاه اضطلاع مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية بهذه المهام وذلك تكريسا لمبدأ الاختصاص الوظيفي لكلا المُؤسَستيْن الخَاضعتيْن لإشراف وزارة الدفاع الوطني واللّذان يعملان في إطار من التنسيق والتواصل المُحكم بينهما خاصة فيما يتعلق بالجزء الترابي من الخريطة البحرية وهذا المقترح يندرج في إطار تسوية وضعية وظيفية. هذا مع التأكيد بأنّه تم إحداث هذا المركز التابع

للبحرية الوطنية سنة 2006 وذلك باعتبار أن مهام الخرائط البحرية تُحتّم القيام بالمسح الهيدروغرافي بالبحر والمُتمثل في علم قيس أعماق البحار وهي الرّكيزة الأساسية في إنجاز الخرائط البحرية التي تُساعد السُّفن على ممارسة الملاحة البحرية في المناطق الآمنة تكريسا لمبدأ السلامة البحرية. مع التأكيد أن جميع الدول الساحلية ومن أجل حماية مصالحها تقوم بتوفير مثل هذا النوع من الوثائق البحرية لجميع مُستَعملي البَحر على غرار السفن التجارية أو الترفيهية أو سفن الصيد البحري. مع الإشارة كذلك أنه وفي صورة عدم إنجاز مثل هذا النوع من الخرائط حديثة العهد فإن ذلك من شأنه أن يُعرّض مصالح الدولة للعديد من الإشكالات والتهديدات المتمثلة في إمكانية وقوع حوادث بحرية قد ينجر عنها تلوث بحري بما قد ينتج عنه تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية خاصة وأن جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني قائم على السياحة وعلى الصيد البحري. ومن هُنا تَكْمن أهمية الخرائط البحرية، كما أكد ممثلو الوزارة، وهي تَتَجسّد، فضلا عن الإيفاء بالتّعهدات الدولية، في حماية المصالح الوطنية وضرورة توفير جميع الخرائط البحرية لجميع مستعملي البحر أي جميع السفن الوطنية والأجنبية بجميع أصنافها.

كما تمت الإشارة إلى الخصوصية التي تُميّز علم الهيدروغرافية بما هو علم يهتم بصفة عامة بقيس الأعماق البحرية الأكثر انتشاراً حول العالم وهو كذلك من بين العلوم التي تهتم بدراسة البحار والمحيطات والذي يتم تعريفه عموما كأحد العلوم التطبيقية التي تهتم بدراسة الخصائص الفيزيائية والظواهر الطبيعية للمسطحات المائية من خلال أخذ القياسات وجمع المعلومات والبيانات التي من شأنها وصف تضاريس قاع البحر وموقعه بالنسبة الى اليابسة. بالإضافة إلى رصد التغييرات التي قد تطرأ عليها مع الزَّمن بُغية تقديم خدمات هيدروغرافية لضمان توفير أقصى درجات السلامة الملاحية في المناطق البحرية. وكذلك ميدان الاسيانوغرافيا الذي يَشْمَلُ السّمات والخصائص الفيزيائية لماء البحر من درجة حرارة المياه والملوحة والضغط مع العلم أن الفضاءات البحرية تضاهي المساحة الترابية للدولة التونسية.

هذا، وقدمت الإطارات العسكرية الحاضرة في ذات السياق لمحة عن إنجازات مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية الذي يمتلك كفاءات رائدة بشهادة المجتمع الدولي الهيدروغرافي، حيث تمت الإشارة إلى أنّ المركز قام منذ 2009 بإنجاز 21 خريطة ورقية و18 خريطة إلكترونية وهي تُسوّق بجميع دول العالم أين تجد رواجا كبيرا وتعود بمداخيل مالية تصل إلى حدود 3 مليارات من العملة الصعبة في السنة كعائدات من بيع هذه الوثائق البحرية التي تغطي الفضاءات البحرية التونسية. كما أنجز هذا المركز في ذات الإطار خَريطتين بَحريتيْن دُوليتين الأولى كانت بصفة تَشارُكيّة مع الجانب الإيطالي وهي تغطي مَضيق صقلية بما هو مَمَرٌ دُولي مُهمٌّ جدّا على المستوى العالمي والثانية بالشّراكة مع الجانب الجزائري وهي تغطي فضاءات بحرية مشتركة. كما أن المركز يمتلك بنك معطيات للمَدّ والجزر في السواحل التونسية.

وخَتم ممثلو جهة المبادرة، مداخلتهم بالتأكيد أن هذا التعديل المعروض سيُمكّن مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية من مواصلة ضبط الخرائط والوثائق البحرية المرجعية في كنف وضوح الأدوار بين مختلف الهياكل المختصة على مستوى وزارة الدفاع الوطني كل حسب إمكانياته ومجال نشاطه وبالنظر للخصوصية التي تُميّز إنجاز الخرائط البحرية الذي يَتطلّب عدة إمكانيات بحرية ولوجستية أهمها سفن هيدروغرافية مجهزة بمعدات خصوصية متطورة وأفراد مختصون في الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا طبقا للمعايير الدولية وخبرة فنية دولية في هاته الميادين مّما يَجعل مَركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية الهَيكل الوحيد على الصعيد الوطني المؤهل لتحمُّل مسؤوليات الدولة في هذا المجال، خاصة وأن جيش البحر تَمكَّن منذ سنة 1987من مراكمة الخبرة الفنية في انجاز الخرائط البحرية. وتبعا لذلك تم اقتراح بموجب هذا النص تمكين المركز من القيام بمهمة إنجاز الخرائط البحرية ووثائق الملاحة البحرية وتحيينها وتوزيعها وتسويقها بما يسمح للمركز بالإيفاء بالتعهدات الوطنية والدولية في المجال على أفضل وجه ضمانا لسلامة الملاحة البحرية وحفاظا على مصالح الدولة.

وفي تدخلهم أشاد أعضاء اللجنة بالهدف من التعديل المعروض والذي يَسْعَى إلى تحقيق النجاعة في إنجاز هذه الوثائق الرسمية المهمة بالنظر إلى خصوصية هذا المجال الذي يتطلب معدات وآليات لوجستية وخبرة فنية غير متوفرة لدى المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد. وكذلك انطلاقا من أهمية البيانات والمعلومات الهيدروغرافية وعمليات توفيرها والتي أصبحت ضرورة مُلحَّة بالنّظر إلى التطور الكبير الذي يعرفه هذا القطاع الحيوي وكذلك إلى التطور السريع في صناعة السفن الحديثة الضخمة والعملاقة والتي تحتاج إلى بيانات ومعلومات هيدروغرافية أكثر دقة لضمان أقصى درجات السلامة الملاحية لتلافي الحوادث البحرية والكوارث المرتبطة بها وبما يحقق دفعا للاقتصاد الوطني وحماية للمصالح الوطنية في المجال.

3. التصويت على مشروع القانون:

بناء على أحكام الفصل 64 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، وبحضور جهة المبادرة التشريعية، تم تمرير نص المشروع على التصويت انطلاقا من العنوان الذي حظي بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين في صيغته الأصلية المعروضة وكذلك الفصلان الأول والثاني المعروضان اللّذان حظيا كذلك تباعا بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين ثم التصويت على المشروع برمته بإجماع الأعضاء الحاضرين. (وتجدون الصِّيغة النهائية للنص المصادق عليها من اللجنة مرفقا بهذا).

III. قرار اللجنة:

وافقت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح على مشروع القانون المعروض في صيغته الأصلية بإجماع أعضائها الحاضرين وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أشكر اللجنة على عملها القيّم والآن ننتقل إلى النقاش العام.

الكلمة للسيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيد وزير الدفاع والوفد المرافق له،

دائما نثمّن العمل الكبير للمؤسسة العسكرية سواء للدفاع عن الوطن أو للدور التنموي الاجتماعي الذي تقوم به.

سيدي الوزير، سأخاطبك كوزير الدفاع وعضو في الحكومة.

سيدي الوزير، ولاية قابس الآن دون والي ولا معتمد أول ولا مكلف بالتسيير خاصة أنها شهدت الآن عملية انتحار أو حرق بالبنزين نتيجة عملية تهريب. هذا الوضع الخطير ومن منطلق أمانتي للمواطنين في ولاية قابس يجب أن أبلّغ هذا الأمر.

سيدي الوزير، ولاية قابس الآن تقوم بعريضة بـ 13 معتمدية من المواطنين سترسل إلى السيد رئيس الجمهورية وستقدم نسخة للسادة النواب.

السادة النواب في ولاية قابس قاموا بكل الآليات سواء الرقابية للتواصل مع السيد وزير الداخلية للحديث عن الوضع الموجود في ولاية قابس ونريد تفسيرا واضحا. لذلك سنحمّل السيد وزير الداخلية الأوضاع الموجودة الآن في ولاية قابس. كم نتمنى أن يكون الوالي من المؤسسة العسكرية نتيجة اللوبيات الكبيرة في ولاية قابس خاصة ان المؤسسة العسكرية هي أكثر المؤسسات التي تحظى بثقة التونسيين.

لم نفهم شيئا حتى إعفاء المعتمد الأخير سمعنا روايتين أنه فتح ملفات الفساد لكن في نفس الوقت هناك تقرير يبيّن اضطلاعه في الفساد.

وولاية قابس سيدي الوزير وكعضو حكومة الآن لا والي ولا معتمد أول ولا تسيير ولاية وهذا الوضع ومن منطلق الأمانة والدفاع عن الوطن من أي موقع نرجو أن يصل هذا الصوت إلى سيادة رئيس الجمهورية وإلى السيد رئيس الحكومة. حتى أن كل المديرين والإدارات معطلة تماما ولو لا المؤسسة الأمنية والعسكرية لحفظ النظام لرأينا الكارثة في ولاية قابس.

نرجو التدخل السريع والعاجل جدا لأن الأمر أصبح في منعرج خطير وليست مبالغة فحتى المواطنين بلغوني لإيصال صوتهم.

سيدي الوزير، أردت أن أذكرك بأننا مسرورون لأن المشروع تابع للمؤسسة العسكرية وهو مركز الأدوية الخصوصية بالمستشفى العسكري، سيدي الوزير هذا مطلب وتعرف أنه سيمحو معاناة كبيرة جدا نظرا لارتفاع عدد المرضى في ولاية قابس نتيجة التلوث. الأمراض المتفشية وخاصة مرض السرطان عافانا وعافاكم الله هذا المركز ينتظرونه بفارغ الصبر وهو مشروع بين وزارة الدفاع ووزارة الشؤون الاجتماعية. نرجو السيد الوزير التدخل لتسريع الأشغال وشكرا لك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي غير منتمية ولها خمس دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

قبل كل شيء سيدي الوزير أريد أن أقول لك أن المؤسسة العسكرية اليوم في تونس تحظى باحترام وتقدير كل الشعب التونسي في الحقيقة وهذا ما نلمسه يوميا في مصافحتنا مع المواطنين وبشهادة بقية الزملاء النواب.

في الحقيقة مثلما تفاعلت معك سيدي الوزير سأخرج بك قليلا عن محور الجلسة بالنسبة الى اليوم لأننا جئناكم من ولاية بنزرت باسمي وباسم سبعة نواب من ولاية بنزرت جئناكم حاملين لأمانة نريد منكم إيصالها للأطراف المعنية في إطار المسؤولية المشتركة.

نحن لا نشجع الهجرة السرية ولا ندعم المهاجرين خلسة ولا نساند هؤلاء الذين اختاروا توجها معينا في حياتهم ولكن نقول لكم أنه منذ 5 فيفري يغادرنا 18 شابا من ولاية بنزرت من معتمدية تينجة ومعتمدية منزل بورقيبة وجرزونة 18 أم ملتاعة اليوم لم أكن سأتحدث عن الحرقة مثلما سبق وذكرت كل شخص يتحمل مسؤولية خياره لكن سمعت أن هذه الحرقة فيها طفل يبلغ خمس سنوات يعني هناك شخص مسيّر لا مخيّر لا يعرف كيف يقرر مصيره ولا يختار طريقه بل اختار أن يكون موجودا مع ولي وللأسف فقدناهم.

المعلومة الأخيرة والمحيّنة لدينا أنه لا يوجد أي معلومة عن هؤلاء الشباب فرجائي كل الرجاء باسم سبعة نواب من ولاية بنزرت وباسم كل نواب مجلس نواب الشعب أن تبلغوا صوتنا ونعرف مصير الشباب من أخطأ يدفع ثمن الخطأ، لا مشكل لدينا بطبيعة الحال نحن مع تطبيق القانون لكل متجاوز ولكن على الأقل نطمئن قلوب الأمهات اللاتي سكن منازلنا السيد الوزير فمنذ 5 فيفري من يدخل لمنزله يجد الأمهات الملتاعة في انتظاره.

فبعد إذنك وبكل لطف نقول لكم ونكرر أنكم تحظون بمحبة كبيرة في قلوب المواطنين وعندما سمعوا أن لدينا اليوم مصافحة مع المؤسسة العسكرية ومع السيد وزير الدفاع حملونا المهمة لأننا كنواب شعب دورنا تشريعي نعم ودورنا رقابي نعم كذلك ولكن دورنا بالأساس هو إيصال صوت المواطن للأطراف المعنية ورجائي أن يصل صوتنا وتكون الاستجابة فورية بإذن الله ولكم منا فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

السيد ظافر صغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الدفاع وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة سأتحدث كذلك في شأن وطني بنكهة جهوية، اليوم هناك موضوع شائك للغاية وأعتقد أنه يهم أمن المواطنين ويهم الأمن الوطني ويهم السلم الاجتماعي وهو المشروع الوطني "RFR" القطار السريع الذي حلّ إشكالية كبيرة لمناطق عديدة في تونس لكن في نفس الوقت سيخلق إشكاليات كبيرة في منطقة باردو.

منذ عشر سنوات في باردو والمجتمع المدني والبلدية وجميع الفاعلين في تواصل مع الحكومة ومع وزراء النقل ورؤساء الحكومة. نرى اليوم أن الدولة صمّت آذانها وقررت تمرير القطار بطريقة فجّة وبطريقة فيها قوة وبطريقة تتجاوز المواطنين وبطريقة تضرّ عشرات آلاف المواطنين من متساكني باردو وتشوّه مدينة باردو إلى الأبد.

المشروع وطني وسيحل إشكاليات النقل في أجزاء كبيرة من العاصمة وخاصة في ولاية منوبة ونحن واعون بهذا ولا يوجد عقل يمكنه أن يتصدى أو لا يوافق على مشروع وطني لكن المشاريع الوطنية يجب أن تراعي جميع المتساكنين والمواطنين ولا يمكن حل مشاكل المواطنين على حساب مدينة باردو وأهاليها.

هناك احتقان كبير في صفوف المواطنين ويوم الخميس من الأسبوع الفارط وقف عشرات المواطنين على مستوى شارع الجمهورية حول السكة ممتعضين لأن وزارة النقل بدأت في بناء سور دون استشارة المواطنين وبدون إيجاد حل ثاني للمواطنين.

أنا كنائب شعب في الأشهر الفارطة تواصلت مع ولاية تونس وتواصلنا مع شركة "RFR" ومع معتمد باردو وكاتب عام بلدية باردو وقمنا باجتماع في ولاية تونس واتفقنا وموجود محضر جلسة في انعقاد استشارة وطنية لأننا في دولة مواطنين ولسنا في دولة رعايا وعلى الدولة احترام مواطنيها واستشارتهم واتفقنا جميعا على حصول استشارة للمواطنين وهذه الاستشارة تم ضربها عرض الحائط.

واليوم من مجلس نواب الشعب راسلت السيد وزير النقل ودعوته إلى سؤال شفاهي في رحاب المجلس ولم يتم بعد وراسلت السيد رئيس الحكومة لأعلمه بأن هذا المشروع ليس مشروعا معطلا لكي يتخذ فيه قرار بالإنجاز بل هذا المشروع نعاني منه منذ عشر سنوات ولم نر فيه إلا الصد ولم نر تفاعلا مع مواطني باردو.

باردو عزيزة على قلوبنا جميعا وباردو فيه مجلس نواب الشعب الذي يمثل تونس بأكملها وساحة باردو ما زلنا في حاجة لها ولا يجب أن تنقسم باردو بين شمالية وجنوبية بل نريد التقليص من الاحتقان الموجود وإتمام المشروع الوطني.

مواطنو باردو يتفهمون إنجاز جسر بكلفة عالية تقدر بـ 30 أو 40 مليون دينار إضافية، نحن نعرف أن الدولة مرهقة ماديا ويمكننا أن ننتظر سنوات لكن لا يجب أن تبقى مشكلة أبناء وبنات باردو لعشرات ومئات السنوات القادمة هي الجسر فالمرور بقوة لا يخدم الدولة ولا يخدم الحكومة الحالية والسيد وزير النقل ومن وراءه "RFR" يجب أن يتنقلوا في باردو ويتفاعلوا مع مواطني باردو ويقلصوا من تشويه الفاعلين في باردو، فمن يتحدث باسم المصلحة الجماعية وباسم المواطنين لا يعطل لا المسار ولا سيرورة الدولة، يجب أن نخرج من التشويه الحاصل اليوم وما زال المواطن لديه كلمته ويجب أن يكون صوته مسموعا لأن الدولة التي لا تستمع لمواطنيها ليست دولة.

هذه رسالة نتمنى أن تصل إلى السيد وزير النقل ولا نريد أن يحصل احتقان كبير في باردو ولا مرور بقوة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبإطارات وزارة الدفاع،

أولا، باسمي وباسم كتلة الأمانة والعمل نثمن الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في تأمين الحدود البرّية والبحرية إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في مقاومة الإرهاب.

اسمحوا لنا سيدي الوزير أن نتساءل عن بعض النقاط وأنا أمثل دائرة حدودية وهي دائرة طبرقة وعين دراهم.

أولا على مستوى الحدود البحرية، هناك في الحقيقة اعتداءات منذ سنوات كانت باستمرار خاصة فيما يخص البحارة في منطقة طبرقة وهناك حادثة أليمة جدّت منذ بضع سنوات حيث تمّ قتل أحد المواطنين البحّارة من جهة الرمال بمعتمدية طبرقة من قبل السلطات الجزائرية. صحيح في بعض الأحيان تقع التجاوزات في عبور الحدود أو الاقتراب منها ولكن إزهاق روح بشرية وخاصة أن هذا الشخص رحمه الله هو عائل لعائلة معوزة وعائلة فقيرة ولكن إلى يومنا هذا لم نسمع عن نتاج التحقيقات وما هو مآلها؟ هل السلطات التونسية شاركت السلطات الجزائرية في الكشف عن ملابسات هذه الجريمة أم لا لأننا نريد أن تكون حدودنا الغربية مؤمنة تأمينا تاما وأيضا لا نريد هذا الاعتداء المتكرر على البحّارة في جهة طبرقة.

أيضا على مستوى حدودنا البحرية، هناك الاعتداءات الايطالية التي تقع على مناطق الشمال الغربي ومناطق الشمال بصفة عامة على مستوى صيد الأسماك وهم يجوبون حدودنا الإقليمية خاصة قرب جزيرة جالطة فنحن نطالب بتسوية هذه الوضعية مع الجانب الأوروبي للابتعاد ربما عن الانزلاق في بعض الأحيان إلى الاعتداءات المتكررة على مستوى البحر.

السيد الوزير، هناك مشكلة أخرى ولا نعتقد أنها في منطقة طبرقة عين دراهم فقط بل على مستوى الجمهورية بأكملها في الثكنات العسكرية والتي شيدت منذ زمن قديم جدا واليوم أصبحت داخل النسيج العمراني، فهل لوزارتكم رؤية مستقبلية لتحويل هذه الثكنات خارج مراكز العمران؟ لأنها أصبحت اليوم محاطة بتجمعات سكنية لدينا تقريبا في جهة طبرقة وعين دراهم نفس الشيء الثكنة العسكرية أصبحت في النسيج العمراني فهل للوزارة في المستقبل رؤية استراتيجية لإعادة بناء هذه الثكنات بالقرب أو بعيدا في بعض المناطق الاستراتيجية؟ ربما لضمان أكثر استقرار للمؤسسة العسكرية خاصة أن القرب من مناطق العمران يمكن أن يسبب بعض المشاكل.

وختاما نحن ندعم مؤسستنا العسكرية لما لها من دور كبير جدا وبالنجاح والتوفيق وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة عشرة دقائق إثرها نحيل الكلمة للسيد وزير الدفاع ليتولى الرد على مختلف التدخلات.

(كانت الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة وعشر دقائق مساء)

السيد وزير الدفاع الوطني

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

شكرا للسادة النواب المحترمين على تفاعلهم مع مختلف مشاريع القوانين المقدمة من جل الوزارات وفي مقدمتها ما يعنينا اليوم يعني وزارة الدفاع الوطني.

سأحاول قدر الإمكان أن أبسط الجواب المتعلق بمشروع القانون ولو أن في المداخلات لم تأت أي مداخلة متصلة بمشروع القانون وأتفهم ذلك لأن النائب بطبيعة الحال من حقه إن لم نقل من واجبه أن يستفيد من وجود وزارة لتبليغ صوته للسيد رئيس الجمهورية ولبقية الوزارات ونحن في خدمة كل نواب الشعب في هذا الصدد.

أبدأ بالسيد النائب بخصوص جهة قابس أقول له وقلت له منذ حين وأعيد إن وزارة الدفاع الوطني قامت بما هي مطالبة بالقيام به بشأن مركز تخزين الأدوية الخصوصية وهي اتفاقية بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الدفاع الوطني وفرت

المكان يعني وفرت البناية واليوم 70% من الأشغال انتهت وإن شاء الله يتم تجهيز المكان والمركز وتكون وزارة الشؤون الاجتماعية مطالبة بمواصلة ما هو مطلوب منها في هذا الشأن لأن الأمر يجمع بين وزارتين ويشمل وزارتين.

بالنسبة لمن تدخل في خصوص جهة طبرقة والتجاوزات إلى غير ذلك، ونبدأ بجهة طبرقة وما يجب أن نطمئن النواب بشأنه هو أن وزارة الدفاع الوطني من خلال مصالحها المعنية بمراقبة الفضاءات البحرية وهي جيش البحر وهي اليوم مشروع القانون المتعلق بمركز الهيدوغرافيا والصلاحيات من مركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد وبالنسبة لمركز الهيدوغرافيا هو تابع لجيش البحر فما أطمئنكم بشأنه هو أن المؤسسة العسكرية ممثلة في جيش البحر في ما يتعلق بالتجاوزات البحرية تقوم بواجبها وتتفاعل وتتواصل وتصد كل محاولة لتجاوز الحدود البحرية المرسومة مع مختلف دول الجوار فاطمئنوا من هذه الناحية هناك بطبيعة الحال مراقبة مستمرة ودور تقوم به البحرية أي بحرية الجيش الوطني بمعية بطبيعة الحال مختلف الأسلاك وفي مقدمتها الحرس البحري إلى غير ذلك كل حسب مجال تدخله فالبحرية الوطنية باسطة نفوذها على كل الفضاءات البحرية المفروض مراقبتها.

أتفهم السيدة المتدخلة بخصوص ما يسمى كارثة بنزرت فالمعلومة التي وردت الآن هو أن البحرية التونسية تلقت المعلومة من الجانب الإيطالي إبحار قارب من سواحل بنزرت يوم 5 فيفري 2024 على متنه 18 فردا وانقطعت أخبارهم وتم إعطاء التعليمات للمصالح المعنية صلب وزارة الدفاع الوطني للقيام بما يتعين للبحث عن القارب.

يعني حين تكون هناك قوارب مهاجرة في هجرة غير نظامية ويحدث لا سمح الله مكروه فلا تتصوروا أن المؤسسة العسكرية ممثلة في جيش البحر ستبقى مكتوفة اليدين كلا إن جيش البحر يوميا في تلك البطاقات التي تأتي للوزارة والديوان يبين لنا عديد التدخلات لإنقاذ المهاجرين فإن تسنى الإنقاذ وإلا سيتبين على الأقل مصير هؤلاء وإن شاء الله نقول مصير خير ولكن اطمئنوا إن كانت هناك معلومة بإذن الله لن تبقى في أسوار وزارة الدفاع الوطني ستقدم لكل جهة معنية بهذا ونتفهم بطبيعة الحال هواجس ومشاغل كل متساكني ولاية بنزرت ووفقهم الله إن شاء الله.

بالنسبة لمشروع القانون المعني به هو بعد تقني محض وسأحاول أن أبسط المسألة لدينا مركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد أنشئ منذ سنة 1988 بطبيعة الحال سنة 2009 أصبح هذا الاسم المكتمل رسم الخرائط والاستشعار عن بعد وكان مركز الاستشعار عن بعد ويرسم الخرائط بشتى أنواعها وينشرها ويبيعها ويسوقها وذلك بطبيعة الحال في نطاق القانون له بعد أمني وله بعد دولي لرسم حدود ومعرفة كل ما يتعلق بالأجزاء البرية والبحرية والفضاءات للدولة التونسية ويخول له القانون أن يقوم بكل هذه العمليات.

في سنة 2006 جيش البحر كان له أن بعث مركز الهيدوغرافيا والايسيانوغرافيا هذا المركز له من الأدوات والآليات اللوجستية أن يقوم بكل العمليات البحرية بما في ذلك إنشاء الخرائط وترويجها وتسويقها وإلى غير ذلك ماذا حدث؟

حين نقول رسم الخرائط والاستشعار عن بعد في كل المجالات البرية والبحرية والفضاءات وإلى غير ذلك بينما مركز الهيدوغرافيا له المجال البحري وله من الآليات والمعدات والتقنيات وهو الجهة المختصة التي تطالب بالقيام بكل هذه المهام المتعلقة بالخرائط البحرية إما لمصلحة الدولة التونسية أو لتأكيد الالتزامات الدولية أي أصبح المركز منذ 2006 إلى اليوم هو المختص بخصوص الخرائط البحرية كيف نكون اليوم أمام مركز أنشئ في 2006 ومركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد منذ سنة 2009 وأصبحت تسميته تعني أنه يعد الخرائط بشتى أنواعها بما في ذلك البحرية فمن الضرورة ومن مقتضيات القانون أن نخصص لكل جهة مجالها الوظيفي فكان ولا بد من أن يكون هذا المشروع حتى تصبح مهمة الخرائط البحرية إنشاءها وتكوينها وتوزيعها وتسويقها بمقابل إلى غير ذلك كل هذا في إطار القانون الذي يسمح بطبيعة الحال ستصبح من مهام مركز الهيدوغرافيا ومركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد له مجالات أخرى غير البحرية التي ستعود لمركز الهيدوغرافيا.

وفي الأثناء اليوم فيفري 2024 من المؤكد أن هناك ملفات متعهد بها مركز رسم الخرائط فلا يمكن أن ننزع له ذلك بين عشية وضحاها ولا بد من مقتضيات قانونية وأحكام انتقالية التي تفسر الفصل الثاني الذي يقول: "يبقى مركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد ينشئ ويروج الخرائط البحرية حتى تعود هذه المهمة بصفة نهائية". ما معنى تعود بصفة نهائية؟

اليوم هي موجودة في الواقع لدى مركز الهيدوغرافيا ولكن لا بد من أمر يعطي هذه المجالات إلى مركز الهيدوغرافيا وفي انتظار صدور الأمر يواصل المركز بالنسبة للوضعيات الانتقالية وهذا هو كل ما في الأمر فهي مسألة ذات بعد تقني تحدد الاختصاص الوظيفي وتمكن من وفاء الدولة التونسية بالتزاماتها الوطنية لأن كل الوزارات اليوم وحتى الهيئة المستقلة للانتخابات احتاجت في الأقاليم إلى مركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد حتى رسم لها وكل الوزارات وزارة الفلاحة ووزارة التجهيز تحتاج إلى هذه الخرائط وهذا على المستوى الوطني وحتى على المستوى الدولي في نطاق القانون هو مسموح في نطاق محدد ومعين ومبين بالنصوص القانونية مركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد يقوم بدوره الوطني والدولي إذن فهذه المهمة ستنتقل على مستوى الخرائط البحرية إلى مركز الهيدوغرافيا.

إذن قلنا هذا البعد اختصاص وظيفي وفاء بالالتزامات والأمن والسلامة البحرية لأنه لا بد أن تكون هذه المهمة بين يدي مركز مختص ليس فقط مختصا بل تتوفر لديه كل التجهيزات والآليات التي ستمكنه من القيام بوظيفته وكذلك أمن وسلامة السفن والحركة والملاحة البحرية إضافة إلى مصلحة الدولة بصفة عامة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي فهذا النص القانوني جاء ليرسم مهام كل جهة بعد أن حصل نوع من الازدواجية في الوظائف ويقال في القانون تنازع إيجابي فهذا يقول لدي نص يخول لي والآخر يقول لدي نص يخول لي فننزع من مركز رسم الخرائط والاستشعار عن بعد الخرائط البحرية ونعطها للمركز المختص بذلك وهذا لا بد أن يكون بمشروع قانون رفعا لكل التباس، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر السيد وزير الدفاع الوطني على كل البيانات والافادات علما وأن مشروع القانون هذا هو مشروع فني بامتياز

وبالتالي استغل السادة النواب فرصة وجودكم ليخاطبوا الحكومة في خصوص بعض المشاكل التي تهم مناطقهم وهذا من دور النائب خاصة أن المسألة تستدعي حين نرى المصطلحات هي مصطلحات فنية بحتة وتحتاج إلى أهل الاختصاص وأغلبية النواب لا يعرفون السباحة إلا في الشاطئ فقط ولا يعرفون الغطس وما إلى ذلك.

ولذا شيء معروف أنه بمثل هذه الخصائص الفنية نحتاج إلى مؤسسة مختصة ولنا ثقة في المؤسسة العسكرية عندما تقدم لنا مثل هذه القوانين.

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 119 صوتا نعم مقابل محتفظ وحيد ودون اعتراض. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا. تفضلي اللجنة. المصدح للسيد مقرر اللجنة تفضل.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلّق

بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 121 صوتا نعم مقابل 2 محتفظين ودون اعتراض. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الأول بنفس الأغلبية المطلوبة والكلمة لمقرر اللجنة.

الفصل الأوّل:

تُحذف عبارة "الخرائط البحرية" الواردة بالفقرة الفرعية 1 من الفصل 2 من القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988، المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بُعد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الأول.

الاذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 118 صوتا نعم مقابل 2 محتفظين ودون اعتراض. تمت المصادقة على الفصل الأول.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني بنفس الأغلبية المطلوبة والكلمة للسيد المقرر.

السيد المقرر

الفصل 2:

يُواصل المركز الوطني لِرسم الخرائط والاستشعار عن بُعد، بصفة انتقاليّة مهام نشر الخرائط البحرية والاتّجار فيها، إلى حين مُباشرة هذه المهام من قبل مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية، المحدث بمقتضى الأمر عدد 1902 لسنة 2006 المؤرخ في 10 جويلية 2006 المُتعلّق بإحداث مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني.

الإذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 121 صوتا نعم مقابل 2 محتفظين ودون اعتراض. تمت المصادقة على الفصل الثاني.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت. التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 129 صوتا نعم مقابل 2 محتفظين ودون اعتراض وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 1988 المؤرخ في 11 جويلية 1988 المتعلق بإحداث المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد عدد 2023/050.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء والشكر موصول للسيد عماد مميش وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

التحية والتقدير إلى المؤسسة العسكرية بكافة مكوناتها من ضباط قادة وضباط سامين وضباط وضباط صف وجنود.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح وإلى طاقمها الإداري وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نستأنفها غدا بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا إن شاء الله للنظر في مشروع القانون الثالث المدرج في جدول الأعمال والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الرابعة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

II - <u>الأربعاء 14 فيفري 2024</u>

استئناف الجلسة

وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة

(كانت الساعة التاسعة والنصف صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب، أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

يسعدني أن أرحب بالسيدة سهام البوغديري حرم نمسية وزيرة المالية والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

نواصل اليوم أشغالنا وننتقل للنظر في مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة عدد 48 /2023 وتجدر الإشارة إلى أن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام حول مشروع هذا القانون يتم وفقا لأحكام القانون عدد 95 من النظام الداخلي، فيما يخضع طلب الكلمة إلى أحكام الفصل 102 منه.

كما أنه وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي، فإن الكلمة تعطى لممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلما طلبوها.

ومثلما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي، فإن ترتيبات النظر في مشروع هذا القانون ستتم على النحو الذي صارت عليه أشغالنا السابقة، وللتذكير فقد تم استيفاء الآجال القانونية المتعلقة بتقديم مقترحات التعديل من طرف السيدات والسادة النواب، وذلك وفقا لمقتضيات الفصلين 67 و74 من النظام الداخلي فيما يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة، وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع نواب الجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش، عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

نسعى الآن في التداول حول مشروع القانون عدد 48 لسنة 2023 ونحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حوله.

وقبل ذلك يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتب هذه اللجنة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على العمل الجاد وعلى الجهد المبذول.

المصدح إلى السيد المقرر، تفضل.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

صباح الخير،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تحية للسادة والسيدات النواب المحترمين،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشروع قانون يتعلق
بإتمام القانون عدد 17 /2005 المؤرخ في 1 مارس 2005
المتعلق بالمعادن النفيسة

I. التقديم:

تضمن القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة أحكاما تتعلق بتنظيم توريد المصنوعات من المعادن النفيسة من قبل الأشخاص الطبيعيين وذلك بإخضاع هذه المصنوعات إلى واجب تقديمها من قبل مصالح الديوانة إلى مكتب الضمان قصد طبعها.

لم تنصّ أحكام القانون المذكور في المقابل على إجراءات تنظم طبع المصنوعات من المعادن النفيسة المحجوزة لدى قباض المالية وقباض الديوانة ولا المصنوعات الموجودة بحيازة الدولة والتي أصبحت ملكا لها طبقا للتشريع الجاري به العمل (مصادرة، رهن أو تأمين)، مما تعذّر معه بيعها وأجبر القباض على عرضها على المخبر المركزي للتحاليل والتجارب لتكسيرها وتذويبها ومن ثمّ بيعها في شكل سبائك إلى البنك المركزي التونسي ممّا حرم خزينة الدولة من موارد إضافية باعتبار أن السعر لا يعكس إلا قيمة المعدن دون قيمة القطعة لو بقيت على حالها.

وحيث أن بيع هذه المصنوعات في شكل سبائك بعد تكسيرها وتذويبها من شأنه أن يفقدها قيمتها الحقيقية بحكم جودة صنعها أو حملها علامات عالمية مرموقة أو احتوائها على أحجار كريمة. وقصد تدارك هذا الفراغ التشريعي، تم إعداد مشروع القانون المعروض لإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المذكور أعلاه وذلك بتمكين القباضات المالية وقباضات الديوانة من تقديم المصنوعات من المعادن النفيسة لمكتب الضمان قصد تعييرها وطبعها حتى يتسنى بيعها كمصنوعات من المعادن النفيسة وليس في شكل سبائك، مع إعفاء هذه العملية من معاليم اتاوة التعيير ومعلوم الضمان المستوجب.

مع الإشارة إلى أن بيع الكميات المحجوزة حاليا لدى قباض الديوانة وقباض المالية من المصنوعات الذهبية من شأنه توفير موارد إضافية لخزينة الدولة.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الإثنين 15 جانفي 2024 خصصتها للاستماع إلى السيدة المديرة العامة للديوانة وممثلين عن وزارة المالية حول مشروع القانون المتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة.

وفي بداية الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة أنه تلقّى من الغرفة الوطنية لتجار الذهب مقترحات تعديل القانون المنظم للمعادن النفيسة عند نظر لجنة المالية والميزانية في مشروع قانون المالية لسنة 2024، وأفادت السيدة وزيرة المالية في ذلك الوقت أن الوزارة بصدد مراجعة القانون المتعلق بالمعادن النفيسة برمّته بما يستجيب لمطالب القطاع وللتطورات التي عرفها وينصهر مع توجهات الدولة.

وفي تدخلها، بيّنت السيدة المديرة العامة للديوانة أن عملية التشخيص التي قامت بها الإدارة العامة للديوانة وعدة مصالح من وزارة المالية، بينت أن هناك عدد هام من المحجوزات المهرّبة غير المصرّح بها والخاضعة لقاعدة إثبات المصدر من مصنوعات المعادن النفيسة تعود إلى الثمانينات لا يمكن التصرّف فيها لأنه بحكم القانون عدد 17 لسنة 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة يمنع وضع الطابع لهذه المحجوزات ويسمح فقط بتذويبها وإحالتها إلى البنك المركزي في حالة سبائك لكنها محجوزات ذات قيمة كبيرة بها أحجار ثمينة تم إدراجها في الاحصائيات الحالية قُدّر سعرها الافتتاحي بـ 26 م.د وبيعها دون تذويبها سيوفّر موارد للدولة. ويندرج اقتراح إضافة الفصل 21 مكرر في إطار تمكين الدولة من بيعها دون تذويبها أي بسعرها الحقيقي، ومقترح الفصل 21 مكرر يُعفي من دفع أتاوة التعيير وذلك لتسهيل الإجراءات.

وأكدت من جهة أخرى أن التصرف والتبتيت في هذا النوع من المحجوزات يكون على مستوى مركزي وعن طريق لجنة مركزية بمساعدة مكاتب الضمان بكامل تراب الجمهورية نظرا لخبرتهم

التقنية للمساهمة في إعداد التقرير الفني المتعلق بتعيير هذه المعادن وتحديد قيمتها.

ومن جهته، بيّن رئيس مكتب التشريع والدراسات أن الفصل 21 من القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة يسمح لمكتب الضمان وضع طابع المطابقة وطابع عيار بالأرقام إذا اقتضى الأمر بالنسبة إلى المصنوعات من المعادن النفيسة المورّدة وفقا للتشريع الجاري به العمل والمقدمة لمكتب الضمان. في حين لم يتضمن القانون المذكور إجراءات مشابهة بخصوص المحجوزات من المعادن النفيسة غير المصرح بها.

وأفاد أن الفصل 21 مكرر المقترح سيمكن مصالح الديوانة من إحالة هذه المصنوعات من المعادن النفيسة ذات القيمة على مكاتب الضمان لتعييرها وطبعها ثم التفويت فيها.

وخلال النقاش، استفسر النواب عن الأسباب التي كانت وراء تقديم هذا المقترح الآن خاصة وأن هذه المحجوزات تعود للثمانينات وعن أسباب اقتصار عرض مشروع القانون بإضافة فصل وحيد دون التفكير في مراجعة القانون الحالي في إطار رؤية شاملة لحل مشاكل القطاع وإيجاد الحلول الحقيقية للحرفيين وتجار المصوغ خاصة في المناطق الحدودية وإدماجهم في الدورة الاقتصادية.

وتساءل عدد من النواب عن المحجوزات ذات القيمة التراثية والأثرية هل سيتم طبعها والتفويت فيها ومدى التنسيق في شأنها مع المعهد الوطني للتراث وهل يمكن اليوم اعتبار هذه المحجوزات ذات قيمة تراثية بما أنها تعود للثمانينات وبالتالي عدم التفكير في التفويت فيها، وهل فكرت الوزارة في متحف أو معرض تُعرض فيه هذه المحجوزات الثمينة ويكون الدخول إليه بمقابل وتساءل بعض النواب عن ما آل إليه مصوغ البايات وعائلة الرئيس السابق بن علي.

واستفسر نواب آخرون عن مسار عملية تقييم المصنوعات من المعادن النفيسة المحجوزة والجهة المخول لها القيام بهذه العملية باعتبار أن عملية التقييم يمكن أن تختلف من طرف الى آخر وخاصة إذا تعلّق الأمر بالقيمة التاريخية أو التراثية.

ومن جهة أخرى، أوصى النواب بضرورة الحماية والمحافظة على مخزوننا التراثي والتاريخي من مصنوعات ومعادن نفيسة ذات القيمة العالية، واقترحوا في هذا الإطار الاستئناس برأي المعهد الوطني للتراث وإن اقتضى الامر الاستعانة ببعض المراكز العالمية المختصة في الغرض عند عملية تقييم وتعيير هذه المحجوزات وإرفاق المحجوزات الاثرية بتقرير من طرف المعهد الوطني للتراث لإضفاء المزيد من الشفافية.

كما أوصوا بمراعاة الوضعية الهشة للتجار والحرفيين نظرا لما يعرفه قطاع المصوغ من مشاكل إلى حين تعديل القانون المتعلق بالمعادن النفيسة للنهوض بهذا القطاع.

وفي ما يتعلق بالرهنيات من مصنوعات المعادن النفيسة المثقلة لدى القباضات المالية المودعة في إطار عمليات الرهن والتأمين والتي لم يسترجعها أصحابها، طلب بعض النواب مدّهم بإحصائيات دقيقة في هذه المحجوزات وقيمتها الحقيقية، وأكدوا في هذا الاطار على ضرورة محافظة الدولة على مصداقيتها وعلى تمتين علاقة الثقة مع مواطنيها من خلال وجوب حث القباضات المالية على البحث عن أصحاب المصوغ أو الورثة احتراما لحق الملكية.

وفي تفاعلها مع استفسارات ومقترحات النواب بينت المديرة العامة للديوانة، أن المحجوزات من مصنوعات المعادن النفيسة لدى الديوانة هي بضائع مهرّبة غير مصرح بها وخاضعة لقاعدة إثبات المصدر ولا تحتوي على قطع أثرية أو تاريخية، وأفادت أنه يتم يوميا ضبط عدد من المحجوزات من هذه المعادن في جميع المعابر الحدودية.

وفي ما يتعلق بعملية تعيير هذه المحجوزات، بينت أنه طبقا للقوانين الجاري بها العمل يتولى مكتب الضمان القيام بهذه العملية وتحديد القيمة الحقيقية لهذه المحجوزات التي تخضع للاختبار الذي يقوم به خبراء معتمدون لدى المحاكم.

وبخصوص كيفية التعاطي مع المحجوزات ذات الصبغة الاثرية، أوضحت أنه عند معاينة محجوز ذي صبغة تاريخية أو تراثية يتم التنسيق مع المعهد الوطني للتراث الذي يتولى تقييمه وتصنيفه باعتباره المتعهد بهذه العملية على غرار ما تم سنة 2011. علما وأن القطع الأثرية والتاريخية لا يمكن التداول فيها في الأسواق وهي معفية من عملية الطبع.

وبالنسبة لاستراتيجية الوزارة في التعامل مع كميات الذهب المتداولة في الأسواق الموازية، بينت أن الدولة فتحت سنة 1989 الطابع للعموم انتفع منه كل من تقدّم إلى مكاتب الضمان، وأضافت أن الديوانة تحتجز الآن قرابة 36 كلغ من الذهب وطبعها وبيعها من شأنه أن يوفّر موارد للدولة.

وحول المقترح المتعلق بإنشاء معرض للمحجوزات من مصنوعات ومعادن نفيسة ذات القيمة، ذكّرت أنه تم سنة 2012 إنشاء معرض بقصر سيدي الظريف ولم يجد إقبالا. وأكدت من جهة أخرى، أن المحجوزات من المعادن النفيسة الراجعة لعائلة الرئيس السابق تم إعداد جرد في شأنها وتأمينها بالخزينة العامة للدولة.

وجوابا عن السؤال المتعلق بالمسار الذي يتعلق بالمحجوزات من المعادن النفيسة، بينت أنها تخضع لعملية الاختبار الحيني ثم تُحال مباشرة إلى مكتب الضمان ويتم تعيين خبير عدلي من طرف القضاء للتشخيص والتقييم والتثبّت إن كانت أثرية أم لا وهذا الاجراء يطبّق على جميع المحجوزات بأنواعها حتى وإن كانت من النحاس، ويتم التنسيق مع المعهد الوطني للتراث إذا اقتضى الأمر.

ومن جهتها، أكدت ممثلة وزارة المالية أن الحكومة بصدد إعداد مشروع قانون للنهوض بهذا القطاع غير أن المشكل يكمن في عدم الاتفاق على بعض النقاط الخلافية بين التجار والحرفيين وهي نقاط تقنية تتعلق بعملية التزود بالذهب وبالمحافظة أو إلغاء الطابع فهناك من يطالب بإلغاء الطابع باعتباره لم يعد وسيلة ضمان للمصنوعات الثمينة المتداولة في الاسواق وهناك من يطالب بالإبقاء على الطابع. وأضافت أنه تقرر في سنة 2020 تركيز لجنة على مستوى رئاسة الحكومة لفض الاشكاليات والوصول إلى توافق بين الحرفيين والتجار وأخذ القرار إمّا بتحرير القطاع أو الإبقاء على ضمان الدولة أو إعطاء هذه المهمة لأهل المهنة مع إقرار المراقبة البعدية للدولة خاصة وأن هذا معمول به في عديد الدول مثل تركيا وفرنسا، مؤكدة أن مراجعة القانون الحالي للمعادن النفيسة لا بدّ أن يفضّ كل النقاط الخلافية ويراعي المرحلة الحالية والقادمة والتوجّه الذي ستعتمده الدولة في هذا القطاع.

III ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشرع في النقاش العام، المصدح للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، لقد جئت اليوم وفي قلبي لوعة وحسرة على شباب معتمديتي، معتمدية بئر علي بن خليفة، الذين نحن بصدد فقدناهم الواحد تلو الآخر، بعضهم ذهب ضحية خطإ طبي ولم يظهر حقه، والبعض الآخر أكله البحر، تخيلوا لوعة أب يفقد ثلاثة أبناء بنفس الطريقة "الحرقة"، واليوم أصبحنا نفقد أبناءنا حرقا، نعم حرقا، بالأمس لطفي رواشد شاب في عز شبابه 28 سنة من أصحاب الشهائد العليا يضطر لحرق نفسه بعد مناوشة حصلت بينه وبين رئيس مركز الحرس الوطني بقابس.

ما الذي يجبر شابا ما زال في مقتبل العمر على حرق نفسه؟ إلا إحساسه بالظلم والقهر والحقرة وليس لطفي فقط من يشعر بالظلم، 80 % من شبابنا يشعر بالقهر، 80 % من شبابنا يشعر بأن هذه البلاد ليست بلاده وأنه لا يستفاد من ترابها ومن خيراتها.

سيدي الرئيس، متى ستحموننا من إرهاب الطريق، من الناس التي من المفروض أن تحمينا ولكنها تمتص دمنا، في أحد الملتقيات قالوا لي أنت من بلد "الكناطرية"، نعم أنا من بلد الكناطرية وأتشرف، "الكناطرية" من أصحاب الشهائد العليا، "الكناطرية" هم مهندسون، أساتذة، ممرضون، أصحاب شهائد ماجستير ودكتوراه، "الكناطرية" أشخاص ضاقت بهم الحال ولم يجدوا كيف يأكلوا الخبز، "الكناطرية" تعيش من جيوبها دورياتكم وأنا لا أشجعهم على أن يعملوا خارج إطار القانون، لا لكن عندما توفر لهم الدولة الأرضية الملائمة والعمل المناسب حينها سأكون أول شخص أقف في وجه هؤلاء إن تجاوزوا القانون.

متى دخلت "الكنطرة" لبئر علي بن خليفة، لم تكن هذه الظاهرة موجودة لدينا، هذه الظاهرة دخلت لمعتمدية علي بن خليفة بعد الثورة بسبب خطإ بعض المسؤولين، السنة أولى من الثورة قالوا الشباب الموجود في المعتمديات الريفية سنعطيهم رخص نقل ريفي، فذهب 35 شابا من معتمديتي للبنك ولـ "Leasing" وأخذوا كلهم سيارات، بعد ذلك قالوا لهم: "عذرا لقد أخطأنا لا توجد رخص". فوجد هؤلاء الشباب أنفسهم مرهونين لدى البنوك ولدى "Leasing" لم يجدوا حلا سوى أن يعملوا في مجال تهريب السلع، صحيح هذا المجال غير قانوني، لكن من أين سيسددون ديونهم؟ وأنتم تعرفون أن الشباب يتبع بعضه البعض وذهب في ظنهم أن هذا مورد رزق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أستاذة منال لدينا احترام للجلسة ولسير الجلسة، سيادتك طلبت ثلاث دقائق، احترمنا ذلك.

الكلمة للسيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل له عشر دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

صباحكم خير إن شاء الله،

نرحب بالجميع وأرحب بالسيدة وزيرة المالية مرة أخرى وإن شاء الله يكون صدرك رحبا لأن كلامي سيثير غضب الكثير من الناس والعديد من القطاعات، لكن من أجل تونس وشعبها ومن أجل محاربة الفساد لا تهمنا لائمة لائم.

الحقائق بدأت تظهر، لأنبه الجميع، أنبه مجلس النواب وأنبه الحكومة، وأنبه حتى سيادة رئيس الجمهورية، لأننا صادقون ولأننا نعلم بأن الإرادة السياسية على مستوى أعلى هرم للسلطة صادقة ولنا العديد من الموظفين الصادقين والعديد من الوزراء صادقين ولكن هناك سؤال يطرح نفسه وهذا السؤال يطرحه كل مواطن تونسي، 25 جويلية القادم سيصل المسار إلى ثلاث سنوات وسيصل مجلس النواب في 13 مارس إلى سنة.

حتى نقول الحقيقة كما هي، علامات التغيير موجودة، نعم، لكن ببطء وهذا ما يطرحه كل مواطن تونسي حر وصادق، وسنسمي الأشياء بمسمياتها، إن أردتم حاربونا أو أقتلونا، يمكنكم أن تفعلوا بنا ما تريدون، لكن قسما بالله العظيم لن نكون جبناء ولكن نكون خونة لهذه البلاد ودمنا وجسدنا صدقة على هذه البلاد وهذا الشعب الذي يعاني الويلات، "STOP"، يكفي، انتهى، الشعب التونسي لم يعد يتحمل، الشعب التونسي ينتظر، الشعب التونسي له ثقة في هذا المسار وهذا التغيير.

هذه الحكومة عليها أن تنسى أن يسحب منها مجلس النواب الثقة، هذه الحكومة بجميع أطيافها عليها أن تنسى أن يسحب منها مجلس النواب هذا الثقة، لكن سيحمل رئيس الجمهورية مسؤوليته أمام الله وأمام هذا الشعب وأقولها للمرة الألف: أي مسؤول إن كان سيخدم الشعب التونسي بكل صدق وبكل أمانة فله ذلك، ونحن معه والله معه والشعب معه لكن المسؤول الذي "يدبر في راسو" والغير صادق ويضع التعطيلات من أجل إسقاط هذا المسار، فهيهات، لن نسمح به وهذا على جثثنا.

والدليل على الفساد سيدتي الوزيرة المحترمة، نحن نتفرج، ما معنى من الثمانينات المعادن النفيسة وكأنه لا يوجد شيء، نحن نعلم ما تقوم به الديوانة التونسية ونعلم أن الأموال والمجوهرات والذهب والمعادن كل ما يمر على الحدود سواء كانت حدود برية أو بحرية أو حتى جوية، نعلم ما تقوم به الديوانة التونسية من افتكاك لسلع الناس بالقانون، لكن أين هذه السلع؟ منذ الثمانينات كل هذا الخير وكل هذه الخزينة، أين هي؟ لماذا ظهرت اليوم فقط؟ ستسنون القانون وتكملون قانون سنة 2005 أين هي؟ ومن يحاسب هؤلاء ومن يحرص على الكمية؟

أنا متأكد أن رئيس الجمهورية نفسه لا يعرف الكمية، هل سيصبح رئيس الجمهورية شمس ليشرق على كل شيء والوزير ليس شمس ليشرق على كل الناس والبرلمان ليس شمس ليشرق على كل الناس، كل هذا أين؟ من يأخذه؟ مجلس النواب وأقولها إليكم سيدي الرئيس، لا بد من تمرير قانون من أين لك هذا، نعم، من تاريخ اللحظة ومن تاريخ 13 مارس عندما يغلق هذا البرلمان السنة سأسمي الأشياء بمسمياتها، يجب سن قانون من مجلس النواب، "قانون من أين لك هذا"، مع كامل احتراماتي لجميع الموظفين

السامين والعاديين انطلاقا من حاجب الإدارة مع كامل احتراماتي لهم إلى أعلى موظف وأعلى وزير وإلى البرلمان نفسه، من أين لك هذا.

ماذا تريد أن أقول، راتبك معروف 500 أو 200 أو 3 ملايين أو مليونين لكن مكتسباتك متكونة من عمارات وعقارات وحسابات في البنك، من يكسب هذا بالحلال كان الله في عونه والموظف السامي الذي لديه أملاك ولديه إرث من أبيه أو أمه أو أخته كان الله معه ولكن هناك سؤال يطرحه الشعب التونسي ولم يطرحه عبد الستار زارعي وأنا ابن الشعب وأعرف وأستمتع للفقير وأسمع رجل الأعمال وأسمع جميع الفئات.

اسمعيني السيدة الوزيرة، أنا أسمع الجميع وأنا سأحملك المسؤولية كوزيرة مالية، عليك أن تنتبهي إلى هذه الأشياء، أنت تتقاضين أجرا كذا، من أين لك هذا؟ هذا هو، هذا مثال لأن ممتلكات الشعب التونسي كل الناس تسرقها وكل الناس مع كامل احتراماتي حتى لا أعمم -انتبهوا هناك من يصطاد في الماء العكر-عبد الستار زارعي مستحيل أن يعمم، لكن من أجل تحريك الوضع ومن أجل الشكل ومن أجل وضع الإصبع على الداء، كفانا من السياسة الفارغة، لقد تسيّسنا ولنا ديبلوماسية بما فيه الكفاية، لكن هذه السياسة وهذه الديبلوماسية التي ستأتي إلى تونس وشعبها بالوبال لن نفعلها.

نحن جئنا إلى هنا من أجل التغيير ومن أجل الدفاع على حقوق المواطن التونسي، تونس ليست بلدا فقيرا، تونس خيراتها كثيرة، يهديكم الله، نحن لا نحب الفتنة، لا نريد الخصام الفارغ، لا نريد أن نمس الناس، لا نريد أن ندخل الناس للسجون، "stop" يكفي، أصبحنا نخاف أن يأتي يوم ويسموننا نحن أيضا بالعشرية، لا عيب، هذا المسار لا بد أن ينجح وموضوع الحضائر الذي يبرره مجلس النواب بقانون وهناك من خون مجلس النواب أننا كمجلس لم ننصفهم، أنصفوهم، فهذا عيب عليكم وهناك فئة أخرى من المتقاعدين أو في سن التقاعد ولكن لا يشملهم القانون ويتقاضى 180 دينار، ماذا سيكفي هذا المبلغ؟ عليكم بتسوية هذه الوضعيات.

أصحاب الشهائد العليا يلوموننا كنواب لماذا وقفنا إلى جانب عمال الحضائر ولم نقف إلى جانبهم. نحن نقف مع كل الناس مجلس النواب هذا وقف إلى جانب كل الشعب التونسي ومع كل فئاته...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار وله سبع دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

ماذا تريدونني أن أقول بعد ما ذكره السيد عبد الستار، قانون "من أين لك هذا" تم طرحه سابقا ولم يتم تمريره، وربما حان الوقت لطرحه من جديد.

بالنسبة إلى مشروع القانون هذا بما أنني في لجنة المالية واستمعت للرئيسة المديرة العامة السابقة للديوانة وللمديرين العامين، مشروع قانون لا يتضمن إشكاليات كبيرة، ربما ما ذكره السيد عبد الستار علينا التدقيق في الكميات وربما يجب إجراء اختبارات أخرى أو شيء آخر.

أريد أن أمر إلى موضوع آخر، نحن على أبواب شهر رمضان وعلينا جميعا أن نستعد لهذا الشهر وهذا نداء أتوجه به إلى السادة النواب، زملائي جميعا، ليستعد كل نائب في منطقته لشهر رمضان، علينا إجراء زيارات للأسواق البلدية ولأسواق الجملة في مناطقنا، علينا أن نقوم بما يجب القيام به حتى يمر هذا الشهر المفضل على شعبنا إن شاء الله بكل خير.

أردت أن أوضح شيئا ففي شهر رمضان تكثر الشهوات في المأكولات، أردت تقديم فكرة على الدعم الذي تقدمه الدولة بالنسبة إلى بعض المواد.

بالنسبة إلى الخبز الكبير سعره 749 مليم ويتم بيعه بـ 230 مليم، كل خبزة كبيرة نشتريها تدعمها الدولة بـ 519 مليم، هذا مهم جدا، من يذهب غدا ليشتري الخبز أو الفارينة أو الحليب أو السكر أو القهوة عليه أن يعرف مستحقاته، حتى لا نشتري في شهر رمضان عشر خبزات أو عشر "baguettes" ونلقي بنصف هذه الكمية، على كل خبزة تقدم الدولة دعما بـ 519 مليم وعلى كل "baguette" تعطينا الدولة كشعب 269 مليم وعلى كل كلغ من السميد تقدم الدولة دعما بـ 1750 مليم.

الكلغ من السميد يتكلف على الدولة 2540 ونشتريه بـ 790 مليم، أقول هذا ليس لمحاسبة أنفسنا أو شيء آخر، أقوله لترشيد الاستهلاك والتقليص من التبذير وعلينا أن نستهلك على قدر حاجياتنا لأننا في شهر رمضان نشتري الكثير من الخبز فعندما نجوع تكثر الشهوات لكن هذا ليس الحل.

الكسكسي مثلا يتكلف على الدولة 3121 مليم الكلغ ونحن نشتريه بـ 795 مليم، أي أن الدولة تساهم على كل كلغ من الكسكسي بـ 2326 مليم، السكر أقل وأنا أتمنى أن يتم رفع الدعم عنه، نشتريه بـ 1400 الكلغ وهو يتكلف 1450، تقدم الدولة على كل كلغ من القهوة دعما بـ 2 دينار، أقول هذا لترشيد الاستهلاك لأن ترشيد الاستهلاك مهم جدا ويساعد بلادنا. لا يمكن لبلادنا أن تخرج من الوضع الموجودة فيه إلا عندما نكون كلنا مسؤولين، من هم في الحكومة والبرلمان من يعمل وأي مواطن عادي علينا كلنا أن نضع اليد في اليد.

أنتقل الآن إلى موضوع آخر مهم جدا، أرجو أن يسمح لي الوقت بذلك، أريد أن أقول بأن وزارة المالية تجمع نتائج كل الوزارات: وزارة التجارة ووزارة الفلاحة ووزارة السياحة ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

ربما تتساءلون لماذا أقول هذا، هل لنا خارطة طريق؟ هل لدى وزارة المالية "un tableau de bord trimestriel" لتقول لنا أين وصلنا؟ لدينا توجهات لميزانية الدولة لسنة 2024 يجب أن ننظر في الأهداف التي لدينا، هل وصلنا إليها "premier trimestre" أم لا؟

ننظر قطاع بقطاع وليس بصفة إجمالية، مثلا في السنة الفارطة كان لدينا هدف في الفسفاط للوصول لـ 4 مليون طن ولكن لم نصل حتى إلى 3 مليون طن، لماذا؟ من نحاسب على هذا؟ هل نحاسب الرئيس المدير العام لفسفاط قفصة أم وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة؟ وهذه الوزارة بقيت سنة بدون وزيرة وهذا كان يمثل إشكالا كبيرا وتسبب في تأخير كبير لأنه بالنسبة إلى وزارة الصناعة والمناجم والطاقة يمكن أن تعطي نقطتي نموّ للبلاد، من غير المعقول أن تبقى سنة كاملة بدون وزير، كل شيء متوقف رخصة الاستغلال للبترول متوقفة، لا يمكننا تتبع فسفاط قفصة، الطاقة المتجددة متوقفة، كل شيء متوقف.

لذلك أرجو هذه السنة وبما أننا ما زلنا في بدايتها وإن شاء الله سنقترح هذا في لجنة المالية، نريد خارطة طريق، نريد خارطة طريق "trimestriel" لنعرف الأهداف وماذا حققنا وما لم نحققه وكل طرف يتحمل مسؤوليته، الآن لدينا وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة أعطنا "par secteur" اسم الرئيس المدير العام المكلف بهذا في الفسفاط الثلاثية الأولى كم ستحقق؟ الثلاثية الثانية والثالثة والرابعة، إن لم تحقق الأهداف عليك أن تترك مكانك لغيرك، أقول ذلك بكل جدية، إن لم تصل للهدف المرسوم عليك أن تترك المكان لغيرك، كما قال السيد عبد الستار لقد مرت سنتان على هذا المسار وحقيقة لم نحقق شيئا في العديد من المجالات والمسؤولون ما زالوا موجودين هناك في نفس المكان.

الطاقة المتجددة، لدينا مشاريع معطلة إلى حدّ الآن وهي تنتظر إنجازها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة المالية وعلى رأسها السيدة الوزيرة،

هذا القانون يعتبر جيدا بما أنه سيدر المال على خزينة الدولة وما أحوجنا إلى هذا المال، خاصة ونحن نعاني من فترة صعبة، لكن حان الوقت لمراجعة قانون تجار الذهب وصانعي الذهب الذي به عدة إخلالات وعدة ثغرات، مما أدى إلى نوع من الصراعات في بعض الأحيان بين الصناعيين والتجار، وهذا ما فتح الباب للسوق الموازية "كنطرة الذهب" ونحن نعلم أن التونسي يلتجئ إلى السوق الموازية خاصة عندما يلاحظ أن سعر الذهب في تونس مرتفع.

أتمنى أن تتجه وزارة المالية لهذه السوق الموازية وتحاول إيجاد حلول لإدماجها في المالية العمومية، خاصة أن المال الذي يتجول بالتوازي خارج السوق أكثر من المال الذي يتجول في بنوك الدولة.

ما زلنا في الذهب والديوانة، من غير المعقول عندما تكون المرأة التونسية خارجة من المطار وهي تضع قلادة أو خاتم أو حليا من الياقوت أو حتى خاتم خطوبة تمنعها الديوانة وتسألها عن ورقة الحلي أو لا يحق لك أن تخرج بها وقد وصلتنا عديد التشكيات في هذا الإطار وأن عديد النسوة في المطار يتم تعطيلهن لأنهن تلبسن خاتم زواج، كيف تسافرن بتلك الخواتم، في بعض الأحيان نجد أن سعر ذلك الخاتم مرتفع بعض الشيء، هل من المعقول أن تحمل المرأة عند سفرها للخارج وثيقة كل حلية ترتديها، رجاء هناك قرارات غير معقولة وغير منطقية، ليس كل الناس يهربون الذهب وليس كل الناس "كناطرية".

سأخرج الآن قليلا عن قانون الذهب بما أنه ما زال لدي الوقت وهنا سأغتنم الفرصة:

سيدتي الوزيرة، المشكل مالي بحت، مشكلة المخابز وبلغتنا تشكيات بهذا الخصوص من القصرين وقفصة، يبدو أن المشكل مشكل وطني، الخباز يشتغل بمال الدعم، إذا واصلت الدولة في عدم إعطائه أموالا لسنة و14 شهر من الدعم ويواصل بيع الخبز بالخسارة، آليا فإن هذا الخباز سيغلق مخبزته والعديد من المخابز تعيش أزمات مالية كبرى إلى حد هذه الساعة، فقد وصل الأمر ببعض الخبازين إلى رهن منازلهم وبيع أرزاقهم ليحافظوا على مخابزهم.

يعني إن عجزت الدولة عن إيجاد حل لتوفير مال الدعم فإننا نخشى غلق بعض المخابز وإن تم غلق مخبزة فقط في مدينة فإنها ستخلق وتسبب أزمة نقص في الخبز ونحن خرجنا مؤخرا من أزمة خبز فما بالك ونحن على أبواب شهر رمضان، صحيح أن الأمر يهم وزارة تجارة لكن الإشكال مالي بحت سيدتي الوزيرة، لذلك أتمنى إيجاد حل وإن كان وقتيا لهؤلاء الخبازين، على الأقل يتم دفع أموالهم القديمة بالتقسيط ونبدأ من جديد، كل شهر يتحصل الخباز على مستحقاته المالية لنحافظ على الأقل على ديمومة هذه المرافق العمومية والحياتية كذلك.

سيدتي الوزيرة، أغتنم الفرصة لأتحدث عن سيارات أصحاب الإعاقة وتحدثنا في هذا في ميزانية 2024 وكنا نظن أن هذا المشكل تم حله، فالكثير من سيارات أصحاب الإعاقة ما زالت محجوزة، هناك أشخاص جلبوا سياراتهم بالقانون القديم وتريد الديوانة الآن تطبيق المراسيم الجديدة عليهم، فهل من المنطق أن يكون للقانون تطبيق رجعي؟

سيدتي الوزيرة، رجاء إيجاد حل لهذا المشكل، لقد أرهقنا وأرهقكم هذا المشكل وهم كذلك مرهقون، صراحة من المفروض أن نيسر الحياة للمعاق لا أن تتم هرسلته، سيارته موجودة في " des parkings payants" وإلى حدّ هذه الساعة لم يتم حل هذا المشكل ونحن ننادي ونصرخ ولا مجيب لهذا المشكل الذي لم يتم حله إلى حدّ هذه الساعة، في بعض الأحيان تتحول الديوانة إلى طبيب، الطبيب هو الذي بإمكانه أن يحدد هل الشخص معاق أم لا وما على الديوانة سوى تطبيق القانون في حدود صلاحياتها.

سيدتي الوزيرة، أتمنى إيجاد حلّ لهذا القانون الذي لم يتم حله منذ سنوات ولم نتمكن من غلقه.

السيدة الوزيرة، بقي لدي بعض الثواني، أنت عضوة حكومة، ديوان الأراضي الدولية بالقصرين، فضاعة ما شهدته في آخر زيارة، ما يسمى برزق "البيليك" ملك الدولة، ملك الشعب أبقار تموت، أشجار زيتون تموت، ونحن أمام تحرر وطني وأمام حل أزمة الغذاء التونسي.

سيدتي الوزيرة وأنت كعضوة حكومة ديوان الأراضي الدولية قادر أن يحل المشكل ويمكنكم إن أردتم الاطلاع على الزيارة التي أديتها على صفحة "facebook" الخاصة بي وستجدون فضاعة المشهد وما شاهدته من موت أبقار وموت أشجار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

مشروع القانون هذا لا يمكن إلا أن يكون تقدما للدولة التونسية وسيمكّن من استرجاع عدة أموال ضائعة على المجموعة الوطنية وإن شاء الله سنستغلها لتحسين وضعية التونسيين.

نتحدث عن المعادن النفيسة وعن الذهب، لا أعرف السيدة الوزيرة هل لديكم علم بما يحدث اليوم بخصوص الذهب في تونس؟ بائع المصوغ يأخذ كراس من المحكمة وله "patente" يكتب فيها ما قَبله من ذهب مكسر يتمّ تحويله وإذابته ويذهب لدار الطابع لتتم معاينته وتزويده بطابع خاص به لكي يصنع به فيما بعد ما يريد صنعه.

في تونس ما زال التعيير بالحجارة، يعني في دار الطابع يقومون بطرحه على الحجارة وتقييمه مثلا 18 قيراط بالحجرة وليس بالليزر.

من المفروض أن نتحدث في الذهب عن 18 قيراط، من المفروض أن تكون 75% ذهب و25 % "alliage" يعني فيه " cuivre et plomb" لكي يكون الذهب مطاوعا وسهل الاستعمال.

ما دمنا نعيّر بالحجارة وليس بالليزر، وأكرر القول منذ أن كانت 75 % ذهب تصبح 72 % لأن الحجارة تعطينا 18 قيراط وهنا نتحدث عن 3 % و3 % هي 30 غرام ذهب ينقص في الكيلوغرام، وهي 3 كيلوغرام ذهب ينقص في 100 كيلوغرام وهي 30 كيلوغرام ينقص في الطن الواحد وتقبل الدولة بهذا ما دام تعييره تمت بالحجارة وقبلت به على أساس أنه 75 % ذهب في حين أنه 72 % فقط وللأسف أكرر القول ما زلنا نعيّر بالحجارة.

3 % اليوم في "courbe mondiale" بالأورو عندما تتفحص الأنترنات ستجد السعر الحقيقي الموجود نتحدث عن 59832 أورو ما يقابل في 3،4 : 203 مليون يعني عندما نتحدث عن 3 كيلوغرام في 100 كيلوغرام فقط يكون العدد الجملي 606 ملايين.

عندما نتحدث عن 30 كيلوغرام في الطن نتحدث عن 6 مليار و103 مليون، هذه العملية يقوم بها أي بائع مصوغ في الجمهورية التونسية يقبل الذهب المكسر والأمر يكون واضحا في وقت الأعياد العائلات التونسية والأم -خاصة الحنون- تقوم ببيع مصوغها هذا لو بقي لها شيء، لأنهم قاموا ببيع كل شيء.

هذا ما يحدث اليوم في السوق التونسية ونعرف سيدتي الوزيرة، أن سوق الذهب في تونس بعيد بعض الأمتار عن وزارتكم الكريمة. هذا يحدث على مرأى ومسمع الدولة وهي على علم بكل هذا، لكن كانت ربما ساكتة في وقت ما، لكنها لن تسكت عن هذا الشيء لأننا عندما نقول أن لدينا رصيد من الذهب لا بد من التثبت منه بما أن صانعي المصوغ لديهم آلة الليزر.

أكثر من هذا من يقبل بالذهب المكسّر يمولها اليوم شخص وحيد وكنت أظن أننا تجاوزنا هذه اللوبيات لكن للأسف اليوم في سوق البركة في تونس لا أعرف إن كان يسمى حوت أو "baleine".

أتكلم وربي يسترنا جميعا، هذا السيد يمنحك 5 آلاف دينار صباحا وفي المساء لا بد من إرجاع 5 آلاف دينار و100 وعند إضافة يوم ثاني تصبح 5 ألاف و200، يعني يفتح بنكا خلسة وتحته العشرات من محلات الذهب ويقبل صباحا مساء، يعني دولة داخل الدولة.

هؤلاء من يتحدث عنهم السيد الرئيس السرطان الذي ينخر الدولة وتحتهم عصابات وأشخاص تفتح لهم الأبواب وتمكنهم من القيام بهذا العمل.

بإيجاز سنتحدث عن مناظرة طابع العرف، هذه المناظرة كل شخص يرغب في أن يتمتع بطابع العرف في المصوغ -عذرا لست متمرسا كثيرا في مجال الذهب-عذرا لو أخطأت في كلمة ما.

سنة 2024 أي طالب أو طالبة يرغب في دراسة الذهب يمكنه هذا في الدندان أو نابل أو صفاقس أو قمرت أو جربة، يمكنه دراسة "conception" بـ "logiciel 3D" في الخواتيم ثم تفرزه الآلة بالشمع، هذا ما سيدرسه وعندما يذهب لاجتياز مناظرة الطابع يجب أن يعود للتسعينات يصنع المصوغ بالنار والمبرد، هكذا يجتاز المناظرة، يعني الشاب لم يكون موجودا أصلا في التسعينات لكي يجتاز مناظرة مماثلة، أين نحن من كل هذا؟

هذه الآلة موجودة في تونس وموجودة في السوق السوداء وتم تمريرها بغير الصيغ القانونية ويمكنك اليوم القيام بـ "conception" في تونس وتتزود بالقطعة بالشمع ويتم احتساب الغرام شمع بـ 30 دينار القطعة.

هل نحن على علم بهذا الشيء؟ مع العلم أن هذه الآلة كفيلة بصناعة 500 مليم أو دينار وكل تونسي يستمع لي يمكنه أن يجرب ويرمي قطعة 500 مليم ليسمع صوتها سيجد أن فيها تغيرا.

وجع كبير، نتمنى أن نعمل على هذا مع بعضنا.

أستغل وجودك السيدة الوزرة مع إطارات الديوانة المبجلين للحديث عن قرار من وزارة المالية، نتحدث عن "privilege" يمنح لوكالات الأسفار صنف "ب" من وزارة المالية يمكنهم من تعاطي النقل السياحي والعرضي ولا يوجد فصل يمنعهم من نقل التونسيين يعني الموظفين والعملة و"même les randonnées" وسأحيطكم علما بهذا السيدة الوزيرة.

منذ سنة 2020 بدأ فصل جديد في حياة الوكالات، تنقلت لهم إدارة من إدارات الديوانة على مكاتبهم ونعرف في سنة 2020 نتحدث عن الكورونا يعني لا يوجد سياحة، يعني يمكنهم نقل العملة فقط أو "les randonneurs" المساهمين في التنمية ويساعدون بلادهم.

تنقلت لهم الإدارة من الديوانة وطالبوا بفواتير عملت بها الحافلات السياحية منذ سنة 2020 وقاموا بتوظيف خطايا بدعوى أنهم لا يملكون الحق في نقل التونسيين.

يعني يقوم بشراء حافلة جديدة ولا يحق له نقل التونسيين، وصاحب معمل يأخذ حافلة من الأرشيف تجاوز سنها 30 سنة من فضلات أوروبا والغير ونراها أمام المعامل مكتوب على اللوحة "ن-ت" ولا يدفع المعاليم في الديوانة ويتنقل عليها العمال بـ 200 شخص باعتبار أنه مستثمر أجنبي، لكن المستثمر التونسي يجب أن يعمل أربعة أشهر في الموسم السياحي في الصيف وعندما يعود السياح ينظف بلور الحافلة ويقوم بمعاينتها، نتحدث عن 800 وكالة أسفار لديهم آلاف العمال يشغلون السائقين والإدارة.

اتصل بي الإخوان ويرغبون في الحصول على رد: هل أنتم على علم بهذا أم لا؟ تثقيل الخطايا المنجر عن حرمانهم من النقل العرضي، من سينقل التونسيين اليوم؟ أية وسيلة نقل ستنقلهم؟

للحديث بقية السيدة الوزيرة، نتمنى التوفيق للجميع، مع الشكر.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير يا تونس،

صباح الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيدة سهام البوغديري حرم نمسية، وزيرة المالية وكافة الإطارات المرافقة لها، والكلمة الآن للسيدة ريم الصغير غير منتمية لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

سيدتي الوزيرة، مع أن الإطار قانون المعادن النفيسة لكن في نفس الوقت الواقع يقول أننا تغاضينا على المعادن البشرية النفيسة وهنا سأدخل مباشرة في الموضوع، هذه الشريحة من المجتمع: المعوقين.

عندما نذهب إلى تطوير القوانين لتعبئة موارد الدولة يجب أن تكون موارد الدولة مخصصة لخدمة الشعب ومختلف شرائح هذا الشعب.

سأسأل مباشرة: لماذا الفصل 60 من قانون مشروع ميزانية 2024 لم يطبق؟ والحال أنه واضح تماما تسوى الملفات العالقة المتعلقة بتوريد سيارات المعوقين، أظن أن الأمر واضح، لماذا السيارات عالقة إلى الآن؟

السيدة الوزيرة، يقدمون لك النسب الخاطئة لهذه السيارات أو عددها. المرة الأولى سمعنا أنها 34 سيارة، والمرة الثانية بقيت 19 سيارة، والمرة الثالثة بقيت 17 سيارة، واليوم أقول لك رسميا أن في مستودع بنزرت بقيت 22 سيارة لم يتمكّن أصحابها إلى الآن من إخراجها، واقتنعت أكثر بهذا الملف ومتمسكة به، عندما قاموا بالوقفة الاحتجاجية وخرجت للحديث معهم، وجدنا من يجلس على كرسي متحرك، والأم التي تقوم إيصال أطفالها، والرياضي الذي تعب من الجلوس على الكرسي وتعب من المواصلات.

لمَ يحصل كل هذا في دولة دستورها واضح 2022 واضح والفصل 54 واضح، واليوم هذا الملف جعل جميع النواب متّحدين ولهم صوت واحد هو صوت جميع هؤلاء.

اكتشفنا رويدا رويدا أن هرم السلطة التنفيذية هي الإرادة السياسية للتغيير في كل شيء وتطبيق القوانين واضحة، لكن هناك نقطة استفهام في الوسط تتحملها مجموعة من المسؤولين الذين لا يستطيعون تطبيق القوانين.

كم من مكالمة أجريتها لوزارة المالية؟ للديوان؟ كم من مكالمة قمت بها للمستودع لإيجاد حل؟ آخر مرة الكاتبة العامة المكلفة بالتسيير بوزارة المالية هناك فقط ورقة ناقصة تحدد فيها وزارة المالية نسبة خطايا بـ 50 % من المستودع أو غيره، المهم كل مسؤول نمنحه أثرا يحمي به نفسه، وننسى كم أن هؤلاء مستضعفون ومعذبون.

أعتقد أن الوقت قد حان لكي يعيشوا كأفراد طبيعيين مثلنا مثلهم.

وثقنا بك عندما منحناك بلورة الفصل 60 وأصبح كل مسؤول يقول أن هذا قابل للاجتهاد، إذن بمَ نتميز عن غيرنا كفكر نيابي جدي وأنت كوزيرة على رأس المالية؟ ماذا يميزنا عن غيرنا؟ مثلما كان في السابق إذا لم نطبق القانون ونعود لنفس الدائرة والحديث عن فصل قابل للاجتهاد؟

الفصل واضح، تسوى ملفات سيارة المعوقين وهذا السيدة الوزيرة تدعيما لدور الدولة الاجتماعي وهذا هدف المشروع والمسار الذي انخرطنا فيه. "ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ"، شكرا ودام عزكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق، فليتفضل.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي له سبع دقائق، فليتفضل

السيد مسعود قريرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والطاقم المرافق لها،

مرحبا بالسيد مدير الديوان الجديد الذي يحلّ بيننا لأول مرة وكان موجودا ضمن الفريق أو في مكتبه بالنيابة.

الشكر كذلك للسيدة التي قامت بهذا الدور على ما قامت به ونرجو لها التوفيق في مهامها الأخرى.

أيها السادة، ما هو الإيجابي في القانون الذي بين أيدينا اليوم؟ هو تمكين خزينة الدولة من مداخيل إضافية ببيع قطع ثمينة بدل صهرها وتحويلها للبنك المركزي على شكل سبائك.

عندما ألقي نظرة على تسعيرة الذهب اليوم في تونس 205،08 قطعة فيها 10 غرام عند صهرها ستساوي 2 آلاف دينار وعند بيعها كما هي مصنوعة يمكن أن يتم بيعها بـ 2 آلاف دينار ونصف أو 3 آلاف دينار، أي أننا نفسد رزقنا بصهرها.

لهذا يجب أن يصوت النواب على هذا القانون لأن فيه أموالا جديدة ستضخ لميزانية الدولة، لا يجب أن نكون مفسدين بل يجب أن نكون مصلحين ونبيعها بقيمتها الحقيقية.

الإيجابي كذلك هو السماح لمعهد الآثار لتصنيف القطع الأثرية. التاريخ لا يباع. القطع الأثرية توضع على جانب بعد السماع الى الخبراء ومعهد الآثار لكن يكون من الإيجابي جدا أن نكوّن متحفا للمجوهرات وهذا معمول به في كثير من بلدان العالم ويدرّ دخلا ثابتا للدولة ويمكن للمتحف أن يتحول للجهات وللخارج ويعرف بتونس وبتاريخها ويضخ أموالا كثيرة، متحف للمجوهرات من هذه القطع الثمينة.

لي بعض التساؤلات كنت أشرت إليها سابقا؟ بودنا أن يكون لدينا فكرة على المجوهرات التي تمّ حجزها من قبل الدولة الوطنية في بداية الاستقلال وهي مجوهرات البايات، هل ما زالت موجودة؟ هناك حديث كثير في الشارع حول السطو عليها في مراحل تاريخية سابقة، نتحدث عما بقي بطرق ملتوية.

نقطة أخرى في إطار البحث عن موارد إضافية للدولة والتجارب أنجزت سابقا لا بد من تمكين المواطن الذي يملك قطع ذهبية من الطابع بمقابل، نفتح الفرصة للمواطنين، من لديه قطعة ذهبية يرغب في طباعتها يدفع عليها معلوما معينا للدولة وتدخل حينها لـ " circuit légal " وقامت الدولة بهذا سابقا وهو غير مكلف فهو مجرد قرار وتدخل الأموال لوزارة المالية وما أحوجنا لكل مليم.

نقطة أخرى: المواطن التونسي عندما يسافر يقوم بتغيير العملة ويقدم مطلب "visa" وتبقى "visa" ثلاثة أشهر إن كنتم لا تعلمون.

قدمت سؤالا كتابيا للسيد وزير الخارجية في خصوص هذا الموضوع، ثم تتم إجابته بعدم الموافقة على "visa" فيعيد العملة للبنك التي قام بتغييرها، فتفرض عليه خطية لأنه تجاوز المدة المحددة وهي شهر فقط وتحال على البنك المركزي وممنوع إرجاع أمواله.

نريد أن تؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار فهو غير مسؤول عن الإطار، هناك قوى خارجة عن نطاقنا، هو تجاوز الشهر، مثلا قام بتغيير الأموال في 1 جانفي وجواز سفره عند السفارة الأجنبية فما هو ذنبه؟ لا شيء وذنبه دفع الخطية.

بودي التحري في هذه النقطة حماية لمواطنينا وإصلاح العلاقة بين المواطن و"fisc" لا أن تأخذ الأموال بحق وبدون وجه حق، هذا دون وجه حق.

نقطة أخرى كلن أشرت إليها للسيد وزير الخارجية أن السلط الليبية فرضت إتاوة على السيارات التي تدخل ليبيا بعشرة دنانير وهذا غير معقول، لأننا عندما قلنا سنفرض على الإخوة المغاربة في قانون الميزانية رفضنا ونحن نحترم المواطنين المغاربة ونعاملهم معاملة خاصة في النزل وبدوي لم تقع الإشارة لهذه النقطة لتمكين المواطنين من عدم دفع هذه الإتاوة التي فرضتها ومسؤوليتكم كدولة.

وأنا أتحدث الآن إلى الحكومة باعتبارك جزءا منها، لأن هناك عديد التونسيين يذهبون لليبيا ومن غير المعقول أن يقوموا بدفع المعلوم.

نقطة أخرى، البحث بعمق عن مخارج قانونية للأموال الموجودة خارج "circuit légal" للبنوك، هي أموال كثيرة ونحن في حاجة ماسة لها، والأطراف التي تضغط على المواطن في بلدانهم يجدون حلولا لمواطنيهم لضخ هذه الأموال.

نحن في حاجة ونتمنى من اللجنة القانونية وأساتذة القانون في الجامعات إيجاد مخرج لهذه الأموال لضخها في"circuit légal".

أخيرا، بودي لو نشرع سويا مع البرلمان في وضع الأفكار الكبرى لميزانية 2025 من الآن نضع الخطوط الكبرى كأفكار ورؤى ليس كأرقام، يعني بداية من شهر مارس بودي لو يقع الإعداد تشاركيا بين وزارة المالية والبرلمان لميزانية 2025، لكم الشكر ووفقكم الله، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد منير الكموني غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد منير الكموني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

أولا، نثمّن مجهود الوزارة وإداراتكم لتعبئة موارد الميزانية وخاصة في التخلص من المحجوزات التي أثقلت كاهل الدولة، امتلاء المستودعات إلى غير ذلك والبعض منها خاصة يفقد قيمته بمرور الزمن كالعربات والسيارات والجرارات.

وإذ ندعم هذا الجهد من الإدارة فإننا ندعو إلى مزيد من الجهد في تسوية هذه المحجوزات مع مالكيها الأصليين إن وجدوا قبل المرور إلى التفريط فيها بالبتة والمزاد العلني الذي لا يرتقي في الغالب إلى التقييم الحقيقي لهذه المحجوزات، بالإضافة إلى أن الإعلام أحيانا لا يصل للجميع في حينه، مما يجعل الاستفادة محصورة في بعض المتنفذين.

النقطة الثانية، أريد أن أشير إلى ضرورة التركيز في الحلول الجذرية لإنعاش الاقتصاد من ذلك مكافحة التهرب الجبائي الذي يكلف الدولة عشرات المليارات سنويا، بالإضافة إلى تبييض الأموال والكسب الغير مشروع وتهريب الأموال للخارج وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والمهن بقوانين متطورة، ومراجعة القوانين التي تبين أنها وضعت لأغراض فئوية سابقة أو بشهادة الإدارة تعطل الأنشطة الاقتصادية.

لا بد أيضا من تقريب الخدمة للمواطن، مثلا في هذا الإطار دائرة أولاد الشامخ هبيرة وشربان تقريبا تمثل ثلث ولاية المهدية، لكن لا توجد بها إلا قباضة مالية واحدة، فلا بد من إحداث قباضات مالية داخلية لتسهيل جمع موارد الدولة، بعض المواطنين يتنقلون لأكثر من 50 كيلومتر للأداء البلدي خاصة في هذه الأيام في أولاد الشامخ بالذات البريد لا يعمل، حتى فواتير الكهرباء والماء والأجور معطلة فما بالك باستخلاص الموارد الجبائية.

أيضا لا بد من التكثيف من الأعوان والوسائل اللوجستية للإدارات، لأننا نعلم خاصة في آخر السنة لم يتمكن الأعوان من جمع هذه الجباية المطلوبة لنقصهم وكثافة الأعمال.

لا بد من الانتداب إذا كان هذا سيدر مرابيح للدولة ولا بد من الاستثمار في هذا الجانب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للجميع،

السيدة الرئيسة، اليوم ونحن نناقش قانون المعادن النفيسة أردت القول أنه لا توجد معادن نفيسة أكثر من المرأة التونسية، نتمنى أن يكون صباحكم حبا في عيد الحب.

أريد القول للسيدة الوزيرة فيما يتعلق بهذا القانون فيما يتعلق بالرهنيات من مصنوعات المعادن النفيسة الموجودة في القباضات المالية في إطار عمليات الرهن والتأمين، نريد أن تحصّل على الإحصائيات الدقيقة وليس المبلغ الجملي وهو 26 مليار على ما أظن، نريد أخذ إحصائيات دقيقة وكنا قد طالبنا بهذا من السيدة المديرة العامة للديوانة لكن بإعفائها لم ترد علينا الإحصائيات.

وأردنا أن نعرف الإجراءات التي تتخذونها عندما يحدث الرهن أو تأمينهم في القباضات المالية؟ كيف يتم البحث عن العائلات أصحاب الملكية أو الورثة؟ وإذا لم يسترجعوا المصوغ كم الوقت المطلوب لاتخاذ الإجراءات القانونية؟

مسألة أخرى أردت أن أستغل وجودك اليوم وأعرف ما مدى تفاعلكم وتداخلكم مع "les sociétés de recouvrement"؟ وردت علي عدة تشكيات من أشخاص يرغبون في خلاص الصكوك ونحن اليوم مطالبون في قانون الصكوك، كل يوم نسمع معاناة أصحاب الشركات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

السيدة الوزيرة، هل تعلمين أن الصك يكون في أصل الدين 3 آلاف دينار و300 يذهب إلى "société de recouvrement" تذهب إلى المعني بالأمر، شركة أسفار أو غيره يعلمك أن الصك موجود لدى " société de recouvrement" وعندما تذهب للخلاص تجد المبلغ 5 آلاف دينار و100 دينار وعندما تتساءل عن سبب ارتفاع المبلغ يعلموك بأن 5 آلاف دينار 800 دينار خدمات و500 دينار عدل منفذ

خرج مرتين بالقوة العامة، يعني يثقلون على المتداين أصل الصك وخطية الأتعاب، زد على هذا خطية الدولة ويجد نفسه محكوم عليه خمس سنوات مع النفاذ العاجل إما أن يدفع أو يحبس.

نريد أن نعرف مدى تدخل وزارة المالية في "les sociétés de recouvrement" وأصبحنا شبه متأكدين السادة الزملاء لديهم يد كبيرة في عدم خلاص الصكوك المتخلدة بالذمة وحتى في قانون الصكوك، وأنا أتحمل مسؤولية ما أقول، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير،

مرحبا بكم،

ستتلخص مداخلتي في ثلاث نقاط، أولها كيفية التفويت في هذا المشروع بعد الحجز سواء ببتة عمومية أو عن طريق البنك المركزي.

النقطة الثانية تجار الذهب بهذا المشروع لديهم الحق في المشاركة لكن الكمية محدودة أم لا؟ لأن الدولة تمنع الناشطين في هذا القطاع أصحاب الرخص وأصحاب المعرفات الجبائية من اقتناء الذهب المعد للتكسير الغير حامل للطوابع المطابقة وإدماجه في الدورة الاقتصادية، علما أن البنك المركزي لا يوفر إلا 700 غرام سنويا لكل حرفي من أصل 2700 غرام.

الدولة شحيحة كثيرا في الذهب المعد للتكسير والحامل للطوابع القانونية، نرى قانونا يسهل في الذهب غير الحامل لهذه الطوابع لإدماجه في الدورة الاقتصادية.

النقطة الثانية هي المشاكل المتعلقة بقطاع الذهب بين تجار الذهب وحرفيي المعادن النفيسة من الثمانينات يمرون بمشكلة ورأينا في مشروع القانون أن هناك لجنة من 2020.

أتصور أن أربع سنوات كافية لأخذ قرار وفض الإشكال، لأنه أصبح حجر عثرة للنهوض بهذا القطاع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم معز برك الله عن كتلة الأحرار، وله ست دقائق.

السيد معز برك الله

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح المحبة والتفاؤل للجميع،

تحياتنا للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سنأخذ الموضوع من الناحية الاستراتيجية على مستوى متابعتنا لطريقة عمل الحكومة في تقديم مشاريع القوانين.

نلاحظ أن مجملها يأتي لتنقيح فصل أو إتمام قانون لفض إشكال جزئي ومؤقت ويهدف أساسا لإيجاد حل آني وتوفير موارد إضافية مؤقتة، ولم يرتق بعد عمل الوزارات بما فيها وزارة المالية لتقديم مشاريع قوانين أساسية استراتيجية تغير القانون برمته وتواكب التغييرات الجذرية الحاصلة والتي ستحصل على المدى القريب والمتوسط والبعيد في مختلف القطاعات.

والعجيب في الأمر أن مجمل هذه القوانين حاضرة منذ أمد بعيد، نسب تصل في بعض الأحيان إلى 30 سنة ولكن اختلافات جزئية في وجهات النظر تحول دون تقديمها للنقاش والدراسة والتطوير على مستوى مجلس النواب وهنا تغيب الجرأة من جهة وضرورة الإمساك بكل النقاط من القوانين من الحكومة من جهة أخرى.

حان الوقت لتقديم هذه المشاريع وحتى تقديم أجزاء منها التي تراها الدولة استعجالية.

لنا في هذا المشروع المقدم خير مثال على ذلك، مشروع تنقيح قانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة موجود منذ أكثر من ثلاث سنوات والحكومة بصدد إعداد مشروع قانون للنهوض بهذا القطاع منذ فترة.

وتقرر تركيز لجنة على مستوى رئاسة الحكومة منذ سنة 2020 يعني منذ أربع سنوات لفض الإشكاليات والوصول إلى توافق بين الحرفيين والتجار، وأخذ القرار إما بتحرير القطاع أو الإبقاء على ضمان الدولة أو إعطاء هذه المهمة لأهل المهنة، مع إقرار المراقبة البعدية للدولة خاصة وهو معمول به في عديد الدول كتركيا وفرنسا.

ومع ذلك عوض تقديم مشروع القانون برمته تقدم جزءا بسيطا اليوم منه للتنقيح للفصل 21 فقط للحصول على موارد إضافية للدولة ومعروف بما أنه تقدم اليوم مشروع القانون لن يرى النور على الأقل هذه السنة وقد يكون إلى غاية بعض سنوات أخرى، فما الفائدة من استعجال النظر في هذا التنقيح.

على كل حال لو نأخذ هذا الموضوع هو موضوع غير خاص بقوانين تعرض بمجملها مثل المجلات التي نراه مثل عدد كبير من القوانين، حان الوقت أن يتم التقصير في الوقت خاصة أن المشروع جاهزا تقريبا.

عندما ندخل في النقاش فيه نرى أن صناعة المصوغ تطورت كثيرا في بلادنا وغزتها آلات حديثة ومتطورة، ومؤخرا غزتها الإعلامية وأحدثت ثورة كبيرة جدا في كل المجالات الصناعية، أفرزت لنا اليوم جيلا جديدا من الحرفيين لم يكن موجودا في السوق يشهد كل يوم التجدد.

ومن الطبيعي التقدم في كل المجالات وبطبيعة الحال الخبرات والمؤهلات في جميع الجنسيات هنا لا يمكن إلا أن يساعد بلادنا على وضع سياسات وقوانين تجعل كل المستثمرين الأجانب ويدخل الأموال في مناخ آمن ومستقر سياسيا، بطبيعة الحال استقطابهم سيخفض من نسبة البطالة وتنمية الخبرة المهنية والانفتاح على التجارة العالمية.

يعتبر قطاع المصوغ أهم القطاعات في العالم بخلاف ما يشهده في تونس من أصابع اتهام توجه له في استعماله كوسيلة للتهريب ومن تجد عنده الذهب كأنك وجدت عنه المخدرات، إنه أمر غير طبيعيّ.

يشهد هذا القطاع انكماشا اقتصاديا وعدم تقديم إضافة للاقتصاد التونسي رغم ما تتوفر فيه من فرص لجلب الاستثمار الداخلي والخارجي وتنشيط الحياة الاقتصادية والسياحية وخلق مواطن شغل وهنا مبادرة المشروع، حان الوقت أن تساهم في تنشيط الاقتصاد والقضاء على السياسة الموازية ومقاومة التهرب الجبائي وأهمية التشريعات القانونية تشجع العمل والإنتاج والاستثمار في كل المجالات.

سبق لوزارة المالية سنة 2017 في شهر جانفي تقريبا أن قدمت المقترحات وجاهزة وهي ضرورة تحرير هذا القطاع وهذا الكلام بقي للأسف على الرفوف والوزارة متمسكة به وفي النقاشات دائما يطرح هذا الموضوع ولكنه لم ير النور.

ضرورة تحرير القطاع على مستوى التزود بالذهب الخاص والمدخلات الضرورية للقطاع بالسماح بتجميع واستغلال ذهب التكسير غير المطبوع.

كذلك على مستوى ممارسة النشاط وخاصة على مستوى الطابع الذي كثر عنه الحديث ولنتفق أن عملية " constitution par 3 D" سهلة جدا وبالتالي كيف يمكنك أن تؤكد أن هذا الطابع هو الطابع.

النقطة الثانية، اليوم قدّم عدد من أصحاب المصاغات شكايات وأثبتوا أنه على مستوى المخبر هناك عدم صحة تقرير التقييم الدقيق ووصلوا حتى إلى الاستئناف في بعض القضايا، هذا بطبيعة الحال على مستوى الممارسة يتطلب منا رؤية أخرى ومتجددة على مستوى القطاع.

الموضوع شائك وفي الحقيقة بتدخلي أردت أن ألفت انتباه كل الوزارات لهذا المجال، شكرا على الإنصات وأعانكم الله.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب له ثماني دقائق.

السيد النوري الجريدي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزير المالية والوفد المرافق لها،

اليوم نحن إزاء مشروع قانون معروض يتحدث عن المعادن النفيسة:

البيع دون تذويب المعادن لبيعها بسعرها الحقيقي يوفر موارد للدولة، نحن مع هذا.

التعاطي مع المحجوزات عن طريق لجنة مركزية بمساعدة مكاتب للضمان، نحن أيضا مع هذه الشفافية.

تسريع إجراءات التصرف في محجوزات تعود إلى الثمانينات أمر فيه استغلال مرشد لإمكانيات الدولة.

حماية مخزوننا التراثي والتاريخي من مصنوعات ومعادن نفيسة ذات قيمة عالية أمر محمود أيضا.

التسريع في فض النقاط الخلافية بين التجار والحرفيين وهي نقاط تقنية تتعلق بعملية التزود بالذهب والمحافظة أو إلغاء الطابع، أمر يثمن أيضا ويمهد الطريق أمام تنظيم هذا القطاع وتمكين الدولة من الاستفادة من عائداته.

غير أن مداخلتي اليوم لن تكون بخصوص هذا بل ستكون أعمق، باعتبار أن مهمة وزارتكم مهمة حساسة تتعلق بها بقية الوزارات، بل تتعلق بها آمال شعب كامل من أجور موظفين ومبالغ دعم المواد الأساسية والطاقية ومبالغ مرصودة للتنمية والاستثمار.

وزارة المالية وزارة موارد، لنتفق على أن توفير الموارد لوزارة مالية ما في أية دولة ما من دول العالم يعني بالضرورة قدرة هذه الوزارة على تسيير شؤون دولة ما ماليا لا سياسيا. غير أن المعادلة تنقلب رأسا على عقب عندما تكون وزارة المالية في أية دولة ما غير قادرة على قراءة الواقع الاقتصادي وعاجزة عن توفير الموارد ومستقيلة عن دورها في إنتاج الثروة عبر التنمية والاستثمار.

في هذه الحالة، حالة العجز والتخبط لأية وزارة مالية في العالم تؤثر، كل وزارة مالية متعثرة ومحنطة ومرتبكة وفاشلة في السياسات العامة لأية دولة في التعليم والصحة والنقل والتجارة والخدمات والأجور إلى غير ذلك، لهذا السبب سيدتي الوزيرة عليك أنت تحديدا أن تتخلصي باعتبارك رأس هذه الوظيفة التنفيذية الهامة من هيمنة التراث الفكري، الأنماط المسبقة والمتوارثة في التصورات المالية.

مسألة "copier-coller" مشروع على مشروع وفكر مالي منسوخ عن فكر مالي وكي أكون موضوعيا أعسر المهمات هي مهمة المالية، فالأرقام لا ترحم، أعلم ذلك لكن الفكر المالي الاضطراري كما أسميه في وضعية ما، كيف نتعامل معها واقعيا؟

الاقتراض الخارجي رفضته الدولة اختيارا لمبدأ السيادة الوطنية، أمر محمود معقول، ما البديل إذن؟

البديل منوال تنمية ثوري خالق للثروة ومنتج للامتيازات ترفع في وجهه الإدارة العميقة "Veto" نعرفه جميعا: "الله لا دارت العجلة، الله لا يجعلها باش دارت". هذه العجلة التي ستدور وتعكر مزاجنا "الله لا يجعلها باش ادور" دعوهم يقترضون ويبينوا لنا ماذا يمكنهم أن يفعلوا، موجود ونعرفه.

ثانيا، الاقتراض الداخلي ومزيد من الاقتراض الداخلي بكل أشكاله من البنوك الخاصة ومن البنك المركزي، السؤال متى يتوقف نزيف الاقتراض؟

الاقتراض والضرائب لا يمكن لها مطلقا أن تخلق مالية متوازنة واقتصادا مزدهرا منتجا لأنها تقع تحت طائلة الإرباك والارتباك والحدوث، بمعنى أن تقديرا ما لميزانية ما قد يرتبط بمناخ لا يمكن مطلقا التعويل عليه.

سيدتي الوزيرة، إن كانت هناك رغبة في التطوير والتقدم فالبديل هو الانتباه إلى ما هو أكثر نفاسة من المعادن النفيسة، الانتباه إلى معادن أثمن، إلى كل الإمكانيات والثروات الطبيعية والوطنية المتوفرة في تونس ولأنني اطلعت على بعض النماذج في التاريخ أكاد أجزم أن الارتعاش في الأيادي لا يمكن من البناء، وأن الجبن لا يمكن من صناعة التاريخ، المطلوب من هذه الحكومة أن تكون في مستوى رهانات اللحظة التاريخية إن كانت واعية بحركة التاريخ لأن الجوع كافر، الجوع متطرف وكافر، أحذركم من جوع هذا الشعب لأنكم تجدفون ضد تيارات آماله وأحلامه فهم يحلمون بأشياء بسيطة: عمل يكفل القليل من الكرامة والقليل من راحة البال.

لا تنيموهم على الكرتون في الأروقة وتعطونهم موعد "scanner" و"IRM" بعد عشرة أشهر لأن أغلبهم يموت قبل الموعد ولا أتصور أنه يروقكم أو يعجبكم أن تكونوا حكومة تأجيل الموت. وعليه وكي تنقذوا الموقف وتقتربوا من أحلام شعبكم البسيطة البديل هو الآتي:

التعجيل بعرض مشروع قانون 411 الخاص بالصكوك لإعادة الروح للاقتصاد الوطني.

تبسيط إجراءات الاستثمار والقضاء على البيروقراطية الإدارية.

رأس مال وطني يساهم في خلق الثروة ولا يتهرب ضريبيا، لا تعلموهم بزياراتكم.

ثورة زراعية فلاحية عاجلة تحوّل تونس إلى بوصلة الغذاء العالمي.

تعامل ندي مع العجلة الأوروبية في التعامل مع أبنائنا.

إعادة جدولة الديون الخارجية لتونس ورفض الكريهة منها.

استعادة ثرواتنا الطاقية بإلغاء كل الاتفاقيات السابقة فورا، كي تصبح أيادينا قادرة على البناء وكي نكون في عمق التاريخ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم شفيق الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق.

السيد شفيق الزعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

أحسنت القول زميلي نوري الجريدي، أكملها: الجوع كافر والفقر قاهر للرجال.

سيدتي الوزيرة،

السادة الوزراء الكرام،

ما نسمعه اليوم هو تميز إيجابي وعمل قاعدي واقتصاد تضامني اجتماعي، أين كل هذا؟ أين ما كتبتم على الأوراق؟ كتبتم اقتصادا تضامنيا اجتماعيا لا وجود له على الميدان.

اليوم نحن أمام قانون المعادن النفيسة، قانون لا ثوري كغيره من القوانين ولا يمكن القول أن له أولوية، المعادن النفيسة وتعييرها والكلام غير موجه لك أنت فقط سيدتي الوزيرة.

متى يتم تعيين وتثمين السواعد والعقول؟ ورحم الله كل امرأة ماتت شهيدة لأجل لقمة العيش، وآخر حادثة بولاية سيدي بوزيد ماتت النساء وكأنه لم يحدث شيء، أرواح تزهق، وكأنه لم يحدث شيئا.

متى ستتدخلون؟ لو قدم قانون خاص بالنساء العاملات في المجال الفلاحي لقلنا أنه يمس بالمالية العمومية.

سيدتي الوزيرة، متى سيتم تثمين الأراضي الفلاحية؟ فمنذ الاستقلال وبعد ثورة 17 ديسمبر وبعد 25 جويلية لا يزال الحال على ما هو عليه بالنسبة إلى صغار الفلاحين وبالنسبة إلى الفلاحين وبين اليوم وغدا سيكون الحال على ما هو عليه بهذه الطريقة.

سيدتي الوزيرة، ماذا سيقدم البنك الفلاحي لصغار الفلاحين وهم لا يمتلكون سندات ملكية لأراضيهم؟ هل يمكن إعطاؤهم سندات ملكية وقتية إلى أن تتمكن الدولة من تسوية وضعية هذه الأراضي؟

السيدة الوزيرة، ما زلنا نعمل "خماسة" في أراضينا، لدينا بطاقة تعريف وليست لدينا ملكية و90% من الفلاحين ليست لديهم ملكية فكيف ستساعدون الفلاح اليوم حتى لا نقترض ونوقف نزيف الاقتراض؟

وهل حقا المشاريع الكبرى لا يمكنها النجاح في المناطق الداخلية؟ والدليل على ذلك سوق الإنتاج بالوسط منذ 2011 وغدا 56 أو 40 مليار و50 مليار، نبدأها مرحليا وسيدي بوزيد همها من أبنائها وحتى الفشل باد منها واليوم التنمية في سيدي بوزيد: مندوبية التربية والتعليم، مندوبية الشباب والرياضة، مندوبية الصحة، هل توفرون الرفاهية للإداريين للعمل مثلما تريد الوزارة؟ هذا الدليل الوحيد، وفر له الرفاهية حتى يعمل كما يريد وهو توفر له الرفاهية حتى يحافظ على مركزه فقط ولا يهمه المواطن الفقير.

نسبة المواطنين في المناطق الداخلية 90% لا تهمهم الإدارة وأناس يعملون بالخسارة وأناس يحبون البلاد، لن نتوقف، ومن الممكن الكلام لا يعني معظم الوزراء.

الوضع الصحي بسيدي بوزيد -السيد وزير الصحة، أتمنى أن تكون في الاستماعي-متى تنوي التدخل؟ ألم تصلك الوضعية الأخيرة؟

السيد وزير الصحة، إن كنت تسمعني متى ستتدخل وتقوم بزيارة لهذه الولاية المنكوبة؟

من المضحكات المبكيات كنت أسمعها دعابة "محروق طفوه ببالة" واليوم هناك محروق في سيدي بوزيد في قسم العظام تم إطفاؤه بآلة حادة على ما اعتقد، الأمر مؤسف وعيب عليكم، يكفي، كما أنكم تريدون افتكاك 17 ديسمبر وشطبها أحب من أحب ولو كان للتاريخ قلم خاص لكتب أن 17 ديسمبر غيرت كل العالم، ولكننا نقوم دائما بتزييف التاريخ، مع كامل الاحترام السيدة الوزيرة، وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا جزيلا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المصاحب،

مرحبا بكل الزملاء،

أستهل مداخلتي بأنه قيل لعمر ابن عبد العزيز أن الناس قد ساءت أخلاقهم ولا يقوّمها إلا السّوط -لقد امتلأت المحاكم بالقضايا لأتفه الأسباب وللأسف أصبح العنف اللفظي والجسدي موجودا- فقال لهم كذبتم يقوّمها العدل ثم أذكر "ولو دامت لغيرنا لما آلت إلينا" وأضم صوتي إلى صوت الزملاء المتدخلين أن الأيادي المرتعشة لا تقوى على رسم الخطوط المستقيمة.

سيدتي الوزيرة،

الحضور الكريم،

تحدثنا عن معمل السكر في جندوبة، وهو ليس بسابقة فهو تكملة لما سبقه: لمعمل الآجر الذي أغلق ومعمل علية البصلي الذي أغلق أيضا و"photovoltaïque" الذي لم يشتغل يوما ومعمل "compresse" الذي يعاني وسيغلق أيضا.

قلنا بأننا 10 ملايين في هذه البلاد ونقدر على العيش، لكن نطمح إلى نوع من العدالة الجهوية، وأعيد أن الأيادي المرتعشة لا تقوى على رسم الخطوط المستقيمة.

سيدتي الوزيرة، في 2023 و2024 لا أريد أن أسمي البلدان بأسمائها لأن الأمر موجع وبكل صراحة أغار كتونسي ولا أريد لأي كان أن يتقدم على لكن أعرف جيدا أن هناك دولة شقيقة سجلت علينا زائد 2 وهناك معمل حكومي وآخر خاص للسكر فتحا في هذه البلاد، بينما تونس عبر جندوبة ستسجل ناقص معمل، فأين نحن من هذا؟

نعرف أن المشكلة هي الدعم في السكر وقد قال المواطن لا يهمني، حقق لي السلم الاجتماعي وليعمل الموظفون وحتى إن أصبح سعره بـ 2500 مي سأشتريه، ليس لدي أية مشكلة في هذا الباب.

أريد أن أذكر السيدة المحترمة وزيرة المالية وحكومتنا الموقرة ورئاسة دولتنا أننا نعاني دوما من مسألة اسمها لا عدالة جهوية، (عرض السيد النائب صورة) تثبتوا معي في هذه الصورة " les engins" الموجودة في طبرقة إلى حد هذه اللحظة وهي تلوث المشهد وأضرت بالمشهد السياحي ولا أحد يحرك ساكنا، هنا أطرح السؤال وأمر.

مطار طبرقة نتوسل إليكم خصصوا لنا سفرتين فقط من "Düsseldorf" و"Paris" لإحياء تلك المنطقة والعمل وتحقيق منوال التنمية.

ثانيا، السكن الاجتماعي وأتحدث عن الكورنيش 2 وقد شيد الناس المساكن، ورفعت الدولة يدها عن السكن الاجتماعي وهناك أطفال صغار إلى حد الآن ليس لهم لا ماء ولا كهرباء في منازلهم ونطلب منهم النجاح.

تصفية الدم في غار الدماء، لدينا مركزان في الغرض خواص وهما لا يتعاملان إلا مع المنخرطين في "CNAM" ومن هو غير منخرط فليمت.

سيدتي الوزيرة، 411 من حاملي الشهادات العليا والمنتدبون بعد الثورة وسيغادرون بمنحة تقاعد 190 دينار يجب أن نتدارك وشكرا لك سيدتي الوزيرة وشكرا لحكومتنا الموقرة ونأمل فقط في عدالة جهوية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو من السيد الزميل المحترم محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب أن يلتحق بالقاعة من أجل أخذ دوره في الكلمة، مع الشكر.

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له سبع دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا السيدة الوزيرة والوفد المرافق،

يا جماهير شعبنا التونسي العزيز مرة أخرى يواصل العدو الصهيوني العمل بوصية دافيد بن غريون القائلة: "لا تسألوا عما يقوله العالم عنا بل اسألوا أين نحن في هذا العالم" ومرة أخرى يرتكب عامل الاستعمار الجماعي الوحشي لفلسطين جريمة الصمت المدوي وتوغل الدول العربية في نعيم النوم المريح وكأننا في حالة سلم فاضلة، لكأن جحيم الدماء المهدورة والأرض المحروقة في رفح مقطع من فيلم قديم متجدد.

وكما لو كان الموت إذلالا وغدرا والترحيل أو التهجير برا وبحرا إذلالا وقسرا خيارا محتما لا رد له أمام هول ما يدمره كيان الإبادة الجماعية وأمام استبسال الجبارين ومقاومته صدا للعدو ونصرا أو ارتقاء إلى السماء بعز وكبرياء، ما زال أحرار أمتنا والإنسانية جمعاء يتطلعون إلى معادلات التصعيد لإيقاف العدوان ولجم العدو وفعل ما يتوجب فعله بأضعف الإيمان، حتى يؤدي كل قسطه إلى السماء ولو كان ذلك بحفظ ماء الجبين.

السيدة الوزيرة، جيد جدا سيدتي أن نلتقي معك اليوم حول مشروع قانون لا يتعلق بقرض وإنما مشروع قانون إصلاحي مهم من شأنه رفع مداخيل الدولة وفي هذا الصدد لا بد من التقليص في آجال التفويت أو المزاد إلى أقصى حد ممكن كذلك يجب توفير كل الضمانات لحسن سير عملية تقييم السلعة وعملية التفويت ولا يجب في تقديرنا أن تقوم نفس جهة الحجز لتحديد القيمة.

كذلك السيدة الوزيرة، إذا كانت قيمة المحجوزات من هذه المادة الاستراتيجية سترتفع بهذا الإجراء لمَ لا تقوم الوزارة بالتخفيض في الأداء على توريد الذهب، أولا لتقليص عمليات التهريب وتشجيع الجميع على المسالك القانونية، خاصة أننا سنحافظ على نفس المداخيل الديوانية، ومن الممكن أن ترتفع حسبة ما هو منتظر من هذا القانون المعروض أمامنا.

عموما سيدتي، يعتبر الذهب أحد مدخلات الخزينة التونسية الرئيسية على غرار معظم الدول وتشمل الإنتاجية هنا المستخرجة من الأرض والخام المستورد من الخارج الذي يتم تصنيعه داخليا وعلينا التفكير بجدية في رفع إنتاجنا من الذهب، فنحن سوق مهمة في المجال ولنا تقاليد عريقة في صناعة هذه المادة حيث كانت صناعة الذهب وتجارته توفر عددا كبيرا من مواطن الشغل، وحتى الطلب المحلي مهم جدا برغم الأزمة الاقتصادية وتدني دخل الفرد في تونس.

يجب أن نراعي عملية الاختلاف في صناعة الذهب عن صناعة الأنواع الأخرى من المواد والفرق الرئيسي يكمن في ارتفاع القيمة الادخارية لمنتج الذهب الخام على حساب عملية التصنيع أو ما تعرف بالمصنعية، وكذلك بعكس بقية المعادن.

وقد كان في الماضي تخزين مادة الذهب كمدخرات من العادات الراسخة في الثقافة التونسية لكنها تقلصت في السنوات الأخيرة ويمكن العودة لهذه العادة إذا تحسن الوضع المعيشي للتونسيين مما يجعل من هذه المادة حيوية للدولة وللمواطن على السواء وهنا أريد أن أسأل سيادتك كم يبلغ مخزون الذهب في تونس وبنكها المركزي كما ونوعا؟ وما هو ترتيبنا العالمي؟

ولو أنه تصعب الإجابة بدقة حول قياس إجمالي مخزون شركات الذهب بدقة لكن إحصاءات احتياطي البنك المركزي تعطي فكرة عن المخزون ويرى كثير من الخبراء في هذا المجال أو في مجال الاستثمار أن القوى العاملة في تونس موجودة وهذا مشجع للاستثمار في هذا المجال وكذلك توجد سوق مهمة وحرفيين كبار وهذا القطاع قابل للتطوير وحجم رأس المال يمنح مزايا كبيرة في المنافسة ونتمنى ككتلة لينتصر الشعب أن تتخذ إجراءات أخرى لتطوير الإنتاج والصناعة والاستثمار عموما في هذه المادة الاستراتيجية، وكذلك نرى إذن أن هذا القانون يعتبر قانونا مشجعا وبناء.

السيدة الوزيرة، كذلك نطالب ككتلة بإصلاحات ديوانية هيكلية وعميقة لأنه ليس فقط المعادن النفيسة وإنما كل المحجوزات الديوانية تفقد قيمتها وأحيانا تبقى إلى أن تتلف في المخازن، لذلك لا بد من إصلاح ديواني عميق وشامل، ونتمنى أن تخصص جلسة برلمانية للنقاش حول عمل الديوانة وكيفية تطويرها، فهي من المرافق الحيوية في تعبئة الموارد المالية للدولة وللميزانية العمومية.

سيدتي الوزيرة، في الختام نرجو أن تكون هناك فعلا مراجعة حقيقية لمجلة الديوانة، كما نرجو أيضا الأخذ بعين الاعتبار

بتوصيات زملائنا النواب في المعابر والطرقات وفي التبادل التجاري في تونس لأنه فعلا في الآونة الأخيرة هناك تشكيات كبيرة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد الماجدي

شكرا، مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وكافة الوفد المرافق لها، تحية إكبار لزملائي الأفاضل،

مداخلتي ستكون بعيدة كل البعد عن موضوع مشروع القانون الذي نحن بصدد النظر فيه، عمالنا بالخارج الذين لهم العديد من المشاكل حملوني مسؤولية إبلاغك ولو القليل من مشاكلهم.

سنبدأ بمشروع سجلني الهاتفي وحين يبدأ صحيح هو إجراء وقائي لكن حين يأتي مواطن بالخارج بهاتفه في طور الاستعمال ويطمئن به على عائلته، حين نغلقه له فهذا حد من حرية الناس. يعني أن موضوع سجلني على الهاتف الجديد لا بأس به، ولكن حين يكون للإنسان هاتفه الذي يستعمله ويعود لعائلته وهو جاهل بموضوع سجلني وحين تريد التسجيل في الموقع مجانا لا يمكنه ذلك إلا حين تدفع 40 دينارا، فنود منكم أن تراجعوا هذا الموضوع لأن عديد المواطنين بالخارج -وأقدم لهم التحية بالمناسبة-يشتكون من هذا الموضوع، يعود إلى بلاده فينقطع الاتصال دون أن يفهم شيئا، على الأقل يقومون بإشهار لهذا الموضوع حتى يعرفه الجميع.

السيدة الوزيرة، هناك مواطنون بالخارج يأتون بسلع من الخارج ولا تدخل لتونس فتبقى في الميناء أو في أي مكان، ولا أتهم أي أحد، ويقولون له اتركها وعند مغادرتك خذها معك، فيتم حجز بضاعته ويذهب لبلاده في الجنوب أو الشمال الغربي أو الجنوب الشرقي أو في الساحل وحين ينهي عطلته ويريد أخذ بضاعته لا يجدها وهنا لا نتهم أحدا حتى نكون واضحين ومن له بضاعة يجدها مهشمة، فالأجدر أن نحسن الحفاظ على أمتعة الناس حين نحجزها ونكلف من يحرسها حتى يأخذها السيد حين يغادر في حالة جيدة.

في خصوص سيارات المعاقين ما زالت هناك سيارات محجوزة.

والموضوع الأخير في خصوص المتعاقدين مع التبغ والوقيد المحالين على التقاعد كانت لديهم بطاقة المذاقة فحرموهم منها ونود منك التدخل السيدة الوزيرة وإيجاد الحل لهم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو من السيدة الزميلة فاطمة المسدي الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ دورها في الكلمة.

الكلمة الآن للسيد الزميل صالح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، تفضل.

السيد صالح الفرشيشي

شكرا السيدة الرئيسة،

أريد أن أتحدث عن مطار تونس قرطاج الدولي بالذات وطريقة استقبال ضيوفنا وسأروي حادثة صارت لي الأسبوع الفارط انتظار ساعة ونصف لاستلام الحقيبة وبالصدفة بجانبي إخوة من المملكة العربية السعودية سمعتهم يتهكمون قالوا نعرف أن هناك وتعطيلات في مطار تونس ويضحكون بجانبي وأنا نائب عائد من مهمة تمثل البرلمان التونسي في دولة قطر في المؤتمر العالمي للعدالة الغذائية.

أخذت حقيبتي وفي الخروج قال لي في الديوانة هل أتيت بهذا فقط من قطر والجواز الأحمر معروف، فقلت له أجل ذهبت في مهمة ورجعت بحقيبة ملابسي، فقال لي لا هذا غير صحيح وأجبته إنني نائب بالبرلمان، فقال لي وما الضرر في ذلك؟ لقد أتيت بحقيبة واحدة وأنا في انتظارها، قال لي: لا ليس صحيحا، صحيح أنهم يقومون بعملهم ولكن طريقة التخاطب معي ليس صحيحة، فكيف يتم التعامل مع المواطن التونسي البسيط؟ فقلت لها سأنتظر إلى حين انتهاء كل الحقائب، إن كانت لي حقيبة أخرى، فنظرت لي قليلا وقالت لي تفضل وأنا بجواز السفر الأحمر وأعطيكم التوقيت الذي دخلت فيه وهذا مسجل لديكم في الديوانة والمكتب بالضبط.

وإن كان وجه تونس ومطارنا هكذا تتم المعاملة فيه ونرى الحقائب بطريقة غير جيدة ويتم إلقاؤها عشوائيا ونراها حالتها أمامنا كيف تكون وأصبح التونسيون يعرفون هذا، فيغلفون حقائبهم ألف مرة وهناك من يربطها بحبل لأنه ليست لدينا ثقة في أن لا تفتح حقائبنا، مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الزميلة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، صباح الخير،

أريد أن أتحدث اليوم عن قطاع المصوغ، فصفاقس هي أول منتجي المصوغ في تونس والحرفيون موجودون هناك بصفة كبيرة جدا وكل يوم يرون أن الذهب ضائع من البلاد وملف إصلاح القطاع في الرفوف من 2005 يعني قرابة 20 سنة وما زلنا نعمل بنفس الموضوع ونفس القانون، في حين أننا كنا نسبق تركيا في قطاع تصنيع الذهب في وقت ما، غير أنها قررت أن تحرر الذهب وأصبح إنتاجها والحرفيون يصدرون وأصبحت في المرتبة 17 من الدول التي تصدر الذهب المصنوع، يعني يمكن الاشتغال والاستثمار في الذهب مثل العقارات، فأين نحن من كل هذا؟ نحن نعمل دوما بالقوانين البالية التقليدية.

المشاكل التي يعيشها القطاع هي شح المواد الأولية التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي والذهب المباع من الحريف، والذهب من الحريف جزء غير مصنوع في تونس وهنا يكمن الإشكال باعتباره ممنوع، كذلك 70% من الذهب يضيع ووجب إدخاله في الدورة الاقتصادية، المهم أن الذهب ضائع من البلاد عوض أن يدخل في الدورة الاقتصادية لأن هناك عديد المتمعشين من هذا القطاع الذين يريدون بقاء الحال على ما هو عليه.

أريد أن أقول أنه لا يكفي أننا نعاني من شح الذهب ولدينا صناعيون ومعامل في صناعة الذهب متوقفة عن التصنيع لعدم وجود الموارد، إضافة إلى ذلك محاولة التضييق عليهم، وتجد هناك دوريات للتثبت من الذهب الموجود، ويتم حجز البضاعة، مثال ملف صناعي تم حجز 23 كغ ذهب منها 2 كغ وجدوا فيها إشكالية الطابع، وهي إشكالية لأننا في سنوات سابقة كنا يمكن في إطار التكسير، فإن الذهب يمكن استغلاله وفي خلال أيام لم يقم السيد بمحاولة لتطبيق القانون الجديد في جانفي.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لم نضف دقائق واكتفى كل السادة الزملاء بالوقت المخصص لهم والذين طلبوه.

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم فتحي المشرقي غير منتمي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكل المرافقين،

بالنسبة إلى مشروع القانون المتعلق بالمعادن النفيسة وبما أن الهدف منه تدعيم ميزانية الدولة، أدعو جميع الزملاء إلى التصويت لصالح مشروع القانون وقبل رفع الجلسة لا بد من الاعتذار باسم أعضاء مجلس نواب الشعب في حق السيد رئيس مجلس النواب عما صدر عن النائبة الزميلة ووجب التأكيد في هذا الصدد، بما أن واجب احترام السيد رئيس مجلس النواب هو من احترام المجلس ككل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة من أجل تمكين السيدة الوزيرة من القيام بالردود، شكرا.

(كانت الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيدة سهام البوغديري نمسية وزيرة المالية للردّ على استفسارات السيدات والسادة النواب، فلتتفضل.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيدات والسادة النواب على كل التدخلات.

بالرجوع إلى مشروع القانون المتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة المعروض على مجلسكم الموقر، أود أن أقول أن مشروع القانون هذا تم اقتراحه في اتجاه تدارك الفراغ التشريعي بخصوص تحديد سعر المصنوعات المكسرة والمذوّبة في شكل سبائك، ولا يعكس هذا السعر سوى قيمة المعدن دون قيمة القطعة الموجودة في المعدن باعتبار صنعها أو باعتبار وجود الأحجار الكريمة التي ترصعها أو علامة تجارية بهذا المعدن.

أي أن كل هذه الخصوصيات اليوم بالتشريع الجاري به العمل والمنظم للمعادن النفيسة هناك فراغ تشريعي في هذا المستوى وهذا بالطبع لا يمكن إلا أن يمكن من التقييم الحقيقي لقطع المعادن النفيسة والهدف منه هو تحصيل موارد إضافية لميزانية الدولة.

هذا الإجراء سيشمل إن شاء الله المصنوعات من المعادن النفيسة المحجوزة لدى قباض المالية ولدى قباض الديوانة والمصنوعات الموجودة بحيازة الدولة والتي أصبحت ملكا لها بموجب التشريع الجاري به العمل على غرار المصادرة أو الاستصفاء أو الرهن أو التخلي.

تعلمون أن اليوم علاوة على الديوانة هناك عدة جهات أو هياكل كلها تدخل في إطار هياكل إدارية المكلفة بهذا القطاع، فعلاوة على القباضات الديوانية والقباضات المالية هناك هياكل متدخلة في قطاع المصوغ: البنك المركزي، المخبر المركزي للتحاليل والتجارب، مكاتب الضمان، التعاضديات الحرفية وبالنسبة إلى مكاتب الضمان فإنّها تابعة لوزارة المالية وتعمل تحت إشرافها.

أريد أن أقول أن مهمة مكاتب الضمان هي مراقبة المعادن النفيسة والمصنوعات طبقا للتشريع الجاري به العمل وبالنسبة إلى الاختصاصات الترابية يمكن أن أقول لكم أن هناك ثلاثة مكاتب ضمانات وهي: مكتب الضمان بتونس ويشمل اختصاصه الترابي ولايات تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة وبنزرت ونابل وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقصرين. أما مكتب الضمان بسوسة فيشمل ولايات سوسة والمنستير والمهدية والقيروان وأخيرا مكتب الضمان بصفاقس ويشمل ولايات سيدي بوزيد وصفاقس وقفصة وتوزر ومدنين وتطاوين وقابس وقبلي.

وأريد أن أقول أنه في إطار تقليص الضغط على مكتب الضمان بصفاقس ولتقريب الخدمة من المهنيين بالجنوب التونسي، هناك مساعي لإحداث مكتب ضمان بجربة للإشراف على ولايات مدنين وتطاوين وقابس وقبلي، مع العلم أن المقر موجود بجانب مكتب مراقبة الأداءات بحومة السوق ومجهز بقاعة حصينة أي une chambre forte" وهذا في إطار تفادي الضغط على مكتب الضمان الموجود بجهة صفاقس.

أريد قول شيء آخر: عملية التعيير المعتمدة من قبل مكاتب الضمان وهذا جاء في سؤال أحد النواب المحترمين، تصنف إلى صنفين: هناك تعيير باستعمال الحوامض وحجر المحك ويكون هامش الخطأ خلافا لما ذكره السيد النائب المحترم ليس 3 % بل 0,3%. وهناك التعيير باستعمال الطريقة المخبرية وتعتمد على تذويب ومحق جزء من القطعة وذلك بعد إعلام صاحب المصوغ أما الطريقة التي تم استعمالها أو التي يتم استعمالها حاليا في العالم فتعتمد على أشعة الليزر والإدارة بادرت بالبحث عن مزودين للاستعانة بها.

وعلى مستوى مراكز التكوين، هناك مركز قمرت وفر تجهيزات متطورة لاستعمالها مثل "3D" وآلة صب المعادن بطريقة الضغط، مع العلم أنه سيتم إخضاع جميع المتكونين إلى تربص لمدة سنتين في أحد المعامل أو الورشات قبل إسناد شهادة طابع العرف.

هناك أسئلة طرحت تتعلق بالإحصائيات المتعلقة بخزن المسابك أو بمحصول البيوعات من الذهب، تعلمون أن محصول البيوعات من الذهب، هذا الإجراء بدأ من 2018 ولم يبدأ منذ إصدار المعادن النفيسة لسنة 2005 وربما بدأ عملية التحصيل من سنة 2020 بالنسبة إلى بيوعات هذه المعادن.

أحد النواب سأل عن مخزون السبائك اليوم من الذهب لدى البنك المركزي وحسب الرقم الذي مدني به زملائي الآن وهو موجود على موقع البنك المركزي، يقولون لي بأن مخزون السبائك من الذهب لدى البنك المركزي التونسي هو 6,84 طن لكن أريد أن أقول لكم بأن المحصول الجملي من الذهب المفوّت فيه من قبل الديوانة ابتداء من سنة 2020-2022-2023 هو 75,3 مليون دينار.

السيدة النائبة المحترمة سيرين المرابط سألت حول إجراءات إحالة المصوغ المودع بالقباضة المالية مقابل قروض مسندة، هذا

هو السؤال الذي طرحته، أريد أن أقول لك بأنه تحفظ الرهون التي لم يتم استرجاعها وخلاص القرض لمدة ثماني سنوات تحال بعدها لفائدة خزينة الدولة وهذا منصوص عليه بمجلة المحاسبة العمومية.

كذلك تنشر وأريد القول في هذا الإطار أنه يتم نشر قوائم الرهون التي تجاوزت مدة ثماني سنوات بالرائد الرسمي ويمنح لأصحابها مدة ثلاثة أشهر من تاريخ النشر بالرائد الرسمي لاسترجاعها وخلاص القرض، أحد النواب قال هذه ممتلكات أشخاص وعلينا المحافظة عليها، كل هذا مكفول بالنصوص القانونية والإدارات المعنية في وزارة المالية تتولى تطبيق النصوص والقانون.

كذلك في إطار المحافظة على الحقوق المكتسبة بالنسبة إلى الأشخاص، يتم إعلام أصحاب الرهون عبر إعلامات مضمونة الوصول عبر تعليق بلاغات بالقباضات وبالأماكن العمومية على مستوى الولايات وعلى مستوى المعتمديات ويتم كذلك إصدار بلاغات بالصحف التونسية.

سؤال بخصوص تسوية وضعية المحجوزات، الفصل 40 من القانون عدد 17 لسنة 2005 ينص على إمكانية إبرام الصلح بخصوص المصنوعات من المعادن النفيسة التي يتم حجزها وكل هذا مكفول بالقانون نص على استثناءات منصوص عليها بالفصلين 34 و35 من نفس القانون.

أحد النواب المحترمين سأل على مجوهرات البايات كما سأل على كل ما يتعلق بالذهب وبالمجوهرات التي تمت مصادرتها بعد سنة 2011، أريد أن أطمئنكم وأقول لكم أنه كل ما يتعلق بالقطع من المصوغ والمجوهرات هي مودعة بالخزينة العامة للبلاد التونسية، فهي محفوظة ومحجوز البايات تم جرده تحت رقابة قضائية وأريد القول أن آخر جرد تم القيام به لمجوهرات البايات تم خلال التسعينات ولكن بخصوص المحجوز المتعلق بمصوغ وبمجوهرات البايات هي حاليا موجودة بالخزينة العامة للبلاد التونسية في أكياس مشمعة داخل غرف محصنة ما نعبر عنها بـ "les chambres fortes" وفي شكل عهدة مؤمنة بالخزينة العامة للبلاد التونسية.

وكما تعلمون فقد كنت سابقا أعمل في إدارة الجباية وعندما تم منحي المسؤولية على رأس وزارة المالية أنا بنفسي طرحت هذا السؤال على المدير العام للخزينة العامة للبلاد التونسية وسألته عن مجوهرات البايات ومدّني بنفس الإجابة وقال لي اطمئني السيدة الوزيرة، تلك المجوهرات محفوظة ومشمعة وفيها جرد قضائي، يعني أن هذا المخزون موجود على ذمة الدولة التونسية.

بخصوص المخزون من المعادن ومن المجوهرات التي تخص عائلة الرئيس السابق قبل سنة 2011، هي أيضا موجودة في الخزينة العامة للبلاد التونسية ومحجوزة ومودعة بالخزينة وتم تأمينها.

السيدة النائبة فاطمة المسدي ذكرت إصلاح قطاع المصوغ وأن هذا القطاع يستوجب اليوم إصلاحا شاملا ولا يحتاج فقط إضافة بعض الفصول، أقول لكم أن هذا الفصل لا يتعلق بإصلاح شامل لمنظومة المصوغ في تونس، لا ليس هذا، لقد أتينا بهذا الفصل للاعتبارات التي ذكرتها في بداية مداخلتي، هناك فراغ تشريعي يتعلق بقطاع المصوغ لأن اليوم كل المصوغ يتم تحويله إلى سبائك ويتم بيعه للبنك المركزي التونسي، لكن نجد من بين هذا المصوغ قطع ثمينة من المجوهرات تشتمل على خصوصيات تجعل ثمنها أغلى بكثير وعندما يتم تذويب هذا المصوغ وتحويله إلى سبائك ويتم بيعها للبنك المركزي وسيكون لهذا تأثير إيجابي على موارد الخزينة.

أريد القول بأن مشروع المعادن النفيسة تم القيام به قبل 25 جويلية بالإدارات المعنية ولكن "chef de file" فيه ليست وزارة المالية بل وزارة السياحة والصناعات التقليدية وهذا المشروع تم العمل عليه في إطار لجنة وفيه كل "les parties prenantes" بما فيها وزارة المالية بكل مكوناتها من إدارة عامة للديوانة وإدارة عامة للأداءات والإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي، كل هؤلاء عملوا على هذا المشروع لكن هناك إشكال لذلك لم يتم تطبيق هذا القانون إلى حدّ الآن.

فعلى مستوى منظمات الأعراف الموجودة والمهتمين بالمصوغ وبعض الحرفيين لم يتفقوا فيما بعضهم على كيفية المراجعة الشاملة لقانون المعادن النفيسة، أردت القول في هذا الإطار نحن موجودون وشاركنا كوزارة المالية في هذه النسخة الأولية الموجودة من هذا القانون، لكن ليسنا نحن "chef de file" بل وزارة السياحة والصناعات التقليدية لكن هذه فرصة لإعادة النظر مع فتح المجال حتى من قبلكم للاستماع لمنظمات الأعراف بالنسبة إلى هذا القطاع وعندما يتم القيام بإصلاح شامل يجب أن يتفق عليه كل الناس حتى لا نذهب في إطار تشريعي منقح لفائدة جهة ما وليس لجهة أخرى.

طرح علي سؤال يتعلق بمناظرة طابع العرف التي تتعلق بنشاط الحرفيين وهذا النشاط يتعلق بصناعة المصوغ وهو بالأساس نشاط حرفي أي عمل يدوي، الفصل 12 من القانون الحالي، القانون عدد 15 لسنة 2005 المتعلق بتنظيم قطاع المعادن النفيسة ينظم قطاع العرف وينص على النشاط الحرفي ويفسر بأنه يقوم بالأساس على العمل اليدوي.

هناك أسئلة أخرى جاءت متفرقة وتخص حتى مجالات خارج إطار مشروع القانون المعروض على أنظار هذا المجلس الموقر، بخصوص رفع المخالفات الصرفية ضد المسافرين الذين يرجعون المنحة السياحية بعد الآجال، هناك الفصل 13 من منشور البنك المركزي الذي ينص على إرجاع المنحة السياحية المتحصل عليها وغير المتبوعة بسفر في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ انتهاء صلوحية ترخيص تصدير العملة المحدد بشهرين.

كما تعلمون كل هذه الأشياء نحن على علم بها ونسمع عنها يوميا كوزارة المالية ويتم مناقشتها أيضا على مستوى الحكومة، هناك العديد من المشاكل من هذا النوع وسيتم إن شاء الله حلها على مستوى تنقيح قانون الصرف والتي سيصدر عنها مناشير لأن اليوم هناك مناشير يصدرها البنك المركزي التونسي تنفيذا للإطار التشريعي الموجود ولكن بالطبع سيتم تنقيح القانون المتعلق بالصرف ليتم إصدار نصوص ترتيبية وكذلك مناشير جديدة في اتجاه إعادة النظر في بعض الإجراءات المعمول بها اليوم في إطار تبسيطها وحل الإشكاليات بالنسبة إلى المسافرين والمواطنين بصفة عامة.

نائب محترم ذكر بأن هناك مواطن يتم أخذ محجوز ويقولون له ادخل وبعد ذلك وعند رجوعك ستجده ولكن بعد رجوعه لا يجده، يقول تعذر إيجاد المحجوز الذي يتم حجزه لدى مصالح الديوانة

مؤقتا على ذمة التونسيين بالخارج، حسب الإجابة التي وافاني بها زملائي من الديوانة، يقولون لي أن بعض التونسيين المقيمين بالخارج يتقدمون لاسترجاع محجوزاتهم بغاية إعادة تصديرها وذلك مباشرة قبل موعد السفر وعندما يرغبون في السفر يريدون إرجاع المحجوز، قالوا أنه على المستوى التطبيقي في الـ "laps du temps très réduit" فإنه يصعب إن لم نقل يكون هناك استحالة لتوفير المحجوز في ذلك الوقت الذي يكون عادة مؤمنا بالمستودع المخصص بالميناء أو بالمطار وبالتالي فإن الإجراءات التي علينا اتخاذها حتى تستطيع المواطن الكريم عند خروجه أن يخرج معه ذلك المحجوز هي إعلام الإدارة قبل موعد سفره حتى قبل 48 ساعة تقريبا، عليه أن يعلم بأنه سيسترجع ذلك المحجوز ليتم إعداد بطاقة البضاعة المحجوزة وشطبها من دفتر الإيداع ووضعها على ذمة المواطن. لذلك فإن المسألة إجرائية بحتة وتتعلق بطلب المحجوز في فترة لا تتجاوز 48 ساعة.

هناك نائب تحدث عن إجراءات البيع بالمزاد العلني للسيارات من قبل مصالح الديوانة، البيع بالظروف المغلقة حسب الإجراءات المعمول بها وتتعامل بها الإدارة العامة للديوانة، عملية البيع تتم من قبل قابض الديوانة باعتباره المؤتمن القانوني على البضاعة والمخول له التصرف فيها طبقا لمجلة الديوانة وتتم عملية البيع وفقا للمراحل التالية:

الحصول على الأذون القضائية اللازمة حتى يستطيعوا البيع،

الحصول على تقارير الاختبارات العدلية،

إعلان البتة في الصحف التونسية بما يعد استدعاء لأصحاب السيارات لتسوية وضعية سياراتهم عند الاقتضاء،

منح مهلة بـ 20 يوم للمشاركين في البتة لتفقد السيارات والاختيار وإيداع العروض،

تقوم لجنة الفرز بفتح العروض أو الظروف والتثبت في الأثمان ويتولى القابض التنسيق مع الشاري لإتمام إجراءات التسليم.

حسب ما ذكره لي زملائي في الديوانة، كل هذه الأعمال أساسها محاضر الحجز المدعمة بالمؤيدات الضرورية كعريضة الصلح أو الأحكام الصادرة أو الأذون القضائية.

هناك أسئلة أخرى سأحاول الإجابة عنها وهي لا تتعلق بمشروع القانون المعروض:

السيد النائب المحترم تساءل بخصوص قيمة المحجوزات، أجبت بأن إجراء التفويت في المحجوزات ومحصول البيع بدأ بالنص تم التنصيص عليه في سنة 2018 ولكن بدأ العمل به فعليا من سنة 2020 وتم مدي بقيمة محصول التفويت في المحجوز على امتداد أربعة سنوات، وهو 75 مليون دينار.

السيد النائب المحترم تحدث عن الأعوان وعن النزاهة والعمل دون تعطيل عمل الإدارة والدولة والنظر كذلك في مكاسب الأعوان لأنهم ليسوا فوق القانون وأنا أشاطره الرأي في ذلك.

أود أن أقول بأن القانون عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب وبمكافحة الإثراء غير المشروع وبتضارب المصالح وهو موجود وساري به العمل، أريد أن أقول أن هذا القانون يخضع كل المواطنين المنصوص عليهم ضمن القانون والخاضعين لهذا الواجب للتصريح بالممتلكات ويتم القيام بهذا بصفة دورية كل ثلاث سنوات إلى يوم الإحالة على التقاعد أو إلى يوم الانتهاء من مسؤولية ما في الدولة.

كذلك أريد أن أقول حتى أعوان المالية على المستوى الجبائي الفصل 43 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، هذا النص يسمى في الأداءات من أين لك هذا؟ وهذا نحن نعمل به كل يوم وهذا فصل استقصائي يخول لإدارة الجباية بالنسبة الى الأشخاص الذين يعملون اليوم في القطاع الموازي، بالنسبة الى الأشخاص الذين ليس لهم أي علاقة بالتصريح وبإدارة الجباية، بالاستقصاءات الموجودة لدى إدارة الجباية مثلا لا يكون للشخص أي تصريح بالمداخيل ويشتري منزل بـ 500 أو بـ 700 مليون إدارة الجباية موجودة لأنه عندما يذهب لتسجيل المنزل في تلك اللحظة يتجه هذا لمكتب مراقبة الأداءات بصفة حينية وبالتالي فإن من أين لك هذا؟ موجود لدينا على مستوى الإدارة العامة للجباية وهو موجود بمقتضى الفصل 43 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ونقوم بتطبيق هذا حرفيا.

أريد أن أقول لكم أيضا بأن أعوان الجباية والديوانة، بعد صدور هذا القانون يمكن أن أقول لكم أنه بدون استثناء قاموا بالتصريح بالمكاسب وقد كنت أنا مديرة عامة قمت بالتصريح على المكاسب، أي أنهم ملزمين بالتصريح وخاصة بمقتضى القانون هناك أعوان لديهم إجبارية ولا يقومون بذلك بصفة تلقائية وخاصة أعوان الجباية والديوانة وهناك أسلاك أخرى تطبق عليهم تلك الإجبارية ولكن أعوان الجباية والاستخلاص وأعوان الديوانة مضطرين للقيام بالتصريح على المكاسب وقد قاموا بهذا لأنه كما تعلمون ذلك القانون يتضمن أحكام ذات صبغة جزائية لمن يتخلف أو لمن يغالط وهذا مكفول بالفصول الموجودة بقانون 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح على المكاسب ومكافحة الإثراء غير المشروع.

أريد أن أقول شيئا آخر وهذا هام جدا، أريد أن أقول لكم بأنه على مستوى الإدارة وأعوان المالية نحن نخضع أعواننا لقانون من أين لك هذا؟ ونسائلهم ونقول لهم كما ذكر السيد النائب المحترم نحن نعلم كما يتقاضى الموظف وزوجته أين تعمل وإن لم يكن لديه إرث وإن لم يعطيه الله قبل أن يعمل من أين أتى بتلك الأموال؟ بالطبع لا أحد فوق القانون وكل من تسول له نفسه أن يتحصل على منافع من غير أجره أو من غير المنح التي يتحصل عليها بالقانون وبالتشريع الجاري به العمل، نحن دولة قانون والقانون يطبق على الجميع وبالنسبة الينا لا يوجد هذا تابع إدارة الديوانة وهذا يتبع إدارة الجباية وهذا قابض وهؤلاء لا يجب المساس بهم.

هذا غير موجود وأنا كوزيرة مالية ولأن قرارات العزل لا يمكن إمضاؤها سوى من وزيرة المالية، كل يوم تصلني هذه القرارات وأنا كل يوم أقوم بإمضائها أحيانا بتهمة أن الخزينة ينقصها كذا أو غير ذلك، بالله أريد أن أقول شيئا، هذا لا نقاش فيه نحن نقوم به ولكن هي أيضا تعد حالات استثنائية، ليس لأنني أتحدث هكذا فإن أعوان الجباية وأعوان الاستخلاص والديوانة المؤمنين على موارد الدولة نقول أن كلهم... لا، يوجد من بينهم من الوطنيين الذين لا يمكن أن يجادلهم أو يشكك في وطنيتهم وفي حبهم لهذا الوطن وهم يعملون وجنود والأغلبية منهم، هم جنود لهذا الوطن لأن هناك عمل جدي يقوم به إطارات وأعوان الديوانة والاستخلاص والجباية وهم يسهرون على تحصيل تلك الموارد لميزانية الدولة لكن الاستثناءات موجودة وموجودة في كل الإدارات وهي ليست حكرا على وزارة المالية والدولة بصدد اتخاذ كل الإجراءات وبصدد تطبيق القانون على الجميع وتعلمون أنه بعد 25 جويلية هناك تكريس

لتطبيق القانون على الجميع دون استثناء ولو يكون المعنيين من السلك الذي يستخلصون ويتسلمون موارد الدولة، لا يوجد شك من يخطأ تتم محاسبته لكن لا يجب أن نعمم لأن هناك انضباط وهناك وطنية لدى هذه الأسلاك لكن الاستثناءات موجودة وموجودة في كل الوزارات وفي كل الإدارات.

هناك بعض الشكوك حول سوء التصرف في المحجوزات، عدت إلى المعادن النفيسة، أريد القول أنه حسب الإجراءات التي يقوم بها الأعوان المعنيون في وزارة المالية يتم تحرير محاضر في شأن كل المحجوزات وتؤمن لدى القابض الراجع للمكتب المعني.

يتعهد مكتب الإيداع والحجز بعملية التحضير لبيع المحجوز من معادن على مستوى الإدارة العامة للديوانة ويتم تأمين كل الكميات لدى قابض الديوانة للمكتب الحدودي.

بالنسبة إلى التصريح بالمكاسب مثلما ذكرت لكم جباية واستخلاص وديوانة قام جميعهم بالتصريح بالمكاسب ونحن موجودون إذا كان هناك أي تجاوز، فليس هناك شخص فوق القانون.

تساءل أحد النواب: هل من المعقول أن يتم حجز قطعة ذهب يحملها مسافر؟ يقول زملائي من الإدارة العامة للديوانة أن توريد وتصدير الحلي يعني "accessoire" والذهب يتم حجزها من قبل أعوان الديوانة.

أريد القول أن توريد وتصدير هذه الحلي من المعادن من طرف المسافرين كأمتعة شخصية، كنت سابقا قبل أن أصبح وزيرة وقبل أن أكون مديرة عامة وكل امرأة ترتدي الحلي في الحقيقة لم أُسأل يوما عمّا أرتديه في يدي ولكن يقولون لا بد أن تكون الكمية معقولة وهذا موجود، فهناك مسافرون يذهبون إلى بلدان معينة ويشترون كميات لا يمكن أن تكون معقولة.

يعني ما يدخل في إطار الاستعمال العادي لأي مسافر لا إشكال فيه لكن أعوان الديوانة لهم من الحنكة واليقظة ما يجعلهم يميزون بين من في نيته المتاجرة من عدمه.

إن هذا الإجراء مكرس بمقتضى العرف وبمقتضى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعبور المسافرين.

تتم المراقبة من قبل مصالح الديوانة بالنسبة إلى الكميات الكبيرة أو القطع ذات القيمة العالية المرصعة بالألماس وتبقى للمسافر دائما حرية التصريح بالذهب المورّد في حدود استعماله الشخصي لإخضاعه لطابع الضمان.

هناك أسئلة وردت بخصوص الحافلات المستعملة من قبل وكالات الأسفار والمحاضر المرفوعة ضدها، في خصوص استغلال الامتياز الجبائي الممنوح بعنوان توريد الحافلات في غير الوجهة المحددة لها. تعرفون أن هذا امتياز منصوص عليه بالقانون وهو يتعلق بامتياز جبائي بحت يهم توقيف العمل بالمعاليم الديوانية والتخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة.

يتعلق الإشكال باستغلال هذه الحافلات السياحية الموردة وهي بعنوان الامتياز الجبائي وتستعمل الحافلات لنقل العملة وهناك بعض وكالات الأسفار حسب ما أعلمني به زملائي على مستوى الإدارة العامة للأداءات أو الإدارة العامة للديوانة يعني أصبحت تستعمل كل نشاطها لنقل العملة ولم يعد الأمر "à titre accessoire" بصفة عرضية، بل أصبحت بصفة عامة ولا يمكن أن يتمتعوا بالامتياز الجبائي لاستعمال هذه الحافلات لنقل العملة في حين أنها ذات صبغة سياحية ووجهتها سياحية.

لكن أصحاب وكالات الأسفار يبررون هذا التغيير في الوجهة لأن الامتياز الجبائي مشروط وهذا ما يمليه القانون في أي امتياز جبائي يكون مشروعا والشروط تكون مستوجبة لكي ينتفع الشخص المعني أو المؤسسة المعنية.

إذا تمّ الإخلال بأي شرط من الشروط المنصوص عليها بالقانون، نحن نطلب تغيير الوجهة وتغيير وجهة استعمال هذه الحافلة التي وجهتها سياحية، وعلى هذا الأساس يقع منحها الامتياز الجبائي ففي هذا الإطار يتم الرجوع في الامتياز الجبائي طبق القانون، فكل شيء يتم بالقانون.

أصحاب وكالات الأسفار يقولون أن هذا التغيير يجب أن يدخل ضمن النقل العرضي المنصوص عليه بالقانون عدد 33 لسنة 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري. نص هذا القانون في الفصل 13 منه الذي عرّف النقل السياحي كالتالي "يشمل النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات هو نقل غير مقيّد بتوقيت عند الطلب" أما بخصوص النقل العرضي "النقل العرضي هو نقل جماعي يقوم بتأمينه ناقل عمومي أو ناقل سياحي موجود في القانون لحساب شخص طبيعي أو معنوي في مناسبات أو لأغراض خاصة".

إذن بالرجوع إلى القانون عدد 33 لسنة 2004 صحيح تحدث عن النقل العرضي وحسب النص الذي قمت بتلاوته يتيح للنقل السياحي هذا الاستثناء لكن بصفة عرضية وليس بصفة دائمة. وهنا في الحقيقة الإشكال مطروح على مستوى الوزارات المعنية وفي هذه الحالة نجد وزارة المالية ووزارة النقل ووزارة السياحة وهناك اجتماعات للتدقيق في هذه المسألة ويقول زملائي السيدة الوزيرة النص الساري به المفعول لكن هناك إشكال موجود يتعلق بتأويل النص أو عدم وضوحه. على كل حال إن الإشكال الذي قمت بعرضه السيد النائب هو موضوع متابعة ودراسة من قبل الإدارات المعنية لإيجاد الحلول الممكنة في إطار القانون.

أعتذر إن لم أجب عن بعض الجزئيات، أظن أنني أجبت عن أغلب الأسئلة التي تم تقديمها من قبل السادة النواب المحترمين لكنني أريد الرجوع إلى مسألة الامتياز الجبائي الممنوح بعنوان السيارات المعدة خصيصا لاستعمال الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية.

تساءلت السيدة النائبة المحترمة كيف نسنّ فصلا في قانون المالية بدون أن نطبقه؟ السيدة النائبة المحترمة، هذا غير صحيح، لقد دخل قانون المالية حيز النفاذ منذ غرة جانفي 2024 والقانون بصدد التطبيق، هناك بعض الفصول المتعلقة أو تشير إلى نص ترتيبي أمر أو قرار ووزارة المالية تعمل في هذا الإطار وهناك بعض مشاريع القوانين التي تم إرسالها والنظر فيها في إطار مجالس الوزراء ومنها ما تم التداول بشأنها في مجالس الوزراء وهي بصدد النشر إن شاء الله.

لكن بالنسبة إلى موضوع الذي ذكرته نفس الشيء لدي إدارات فنية السيدة النائبة المحترمة لها الأرقام وكل المعطيات ولا يمكن إلا أن أعود إليهم لتقديم المعلومات وقد ذكرت أنها معلومات غير صحيحة.

في الحقيقة أنا لا أشاطرك الرأي لأن هناك إطارات فنية تعمل بحرفية وطبق النصوص، قد تكون هناك حالة أو حالتين لم يتم درسها لكن تم إعلامي أن ملفات السيارات العالقة قبل غرة جانفي 2023 تم تسوية وضعيتها كالآتي حسب الأرقام المقدمة لي:

47 ملفا تم تسويتها إثر صدور الفصل 60 من قانون المالية لسنة 2024.

47 ملفا تم تسويتها طبق أحكام الفصل 60 من قانون المالية والأشخاص المعنيون الذين لديهم سيارات عالقة تحصلوا على مقررات انتفاع بالامتياز الجبائي، لا أعتقد أن مدير عام الامتيازات الجبائية يمدني بمعلومة خاطئة في هذا الصدد.

كما أن هناك 260 ملفا تمت تسويتها بدفع كامل المعاليم والأداءات المستوجبة، كانت لديهم سيارات محجوزة لكنهم يعلمون أنها لا تستجيب للمعايير المنصوص عليها بالقانون وقاموا بدفع المعاليم المستوجبة وتسوية وضعياتهم.

يتم إعلامي بتسوية وضعية جميع السيارات التي كانت عالقة لكن هناك إشكال لا علاقة له بالقانون الجاري به العمل قبل غرة جانفي 2024 ولا بالفصل 60 من قانون المالية 2024.

وقع إعلامي أن الإشكال المطروح الآن يتعلق بدفع مصاريف خزن، أن هناك 18 سيارة متحصلة على الامتياز الجبائي لكن هذه المعاليم مستوجبة ليس للقباضة أو للإدارة العامة للديوانة بل هي مستوجبة لفائدة شركة المغازة العامة والمستودع الحقيقي واليوم هذه المعاليم تعود إلى مواردها.

وردت علينا عدة تشكيات في هذا الخصوص وحتى عرائض من طرف بعض النواب المحترمين بخصوص مصاريف الخزن وهي ليست أداءات ديوانية ولا أداءات جبائية، يجب توضيح هذا الأمر بصفة نهائية ونخرج من الإطار التشريعي المتعلق بالامتيازات الجبائية الممنوحة للسيارات المعدة خصيصا للأشخاص ذوي الإعاقة، ليس هذا هو الإشكال فقد تم حسم هذا الموضوع.

هناك تشريع جاري به العمل وقد تم اقتراح الفصل 60 من قبلكم في إطار الجلسة العامة واليوم هو ساري المفعول وتم تسوية 47 سيارة بموجب أحكام هذا الفصل لكن الإشكالية تتعلق بمصاريف الخزن.

هناك مطالب لدى هذه الشركة للنظر في التسوية أو التخفيض في هذه المعاليم حسب ما أعلمني به زملائي من الديوانة، الإشكال على مستوى هذه المصاريف ونتمنى أن يقع التنسيق بين الإدارة العامة للديوانة ووزارة المالية للنظر في الحلول الكفيلة لتسوية وضعية هذه السيارات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة الوزيرة على كل هذه البيانات والإفادات التي ساهمت في مزيد توضيح مختلف الجوانب المتعلقة بالتساؤلات المطروحة.

يحتم علينا النظام عدم النقاش بعد ردود السيدة الوزيرة، لن نعيد فتح النقاش من جديد، لديك الأسئلة الكتابية أو الشفاهية فيما بعد، شكرا، العفو.

نمر الآن إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

النتيجة: 122 صوتا "نعم" محتفظان اثنان ومعترضان اثنان. تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى المصادقة على مشروع القانون.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها.

لدي ملاحظة شكلية رجاء، يعوّض الفصل الأول بفصل وحيد لأنه عرض علينا فصل وحيد ورد في الفصل 21، إذن تعوض كلمة "الفصل الأول" بـ"الفصل الوحيد". شكرا السيد الرئيس.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق

بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت

النتيجة:125 صوتا "نعم" 6 محتفظون و3 معترضون. تمت المصادقة على العنوان ونمرّ بعد ذلك إلى تلاوة الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

يضاف إلى القسم السّابع من الباب الثاني من القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرّخ في 1 مارس 2005 المتعلّق بالمعادن النفيسة الفصل 21 مكرّر فيما يلي نصه:

الفصل 21 مكرّر: يمكن لمصالح الوزارة المكلّفة بالمالية

تقديم المصنوعات من المعادن النفيسة لمكتب الضّمان داخل علبة مختومة بعد وزنها وتحرير محضر جرد فيها يتضمن قيمتها الأولية، قصد تعييرها وطبعها وفقا للتشريع الجاري به العمل.

تعفى العمليّات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل من دفع أتاوة التعيير ومعلوم الضّمان.

تنطبق أحكام الفقرتين الثّالثة والرّابعة من الفصل 20 من هذا القانون على المصنوعات من المعادن النفيسة المبيّنة بهذا الفصل.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إجرائيا قبل التصويت على هذا الفصل لا بد من التصويت على التعديل الذي تفضل بتقدمه السيد رئيس اللجنة وهو تغيير "الفصل الأول" إلى "فصل وحيد".

الرجاء الاستعداد للتصويت على التعديل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت

النتيجة: 125 صوتا "نعم" مع التعديل 6 محتفظون ومعترض وحيد. تمت الموافقة على التعديل.

ونمرّ الآن إلى التصويت على الفصل التي قام بتلاوته السيد مقرر اللجنة.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

النتيجة:127 صوتا "نعم" 7 محتفظون ومعترضان اثنان. تمت المصادقة على الفصل الوحيد معدلا.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

النتيجة:124 صوتا "نعم" 8 محتفظون ومعترضان اثنان وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرخ في 1 مارس 2005 المتعلق بالمعادن النفيسة عدد 48 لسنة 2023.

شكرا لكل الزميلات والزملاء، الشكر موصول للسيدة سهام البوغديري حرم نمسية، وزيرة المالية والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم، نحن نشد على أيديكم وندرك حجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم في إخراج البلاد من هذا الوضع.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية والطاقم الإداري المرافق لها ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لتوديع السيدة الوزيرة ثم نستأنفها للإعلان عن مكتب المجلس المتعلق بالتعيين في الهيئات والمجالس العربية والدولية.

(كانت الساعة الواحدة وخمس دقائق بعد الظهر)

استئناف الجلسة
والإعلام عن قائمة من يمثل المجلس
في الهيئات والمجالس العربية والدولية

(كانت الساعة الواحدة وخمسا وعشرين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأعزاء،

نستأنف جلستنا عملا بأحكام الفقرة الثانية من الفصل 138 من النظام الداخلي وتبعا لقراري مكتب المجلس ليوم 28 سبتمبر 2023 و8 فيفري 2024 المتعلقين بإقرار توزيع حصص في ضبط القائمات الإسمية لتعيين من يمثل المجلس في الهيئات والمجالس العربية والدولية عملا بأحكام الفصل 138 من النظام الداخلي وخاصة الفقرة الأولى منه، نعلم الجلسة العامة بالتعيينات التي تمّ إقرارها وهي على التوالي:

قائمة المجموعة التونسية بالبرلمان العربي (المدة النيابية 2023-2027)

السيد أيمن نقرة

السيد ماهر الكتاري

السيد محمد اليحياوي

السيد أيمن البوغديري

قائمة المجموعة التونسية بالبرلمان الإفريقي (المدة النيابية 2023-2027)

السيد يسري البواب

السيد لطفي الهمامي

السيد أيمن بن صالح

السيد أحمد سعيداني

السيدة عواطف الشنيتي

قائمة أعضاء الفرع التونسي بالمجلس البرلماني الفرنكوفوني (المدة النيابية 2023-2027)

السيدة آمال المؤدب

السيد جلال الخدمي

السيد معز برك الله

السيد عصام البحري جابري

السيد فتحي رجب

السيدة نورة شبراك

السيد محمد ضو

السيد محمد علي بوزوزية

السيد عمر البرهومي

قائمة أعضاء المجموعة التونسية بالجمعية البرلمانية الاتحاد من أجل المتوسط (المدة النيابية 2023-2027)

السيد حسن بن علي

السيد مليك كمون

السيد نبيل حامدي

السيدة سيرين مرابط

السيد طارق مهدي

السيد معز بن يوسف

السيد سفيان بن حليمة

السيد عبد القادر عمّار

السيد سامي الرايس

السيد طارق الربعي

السيد فيصل الصغير

السيد سامي السيد

السيد محمود العامري

قائمة أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة تونس الاتحاد الأوروبي (المدة النيابية 2023-2027)

السيد حمادي الغيلاني

السيد باديس بلحاج علي

السيد حسن بوسامة

السيد صابر الجلاصي

السيد كمال الفراح

السيد محمد علي فنيرة

السيد مصطفى بوبكري

السيد علي زغدود

السيد مختار عبد المولى

السيد الطاهر بن منصور

السيدة ضحى السالمي

السيد رياض جعيدان

السيد فوزي دعاس

قائمة أعضاء المجموعة التونسية لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي (المدة النيابية 2023-2027)

كتلة صوت الجمهورية

السيد حاتم لباوي

السيد عبد العزيز الشعباني

السيد عماد الدين السديري

السيد محسن الهرمي

السيد الناصر الشنوفي

السيد نزار الصديق

كتلة الأحرار

السيد إلياس بوكوشة

السيد حسن الجربوعي

السيد عمر بن عمر

السيدة هالة جاب الله

كتلة الأمانة والعمل

السيد سامي التوجاني

السيدة سنية بن مبروك

السيد صالح المباركي

السيد عبد الستار الزارعي

الكتلة الوطنية المستقلة

السيد أنور المرزوقي

السيد محمد بن سعيد

السيد معز الرياحي

السيد ياسين مامي

كتلة لينتصر الشعب

السيد نوري الجريدي

السيد عادل بوسالمي

السيد رؤوف الفقيري

السيد محمد الماجدي

كتلة الخط الوطني السيادي

السيدة بثينة الغانمي

السيد بوبكر بن يحيى

السيد ثامر مزهود

السيد مسعود قريرة

غير المنتمين إلى كتل

السيدة أسماء الدرويش

السيد رشدي الرويس

السيدة ريم الصغير

السيدة زينة جاب الله

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة والله ولي التوفيق. رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها:

أحمد بنور بتاريخ 5 جانفي 2024، أسماء الدرويش بتاريخ 13 ديسمبر 2023، الياس بوكوشة بتاريخ 3 جانفي 2024، جلال خدمي بتاريخ 27 ديسمبر 2023، حاتم لباوي بتاريخ 14 نوفمبر 2023، ظافر الصغيري بتاريخ 4 جانفي 2024، عادل ضياف بتاريخ 22 ديسمبر 2023، عصام البحري جابري بتاريخ 22 ديسمبر 2023، فيصل الصغير بتاريخ 4 ديسمبر 2023، كمال كرعاني بتاريخ 20 نوفمبر 2023، محمد أمين المباركي بتاريخ 27 ديسمبر 2023 (2 أسئلة كتابية)، محمد ماجدي بتاريخ 4 ديسمبر 2023، محمود العامري بتاريخ 10 ديسمبر 2023، مراد الخزامي بتاريخ 7 ديسمبر 2023، نور الهدى سبائطي بتاريخ 14 نوفمبر 2023، وليد حاجي بتاريخ 14 نوفمبر 2023.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقوا الإجابة عنها:

أحمد سعيداني (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 14 نوفمبر 2023 و26 ديسمبر 2023، حسن الجربوعي(3 أسئلة كتابية) بتاريخ 17 و18 جانفي 2024 و8 فيفري 2024، عادل ضياف بتاريخ 9 نوفمبر 2023، ريم المعشاوي بتاريخ 4 جانفي 2024، فيصل الصغير بتاريخ 23 جانفي 2024، مراد الخزامي بتاريخ 27 ديسمبر 2023.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقوا الإجابة عنها:

أسماء الدرويش بتاريخ 13 ديسمبر 2023، سيرين بوصندل بتاريخ 20 نوفمبر 2023، حسن جربوعي بتاريخ 6 ديسمبر 2023، عصام البحري جابري بتاريخ 25 نوفمبر 2023، عصام شوشان بتاريخ 1 ديسمبر 2023، يوسف التومي بتاريخ 27 ديسمبر 2023، مراد الخزامي بتاريخ 21 ديسمبر 2023، حاتم لباوي بتاريخ 14 نوفمبر 2023، عبد السلام الدحماني بتاريخ 30 نوفمبر 2023، محمد الهادي العلاني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 10 ديسمبر 2023.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها يوم 9 فيفري 2024:

أحمد سعيداني بتاريخ 27 ديسمبر 2023، مراد الخزامي بتاريخ 8 ديسمبر 2023، سيرين بوصندل بتاريخ 18 نوفمبر 2023، عادل ضياف بتاريخ 22 ديسمبر 2023، محمد الهادي العلاني بتاريخ 8 ديسمبر 2023، محمود العامري بتاريخ 30 نوفمبر 2023.

وتقدم السيد والسيدات النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقوا الإجابة عنها يوم 8 فيفري 2024:

أسماء الدرويش بتاريخ 13 ديسمبر 2023، نورة الشبراك بتاريخ 15 نوفمبر 2023، عمر بن عمر بتاريخ 16 جانفي 2024.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقوا الإجابة عنها:

فيصل الصغير (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 4 ديسمبر 2023، مراد الخزامي بتاريخ 21 ديسمبر 2023، يوسف التومي بتاريخ 20 نوفمبر 2023، حاتم الهواوي بتاريخ 21 ديسمبر 2023.

كما تقدم كل من النائب أحمد سعيداني بتاريخ 26 ديسمبر 2023 والسيدة النائبة ريم المعشاوي بتاريخ 4 جانفي 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم وتلقيا الإجابة.

كما تقدم كل من النائب فيصل الصغير بتاريخ 4 ديسمبر 2023 والسيد النائب يوسف التومي بتاريخ 27 ديسمبر 2023 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الداخلية وتلقيا الإجابة بوم 1 فيفري 2024.

وتقدم السيد النائب أحمد سعيداني بتاريخ 27 ديسمبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني وتلقى الإجابة يوم 30 جانفي 2024.

وتقدم السيد النائب عادل ضياف بتاريخ 22 ديسمبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وتلقى الإجابة يوم 5 فيفري 2024.

وتقدم السيد النائب فوزي دعاس بتاريخ 16 جانفي 2024 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقى الإجابة يوم 7 فيفري 2024.

وأخيرا تقدم كل من السيدة النائبة بسمة الهمامي والسيد النائب رشدي الرويسي والسيد النائب محمد الهادي العلاني بتاريخ 23 جانفي 2024 بسؤال كتابي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقوا الإجابة يوم 13 فيفري 2024.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع :حول توجيه سؤال كتابي متصل بموقف تونس ممثلة من قبل وزارتكم الموقرة مما يتم تداوله عبر مواقع الاتصال الدولية والإقليمية والجهوية من الغاء البروتوكول الصحي لمنظمة الصحة العالمية oms وإلغاء جميع أشكال التلاقيح المتصلة بفيروس كوفيد 19

معالي السيد الوزير، تحية طيبة وبعد،

يؤسفني اعلامكم بكونه يقع تداول وبصفة مكثفة قد يرتقي لليقين من كون محكمة العدل الدولية أقرت **وحكمت بإلغاء جميع أشكال التلقيح وتصنيعها وبيعها علاوة على الغاء البروتوكول الصحي** المتصل بفيروس **كوفيد 19** المصطلح على **تسميته بفيروس كورونا**، لمنظمة الصحة العالمية علاوة على الإشارة الى كون نفس المحكمة وضعت شخصيات تحت الملاحقة القانونية الدولية منهم المدير العام لشركة **فايزر** ناسبة لها تهمة الإبادة الجماعية ودول عديدة منها بريطانيا كانت مبادرة بالتنفيذ الفوري لقرار تلك المحكمة ...

ولنشر الطمأنينة لدى الشعب التونسي وعموم المواطنين لما للمسألة في حد ذاتها من خطورة على الحياة البشرية...

وحيث لم يصدر من الجناب أي تفنيد أو بيان رسمي من وزارتكم يبين حقيقة المسألة من عدمها ... أو لتفنيد هاته الاشاعة .

فان مثل هاته الاشاعات سواء كانت صحيحة أو مجانبة للحقيقة شأنها بث الخوف والرعب في صفوف التونسيين الأم من الذي قد يؤدي أيضا الى انخرام أمني واستغلاله لبث الفوضى الأمر الذي لا تتحمله بلادنا حاليا...

ولما تقدم ذكره، وبصفتكم مؤتمنين على صحة المواطن ... نرجو منكم انارة بصيرتنا حول حقيقة ما يتداول وماهي التدابير الوقائية التي ستعتمدونها أن صح ما يروج من جهة، ومن أخرى نلتمس منكم النظر في استصدار موقف رسمي لعموم التونسيين للطمأنة تبعا لحجم تداول هذا الخبر.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب أحمد بنور (سؤال عام)	**ما هو موقف وزارة الصحة مما يتم تداوله عبر المواقع الاتصال الدولية والإقليمية والجهوية من الغاء البروتوكول الصحي لمنظمة الصحة العالمية والغاء جميع أشكال التلاقيح المتصلة OMS بفيروس كوفيد 19**	حول تناقل مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي إلغاء محكمة العدل الدولية جميع أشكال التلاقيح لكورونا وبروتوكول منظمة الصحة العالمية: حول صحة ما تم تداوله منذ شهر ديسمبر 2023 من طرف مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي" لإلغاء محكمة العدل الدولية جميع أشكال التلاقيح لكورونا وبروتوكول منظمة الصحة العالمية : " هذه

	وماهي التدابير الوقائية التي ستعتمدها الوزارة ان صح ما يروج من جهة واستصدار موقف رسمي لعموم التونسيين للطمأنة تبعا لحجم تداول هذا الخبر.	الأخبار غير صحيحة ولم يتم إصدار هذا القرار على موقع واب محكمة العدل الدولية إضافة إلى أن **خطاب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ليوم 10جانفي 2024** أكد على ضرورة تدعيم مراقبة فيروس كورونا ومتابعة تلقيح الأشخاص ووضع الكمامة إذا وجب لتفادي انتشار المتحور الجديد والمنشور على موقع واب المنظمة في الرابط التالي: https://www.who.int/fr/director-general/speeches/detail/who-director-) (general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing---10-january-2024 "...Nous continuons d'appeler les gouvernements à maintenir la surveillance et le séquençage, et à garantir l'accès à des tests, des traitements et **des vaccins abordables et fiables pour leurs populations**. Et nous continuons d'appeler les personnes à se faire vacciner, à se faire tester, à porter un masque là où c'est nécessaire et à veiller à ce que les espaces intérieurs très fréquentés soient bien ventilés... " ونفس النص بالترجمة العربية من المصدر الأصلي لمنظمة الصحة العالمية: صباح الخير ومساء الخير جميعا أينما كنتم العالمية : بينما احتفل الكثير منا بفجر العام الجديد مع العائلة والأصدقاء، فإن عام 2024 بالنسبة لملايين الأشخاص في شتى أنحاء العالم، ليس عاماً جديداً سعيداً . .رغم أن كوفيد -19 لم يعد طارئة صحية عالمية، إلا أن الفيروس لا يزال ينتشر ويتحور ويفتك بالأرواح . وتشير البيانات الواردة من مصادر مختلفة إلى زيادة انتقال العدوى خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، ناجمة عن التجمعات خلال فترة العطلة، وعن المتحور JN 1 ، الذي أصبح الآن المتحور الأكثر شيوعا على مستوى العالم . وأبلغت المنظمة عما يقارب 10000 حالة وفاة بسبب كوفيد- 19 في كانون الأول / ديسمبر، وطرأت زيادة بنسبة 42% في حالات الاستشفاء وبنسبة 62% في حالات دخول وحدة العناية المركزة، مقارنة بشهر تشرين /نوفمبر ومع ذلك، تستند هذه الاتجاهات إلى بيانات مقدمة من أقل من 50 بلدا، معظمها في أوروبا والأميركتين . وكما تتخذ الحكومات والأفراد الاحتياطات ضد أمر أخرى، فعلينا جميعا أن نستمر في اتخاذ الاحتياطات اللازمة ونواصل دعوة الحكومات إلى مواصلة الترصد وتحليل المتواليات وضمان حصول سكانها ضد كوفيد 19- على الاختبارات والعلاجات **واللقاحات الموثوقة والميسورة التكلفة**. **كما نواصل دعوة الأفراد إلى التطعيم** والاختبار وارتداء الكمامات عند الحاجة وضمان تهوية الأماكن الداخلية المزدحمة جيدا . كما أن الوزارة تتابع بصفة متواصلة وعن كثب كل المستجدات العلمية في الخصوص مصالحها المعنية باليقظة والوقاية من المخاطر الصحية لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الابان لحماية المواطن التونسي من أي انعكاسات صحية سلبية محتملة ومن الأخبار الغير صحيحة من الناحية العلمية.

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول توفير تجهيزات إضافية لمستشفى الرازي منوبة ومشروع تهيئة مركز الصحة الأساسية بالدندان وتهيئة الممر الفاصل بين العيادات الخارجية بمستشفى القصاب والمخبر وبيت الاشعة وتوفير الة طابعة بمقر العيادات الخارجية

بعد التحية،

في اطار النهوض بالمؤسسات العمومية وتحسين الخدمات للمواطن وللمرضى بالخصوص نعلمكم ان مستشفى الرازي منوبة يفتقر لأجهزة أساسية لكشف و تشخيص الأمراض للمقيمين من المرضى النفسانيين حيث أن إجراءات تنقلهم من مستشفى الإقامة إلى مستشفيات أخرى للقيام بالفحوصات والاشعة التي يفتقدها مستشفى الرازي تعد عبء كبير على المستشفى حيث أن المريض النفسي يستوجب تنقله الى ممرضين على الأقل وهذا طلب يؤكد عليه اغلبية المستشفيات المقدمة للخدمات لتخوفهم من حالات الهيجان لمرضى الرازي إلى جانب إجراءات الإدارة لتحضير الوثائق اللازمة لتنقل المريض و في ظل نقص الاطار الشبه طبي وخطورة النقص بقسم الايواء الذي يسببه خروج ممرضين لمرافقة مريض ينجر عنه تأخير كبي لبرمجة هذا الاجراء.

ومن هنا أصبح من الضروري ومن أولويات الوزارة العمل على توفير الة سكانار SCANNER وجهاز للموجات فوق الصوتية ECOGRAPHIEخدمة للمرضى النفسانيين ولتخفيف الضغط على الإطار الشبه طبي وتفادي العديد من الحوادث التي تصل جراء نقص الاعوان بالقسم

وحيث أن معتمدية منوبة بها مركز للصحة العمومية ومركز الرعاية الأم والطفل حيث يتم الكشف على العديد من النساء وفي إطار التشجيع على التقصي المبكر لسرطان الثدي خاصة وأن العديد من العائلات لا يمكنها القيام بهذا الفحص في المخابر الخاصة للظروف المادية الصعبة كما ان القوافل الدورية لا يتم الاعلام عنها بطريقة موسعة وتكون الفترات متباعدة نطلب منكم توفير جهاز كشف قار بقسم الطب الباطني بمستشفى الرازي منوبة خاصة وأنه يستقبل العديد من المرضى من كافة الولاية

سيدي الوزير، هناك برنامج لصيانة مركز الصحة الأساسية بالدندان معطل منذ فترة طويلة والأموال المرصودة لذلك لعلها أصبحت لا تفي بالغرض مع الارتفاع المشط لمواد البناء وحسب توجهات السيد رئيس الجمهورية في ضرورة التسريع بحلحلة المشاريع المعطلة ندعوكم الى حلحلة المسالة للانطلاق في الاشغال في أقرب وقت خاصة وانا ظروف العمل والوضع أصبح غير مقبول

سيدي الوزير، العيادات الخارجية الجديدة لمستشفى القصاب تبعد مسافة طويلة على المبنى الأصلي للمستشفى وللقيام بالأشعة والتحاليل او للقيام بإيواء المريض إثر الفحوصات هناك طريق واحدة للعبور وسط حقل ترابي يعبره المصاب بكسور وبرذوذ في جسم يحجر عليه الحركة ويتعرض لآلام كبيرة عند الارتجاج دون التحدث عن حالة الطريق اثناء التغيرات الجوية في فصل الشتاء وحيث انه من غير المعقول القيام بدراسة لبناء عيادات خارجية فرعية مرتبطة مؤكدا بالمبنى الأصلي دون الاخذ بعين الاعتبار مجال الترابط بينهما ندعوكم من هنا لضرورة دراسة هذا الاشكال محل تشكي العديد من المرضى

وإلى جانب هذه الظروف الغير ملائمة لخدمة هذه الفئة من المرضى العاجزين عن الحركة العادية تفتقد العيادات الخارجية لالة طابعة مع الطلب المتكرر لعديد النسخ من وثائق المرضى وارسالهم خارج العيادات للقيام بها فإن هذا الوضع أيضا غير مقبول ونحن نؤكد على تدخلكم لتحسين الخدمات لمرضى العيادات الخارجية لمستشفى القصاب.

إجابة السيد وزير الصحة

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيدة النائبة أسماء الدرويش منوبة	• **<u>على مستوى مستشفى الرازي بمنوبة:</u>** لتفادي الإجراءات الخصوصية لتنقل المرضى المقيمين بأمراض نفسية إلى مؤسسات صحية أخري للقيام بفحوصات وكشوفات طبية مختصة تبرز أهمية وضورة توفير تجهيزات طبية لفائدة المؤسسة الاستشفائية: -الة بالفحص بالمفراس"Scanner" -الة الكشف بالموجات فوق الصوتية "Echographe polyvalent" • **<u>على مستوى مركز رعاية الأم والطفل بمنوبة:</u>** -توفير الة التقصي المبكر لسرطان الثدي "Mammographie" • **<u>على مستوى مركز الصحة الأساسية بالدندان</u>** متى ستنطلق برنامج أشغال الصيانة وخصوصا النظر في الترفيع في الاعتمادات المخصصة لذلك إلى حدود التكلفة الحقيقية. • **<u>على مستوى العيادات الخارجية الجديدة لمستشفى القصاب:</u>**	*سيقع درس اقتناء الة الفحص بالمفراس والة الكشف بالموجات فوق الصوتية لفائدة مستشفى الرازي بمنوبة والة التقصي المبكر لسرطان الثدي لفائدة مركز الرعاية الأم والطفل فرع منوبة ضمن أعمال اللجان المشتركة لدراسة مقترحات اقتناء التجهيزات الطبية لسنة 2025 على حساب ميزانية الوزارة أو في إطار برامج القروض والهبات الأجنبية. *في إطار المجهودات المبذولة من طرف وزارة الصحة لإتمام المشاريع المعطلة ومن ضمنها انجاز برنامج أشغال صيانة مركز الصحة الأساسية بالدندان من ولاية منوبة تم التنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالجهة قصد الإسراع بالقيام بالاختبار الفني للبناية كما يتم حاليا التنسيق مع الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية قصد تخصيص العقار الحالي لمركز الصحة الأساسية بالدندان لفائدة وزارة الصحة والتي ستتولى في مرحلة ثانية فتح الاعتمادات الكافية لأشغال الصيانة. ***<u>على مستوى العيادات الخارجية الجديدة لمستشفى القصاب :</u>**

	-أهمية التنسيق لصيانة الطريق الوحيد الرابط بين مقر العيادات الخارجية الجديد والمبنى الأصلي للمستشفى للتسهيل تنقلات المرضى وخاصة المصابين بكسور ورضوض بدنية. -إيجاد الية قصد توفير الة طباعة للوثائق لفائدة المرضى لتفادي تنقلاتهم المتكررة.	-يتم برمجة تعبيد ممر خاص في أنسب الآجال يربط المدخل الرئيسي للمقر الجديد للعيادات الخارجية لمستشفى القصاب بولاية منوبة والمبنى الأصلي للمستشفى يستجيب للمعايير ولخصوصيات المرضى علما وأن ممر العبور الحالي سيقع استغلاله ضمن البرامج المستقبلية للمخطط المديري لتوسعة فضاءات المؤسسة الاستشفائية . ستتولى إدارة المستشفى توفير الة طباعة الوثائق لفائدة المرضى الغير المقيمين والوافدين على العيادات الخارجية لمستشفى القصاب بمنوبة بمقابل رمزي .

السؤال الكتابي

للنائب إلياس بوكوشة

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع: حول النقص في الإطار الطبي بالمستشفى المحلي بالفوار.

تحية طيبة،

أحيط سيادتكم علما أنّ الدائرة الصحيّة بالفوار تشكو نقصا فادحا في الإطار الطبي ذلك أن مشكل نقص الأطباء جعل الوضع الصحي كارثيا جدًا على جميع المستويات، إذ أنه منذ 02 ديسمبر 2023 تعطلت جميع العيادات الخارجية بالمراكز الصحية بالفوار باستثناء العيادة اليومية بالمستشفى المذكور بسبب مرض الطبيب الوحيد الذي كان يؤمن تلك العيادات وما زاد الوضع تأزما دخول الطبيبة الثانية في رخصة مرضية وهو ما أدى إلى تعطل المرفق الصحي بالفوّار والعمادات التابعة لها بصفة كلية .

وأمام صعوبة هذه الوضعية والتي طال أمدها، أوجه إليكم سيدي الوزير السؤال التالي :

متى سيتم توفير الإطارات الطبية اللازمة بالمستشفى المحلي بالفوّار لتلافي تعطّل المرفق الصحي؟

إجابة السيد وزير الصحة

السيد النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب إلياس بوكوشة قبلي	**متى سيتم توفير الإطارات الطبية اللازمة بالمستشفى المحلي بالفوار من ولاية قبلي** (علما وأنه بداية شهر ديسمبر 2023 تعطلت العيادات الخارجية بالمراكز الصحية بالفوار باستثناء العيادة اليومية بالمستشفى بسبب تغيب الطبيب الوحيد الذي كان يؤمنها لأسباب صحية)	تمت مباشرة عدد 04 أطباء في إطار التجنيد (02 بداية ديسمبر 2023 و02 بداية شهر جانفي 2024) لدعم المستشفى المحلي بالفوار من ولاية قبلي والمراكز الأساسية التابعة له من ضمنهم المركز الصحي بالفوار مع الرجوع للنسق العادي للعيادات الخارجية ووحدة الاستعجالي. كما سيتم انتداب ومباشرة 01 طبيب عامل كامل الوقت قبل نهاية شهر مارس 2024 وبرمجة انتدابات جديدة للإطارات الطبية ضمن دورة أفريل 2024.

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير الصحة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حول تفعيل وحدة SMUR

في إطار البرنامج الوطني المشترك بين وزارة الصحة والاتحاد الأوروبي" الصحة عزيزة " تم تمكين المستشفى المحلي البشير بن ناصر سيدي علي بن عون بسيارة إسعاف صنف" أ "حتى تتمكن الوزارة من احداث اقطاب صحية بالجهة على غرار معتمدية الرقاب وذلك بإحداث وحدات محلية لطب الاستعجالي المتنقل علما وان معتمدية سيدي علي بن عون تقع على الطريق الوطنية رقم 3 تبعدها معتمدية بئر الحفي بعشرة كلم وتعد المعتمديتين حوالي 80 الف ساكن لتغطي هاته الوحدة من نقطة نهاية قسم الانعاش الطبي 06 قفصة إلى حدود جلمة السبالة وصولا إلى سيدي بوزيد وكل هاته المناطق تفتقر إلى وحدات التدخل الصحي ودون وحدات محلية للحماية المدنية كما تشع على معتمديات سيدي عيش و حاسي الفريد والسند تم تسليم السيارة منذ 2021 وهي مجهزة بأحدث التجهيزات.

وبهذا أتقدم الى سيادتكم بالسؤال التالي

السؤال :متى يتم تفعيل وحدة SMUR؟

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة

السيد النائب جلال الخدمي سيدي بوزيد	متى يتم تفعيل وحدة محلية لطلب الاستعجالي المتنقل"SMUR" بالمستشفى المحلي البشير بن ناصر سيدي على بن عون من ولاية سيدي بوزيد على غرار معتمدية الرقاب (علما وأنه تم توفير سيارة اسعاف مجهزة صنف "أ" خلال سنة 2021 في إطار البرنامج الوطني "الصحة عزيزة")	سيقع درس موضوع إحداث مرحلي للطلب الاستعجالي المتنقل "SMUR" بالمستشفى الملحي البشير بن ناصر سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد على غرار معتمدية الرقاب من ولاية سيدي بوزيد ضمن مقترحات مشروع برامج ميزانية سنة 2025 لوزارة الصحة. مع الإفادة انه سيتم خلال سنة 2024 توفير تجهيزات طبية لفائدة المستشفى المحلى وتهم أساسا مراقبة الطبية المتنقلة وتسجيل ضغط الدم لفترة 24 ساعة متواصلة و2 تجهيزات مخبرية متطورة و09 آلات العلاج الطبيعي.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لياوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

نظرا للكثافة السكانية في **القصرين الشمالية- الزهور** وتردّي الخدمات الصحية التي لا تستجيب لتطلعات أبناء الجهة،

1.لماذا لم يتم توفير **طبّ البنج** يومي السبت والأحد إلى الحد الآن بالمستشفى الجهوي بالقصرين ؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب حاتم لباوي القصرين	لماذا لم يتم توفير طب اختصاص التبنيج يومي السبت والأحد بالمستشفى الجهوي بالقصرين	مع الإفادة أن هذا الاختصاص (تخدير وإنعاش) يشكو نقصا على المستويين المركزي والجهوي كذلك إقليميا من أسبابها توجه أغلبية الأطباء المختصين اختصاص تخدير وإنعاش للمباشرة بالخارج وبالقطاع الصحي الخاص . كما تسعى وزارة الصحة جاهدة على دعم الجهة الصحية بالقصرين بأطباء الاختصاص في التخدير والإنعاش وفي هذا الإطار: يتم حاليا دعوة الطبيبة التي أتمت حديثا فترة تربصاتها في نفس الاختصاص لمباشرة مهامها عن طريق انتدابها بالمستشفى الجهوي بالقصرين . هذا وتجدر الإشارة لتدخلات مصالح الوزارة لتوفير الإطار الطب المختص عن طريق التعيينات في الخدمة المدنية وفي الخصوص تمت دعوة الطبيب المجند الثاني المختص لمباشرة مهامه .

السؤال الكتابي

للنائب ظافر صغيري

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير الصحة

على معنى الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس حول:

<u>الإشكال العقاري القائم بمحل مستوصف حي التحرير</u>

يعيش متساكنو حي التحرير نقصا حادا في التغطية الصحية المحلية نظرا لإغلاق مستوصف حي التحرير لأبوابه منذ 2016 وعدم إيفاء المكان الوقتي بالحد الأدنى من الخدمات .وحيث شكل هذا الإغلاق أحد أهم المسائل العالقة بالمنطقة لعدم توصل الإدارات المتتالية لحله رغم مطالبة المتساكنين الملحة باحترام حقهم في التغطية الصحية، نتوجه لكم سيدي الوزير بالسؤال التالي :

•ماهي خطط وزارتكم بشأن حل الإشكال العقاري القائم بمحل مستوصف حي التحرير؟

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب ظافر صغيري تونس	**ما هي خطة وزارة الصحة بشأن حل إشكال عقاري قائم بحل نستوصف حي التحرير بتونس العاصمة** (مع الإفادة أنه تم غلقه منذ 2016 مع عدم إيفاء المقر	تم إدراج ضمن أعمال جلسة اللجنة الجهوية لولاية تونس المتخصصة متابعة وتسريع وانجاز المشاريع المعطلة والمزمع انعقادها خلال النصف الأول من شهر فيفري 2024 موضوع تدارس الاشكال العقاري غرض إيجاد حل جذري في تخصيص العقار الحالي المتواجد به المركز

	الوقتي الحالي بالحد الدنى من الخدمات الصحية المطلوبة).	الصحة الأساسية التحرير بتونس العاصمة حتى يتسنى انجاز أشغال هدمه وإعادة كما تم في الغرض التنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

<u>الموضوع:</u> أسئلة كتابية بخصوص نقص التجهيزات بمركز الوسيط للصحة بمنطقة سيدي حسين

عملا بأحكام الفصل **114** من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم بعض الأسئلة الكتابية المتعلقة بنقص بعض الادوية والتجهيزات بمراكز الصحة الاساسية ومركز الوسيط للصحة بمعتمدية سيدي حسن

تحية وبعد،

تعتبر منطقة سيدي حسن من بس المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة ومعظم السكان من الفئات الاجتماعية الهشة عائلات معوزة ومحدودة الدخل هذا ما دفع العديد منهم الى الالتجاء الى مراكز الصحة الاساسية والمستشفيات العمومية من أجل العلاج والحصول على الادوية .لكن بعض هذه المراكز العمومية تعالى من نقص في أدوية الامراض المزمنة وبعض التجهيزات الضرورية على غرار النقص الحاصل بمركز الوسيط للصحة الاساسية بسيدي حسين الذي يفتقد لجهاز تشخيص سرطان الثدي (مموغرافي mammographie) وجهاز تصوير الاسنان متعدد الابعاد بنوراميك (panuramique) و بعض الكواشف (les réactifs)

1- متى سيتم توفير جهاز لتشخيص سرطان الثدي (مموغرافي mammographie) لمركز الوسيط بسيدي حسين علما وأن طبيب المختص في قراءة الموقف mammographe موجود

2- متى سيتم توفر جهاز تصوير متعدد الابعاد لأطباء الاسنان (panoramique) من أجل تذليل الصعوبات على المريض الذي يتنقل الى مستشفى الرابطة من أجل القيام بعملية تصوير فمه وبالطبع بعد أخذ موعد لذلك ثم العودة الى مركز الوسيط للعلاج و بين هذا وذاك يتعفة الفم وتتعكر صحة المريض .

3-متى سيتم توفر كرسي ثان لطب الاسنان من اجل ربح الوقت و معالجة أكبر عدد من المواطنين

4-متى سيتم توفير الكواشف les réactifs خاصة المتعلقة بتحديد نوعية الدم (زمرة الدم) عند اجراء التحاليل للنساء الحوامل .

5-متى سيتم توفير طب اختصاص في أمراض العيون وطب اختصاص في الأمراض الجلدية .

6-متى سيتم توفير الكمية الكافية من ادوية الامراض المزمنة للمواطنين

7-متى سيتم احداث قسم استعجالي بمنطقة سيدي حسين خاصة وأن عدد السكان في تزايد مطرد والتنقل إلى مستشفيات العاصمة بات صعبا أو مستحيلا نظرا لأن هذه المستشفيات باتت غير قادرة على استيعاب كل المرضى.

في انتظار ردكم الذي أرجو أن يكون إيجابيا تقبلوا منى كل التقدير والاحترام والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب عادل ضياف تونس	**<u>*على مستوى المركز الوسيط للصحة بسيدي حسين:</u>** لتفادي تنقل المرضى إلى مؤسسات صحية أخرى للقيام بفحوصات وكشوفات طبية مختصة تبرز أهمية وضرورة توفير أدوية بصفة كافية تهم الأمراض المزمنة وتجهيزات طبية ومواد مخبرية لفائدة المركز: -الة تصوير الأسنان متعدد الأبعاد apparil panormique -توفير الة التقصي المبكر لسرطان التدي Mammographie -كرسي ثان لطب الأسنان -كواشف مخبرية لنوعية الدم réactifs rhésus	**<u>*على مستوى المركز الوسيط للصحة بسيدي حسين التابع للمجمع الصحة الأساسية تونس الجنوبية من ولاية تونس:</u>** -الدائرة الصحية بسيدي حسين: متكونة من: -مركز وسيط سيدي حسين وحدة ادماج وإعادة تأهيل الطفال ووحدة أشعة ومخبر للتحاليل الطبية وكرسي أسنان -مركز صحة أساسية سيدي حسين -مركز صحة أساسية 20 مارس -مركز صحة أساسية 25 جويلية -مركز صحة أساسية برج شاكير -مركز صحة أساسية ببرين -وحدة ادماج وإعادة تأهيل الأطفال كما يباشر بها 14 طبيب طب عام و02 أطباء أسنان و06 قوابل وفني سام في التغذية و45 ممرض ومساعد صحي. كما أن وزارة الصحة تولت بالترفيع في الاعتمادات المخصصة ضمن ميزانيتها لسنة 2024 طبقا لبرامجها ومخططاتها حسب الأوليات لدعم

	- دعم أدوية الأمراض المزمنة	المراكز الصحة الأساسية بالاختصاصات الطبية بالتجهيزات الطبية والموارد البشرية ومواد الصيدلة من بينها الأدوية والمواد المخبرية الى جانب ما سيتم توفيره لفائدتها في إطار برامج الهبات والقروض الأجنبية . وفي هذا الإطار سيتم توفير خلال هذه السنة الجارية لفائدة الدائرة الصحية بسيدي حسين تجهيزات متطورة تهم العلاج الطبيعي وتقويم الأعضاء المخابر والتحاليل الطبية والة مراقبة طبية والة تدخل للإسعاف الطبي مما يمكن من تقديم الإسعافات الطبية الأولية وتسهيل نقلة الحالات الاستعجالية عن طريق سيارة اسعاف مجهزة بمرافقة طبية من المركز الطبي الاستعجالي لتونس العاصمة أو بواسطة سيارة اسعاف مجهزة للحماية المدنية عند الاقتضاء مع دراسة مشروع احداث قسم استعجالي بمنطقة سيدي حسين و مردوديته وإيجاد الموارد اللازمة لذلك . كما سيتم عند اعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2025 وبرامج التعاون الخارجي دراسة مقترح اقتناء تجهيزات جديدة لفائدة الدائرة الصحية بسيدي حسين من ضمنها الة تصوير الأسنان متعدد الأبعاد والة التقصي المبكر لسرطان الثدي كرسي ثان لطب الأسنان.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

1.ماهي إجراءات الوزارة التالية : لعدم وجود طبيب أشعة دائم وعدم تقدّم أيّ ترشح للمناظرة خاصة أن القانون يسمح التسخير بالنظر للخارطة الصحيّة بولاية قابس ؟

2.أين وصلت التحقيقات لأعطاب المتكررة والمتعمدة للأجهزة بالمستشفى الجامعي بولاية قابس ؟

3.ماهي مبررات المندوب الجهوي للصحة لرفضه استقبال القافلة الصحية رغم علمه بالموضوع وحرمان عدد هام من النساء للحصول على عيادة مجانية؟

4.لماذا لا نرى زيارات ميدانية للسيّد المندوب الجهوي للصحة للمؤسسات الصحية بولاية قابس؟

5.هل يمكن مدنا بجرد للتمويلات الموجهة للصحة لولاية قابس لمدة عشر سنوات ؟

6.هل هناك زيارة رسمية للسيد وزير الصحة لولاية قابس والاستماع مباشرة للمواطنين لمعرفة حجم المعاناة الحقيقية وعدم الاقتصار على سماع ممثلكم الإداري لتشخيص الوضع الحقيقي ؟

في انتظار ردّكم، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

السيد النائب عصام البحري جابري (ولاية قابس)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
1	ماهي إجراءات لتلافي عدم وجود طبيب أشعة دائم وعدم تقدّم أيّ ترشح للمناظرة خاصة أن القانون يسمح التسخير بالنظر للخارطة الصحيّة بولاية قابس	يعتبر اختصاص طب الأشعة من الاختصاصات التي تشكو نقصا كبيرا على مستوى أطباء الاختصاص على المستوى الوطني لذلك فقد تم في الفترة الماضية الاستعانة بطبيب أشعة من القطاع الخاص بصفة تعاقدية لضمان تقديم الخدمات للمواطنين ولكنه قدم استقالته. وقد تم مؤخرا انتداب طبيبة اختصاص أشعة بتاريخ 25 ديسمبر 2023 بالإضافة إلى طبيبة أشعة في إطار التجنيد لمدة سنة مما لا يستوجب حاليا الالتجاء لآلية التسخير.
2	أين وصلت التحقيقات لأعطاب المتكررة والمتعمدة للأجهزة بالمستشفى الجامعي بولاية قابس	بخصوص التكفل بعملية إصلاح الأعطاب الحاصلة للأجهزة الطبية بالمستشفى الجامعي بقابس تتم بعد زيارة المركز الجهوي للصيانة البيوطبية مباشرة بعد الاعلام بها وإعداد تقرير فني في الغرض ومن ثم طلب الاعتمادات اللازمة من الوزارة ومن ثم التنسيق مع الشركة ومدها بطلب التزود علما أن طول هذه الإجراءات يتسبب في بعض الحالات فترة زمنية معينة خصوصا إذا

		كانت قطع الغيار اللازمة تركيبها تتطلب عملية توريد من الشركة الأم خارج الوطن. كما لم ترد أي معلومة من إدارة المستشفى أو من المركز الجهوي للصيانة البيوطبية بأن هناك تعمد سابق في تعطيل الأجهزة الطبية
3	ماهي مبررات المندوب الجهوي للصحة لرفضه استقبال القافلة الصحية رغم علمه بالموضوع وحرمان عدد هام من النساء للحصول على عيادة مجانية؟	تم خلال سنة 2023 تنظيم 24 قافلة صحية بولاية قابس من طرف إدارة الوقاية والمجمعين للصحة الأساسية عدد 1 وعدد 2 والتابعين للإدارة الجوية للصحة بقابس وذلك بالتنسيق والتعاون مع عدد من المؤسسات العمومية والخاصة والمجتمع المدني. أما في ما يتعلق بالقافلة الصحية التي تم تنظيمها من طرف جمعية"حلم بقابس "بمدرسة النحال الابتدائية ونظرا لأن هذه القافلة الصحية تمت بالشراكة مع الجمعية التونسية لإعانة ضحايا الأخطاء الطبية بالإضافة إلى المندوبية الجهوية للتربية بقابس فقد تم إعطاء التعليمات من طرف الادارة الجهوية للصحة بقابس بتوصيات من سلطة الاشراف مركزيا إلى السيد المشرف على مجمع الصحة الأساسية بقابس لتقديم المساعدات الضرورية والمساهمة في إنجاح هذه القافلة الصحية.
4	لماذا لا نرى زيارات ميدانية للسيّد المندوب الجهوي للصحة للمؤسسات الصحية بولاية قابس	يقوم السيد المدير الجهوي للصحة ومديري المؤسسات والتفقدية الطبية والمالية والإدارية بالزيارات الميدانية للمؤسسات الصحية بولاية قابس بصفة غير معلنة هذا بالإضافة إلى الزيارات الميدانية المبرمجة مع السلط الجهوية والمحلية. كما تتم أغلبيتها حسب تعليمات السيد وزير الصحة خصوصا في المناسبات الدينية والأعياد الرسمية والدينية والمناسبات على غرار ليلة رأس السنة الإدارية وخلال شهر رمضان المعظم...كما يتم توثيقها عدد بالموقع الاجتماعي للإدارة الجهوية للصحة قابس بالإضافة إلى تقارير نشاط التي ترفع للسلط المركزية والجهوية مع الاستعداد لتشريك عدد من نواب الشعب ممثلي الجهة الراغبين في ذلك لحضور عدد من الزيارات الميدانية المبرمجة.
5	هل يمكن مدنا بجرد للتمويلات الموجهة للصحة لولاية قابس لمدة عشر سنوات	التمويلات الموجهة لولاية قابس في القطاع الصحي ينقسم بصفة غير حصرية منها الى ثلاثة جهات وهي: المجلس الجهوي للولاية، العنوان الاول والثاني بالإدارة الجهوية للصحة. إلى جانب التمويلات الهامة من الدولة وخصوصا عن طريق الوزارة في ما يتعلق بالأجور العاملين بالقطاع الصحي العلاجي والوقائي والتحسيسي والتوعوي وطب الشغل ورعاية الأم والطفل والخدمات الفنية والإدارية و غيرها في اطار البرامج الوطنية والهبات والقروض الخارجية والمؤسسات اتحت اشراف وزارة الصحة المركزية بفروعها الجهوية والاتفاقيات مع مصالح الوزارات الأخرى المتداخلة على غرار الصناديق الاجتماعية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين وكذلك عن طريق الاتفاقيات ومع القطاع الخاص والتي تشمل خدمات ومشاريع تهم المؤسسات الصحية المركزية والجهوية والمحلية وبالتالي لا يمكن حصر مجموع التمويلات بصفة مفصلة والتي يتم الاستفادة بها القطاع الصحي على مستوى كل ولاية من الجمهورية التونسية
6	هل هناك زيارة رسمية للسيد وزير الصحة لولاية	سيتم تنظيم زيارة رسمية للسيد وزير الصحة للقطاع الصحي بولاية قابس بالتنسيق مع السيد والي الجهة مع تحديد الموعد لاحقا. كما تجدر الإشارة الى الزيارتين الغير المعلنة التي قام بها السيد الوزير سابقا يوم 18مارس 2023 ويوم 04 أوت 2023 مع متابعته واهتمامه للبرامج والمشاريع والإشكاليات بصفة مباشرة التي تهم ولاية قابس لدعم الموارد المادية والبشرية المخصصة لفائدة القطاع الصحي بالجهة لتخطي الصعوبات والإشكاليات التي تحول دون الرقي به.

السؤال الكتابي
للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول احداث مستشفى محلي **أو** قسم استعجالي بمعتمدية سيدي ثابت

تحية وبعد،

أكد دستور 25 جويلية 2022 في فصله 43 على أن" الصحة حق لكل انسان"

"تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، وتوفّر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية ".

بطلب من أهالي معتمدية سيدي ثابت والتي تضم أكثر من 25 ألف ساكن والتي مازالت إلى حد اليوم تشتغل بمركز صحة أساسية لا يستجيب لمتطلبات اهل المنطقة والعمادات المجاورة وذلك لضعف الخدمات الصحية من حيث النقص في عدد الأطباء وأطباء الاختصاص إضافة لغياب قسم استعجالي والذي صار من الضروري احداثه نظرا لعدد الحالات الطارئة وخاصة ليلا والتي أدت في عديد الأحيان الى الموت في ظل غياب أي خدمة صحية وقتها .

ومن هذا المنطلق وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية .

-متى سيتم احداث مستشفى محلي مجهز بكل الخدمات بمعتمدية سيدي ثابت؟

-متى سيتم احداث قسم استعجالي في ضل تعطل أو صعوبة احداث مستشفى محلي بمعتمدية سيدي ثابت؟

وفي انتظار ما ستشيرون به تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب فيصل الصغير	متى سيتم احداث مستشفى محلي مجهز بكل الخدمات بمعتمدية سيدي ثابت وفي ظل صعوبة ذلك متى سيتم إحداث قسم استعجالي علما وأنه حاليا متواجد مركز صحة أساسية.	حاليا يتواجد مركز وسيط الصحة الأساسية في بداية بمعتمدية سيدي ثابت من ولاية أريانة (عيادات طب عام وطب أسنان ومخبر للتحاليل الطبية وصيدلية...مع توفر سيارة اسعاف نوع "ب" وسائقها) مع برمجة دعمه تدريجيا قصد احداث قسم استعجالي خلال سنة 2026. كما سيتم بنهاية سنة 2024 توفير لفائدة المركز الوسيط الصحة الأساسية في بداية بمعتمدية سيدي تجهيزات طبية: 02 الة تصوير الأسنان وصيانة معدات طب الأسنان+ 06 تجهيزات مخبرية هامة+02 الة لطب العيون+04 الات العلاج الطبيعي+01 تخطيط القلب+01 الة تسجيل ضغط الدم 24 ساعة+01 تدخل طبي استعجالي+01 سيارة).

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

<u>الموضوع</u> :حول تغيير تصنيف مركز الصحة الأساسية بمنطقة سيدي سعد .

نظرا للكثافة السكانية وتردي الخدمات الصحية التي لا تستجيب لتطلعات متساكني منطقة سيدي سعد وأحوازها ومدرسة التكوين الأمن بسيدي سعد،

1- متى سيتم تغيير تصنيف مركز الصحة الأساسية سيدي سعد إلى مركز الصحة الأساسية صنف 4 (Tip4) بمنطقة سيدي سعد معتمدية منزل المهيري ولاية القيروان ؟

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب كمال كرعاني القيروان	متى سيتم تغيير تصنيف مركز الصحة الأساسية سيدي سعد بمعتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان إلى مركز الصحة الأساسية صنف 4	سيتم تغيير اعادة تصنيف مركز الصحة الأساسية سيدي سعد بمعتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان صنف 2 الى صنف 3 وبصفة تدريجيا لاحقا إلى صنف 4 بتوفر المعايير المطلوبة من ضمنها الكثافة السكنية للمنطقة والمسافة الفاصلة بينه وبين المراكز الصحية الأساسية الأخرى بنفس الولاية حسب تصنيفها والمستشفى المحلي للجهة وذلك في إطار الحوكمة الرشيدة وحسن توزيع الموارد البشرية والمادية المتوفرة حسب الأولويات والحاجيات .

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد أمين المباركي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الصحة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حول اجال الانطلاق في أشغال بناء المستشفى الجهوي صنف (ب) بمعتمدية سبيبة

تم ادراج مشروع المستشفى الجهوي بسبيبة صنف" ب "سنة 2012وحيث من المفترض ان يكون بطاقة استيعاب تقدر ب 105 أسرّة ويحتوي على قسم جراحة وقسم نساء وتوليد وقسم أطفال وإنعاش إضافة إلى 4 قاعات عمليات وقسم طب باطني وعيادات خارجية متعددة الاختصاصات و مستشفى نهاري .ونظرا لأهمية هذا المستشفى الذي يغطي 4 معتمديات سبيبة جدليان والروحية والعيون أي حوالي 110 ألف ساكن الا انه الى حدود اليوم لم تنطلق اشغال بناء هذا المستشفى الجهوي ولذلك أتقدم الى سيادتكم بالسؤال التالي

السؤال :متى يتم الانطلاق في اشغال بناء مستشفى الجهوي صنف(ب)بمعتمدية سبيبة من ولاية القصرين؟

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب محمد أمين المباركي (القصرين)	**متى يتم الانطلاق في اشغال بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بمعتمدية سبيبة من معتمدية سبيبة ولاية القصرين** علما وأن **مقترح إدراج** هذا المشروع منذ سنة 2012 بطاقة استيعاب 105 سريرا إضافة إلى أقسام استشفائية أخرى حتى يتمكن من تغطية 04 معتمديات سبيبة وجدليان والروحية والعيون وتعد الحاجيات ما يقارب 110 ألف ساكن.	المستشفى الجهوي صنف" ب "بسبيبة يعد من ضمن المشاريع الممولة في نطاق القروض والهبات الأجنبية واشراف مصالح الوزارة على إنجازه من خلال وحدة التصرف حسب الأهداف وهو مشروع له صبغة وطنية خصصت لفائدته على مراحل اعتمادات هامة كما سيتم خلال شهر فيفري 2024 اصدار طلب عروض في مرحلته الثانية لاختيار شركة ضمن القائمة المختصرة المتكونة من 04 شركات متضامنة تونسية سعودية والتي تم تحديدها نتيجة طلب العروض الأول. كما أن انطلاق أشغال البناء المستشفى مبرمجة خلال شهر أكتوبر 2024 ابان انتهاء الآجال والإجراءات الخاصة بالإفادة بالعروض وفرزها وتقييمها ومع الشركة المعنية بالإنجاز لمدة محددة بسنتين .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد أمين المباركي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الصحة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حول احداث قسم استعجالي بمعتمدية جدليان

حيث يبلغ عدد السكان بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين 20 ألف ساكن كما تمتد مساحتها 281.25 كم^2 وأمام غياب وسائل النقل في أوقات متأخرة من الليل يجد المواطن صعوبة في الوصول الى معتمدية سبيبة من اجل تلقي العلاج فإني أتقدم الى سيادتكم بالسؤال التالي

السؤال :هل من الممكن احداث قسم استعجالي بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين؟

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب محمد أمين المباركي القصرين	هل من الممكن إحداث قسم استعجالي بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين (20 ألف ساكن وتمتد مساحتها 281 كم^2	سيتم إدراج مقترح إحداث قسم استعجالي بمعتمدية جدليان من ولاية القصرين ضمن أعمال اللجان المعنية بإعداد مشروع المخطط المقبل للقطاع الصحي مع العمل على دعم الجهة بتوفير سيارة إسعاف مجهزة وتجهيزات طبية للإسعاف الطبي ضمن اقتناءات سنة 2025 لتسهيل نقل المرضى عند الاقتضاء مع الإفادة أن المستشفى الجهوي صنف" ب "بسبيبة من ولاية القصرين والذي سيمكن من تغطية أساسا 04 معتمديات سبيبة وجدليان والروحية و العيون وتعد انطلقت إجراءات طلب العروض لاختيار الشركة المعنية بالبناء و انطلاقها بداية من شهر أكتوبر 2024 يعد من ضمن المشاريع الممولة في نطاق القروض والهبات الأجنبية وإشراف

		مصالح الوزارة على إنجازه من خلال وحدة التصرف حسب الأهداف وهو مشروع له صبغة وطنية خصصت لفائدته على مراحل اعتماداتها.

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابيةالتالية:

-1-متى سيتم دعم المستشفى المحلي بالرديف بالموارد البشرية طبية وشبه طبية وبالمعدات اللازمة؟

- 2متى يتم توفير الدعم البشري واللوجستي وتركيز خزان أوكسيجين بالمستشفى المحلي بأم العرائس؟

-3-متى يتم تعزيز المستشفى المحلي بالمظيلة بالإطار الطبي والمعدات؟

4-متى يتم تزويد المستشفى الجهوي بالمتلوي بالمستلزمات الطبية والمعدات والموارد البشرية؟

5-متى يتم تفعيل المشاريع الصحية المعطلة بالجهة (مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة، وحدة الإنعاش الطبي SMUR بالمتلوي وتغيير أصناف المستشفيات؟

6-هل من تدخل لتهيئة وتحسين المستوصفات ومراكز الرعاية الصحية بمعتمديات وقرى والمناطق الفلاحية بالحوض المنجمي وسيدي بوبكر؟

-7هل تفكر الوزارة في إحداث المستشفى النهاري المبرمج سلفا وعلى نفس قطعة أرض المستشفى السابق؟

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب محمد ماجدي قفصة	**المستشفى المحلى بالرديف: متى سيتم دعمه بالموارد البشرية والمعدات.** ***المستشفى المحلي أم العرائس: متى سيتم دعمه بالموارد البشرية** ***المستشفى المحلي بالمظيلة: متى يتم دعمه بالموارد البشرية والمعدات** ***وحدة الإنعاش الطبي SMUR بالمتلوى**	تم عقد جلسة عمل مع الإدارة الجهوية للصحة بقفصة والتي تقدمت بعدد من حاجيات الجهة من تهيئات وتجهيزات وموارد بشرية وتعهدت بتلبيتها في أفضل الآجال لتحسين جودة ونوعية الخدمات وخاصة بالمستشفيين الجهويين بقفصة والمتلوى وكذلك ببقية المستشفيات المحلية ومختلف المراكز الصحة من ضمنها: ***<u>المستشفى المحلي بالرديف: من ناحية البنية التحتية:</u>** -المشروع الجديد لقسم الاستعجالي الجهوي بالرجديف: 1.8 م.د إعداد ملفات طلب العروض والانطلاق في إعلان طلبات العروض في الثلاثي الأول لسنة 2024. -المشروع الجديد لقسم العيادات الخارجية بمستشفى الرديف: 0.85 م.د إعداد ملفات طلب العروض نهاية سنة 2023 للانطلاق في إعلان طلب العروض في الثلاثي الأول لسنة 2024. **علما وانه سيتم الدعم على المستوى الجهوي لولاية قفصة بالتجهيزات الطبية والاطارات الطبية:** -<u>بالنسبة للتجهيزات تم برمجة خلال سنة 2024:</u> الة الفحص بالمفراس "Scanner" الات تقصى أمراض الثدي "mammographie" -12 الة فحص بالأشعة –تجهيزات لجراحة العظام –تجهيزات مخبرية.... *<u>دعم الموارد البشرية وخاصة طب الاختصاص عن طريق انتدابات جديدة ومواصلة برنامج دعم الاختصاص بالجهات ذات الأولوية</u> وتدخلات جراحة واستعجالية من طرف أطباء اختصاص من جهات أخرى حسب برمجة مسبقة علما وأن عدد الإطارات الطبية للصحة العمومية من ضمنهم 25 أطباء الاختصاص المباشرين حاليا بالجهة و48 طبيب مختص في طور التكوين بداية من سنة 2021 إلى نهاية سنة 2024 *<u>حول 02 مشروع المتعلقين بالإنعاش الطبي والإسعاف الطبي بجهة المتلوى:</u>

		*<u>مشروع لإحداث قسم للإنعاش الطبي بالمتلوي</u>: تم الانتهاء من الدراسات التمهيدية بكلفة قدرها 2.7 م د وبصدد ترسيم المشروع من دراسات إلى أشغال (ميزانية الدولة) *<u>مشروع لإحداث وحدة للإسعاف الطبي بالمتلوي</u>: -بصدد تقييم العروض بعد ما تم تحديد البرنامج الوظيفي للمشروع علما وأنه تم إعادة طلب العروض سابقا لعدة مرات.
	***متى سيتم تفعيل مشروع مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة**	***<u>برنامج الوزارة بخصوص التسريع بالدراسات وانطلاق أشغال متعددة الاختصاصات بقفصة:</u>** **البرنامج الوظيفي للمشروع:** 380 سريرا+ 10 قاعات عمليات وبمساحة جملية مغطاة 38419 م^2 أهم مكوناته: الجراحة العامة –أمراض القلب –الأمراض السرطانية-الغدد والسكري الصدرية طب الأطفال-جراحة العظام والكلوميات –المجاري البولية-الاذن والأنف والحنجرة –النساء والتوليد –الجراحة التدخلية –الاستعجالي-العيادات الخارجية – التصوير الطبي-المخابر -الصيدلية-المصالح العامة –الإدارة **الممول الأجنبي: الوكالة الفرنسية للتنمية** اتفاقية برنامج تحويل الدين الفرنسي إلى استثمار ممضاة مع اجال تعاقدية جوان 2025 **القيمة الجملية المقدرة:** -قيمة تحويل الدين: 80 أورو -ميزانية الدولة: 50 م.د.ت لتغطية تكاليف الربط والإداءات والمصاريف المختلفة **حاليا:** تمت المصادقة على البرنامج الوظيفي والفني وتم إعلان طلب عروض لاختيار مكتب دراسات وتمت المصادقة من طرف الممول على تقرير تقييم العروض والتنسيق لإجراءا ما يتعين لإعداد ملحق لاتفاقية التمويل. تبعا لجلسة العمل برئاسة الحكومة خلال شهر ديسمبر 2023 سيتم إعداد اتفاقية بين وزارتي التجهيز والصحة والبنك المركزي والتأكيد على ان عملية السحب ستتم على الحساب المفتوح بالبنك المركزي وعرضها على مصلح التشريع والنزاعات برئاسة الحكومة.
	***تدخل لتهيئة وتحسين المستوصفات ومراكز الرعاية الصحية بمعتمديات وقرى والمناطق الفلاحية بالحوض المنجمي وسيدي بوبكر**	*في إطار دراسة الوزارة على مستوى اللجنة الوطنية للخارطة الصحية في ما يتعلق النظر في مشاريع تدخلاتها لتطوير وتعويض وإحداث مراكز الصحة الأساسية بولاية قفصة وخاصة بمعتمديات وقرى والمناطق الفلاحية بالحوض المنجمي وسيدي بوبكر من ولاية قفصة تمت الموافقة الأولية على: -احداث جديد لمركز صحة أساسية صنف 2 بالمظيلة حي الغربي كما تمت المعاينة الميدانية ومواصلة عملية التسويق لإنجازه من طرف الجمعية العون المباشر الكويتي كما انه مدرج ضمن قائمة مشاريع الاحداثات الجديدة حسب الوليات على حساب ميزانية الدولة. -مركز الصحة الأساسية سيدي بوبكر: تم إنجازه في إطار التطوير صنف 4 بتركيز وحدة لتصوير بالأشعة وخبر محول كهرباء.

	***هل تفكر الوزارة في إحداث المستشفى النهاري المبرمج سلفا وعلى نفس قطعة الأرض المستشفى سابقا.**	-مركز الصحة الأساسية صنف 2 بمنطقة العليم من معتمدية السند في إطار التعويض في طور طلب العروض مع تخصيص لفائدته 200 ألف دينارا. -مشروع تطوير مركز الصحة الأساسية بمنزل ميمون من صنف 2 إلى صنف 4 مرتبط بتوفير المساحة الكافية للتوسعة. -مشروعي احداث جديد لمركزي للصحة الأساسية صنف 2 بالفاريت-زنوش من معتمدية السند والحي الغربي معتمدية المظيلة تم ادراجهما في قائمة الانتظار حسب الأوليات وتوفر الاعتمادات. -مع برمجة دراسة عدد 03 مقترحات جديدة من طرف اللجنة للخرطة الصحية لإحداث 03 مراكز للصحة الأساسية صنف 2 بمنطقة أولاد عيساوي من معتمدية أم عرائس وبمنطقة أولاد محمد من معتمدية القصر وب منطقة الحي الأوروبي من معتمدية الرديف. *لم يرد على الوزارة أي اقتراح يتعلق في إحداث المستشفى النهاري المبرمج سلفا وعلى نفس قطعة الأرض المستشفى سابقا.

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الصحة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

تعتبر معتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة من المناطق الجاذبة للسكان على مستوى الجهة، حيث تعدّ القلعة الصغرى اليوم أكثر من 45 ألف ساكن موزعين على أحياء سكنية كبرى .تزايد عدد المواطنين بالقلعة الصغرى، جعل اليوم الأحياء السكنية الكبرى في حاجة لتقريب الخدمات الأساسية الصحية، حيث شرعت وزارة الصحة منذ مدة في برمجة احداث مستوصف بمنطقة حي المنازه وذلك من خلال القيام بجميع الدراسات اللازمة .

<u>وعليه نسألكم سيد الوزير مآل انجاز مشروع مستوصف حي المنازه بالقلعة الصغرى؟</u>

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب محمود العامري سوسة	مال انجاز مشروع مستوصف حي المنازه بالقلعة الصغرى من ولاية سوسة (حيث شرعت وزارة الصحة منذ مدة برمجة احداثه)	تمت الدراسة والمصادقة على احداث مستوصف بحي المنازه بالقلعة المنازه من ولاية سوسة من طرف اللجنة الوطنية لأحداث وتطوير وتعويض مراكز الصحة الأساسية كما تم ادراج المشروع حسب الأولويات ضمن القائمة الوطنية للمشاريع المزمع إنجازها بتوفر الاعتمادات المالية الكافية .

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

<u>الموضوع:</u> أسئلة كتابية .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يشرفني أن أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

<u>السؤال 1:</u>سعيا لتحسين الظروف الكارثية التي يعاني منها القطاع الصحي في فوشانة، متى سيتم إعادة تشغيل قسم الاستعجالي بالمركز الوسيط بفوشانة التي تعد أكثر من 100 ألف ساكن يُضطرون للتنقل الى مستشفيات تبعد قرابة 15 كم؟

<u>السؤال2 :</u> متى سيتم الشروع في إعادة تهيئة مركز الصحة الأساسية بنعسان خاصة بعد غلق قاعتي علاج نظرا لتداعيهما للسقوط منذ سنة 2019 وفي ظل النقص الكبير في المعدات والاطارات الطبية وشبه الطبية؟

<u>السؤال3 :</u> متى سيتم التدخل لتحسين الوضعية الصعبة لقسم الاستعجالي لمستشفى" شارل نيكول "الذي يشكو نقصا كبيرا في المعدات والادوية والاطارات الطبية وشبه الطبية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب مراد الخزامي ولاية ين عروس (أسئلة تهم ولايتي بن عروس وتونس)	***متى سيتم التدخل لتحسين الوضعية لقسم الاستعجالي لمستشفى "شارل نيكول" والذي يشكو نقصا في المعدات والمواد الصيدلية والاطارات الطبية والشبة الطبية**	*في إطار برامج الوزارة من ضمنها الدعم المتواصل لأقسام الاستعجالي لأقسام الاستعجالي وخاصة منها المستشفيات الجامعية لاشعاعها على الجهة المتواجد بها وكذلك على الجهات المجاورة لها حسب المقتضيات . وفي هذا الإطار تندرج المجهودات المبذولة الموجهة لقسم الاستعجالي لمستشفى" شارل نيكول" والذي يعد من أحدث الأقسام قصد دعم المكاسب الحاصلة وتحسينها وتطويرها وتهم بالخصوص : -**تمت رقمنة كافة وحدات القسم** انطلاقا من تسجيل المرضى وتوجيههم و متابعتهم ومراقبتهم من الناحية الطبية وذلك برقمنة كامل الملف الطبي واستهلاك مواد الصيدلة وتدوين مطالب الفحوص الطبية والمخبرية مع إمكانية الاطلاع على نتائجها بالقسم الاستعجالي أو عن بعد وفي الابان مما كان له المردود الإيجابي من حيث التقليص من مدة الانتظار وحسن توجيه المرضى ومرونة متابعتهم طوال فترة علاجهم بالقسم الاستعجالي أو اقامتهم بأقسام استشفائية أخرى أو بالعيادات الخارجية المتخصصة والتقليص من خدمات العملة بتفادي تنقلاتهم للمخابر وأقسام الأشعة و الأرشيف الطبي و الحاجيات للطباعة . كما لوحظ ارتفاع نسبي في مداخيل المؤسسة الاستشفائية والتحكم في التصرف في المواد الاستهلاكية . -**تم دعم قسم الاستعجالي من حيث اجراء الكشوفات الطبية المختصة للأشعة المرقمنة** على عين المكان بدون حاجة لتنقل المريض الى قسم الاشعة للمستشفى :الفحص بالمفراس - الفحص الباطني بالصدى - التصوير بالأشعة -**تم اقتناء تجهيزات جديدة** «02 moniteurs de surveillance» عددهم الاجمالي 20 و « 02 respirateurs de réanimation» مما مكن من الاكتفاء حاليا على مستوى المراقبة الطبية الأولية بالطابق السفلي(06 أسرة انعاش أولي box) وبوحدة الإنعاش الطبي المركز بالطابق الأول وبه 07 أسرة الإنعاش الطبي حيث يقيم المرضى لفترة زمنية معينة في انتظار نقلتهم الى أقسام استشفائية مختصة أخرى أو مغادرتهم المستشفى عند شفائهم وذلك **بعد انجاز أشغال تهئية وتوسعة لفضاءات القسم** . ***تحسينات حديثة على مستوى المدخل الرئيسي لقسم الاستعجالي** مع مرونة دخول سيارات الإسعاف الى أقرب نقطة لتلقي المريض الإسعافات اللازمة. -**الدعم بالإطارات الطبية و الشبه الطبية**: يتم الاعتماد على أطباء لهم كفاءة طبية في الطب الاستعجالي + أطباء في فترة تربصهم في الاختصاصات الطبية داخليين ومقيمين+ أطباء مساعدي استشفائي +أساتذة في الطب وعند الاقتضاء تتم دعوة أطباء من الأقسام الاستشفائية الأخرى للمستشفى حسب الحاجيات والاختصاصات إضافة الى تواجد بالقسم الاستعجالي إطارات شبه طبية من ممرضين وفنيين سامين اختصاص بالأساس انعاش و تخذير و أشعة مع العمل على تعويض الشغورات في فترة وجيزة في حالة الإحالة على التقاعد أو الالحاق للعمل بالخارج أو المغادرة للعمل بالقطاع الخاص .

	***متى سيتم الشروع في إعادة تهيئة مركز الصحة الأساسية بنعسان خاصة بعد غلق قاعتي علاج نظرا لتداعيهما للسقوط سنة 2019.**	*في إطار الإجراءات المتعلقة بإعادة تهيئة مركز الصحة الأساسية بنعسان بعد غلق قاعتي علاج لتداعي البنية التحتية سيتم دراسة الملف والاختبار الفني للبناية المنجز للغرض من طرف اللجنة الوطنية المعنية بتطوير وتعويض واحداث جديد للمراكز الصحة الأساسية خلال اجتماعها المقبل شهر فيفري 2024 لأخذ القرار المناسب في الخصوص .
	*** متى سيتم إعادة تشغيل قسم الاستعجالي بالمركز الوسيط بفوشانة لتفادي تنقل الأهالي الى مستشفيات تبعد 15كلم**	*يقدم المركز الوسيط للصحة الأساسية بفوشانة من ولاية بن عروس خدمات طبية نهارية تتمثل في عيادات يومية في الطب العام من طرف 04 أطباء عامين بمعدل 1000 عيادة شهريا وعيادات اختصاص طب أطفال 5 أيام في الأسبوع بمعدل 200 عيادة شهريا وعيادة طب أسنان من طرف 02 أطباء في الاختصاص بمعدل 200 تدخل شهريا وأسبوعية في الأمراض جلدية الى جانب التحاليل المخبرية والكشوفات بالأشعة وعند الاقتضاء يتم نقلة المرضى في حالة استعجالية بواسطة سيارة اسعاف تابعة للمجمع الصحي لبن عروس والذي يسخر 04 سيارات اسعاف لفائدة مختلف المركز الصحية تـ اشرافه علما وأنه لم يتواجد سابقا بهذا المركز الوسيط قسم استعجالي والذي يتطلب الضمانات الطبية اللازمة للمرض بتوفر على عين المكان استمرار طبي وشبه طبي ووسائل تشخيص مخبري وأشعة متطورة و وحدة للطب المتنقل طوال 24ساعة في اليوم 07 أيام في الأسبوع.

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

في إطار ممارسة أحد الأدوار الموكلة لنا كنواب شعب والمتمثلة في إيصال صوت المواطن أينما كان وعلى إثر مراسلة وصلتني من متساكني معتمدية منزل الحبيب من ولاية قابس والتي تبعد عن مركز الولاية بحوالي 70 كلم وتعد حوالي 13 ألف نسمة وبها 7 عمادات وتتميّز بتضاريسها الوعرة،

وللدفع نحو تجويد الخدمات الصحيّة المسداة للمواطن وتقريبها منه أتوجه لكم بالسؤال التالي:

1 -ما مدى إمكانية إحداث دائرة صحيّة مستلقة إداريا وماليا بهذه المعتمدية نظرا لأن مركز الرعاية الصحية الموجود بها لا يرتقي إلى مستوى الخدمات المطلوبة حيث أنه يفتقر إلى أبسط المعدات والتجهيزات الطبيّة ولا تتوفر فيه الأدوية بالإضافة إلى النقص الكبير في الإطار الطبي وشبه الطبي؟

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيدة النائبة نور الهدى سبائطي (ولاية قابس)	ما مدى إمكانية إحداث دائرة صحيّة مستلقة إداريا وماليا بهذه المعتمدية نظرا لأن مركز الرعاية الصحية الموجود بها لا يرتقي إلى مستوى الخدمات المطلوبة حيث أنه يفتقر إلى أبسط المعدات والتجهيزات الطبيّة ولا تتوفر فيه الأدوية بالإضافة إلى النقص الكبير في الإطار الطبي وشبه الطبي	يعتبر مركز الصحة الأساسية صنف 4 بمنزل حبيب قابلا للتوسعة والارتقاء إداريا وماليا بمعتمدية منزل الحبيب من ولاية به إلى مستشفى محلي ونظرا للإحصائيات المتعلقة بالكثافة السكانية وقابس نظرا لأن مركز الرعاية الصحية الموجود المؤشرات الصحية التي من شأنها أن تدعو المصالح الجهوي للصحة لتقديم بها لا يرتقي الى مستوى الخدمات المطلوبة حيث ملف مشروع احداث دائرة صحية مستقلة إداريا وماليا بمعتمدية منزل الحبيب أنه يفتقر إلى المعدات والتجهيزات الطبية ولا تتوفر فيه الأدوية بالإضافة إلى النقص في الإطار لدى اللجنة الوطنية للخارطة الصحية لتعويض وتهيئة وتطوير و إحداث مراكز الصحة الأساسية بوزارة الصحة . مع الإفادة أن التجهيزات الطبية المتوفرة حاليا بنفس المركز للصحة الأساسية تعد في حالة حسنة مع برمجة دعمها .

		كما أن الوزارة بالتنسيق مع الادارة الجهوية للصحة ساعية لتوفير وتلبية أغلبية الحاجيات في أنسب الآجال في إطار الدعم المتواصل للصيدلية المركزية التونسية لتوفير الأدوية اللازمة وانتداب الإطار الطبي كامل الوقت وعن طريق التعاقد وفي إطار برنامج دعم الاختصاص بالجهات ذات الأولوية وبرنامج التجنيد والشبه الطبي حسب الأولويات

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: إحداث مستوصف بمنطقة السودان والعنانية بحاجب العيون القيروان

تحية طيبة،

أتشرف بإعلامكم أن منطقة السودان والعنانية من عمادة السرجة بحاجب العيون والتي يبلغ عدد سكانها 2500 ساكنا في حاجة إلى إحداث مستوصف من شأنه أن يقدّم للأهالي خدمات صحية ويخفّف عنهم مشقة التنقل للعلاج، هذا وأعلمكم أنه قد تم برمجة إحداث هذا المستوصف منذ سنوات .

فمتى يتم إحداث مستوصف بالمنطقة المذكورة؟

ننتظر من سيادتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع.

إجابة السيد وزير الصحة

النائب (الولاية)	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد النائب وليد حاجي القيروان	متى سيتم إحداث مستوصف بمنطقة السودان والعنانية من عمادة السرجة بحاجب العيون من ولاية القيروان والتي يبلغ عدد سكانها 2500 ساكن.	تمت المصادقة على احداث مستوصف بمنطقة السودان والعنانية من عمادة السرجة بحاجب العين من ولاية القيروان من طرف اللجنة الوطنية لأحداث وتطوير وتعويض مراكز الصحة الأساسية كما تم ادراج المشروع ضمن القائمة الوطنية حسب الأولويات للمشاريع المزمع إنجازها بتوفر الاعتمادات المالية اللازمة.

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير التربية بخصوص الاعوان المنتسبين لوزارتكم الذين هم بصدد مباشرة أنشطة خاصة بمقابل في دوس على أحكام الفصل 5 من قانون الوظيفة العمومية والمجلة الجزائية وبالأخص الفصل 97 ثالثا منها.

سيدي،

لا يخفى عليكم ان وزير التربية السابق السيد ناجي جلول كشف فسادا كبيرا صلب الوزارة كتقديم بعض المدرسين لشهائد طبية فاسدة تشهد بأنهم مرضى نفسانيا ومعتوهين ليعملوا فيما بعد كمحللين بمقابل بالتلفزات والاذاعات العمومية والخاصة .أما البعض الاخر، فقد عول على استشراء الفساد صلب الوزارة ليدوس على أحكام المجلة الجزائية المتعلقة بالرشوة والفصل 5 من قانون الوظيفة العمومية والفصل97 ثالثا من المجلة الجزائية ليعمل كمحلل بإذاعة شمس وكمستشار بالجامعة العربية وكملحق صحفي بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو كمسدي خدمات دروس خصوصية بمنزله عديمو الضمير من الفاسدين يتغيبون بصفة منتظمة ملحقين اضرارا جسيمة بالمرفق العمومي وبالتلاميذ لأنهم اختاروا التفرغ لأنشطتهم الفلاحية والتجارية .

إن من أبشع مظاهر الفساد أن يتم الترخيص لفاسد المباشرة نشاط خاص بمقابل اثناء اوقات العمل في دوس مفضوح على الفصل 41من مجلة المحاسبة العمومية .فاذا ما قبلنا بذاك الفساد المقنن صلب أحكام الفصل 5 من قانون الوظيفة العمومية والفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية والأمرين الفاسدين المتعلقين بها فان النشاط الخاص وجب أن يمارس خارج اوقات العمل أيضا أن من أبشع مظاهر الفساد أن يصر الماسكون بالسلطة على عدم حذف تلك الأحكام الفاسدة التي تسمح للعون العمومي بمباشرة نشاط خاص في بلد تنخره البطالة .كما ان من أبشع مظاهر الفساد والرشوة اسداء المدرسين لتلامذتهم دروسا خصوصية بمقابل، علما أن العديد من الفاسدين بصدد ابتزاز تلامذتهم واوليائهم ومثل هذه الاعمال تدخل تحت طائلة الفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين وأحكام المجلة الجزائية المتعلقة بالرشوة .

في هذا الإطار، نرجوا مدي بجواب بخصوص المسائل التالية:

1/قائمة في المدرسين وكل المنتسبين لوزارة التربية المرخص لهم في مباشرة أنشطة خاصة بمقابل وبالأخص العاملين بوسائل الاعلام الخاصة والعمومية،

2/ما هي الاجراءات التي تعتزمون اتخاذها لوضع حد للفساد المشار إليه أعلاه والذي الحق إضرارا جسيمة بالمرفق العمومي وبالتلاميذ وأوليائهم؟

3/هل تعتزمون إحداث خلية نجدة بالنظر لأعمال الابتزاز الخطيرة التي يتعرض لها التلاميذ وأولياؤهم؟

4/هل تعتزمون فتح تحقيق بخصوص الشهائد الطبية الفاسدة وتطهير الوزارة من الفاسدين؟

5/هل تعتزمون العمل على تحوير الأحكام الفاسدة المشار إليها أعلاه .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد أحمد السعيداني

الموضوع :بخصوص الأعوان المنتسبين لوزارة التربية الذين هم بصدد مباشرة أنشطة خاصة بمقابل .

عملا بأحكام الأمر عدد 83 لسنة 1995 المؤرخ في 16 جانفي 1995والمتعلق بممارسة الأعوان العموميين لنشاط مني خاص بمقابل وتبعا للمنشور عدد 35 المؤرخ في 26 نوفمبر 2004 ولمذكرة السيد وزير التربية والتكوين بتاريخ 16 ديسمبر 2004 تحت عدد 24815، ترخص وزارة التربية لمنظوريها القيام بساعات إضافية للتدريس والتنشيط والتكوين شرط ألا تؤثر هذه الأنشطة على التزامات المعنيين بالأمر تجاه عملهم وألا تتزامن مع ساعات العمل في المؤسسة الأصلية الراجعين إليها بالنظر، وألا تتجاوز الأربع ساعات في الأسبوع .

كما نفيدكم أن كل مطلب استرخاص يجب أن يحتوي على بطاقة إرشادات وجدول أوقات ممضى من قبل مدير المؤسسة الأصلية وجدول أوقات المؤسسة غير الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية والمزمع القيام بالساعات الإضافية بها ومطبوعة لطلب استرخاص يحتوي على رأي مدير المؤسسة الأصلية ومدير المؤسسة الغير راجعة بالنظر إلى وزارة التربية والمندوب الجهوي للتربية.

وبخصوص الوضعيات التي طرحتموها ضمن سؤالكم، فالمرجو منكم موافاتنا بقائمة اسمية في المذكورين حتى تتخذ الوزارة القرارات المستوجبة في شأنهم .علما وأن الوزارة على استعداد تام لاتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة ضد كل المخالفين للتراتيب المعمول بها في الغرض.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير التربية بخصوص التجاوزات المرتكبة في إطار مدرسة تونس الدولية

سيدي،

لا يخفى عليكم ان شبكات التواصل الاجتماعي بصدد نشر معلومات تتعلق بتجاوزات خطيرة مرتكبة داخل مدرسة تونس الدولية تتعلق بالانتدابات وبالأخص انتداب مديرة المدرسة وترسيم تلاميذ لا تتوفر فيهم الشروط مثل أبناء بعض الإعلاميين والسياسيين وغيرهم وحرمان تلاميذ تتوفر فيهم الشروط من الترسيم .

في إطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بجواب بخصوص المسائل التالية:

1 / مدى شفافية طريقة انتداب مديرة المدرسة وهل خضع ذاك المنصب للتناظر

2/ مدنا بقائمة في التلاميذ الذين لا تتوفر فيهم الشروط على معنى الفصل 3 من الأمر عدد 1042 لسنة 1999 المتعلق بإحداث مدرسة تونس الدولية وكذلك قائمة في التلاميذ الذين رخص لهم وزير التربية لمتابعة دراستهم بمدرسة تونس الدولية،

3/مدنا بقائمة في المدرسين العاملين بمدرسة تونس الدولية مع ذكر تاريخ الانتداب بالمدرسة

4 / هل ان ظروف الدراسة بمدرسة تونس الدولية متوفرة بكافة المؤسسات التربوية؟

5 / الميزانية السنوية للمدرسة والتكلفة الجملية المتعلقة بإحداث تلك المدرسة

6/مدنا بملخص عن محتوى البرامج المدرسة،

7/ما هي الإجراءات التي اتخذتموها على اثر ما نشر بشبكة التواصل الاجتماعي بخصوص التجاوزات المرتكبة في اطار مدرسة تونس الدولية؟

8/هل ان الإبقاء على مدرسة تونس الدولية يتماشى مع قواعد الحوكمة والمساواة وعدم التمييز والانتماء والهوية المكرسة بالفصول 19 و22 و23 و44 و52 من الدستور؟

10/لماذا لم تعملوا على حذف الفصل 3 من الأمر عدد 1042 لسنة 1999 المتعلق بإحداث مدرسة تونس الدولية باعتبار انه كرس الفساد والمحسوبية والمحاباة؟

11/لماذا لم تحيلوا ملفات الترسيم المبنية على المحاباة والمحسوبية والفساد الى القضاء؟

12/هل تعتزمون حجب التمويل العمومي فورا عن المدرسة والتفويت فيها لاحقا تكريسا للمساواة والحوكمة وعدم التمييز؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد أحمد السعيداني

الموضوع: بخصوص" التجاوزات المرتكبة في إطار مدرسة تونس الدولية ."

وبعد تبعا لسؤالكم حول التجاوزات المرتكبة في إطار مدرسة تونس الدولية أتشرف بإعلامكم بأن وزارة التربية تكفلت سابقا بالإجابة على أسئلة مطابقة لسؤالكم اليوم إلى مجلس النواب آخرها كان بتاريخ 15 فيفري 2021 كما أن الحملات التي تتعلق بتجاوزات منسوبة لمدرسة تونس الدولية قد توقفت منذ فترة طويلة على صفحات التواصل الاجتماعي ، وذلك لنفاذ المرسوم عدد 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بالأنظمة المعلومات والاتصال، وخاصة الفصل 24 منها المتعلق بجزاء من يتعمد استعمال شبكة أنظمة المعلومات في ترويج الإشاعات الكاذبة ومضاعفة العقوبة إذا كان الشخص المستهدف موظفا عموميا . ونفيدكم في هذا الإطار بما يلي :

1-حول السؤال الأول

فيما يتعلق بتعيين مديرة مدرسة تونس الدولية وتفاديا للخلط بين التناظر على خطة مدير مؤسسة تربوية باعتبارها خطة وظيفية ظرفية تخضع للتناظر وذلك بالاستناد إلى اتفاقية بين الوزارة التربية والطرف الاجتماعي وبين خطة مدير مدرسة تونس الدولية وهي خطة

وظيفية مركزية حسب ما ينص على ذلك الفصل الخامس من الأمر 1042لسنة 1999، ذلك أن مدير المدرسة هو كاهية مدير إدارة مركزية.

وبالعودة إلى تعيين مديرة المدرسة الدولية فإنه يعود حكما إلى السلطة التقديرية للسيد وزير التربية في التعيين في الخطط الوظيفية وفقا لأحكام الأمر 1245 لسنة 2006 والمتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها .

وقد باشرت مديرة مدرسة تونس الدولية مهامها سنة 2017 على أساس مشروع لإدارة المؤسسة وخضعت لفترة تربص وحققت مختلف الأهداف التي حددتها في مشروع ترشحها لإدارة المدرسة وعلى رأسها اعتماد هذه المؤسسة والاعتراف الدولي بمستوها التعليمي في سبتمبر 2020 من ثم وقع تثبيتها في خطتها.

2-حول السؤال الثالث والسادس

وحيث إنّ مدرسة تونس الدولية تعدّ مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تخضع إلى إشراف وزارة التربية وتخضع تباعا إلى القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002

وحيث يقتضي الفصل 30 من القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002المؤرخ في 23 جويلية 2002 سالف الذكر أن" تجري التربية قبل المدرسية بمؤسسات وفضاءات تحدث للغرض .ويجري التعليم الأساسي بالمدارس الابتدائية وبالمدارس الإعدادية بمختلف أصنافها في المرحلة الثانية .

ويجري التعليم الثانوي بالمعاهد والمعاهد النموذجية (..) **ويمكن بمقتضى أمر إحداث مؤسسات تعليمية ذات برامج وأنظمة تعليمية مغايرة أو لفئات ذات خصوصية ."**

وحيث ترتيبا على ذلك تندرج مدرسة تونس الدولية ضمن المؤسسات التعليمية ذات البرامج والأنظمة التعليمية المغايرة ذلك أنه تبعا لأحكام الفصل 2 من الأمر عدد 1042 لسنة 1999 المؤرّخ في 17 ماي 1999 سالف الذكر " تسدي هذه المؤسسات تعليما متلائما مع البرامج المعمول بها في مؤسسات التعليم الأجنبية وذلك لفائدة التلاميذ الذين يسمح لهم بالتسجيل طبقا لمقتضيات الفصل " 3 كما يتولى التدريس بهذه المؤسسات مدرسون تونسيون مؤطرون بأعوان تابعين لهيئة التفقد البيداغوجي الراجعين بالنظر لوزارة التربية طبقا لمقتضيات الفصل 4 من الأمر عدد 1042 لسنة 1999 المومئ إليه أعلاه .

1-2 فالبرنامج المعتمد حاليا بمدرسة تونس الدولية هو حصيلة اتفاقية دولية بين تونس وفرنسا كما يدل على ذلك الرائد الرسمي لجمهورية الفرنسية عدد 52 لسنة 2001 فهي تطبق برنامج دولياً معتمدا في أكثر من 140 دولة في العالم يمكن التونسيين والأجانب من مواصلة دراستهم وبالتالي هو برنامج معترف به ومعترف بمعادلة شهائده

2-2 أما على مستوى الأساتذة فلا يوجد انتداب الأساتذة بمدرسة تونس الدولية وإنما يوجد نقلة أساتذة قارين بمؤسسات عمومية إلى هذه المدرسة تبعا لضبط حاجيات المؤسسة ووفقا لهيكلتها وهرم الفصول السنوي بها .

وتخضع نقلة الأساتذة إلى منشور وزاري وتشرف على تنظيمه لجنة بيداغوجية من متفقد الاختصاص وممثل عن المندوبية وممثل عن مدرسة تونس الدولية

3-حول السؤال 2 و4 و5 و8 و10 و11 و12

1-3 أما حول طلبكم مدكم بقائمة للتلاميذ" فإن التلاميذ أطفال يتمتعون بحماية معطياتهم الشخصية بسبب ما قد يتهددهم معنويا وماديا طبقا لأحكام مجلة حقوق الطفل التونسية والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وكذلك القانون التونسي لحماية المعطيات الشخصية.

مع العلم وأن إدارة المدرسة تمدنا سنويا في بداية شهري نوفمبر وجويلية من كل سنة دراسية بإحصائيات كمية واسمية لكل التلاميذ الوافدين على المدرسة والمغادرين لها ولم ترصد أي إخلالات في ذلك .

وعليه لا توجد ملفات ترسيم مبنية على المحاباة والمحسوبية والفساد باعتبار أن كل ملفات التلاميذ المسجلين تخضع لأحدى فقرات الفصل الثالث من الأمر 1042 سالف الذكر .

2-3 تعتمد مدرسة تونس الدولة في ميزانيتي التسيير (العنوان الأول) والاستثمار (العنوان الثاني) على مواردها الذاتية بنسبة مائة بالمائة .وهي لا تتحصل على أي مليم من الميزانية العامة للدولة التونسية ويمكنكم أن تطلعوا لذلك على قانون المالية لهذه السنة وللسنوات السابقة .

أما من حيث الظروف المادية والموضوعية فهي تتشابه إلى حد كبير جداً مع المؤسسات التربوية الأخرى على مستوى تجهيزاتها البيداغوجية وعلى مستوى تجهيزات البنية التحتية المستعملة .

فضلاً عن ذلك فإن الإبقاء عن المدرسة يتماشى مع قواعد الحوكمة والمساواة وعدم التميز لأن المدرسة تستوعب كل من تتوفر فيه شروط التي تنص عليها مختلف فقرات الفصل الثالث من الأمر المنظم للمدرسة .وقد قدمنا هذه السنة مشروع أمر لمزيد إضفاء الشفافية على مستوى معايير التسجيل في هذه المدرسة .

إن مدرسة تونس الدولية هي مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية ولا يمكن التفويت من الناحية الإجرائية في المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية باعتبار أنها لا تهدف إلى تحقيق أهداف ربحية ومادية .

4-حول السؤال السابع

تعبّر الوزارة عن انفتاحها على التحري في كل ما يرد عليها من ملفات وقد باشرت مهمة تفقد معمق في المدرسة منذ سنة 2017 واتخذت في ذلك القرارات التأديبية وهي على اطلاع يومي بكل ما يدور في مدرسة تونس الدولية عن طريق مختلف هيكلها. كما تذكر الوزارة بالقدر نفسه أن الإدارة لا تدار بما ينشر على شبكات التواصل الاجتماعي.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير التربية بخصوص الأنشطة الخاصة بمقابل الممارسة من قبل بعض المنتسبين لوزارة التربية

سيدي الوزير،

لا يخفى عليكم ان بعض مدرسي التعليم الثانوي والابتدائي المنتسبين لوزارة التربية بصدد مباشرة أنشطة اعلامية خاصة بمقابل كمحللين ومعلقين ومعدي ومقدمي برامج ببعض التلفزات والاذاعات ومثل هذه الانشطة تخضع للترخيص المشار إليه بالفصل 5 من قانون

الوظيفة العمومية وللفصل 41 من مجلة المحاسبة العمومية والذي وجب أن يتعلق بمباشرة نشاط خاص خارج أوقات العمل وأن لا يضر بالمرفق العمومي الذي تحول الى عجلة خامسة مثلما نلاحظه اليوم وهذا مظهر من مظاهر الفساد المنظم الذي يتفرج عليه الجميع، علما أن أحكام ذاك الفصل فاسدة ومخالفة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفيها تقنين للفساد وتخريب المرفق العمومي .

فعلى سبيل المثال لا الحصر، مارس أحد المنتسبين لوزارتكم نشاط محلل ومعلق بقناة الحوار التونسي منذ سنوات .كما أن منتسبا آخر مارس نفس النشاط بقناة التاسعة أيضا مارس المدعو مختار الخلفاوي أحد المنتسبين لوزارتكم اثناء أوقات العمل نشاط محلل براديو شمس اضافة الى تعاقده سابقا مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كما يمارس نفس النشاط أعوان آخرون بالإذاعة الثقافية والإذاعة الوطنية وبقناة التاسعة .

في هذا الإطار، نرجوا منكم مدنا بقائمة في اساتذة التعليم الثانوي والمعلمين وكل المنتسبين لوزارة التربية المرخص لهم من وزارة التربية في مباشرة أنشطة اعلامية وغيرها خاصة بمقابل وبنسخ من التراخيص التي تحصلوا عليها .

ما هي الاجراءات التي تعتزمون اتخاذها لإلغاء التراخيص الفاسدة إذا ما وجدت التي تسمح بمباشرة النشاط الخاص اثناء اوقات العمل ولوضع حد لهذه الظاهرة المضرة بالمرفق العمومي وبالتلاميذ؟

اخيرا، ما هي وضعية المدعو مختار الخلفاوي تجاه وزارتكم باعتبار انه يعمل محللا بإذاعة IFM وهل تعتزمون اصدار منشور بهذا الخصوص للتصدي لهذه الظاهرة المضرة جدا وكذلك احالة هذا الملف عند الاقتضاء الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي في غياب تراخيص باعتبار ان الامر يتعلق بملف فساد على معنى الفصل 96من المجلة الجزائية؟

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد أحمد السعيداني

الموضوع :بخصوص الأنشطة الخاصة بمقابل الممارسة من قبل بعض المنتسبين لوزارة التربية .

المصاحيب: -نسخة من الأمر عدد 83 لسنة 1995 المؤرخ في 16 جانفي 1995 والمتعلق بممارسة الأعوان العموميين لنشاط مهني خاص بمقابل

-المنشور عدد 35 المؤرخ في 26 نوفمبر2004

-مذكرة السيد وزير التربية والتكوين بتاريخ 16 ديسمبر 2004 تحت عدد 24815

عملا بأحكام الأمر عدد 83 لسنة 1995 المؤرخ في 16 جانفي 1995والمتعلق بممارسة الأعوان العموميين لنشاط مني خاص بمقابل وتبعا للمنشور عدد 35 المؤرخ في 26 نوفمبر 2004 ولمذكرة السيد وزير التربية والتكوين بتاريخ 16 ديسمبر 2004 تحت عدد24815، ترخص وزارة التربية لمنظوريها القيام بساعات إضافية للتدريس والتنشيط والتكوين شرط أن لا تؤثر هذه الأنشطة على التزامات المعنيين بالأمر تجاه عملهم وأن لا تتزامن مع ساعات العمل في المؤسسة الأصلية الراجعين إليها بالنظر، وأن لا تتجاوز الأربع ساعات في الأسبوع.

كما نفيدكم أن كل مطلب استرخاص يجب أن يحتوي على بطاقة إرشادات وجدول أوقات ممضى من قبل مدير المؤسسة الأصلية وجدول أوقات المؤسسة غير الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية والمزمع القيام بالساعات الإضافية بها ومطبوعة لطلب استرخاص يحتوي على رأي مدير المؤسسة الأصلية ومدير المؤسسة الغير راجعة بالنظر إلى وزارة التربية والمندوب الجهوي للتربية أما بخصوص إجراءات الوزارة لمنع أي تجاوزات فقد تم فعليا في هذا الصدد إرجاع صلاحيات الموافقة على التراخيص بمختلف أنواعها إلى الإدارة العامة للموارد البشرية بالإدارة المركزية بعد أن كانت تنجز على مستوى المندوبيات الجهوية للتربية.

وفي هذا الإطار نعلمكم في خصوص الإجراءات المتخذة بشأن السيد مختار الخلفاوي أنه تم بقرار من وزير التربية إنهاء مهامه من خطة مدير الاتصال بوزارة التربية وتم تكليفه بعمل إداري بالمركز الوطني للتكوين وتطوير الكفاءات، وتم التنبيه عليه بضرورة عدم القيام بأي نشاط دون الحصول على ترخيص مسبق في الغرض من الإدارة، وتولى المعني بالأمر تقديم طلب إحالة على التقاعد ضمن البرنامج الخصوصي تم بموجبه إحالته على التقاعد بتاريخ 01-02-2024.

الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى

تونس في 26 أكتوبر 2004

منشور عـــدد 35

من الوزير الأول

إلـــى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضـــوع : ممارسة الأعوان العموميين لنشاط مهني خاص بمقابل.

المراجـــع : – الأمر عدد 83 لسنة 1995 المؤرخ في 16 جانفي 1995.
– الأمر عدد 1875 لسنة 1998 المؤرخ في 28 سبتمبر 1998.
– المنشور عدد 56 المؤرخ في 5 أكتوبر 1994.
– المنشور عدد 6 المؤرخ في 19 فيفري 1995.
– المنشور عدد 45 المؤرخ في 19 أكتوبر 1998 .

المصاحيـــب: 2 .

وبعـــد، فقـــد ضبط الأمران والمناشير المشار إليها أعلاه، الشروط اللازمـــة والإجراءات الواجب اتباعها لتمكين الأعوان العموميين من القيام بصفة استثنائية بنشاط مهني خاص بمقابل.

ويتعين في هذا الخصوص، التذكير بوجوب احترام تلك المقتضيات مـــن قبل الإدارات العمومية ومراقبة حسن تطبيقها من قبل منظوريكم ومن قبل الموظفين المعنيين بها مع ضرورة المحافظة على مصالح الإدارة حتى لا يؤدي هذا النشاط إلى إخلال المعنيين بوظيفتهم الأصلية.

1

و يهـــدف هـــذا المنشور إلى جانب التذكير بوجوب العمل بما جاء بالمناشـــير المشار إليها أعلاه، إلى تحديد الإجراءات التي يتعين اتباعها قبل الشروع في ممارسة أحد الأنشطة التالية :

1- أنشطة التدريس والتكوين:

- سعيا إلى مزيد إحكام التجاء بعض المؤسسات التعليمية أو التكوينية إلى الاســـتعانة بالأعوان العموميين لتأمين أعمال التدريس والتكوين ولغاية ملاءمة هـــذا النشـــاط الاستثنائي مع متطلبات العمل الأصلي لهؤلاء الأعوان فإنه يتعين التذكير باحترام الإجراءات التالية:

* علـــى العـــون المعني بالأمر أن يلتمس ترخيصا كتابيا من رئيس الإدارة التي يـــرجع إلـــيها بالـــنظر قبل الشروع في التدريس وذلك وفقا للأنموذج المصاحب (الملحق عدد 1).
* لا يجـــوز لأي مؤسسة السماح لعون عمومي بمباشرة نشاط تكويني لديها قبل اتصالها بترخيص في ذلك من السلطة المؤهلة.
* يكـــون العدد الأقصى للساعات الأسبوعية للتدريس أربع ساعات سواء خلال توقيت العمل الإداري أو خارجه.
* يتعيـــن في صورة القيام بعدد ساعات يتجاوز هذا الحدّ الأقصى طلب ترخيص مسبق من الوزير الذي يمارس سلطة التسلسل أو الإشراف الإداري إزاء الأعوان المعنيين بالأمر.
* علـــى كل مؤسسة تعليمية أو تكوينية أن تبادر في مفتتح كل دورة تكوينية أو ســـنة جامعية أو دراسية بتوجيه قائمة اسمية إلى الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظـــيفة العموميـــة فـــي الأعوان المكلفين بالتدريس وصفتهم والإدارات التي يرجعون إليها بالنظر وعدد الساعات المسندة إلى كل واحد منهم.

ومن جهة أخرى يجدر التذكير بأنه على العون العمومي المباشر للنشاط :

* السهر على عدم الإضرار بوظيفته الأساسية أو الإخلال بمصالح الإدارة.
* عـدم استعمال الإمكانيات المادية والبشرية التابعة لإدارته للأغراض المذكورة باسـتثناء الحالات التي يتم الترخيص فيها كتابيا من طرف رئيس الإدارة والتي تقتضـيها مصلحة الإدارة وذلك بصورة واضحة ومحددة لضمان حقوق الإدارة والغير.
* العـدول عن هذا العمل الاستثنائي في صورة تلقيه معارضة كتابية من طرف رئيسه.

2- الاختبارات أو الاستشارات :

يجدر التذكير في هذا المجال بأن هذه الأنشطة الخصوصية:

* تتمّ على أساس عقود خاضعة مسبقا إلى تأشيرة الوزارة الأولى (الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية) طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.
* وتكـون وجوبا دون مقابل إذا كانت لفائدة الإدارة أو المؤسسة أو المنشأة التي يرجع إليها العون بالنظر وكذلك لفائدة الهياكل الخاضعة لسلطة إدارته الأصلية أو لمراقبتها.

3- الأعمال الاستثنائية:

تقـوم بعـض المؤسسات والمنشآت العمومية أو الخاصة بدعوة الأعوان العموميـن قصد تنشيط ملتقيات أو أيام دراسية أو لتقديم محاضرة أو مداخلة أو دروس دعم ورسكلة.

غير أنه لوحظ في عديد الحالات أن الاتفاق مع هذه الخبرات الإدارية يتم مباشرة وبصفة فردية دون إعلام الإدارة الأصلية للعون العمومي.

ولتنظيم هذه الأعمال الاستثنائية يتعين مستقبلا الالتزام بالإجراءات التالية قبل السماح للأعوان العموميين بالقيام بها :

* على العون العمومي المعني المبادرة بإعلام إدارته الأصلية بالدعوة الموجهة إليه في الغرض قبل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ انطلاق النشاط المزمع القيام به (محاضرة، حلقة، ملتقى، دورة ....) والتماس ترخيص في ذلك. ويحجر على العون العمومي الشروع في إنجاز النشاط ما لم يرخص له كتابيا في ذلك من قبل رئيس الإدارة.

* يتم إعلام الإدارة بواسطة أنموذج الاستمارة المصاحبة لهذا المنشور (الملحق عدد2) مع الحرص على التأكد وجوبا من مدى ملائمة المؤهلات العلمية والمهنية للمعني بالأمر لموضوع النشاط .

* يمكن استثناء المؤسسات العمومية المختصة في مجال التكوين والرسكلة من تطبيق هذه المقتضيات على أن تتولى بصفة مسبقة ضبط برنامجها التدريبي أو التكويني وتحديد قائمة الأعوان العموميين المدعوين للقيام بهذا النشاط بالتنسيق مع الإدارات التي يرجعون إليها بالنظر.

ونظرا إلى أهمية الموضوع وانعكاسه المباشر على سير العمل الإداري الرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية السهر على تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل دقة.

والسلام

عن الوزير الأول
الكاتب العام للحكومة
مع مجلس الوزراء ومكلف بتسيير الإقامات
والعلاقات مع مجلس الوزراء ومكلف المستشارين

الإمضاء: عمار جستنيدان

وزارة التربية والتكوين
مكتب الضبط المركزي
27 نوفمبر 2004
49060

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات

تونس في : 02 فيفري 2019

مذكرة

إلى السيد المدير العام للموارد البشرية 006292

الموضوع: حول إمكانية الترخيص لبعض الاعوان الراجعين بالنظر الى وزارة التربية في القيام بساعات إضافية بمقابل للتنشيط بمؤسسات إعلامية .

المرجع : احالتكم عدد 4720بتاريخ 12افريل 2019 .

و بعد، فتبعا لإحالتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه و المتعلقة بابداء الراي حول إمكانية الترخيص لبعض الاعوان الراجعين بالنظر الى وزارة التربية في القيام بساعات إضافية بمقابل للتنشيط بمؤسسات إعلامية، نفيدكم بانه يحجر على العون العمومي ممارسة نشاط خاص بمقابل عملا بالفصل 5 من القانون الوظيفة العمومية باستثناء بعض النشاطات المذكورة حصريا بالأمر عدد 83 لسنة 1995 المؤرخ في 16 جانفي 1995 المتعلق بممارسة أعوان الدولة و الجماعات العمومية المحلية و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية و المنشآت العمومية بعنوان مهني لنشاط خاص بمقابل.

وباعتبار ان النشاط الخاص المذكور لا يندرج ضمن الاستثناءات المنصوص عليها بالأمر المشار اليه أعلاه فانه لا يمكن الترخيص للأعوان المعنيين في القيام بالتنشيط بمقابل في المؤسسات الإعلامية.

وقد فهما في 02 فيفري 2019

والسلام

امر عدد 148 لسنة 1995 مؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بتسمية وزير السياحة والصناعات التقليدية.

إن رئيس الجمهورية،

بعد الإطلاع على الدستور وخاصة على الفصل 50 منه،

وعلى الأمر عدد 275 لسنة 1991 المؤرخ في 20 فيفري 1991 المتعلق بتسمية الوزير الأول،

يصدر الأمر الاتي نصه :

الفصل الأول - سمّي السيد صلاح الدين معاوي، وزيرا للسياحة والصناعات التقليدية.

الفصل 2 - ينشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 25 جانفي 1995 .

زين العابدين بن علي

امر عدد 149 لسنة 1995 مؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بتسمية وزير الثقافة.

إن رئيس الجمهورية،

بعد الإطلاع على الدستور وخاصة على الفصل 50 منه،

وعلى الأمر عدد 275 لسنة 1991 المؤرخ في 20 فيفري 1991 المتعلق بتسمية الوزير الأول،

يصدر الأمر الاتي نصه :

الفصل الأول - سمّي السيد صالح اليكاري، وزيرا للثقافة.

الفصل 2 - ينشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 25 جانفي 1995 .

زين العابدين بن علي

امر عدد 150 لسنة 1995 مؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بتسمية كاتب دولة لدى وزير الفلاحة مكلفا بالصيد البحري.

إن رئيس الجمهورية،

بعد الإطلاع على الدستور وخاصة على الفصل 50 منه،

وعلى الأمر عدد 275 لسنة 1991 المؤرخ في 20 فيفري 1991 المتعلق بتسمية الوزير الأول،

يصدر الأمر الاتي نصه :

الفصل الأول - سمّي السيد الشاذلي العروسي، كاتب دولة لدى وزير الفلاحة مكلفا بالصيد البحري.

الفصل 2 - ينشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 25 جانفي 1995 .

زين العابدين بن علي

امر عدد 151 لسنة 1995 مؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بتسمية كاتب دولة لدى وزير الداخلية مكلفا بالأمن.

إن رئيس الجمهورية،

بعد الإطلاع على الدستور وخاصة على الفصل 50 منه،

وعلى الأمر عدد 275 لسنة 1991 المؤرخ في 20 فيفري 1991 المتعلق بتسمية الوزير الأول،

يصدر الأمر الاتي نصه :

الفصل الأول - سمّي السيد محمّد علي القنزوعي، كاتب دولة لدى وزير الداخلية مكلفا بالأمن.

الفصل 2 - ينشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 25 جانفي 1995 .

زين العابدين بن علي

تسمية

بمقتضى امر عدد 152 لسنة 1995 مؤرخ في 25 جانفي 1995 .

سمّي السيد الهادي بالصادق، رئيسا للمجلس الدستوري ويتمتع في هذه الخطة برتبة وامتيازات كاتب دولة.

إنهاء مهام

بمقتضى امر عدد 153 لسنة 1995 مؤرخ في 25 جانفي 1995 .

أنهيت مهام السيد أحمد عياض الودرني، المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية بداية من غرة نوفمبر 1994 .

الوزارة الأولى

امر عدد 83 لسنة 1995 مؤرخ في 16 جانفي 1995 يتعلق بممارسة أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية بعنوان مهني لنشاط خاص بمقابل.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الإطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وخاصة الفصلين 5 و82 منه،

وعلى القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا وخاصة الفصلين 6 و71 منه،

وعلى الأمر عدد 838 لسنة 1985 المؤرخ في 17 جوان 1985 والمتعلق بممارسة أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لنشاط خاص بمقابل كما وقع تنقيحه بالأمر عدد 1710 لسنة 1992 المؤرخ في 21 سبتمبر 1992،

وعلى الأمر عدد 929 لسنة 1986 المؤرخ في 7 أكتوبر 1986 والمتعلق بممارسة أعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا لنشاط خاص بمقابل،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول - تنطبق أحكام هذا الأمر على أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية مهما كانت وضعيتهم.

الفصل 2 - يحجر على الأعوان المشار إليهم بالفصل الأول من هذا الأمر أن يمارسوا بعنوان مهني وبمقابل نشاطا خاصا مهما كان نوعه مع مراعاة الإستثناءات المنصوص عليها بالفصول 3 و4 و5 و6 و7 من هذا الأمر.

الفصل 3 ـ لا ينطبق التحجير المنصوص عليه بالفصل الثاني من هذا الأمر على الأعوان المحالين على عدم المباشرة لأغراض شخصية.

غير أنه يتعين على العون الموضوع في حالة عدم المباشرة لأغراض شخصية والذي يعتزم ممارسة نشاط خاص بمقابل أن يعلم مسبقا الرئيس المباشر للإدارة أو المنشأة العمومية الراجع لها بالنظر بهذا النشاط.

الفصل 4 ـ لا ينطبق التحجير المنصوص عليه بالفصل الثاني من هذا الأمر على إنجاز الأعمال العلمية والأدبية والفنية ولا على البحث العلمي، غير أنه لا يجب أن تسيطر الصبغة التجارية على هذه الأعمال.

وفي صورة ما إذا تم القيام بهذه الأنشطة بمقابل يتعين على العون إعلام رئيس الإدارة أو المنشأة العمومية الراجع لها بالنظر بذلك.

الفصل 5 ـ يمكن لأعوان سلك التعليم والسلك الطبي والموازي للطبي القيام بمهنة حرة ناتجة عن طبيعة وظائفهم.

تضبط شروط مباشرة هذه المهنة بالأنظمة الأساسية الخاصة بهؤلاء الأعوان.

الفصل 6 ـ يمكن أن يرخص للأعوان المشار إليهم بالفصل الأول من هذا الأمر من قبل رئيس الإدارة أو المنشأة العمومية الراجعين لها بالنظر في :

ـ إجراء اختبارات واستشارات بمقابل.

غير أنه يجب أن لا تنجز الاختبارات والاستشارات ضد مصالح الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية.

وعندما يكون إنجاز الإختبارات والاستشارات لفائدة الإدارة أو المنشأة العمومية التي يعمل بها العون أو لفائدة هيكل خاضع لنفوذها أو لرقابتها، فإن إنجازها يجب أن يكون بدون مقابل.

ـ القيام بدروس لها علاقة بصلاحياتهم بمقابل.

يجب أن يكون الترخيص في إجراء اختبارات واستشارات والقيام بدروس مسبق وكتابي.

الفصل 7 ـ يمكن أن يرخص من قبل الوزير الأول للأعوان المشار إليهم بالفصل الأول من هذا الأمر في :

ـ المشاركة بمقابل في إنجاز الدراسات المندرجة ضمن برنامج الإصلاح الإداري،

ـ المشاركة بمقابل في إنجاز الدراسات الإستراتيجية المندرجة ضمن الأعمال التحضيرية لمخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وتتم هذه المشاركة وفق مقتضيات كراس الشروط والعقود المبرمة في الغرض.

الفصل 8 ـ يجب أن لا يضر إنجاز الأعمال المنصوص عليها بالفصول 3 و4 و5 و6 و7 من هذا الأمر بممارسة العون لوظائفه الأصلية وأن لا يخل بمصالح الإدارة أو المنشأة العمومية ولا باستقلال العون القائم بتلك الأعمال، ويتعين على المعنيين بالأمر الإلتزام بواجب التحفظ وكتمان السر المهني أثناء ممارستهم لهذه الأنشطة.

الفصل 9 ـ لا يمكن للعون استعمال وسائل المصلحة الخاصة بالإدارة أو المنشأة العمومية عند قيامه بالأنشطة المنصوص عليها بالفصول 4 و5 و6 و7 من هذا الأمر إلا بصفة استثنائية وفي هذه الحالة يجب أن يكون استعمال هذه الوسائل بمقتضى :

ـ ترخيص كتابي ومسبق من قبل رئيس الإدارة أو المنشأة العمومية المعنية

ـ وبمقابل يضبط باتفاقية.

الفصل 10 ـ يمكن للإدارة أو المنشأة العمومية في أي وقت أن تحجر على هؤلاء الأعوان القيام بأي نشاط مضر بمصالحها.

الفصل 11 ـ ألغيت جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر وخاصة أحكام الأمر عدد 838 لسنة 1985 المؤرخ في 17 جوان 1985 والأمر عدد 929 لسنة 1986 المؤرخ في 7 أكتوبر 1986 المشار إليهما أعلاه.

الفصل 12 ـ الوزير الأول ووزير الدولة وزير الداخلية والوزراء وكتاب الدولة، مكلفون كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 جانفي 1995 .

زين العابدين بن علي

تسميات

بمقتضى أمر عدد 155 لسنة 1995 مؤرخ في 25 جانفي 1995 .

سمّي السيد اسماعيل العياري، رئيسا أول لدائرة المحاسبات ويتمتع في هذه الخطة برتبة وامتيازات كاتب دولة.

بمقتضى أمر عدد 154 لسنة 1995 مؤرخ في 25 جانفي 1995 .

سمّي السيد محمد المنصف بن نعسك مديرا عاما للوكالة التونسية للإتصال الخارجي.

بمقتضى أمر عدد 84 لسنة 1995 مؤرخ في 17 جانفي 1995 .

كلّفت السيدة سلوى بن سالم حرم بن عمر، أستاذة تعليم ثانوي، بمهام رئيس مصلحة بإدارة نوعية الخدمة العمومية بالوزارة الأولى.

وزارة الداخلية

تسميات

بمقتضى أمر عدد 85 لسنة 1995 مؤرخ في 17 جانفي 1995 .

كلّف السيد محمد السيد، المهندس الفرعي، بمهام كاهية مدير المصالح الفنية ببلدية أريانة.

بمقتضى أمر عدد 86 لسنة 1995 مؤرخ في 17 جانفي 1995 .

كلّف السيد الطيب قاسم، المهندس المعماري الأول، بمهام كاهية مدير التهيئة بالإدارة الفنية ببلدية حمام الأنف.

بمقتضى أمر عدد 87 لسنة 1995 مؤرخ في 17 جانفي 1995 .

كلّف السيد محمد الصالح المحجوبي، أستاذ التعليم الثانوي، بمهام رئيس الدائرة الفرعية للعمل الإجتماعي والتضامن بدائرة الشؤون الإجتماعية بولاية جندوبة بخطة وصلاحيات رئيس مصلحة إدارة مركزية مع التمتع بنفس المنح والإمتيازات المخولة لهذا الأخير.

بمقتضى أمر عدد 88 لسنة 1995 مؤرخ في 17 جانفي 1995 .

كلّف السيد الفاهم عثماني، أستاذ التعليم الثانوي، بمهام رئيس الدائرة الفرعية للمشاريع والبرامج البلدية بدائرة الشؤون البلدية بولاية أريانة بخطة وصلاحيات رئيس مصلحة إدارة مركزية مع التمتع بنفس المنح والإمتيازات المخولة لهذا الأخير.

بمقتضى أمر عدد 89 لسنة 1995 مؤرخ في 17 جانفي 1995 .

كلّف السيد محمد الأسعد صائصة، المهندس المعماري الأول، بمهام كاتب عام من الدرجة الثالثة ببلدية سليانة.

السؤال الكتابي الرابع

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير التربية بخصوص الصفقات المتعلقة بإصلاح التعليم والمساكن الوظيفية ورفض المدرسين الخضوع للخصم من المورد ومسائل أخرى مختلفة.

سيدي الوزير،

في إطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجوا منكم مدنا بالمعطيات التالية :

1/ قائمة في الصفقات المبرمة من قبل الوزارة منذ سنة 2011 في إطار برنامج الإصلاح التربوي مع ذكر موضوع الصفقة والجهة الفائزة بها ومبلغ الصفقة ومصدر (تمويلها تمويل ذاتي أو قرض خارجي)

2/قائمة في الصفقات المبرمة في اطار برنامج الإصلاح التربوي مع شركة SOFRECOM ،

3/ نسخة من التقارير الرقابية المتعلقة بالمركز الوطني البيداغوجي،

4/ قائمة في الصفقات المبرمة منذ سنة 2011 من قبل المركز الوطني البيداغوجي بخصوص الكراس والكتاب المدرسي مع ذكر الجهة الفائزة بالصفقة ومبلغها،

5/ ما هي الاجراءات التي تعتزمون اتخاذها ضد بعض المدرسين المارقين الذين يرفضون الخضوع للخصم من المورد بنسبة 15 بالمائة بعنوان المبالغ التي يقبضونها بعنوان الدروس الخصوصية داخل المؤسسات التربوية العمومية وذلك في دوس على القانون الجبائي والقرار الصادر عنكم بخصوص تقسيم مداخيل الدروس الخصوصية؟

6/ما هي الاجراءات التي تعتزمون اتخاذها ضد بعض مديري المؤسسات التربوية المارقين الذين لا يحترمون الواجبات المحاسبية والجبائية بخصوص مداخيل الدروس الخصوصية وذلك في دوس على مجلة المحاسبة العمومية والقانون الجبائي والقرار الصادر عنكم بخصوص تقسيم مداخيل الدروس الخصوصية؟

7 / هل تعتزمون فتح تحقيق بخصوص المارقين المشار اليهم أعلاه واحالة هذا الملف الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي باعتبار أن الأمر يتعلق باختلاس اموال عمومية، علما أن البعض من هؤلاء ينشطون بالمدارس والمعاهد المحيطة بمقر وزارتكم؟

8/ ما هي المقاييس المعتمدة من قبل وزارتكم في اسناد المساكن الوظيفية،

9/هل فتحتم تحقيقا بخصوص التجاوزات المرتكبة في اسناد المساكن الوظيفية والمتمثلة في تحويل بعض الاقسام الى مساكن ووضع المساكن الوظيفية على ذمة غير مستحقيها كالأقارب وغيرهم؟

10/ قائمة في المنح والهبات التي تحصلت عليها الوزارة من الخارج ابتداء من سنة2011 .

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد أحمد السعيداني

الموضوع :بخصوص الصفقات المتعلقة بإصلاح التعليم والمساكن الوظيفية ورفض المدرسين الخضوع للخصم من المورد ومسائل أخرى مختلفة

بخصوص الإجابة على السؤال المتعلق بقائمة الصفقات المبرمة من قبل الوزارة منذ سنة 2011 في إطار برنامج الإصلاح التربوي وقائمة في الصفقات المبرمة في إطار برنامج الإصلاح التربوي مع شركة "SOFRECOM" وقائمة في الصفقات المبرمة منذ سنة 2011 من قبل المركز الوطني البيداغوجي بخصوص الكراس والكتاب المدرسي مع ذكر الحبة الفائزة بالصفقة ومبلغها .

نفيدكم بأن الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات تولت تقديم إجابة في الغرض بخصوص الموضوع المعروض وذلك بمناسبة القضية عدد المؤرخة في 2022/07/13 القائم بها السيد نزار الغرياني لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة حيث أكدت الإدارة العامة الشؤون القانونية والنزاعات ضمن تقريرها الموجه إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة تحت عدد 2023-07-1015-0000079 تاريخ 2023/01/13 أن الوزارة لم تقم بإبرام صفقات في إطار برنامج الإصلاح التربوي حيث أن الصفقات التي أبرمتها الوزارة منذ سنة 2011 هي صفقات عادية تدخل ضمن تنفيذ الميزانيات السنوية للوزارة .كما أن الوزارة ممثلة في مصالحها المعنية لم يسبق لها مطلقا إبرام صفقات مع شركة" SOFRECOM "

وحيث تولت الإدارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات إجابة عن السؤال المتعلق بالصفقات المبرمة منذ سنة 2011 من قبل المركز الوطني البيداغوجي بخصوص الكراس والكتاب المدرسي وذلك بموافاة هيئة النفاذ إلى المعلومة بقائمة تتضمن الصفقات التي أبرمها المركز الوطني البيداغوجي منذ سنة 2011 مع جملة المزودين لاقتناء الكراس المدرسي وطباعة وتسفير الكتب المدرسية .

وحيث صدر القرار المؤرخ في 2023/11/09 عن هيئة النفاذ إلى المعلومة في القضية عدد 5359 القاضي بقبول الدعوى شكلا وفي الأصل بإلزام الإدارة بتمكين العارض من نسخة ورقية.

وعليه، تولّت الإدارة تقديم مطلب الاستئناف إلى المحكمة الإدارية للطعن في القرار المعني .

كما نعلمكم أن المركز الوطني البيداغوجي لم يبرم صفقات بخصوص الكراس المدرسي وكان دوره يقتصر على مراقبة جودة الكراس المدرسي إلى حدود سنة 2018.

ونوافيكم بالوثيقة المرفقة (الوثيقة 01) بقائمة في نتائج طلبات العروض المتعلقة بطباعة وتسفير الكتب المدرسية ابتداء من سنة 2011إلى غاية سنة 2023 وبنسخ من التقارير الرقابية وعناصر الإجابة عنه والمتعلقة بالمركز الوطني البيداغوجي (الوثيقة 02)وبخصوص قائمة في المنح والهبات التي تحصلت عليها الوزارة من الخارج ابتداء من سنة 2011 (الوثيقة03) .

بخصوص الإجابة عن السؤال المتعلق برفض المدرسين الخضوع للخصم من المورد عن مداخيل الدروس الخصوصية:

*يندرج الموضوع المعروض في إطار تطبيق القرار من وزير التربية ووزيرة المالية المؤرخ في 13 نوفمبر 2023 المتعلق بتنقيح القرار المؤرخ

في 31 ديسمبر 2015 المتعلق بضبط المبالغ المستوجبة الدفع من قبل أولياء التلاميذ المتابعين للدروس الخصوصية وتحديد الجهة المكلفة بقبضها وكيفية توزيعها على مختلف المتدخلين الذي اقتضى بالفصل 3 (جديد)على أنه تدرج بحسابات جمعيات العمل التنموي بالمدارس الابتدائية المداخيل المتأتية من الدروس الخصوصية ويتولى رئيس كل جمعية قبض هذه المداخيل وتوزيعها على مختلف المتدخلين وفقا لما يلي :

80% لفائدة المدرس القائم بها،

5% من جملة المداخيل لفائدة الإطار المشرف على هذه الدروس وخاصة منهم مدير المدرسة الابتدائية المعنية ومساعده،

5% من جملة المداخيل لفائدة العملة مقابل الخدمات التي يتم تقديمها، توزع بينهم بالتساوي

-تطرح من الـ10% المتبقية المبالغ المستوجبة بعنوان الإعفاءات المنصوص عليها بالفصل 2 أعلاه ويتم تنزيل الفواضل بحسابات جمعية العمل التنموي بالمدرسة الابتدائية.

كما ينص الفصل 4 (جديد) من نفس القرار على أنه " يتولّى محاسب المؤسسة التربوية في المدارس الإعدادية والمعاهد قبض المداخيل المتأتية من الدروس الخصوصية ويتولى مدير المؤسسة توزيعها على مختلف المتدخلين وفقا لما يلي:

80% لفائدة المدرس القائم بها،

5% من جملة المداخيل لفائدة القائمين على تنظيم وتسيير هذه الدروس وخاصة منهم والقيمون العامون والقيمون ومحاسب المؤسسة ،

5% من جملة المداخيل لفائدة العملة مقابل الخدمات التي يتم تقديمها توزع بينهم بالتساوي تطرح من الـ 10% المتبقية المبالغ المستوجبة بعنوان الإعفاءات المنصوص عليها بالفصل 2 أعلاه 3 .

*تولت الوزارة في هذا الإطار توجيه المذكرة عدد 2022-07-2221984-1013 المؤرخة في 2022/10/25 إلى المندوبيات الجهوية للتربية حول تطبيق إجراء الخصم من المورد من منابات المتدخلين في الدروس الخصوصية حيث تم التأكيد على ضرورة احترام التعليمات العامة عدد 35 لسنة 2016 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لاسيما فيما يتعلق بإخضاع كل المبالغ الراجعة للأطراف المتدخلة في تنظيم الدروس الخصوصية إلى الخصم من المورد بعنوان الأداء على الدخل بنسبة 15 بالمائة وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 53 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبعيين والضريبة على الشركات ."

بخصوص المقاييس المعتمدة من قبل الوزارة في إسناد المساكن الوظيفية

يتعلق السؤال بالمساكن الوظيفية التي هي من مشمولات الإدارة العامة للبناءات والتجهيز وإن كان المقصود بها المساكن الإدارية فإن عملية الإسناد تتم على النحو التالي :

أولا :بالنسبة إلى ولايات تونس الكبرى (تونس، أريانة، بن عروس، ومنوبة)

يتولى ديوان مساكن أعوان وزارة التربية الإعلان عن شغور المساكن المراد تسويغها بتونس الكبرى وفتح باب الترشح لكرائها وذلك عن طريق الإدراج بموقع الواب الخاص بالديوان والتعليق بمقره الاجتماعي وبمقرات المندوبيات الجهوية للتربية التابعة لتونس الكبرى .

تحال مطالب الترشح الواردة على الديوان للجنة إسناد المساكن التي تتولى ترتيبها تفاضليا وفق المعايير المضبوطة لإسناد المساكن (الملحق عدد 1)

ثانيا :بالنسبة لباقي الولايات

تتولى المندوبية الجهوية للتربية الإعلان عن شغور المساكن المراد تسويغها بالولاية وفتح باب الترشح لكافة أعوان وزارة التربية العاملين بتلك الولاية وذلك عن طريق الإدراج بموقع الواب الخاص بالديوان والتعليق بمقرّ المندوبية المعنية والمؤسسات التربوية الراجعة لها بالنظر.

تدرس اللجنة الجهوية لإسناد المساكن الترشحات لكراء هذه المساكن، وتبت فيها بعد ترتيبها تفاضليا وفقا للمعايير المضبوطة في إسناد المساكن (الملحق عدد 1)

حول فتح تحقيق بخصوص التجاوزات المرتكبة في اسناد المساكن الوظيفية والمتمثلة في تحويل بعض الأقسام لمساكن

يتصرف ديوان مساكن أعوان وزارة التربية في المساكن الإدارية ولم يتم تحويل أي قسم لمسكن إداري بل بالعكس فإن بعض من المساكن الإدارية التي لم يتم تسويغها لعدم الطلب لعدة سنوات يتم تحويلها بطلب من المندوب الجهوي للتربية للحاجة الملحة والمتأكدة إلى قسم تحضيري أو فضاء تربوي أو مطعم مدرسي أو مقر لتفقدية تعليم أو قاعة تدريس أو مكتب إداري .

ملحق عدد 1

معايير إسناد المساكن

المساكن الريفية:

- الأولوية للعازبات.

الدخل الشهري:

- تسند 15 نقطة لصاحب الدخل الأدنى وتحذف نقطة لكل 100 د إضافي.

الحالة المدنية:

- تسند 4 نقاط للمطلقة أو الأرملة أو العزباء.
- تسند 2 نقاط للمتزوج (ة).

الوضعيات الاجتماعية:

- تسند 2 نقاط لكل طفل في الكفالة مع عدد أقصى 10 نقاط.
- تسند 2 نقاط لكل طفل يزاول دراسته بالتعليم العالي.
- تسند 5 نقاط لكل حالة إعاقة (المترشح أو القرين أو الأبناء).

الأقدمية:

- تسند نقطة واحدة لكل سنتين من الأقدمية في العمل.

الموقع الجغرافي:

- تسند 5 نقاط للمترشّح الذي يعمل بالمؤسسة التربوية الموجود بها المسكن موضوع التناظر.
- تسند نقطتان للمترشّح الذي مركز عمله بالمعتمدية التي يوجد بها المسكن موضوع التناظر.

ملاحظة:

- عند التساوي في العدد الجملي للنقاط بين مترشحين أو أكثر، يسند المسكن إلى الأكبر سنّا.

نتائج طلبات العروض المتعلقة بطباعة و تسفير الكتب المدرسية
ابتداء من سنة 2011 إلى غاية سنة 2023

السنة	عدد الصفقة	المشاركون في طلب العروض	الفائزون بالصفقة
2011 صفقة بالتفاوض المباشر	تبعا للظروف السياسية التي شهدتها تونس تمّ إبرام صفقة بالتفاوض المباشر على أساس الأسعار و النتائج التي تمّ التوصل إليها في سنة 2010	BETA	BETA
		LE LIVRE	LE LIVRE
		OMEGA	OMEGA
		ORBIS	ORBIS
		ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION
		STAG	STAG
		TUNIS HEBDO	BETA
2012	2012/01	LE LIVRE	LE LIVRE
		ORBIS	ORBIS
		OMEGA	OMEGA
		STAG	STAG
		ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION
		BETA	BETA
		TUNIS HEBDO	TUNIS HEBDO
		SAGEP	SAGEP
2013	2013/01	LE LIVRE	LE LIVRE
		ORBIS	ORBIS
		OMEGA	OMEGA
		STAG	STAG
		ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION
		BETA	BETA
		TUNIS HEBDO	TUNIS HEBDO
2014	2014/03	Le LIVRE	Le LIVRE

S T AG	S T AG		
ROTO Impression	ROTO Impression		
Tunis Hebdo	Tunis Hebdo		
OMEGA Edition	OMEGA Edition		
ORBIS Impression	ORBIS Impression		
BETA	BETA		
Le LIVRE	Le LIVRE	2015/01	2015
STEM	STEM		
OMEGA Edition	OMEGA Edition		
Tunis Hebdo	Tunis Hebdo		
STAG	STAG		
ORBIS Impression	ORBIS Impression		
ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION		
BETA	BETA		
IORT	IORT		
LE LIVRE	LE LIVRE	2016/05	2016
المطبعة العالمية بتونس IIT	المطبعة العالمية بتونس IIT		
ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION		
STEM	STEM		
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية	المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية		
STAG	STAG		
OMEGA	OMEGA		
ORBIS	ORBIS		
BETA	BETA		
TUNIS HEBDO	TUNIS HEBDO		
LE LIVRE	LE LIVRE	2017/02	2017
المطبعة العالمية بتونس IIT	المطبعة العالمية بتونس IIT		
TUNIS HEBDO	TUNIS HEBDO		
STEM	STEM		
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية	المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية		
STAG	STAG		
ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION		

OMEGA	OMEGA		
BETA	BETA		
ORBIS	ORBIS		
PRINTEC	PRINTEC	2018/04	2018
المطبعة العالمية بتونس IIT	المطبعة العالمية بتونس IIT		
لم تفز بالصفقة	TUNIS HEBDO		
لم تفز بالصفقة	المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية		
OMEGA	OMEGA		
ORBIS	ORBIS		
STAG	STAG		
STEM	STEM		
BETA	BETA		
ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION		
لم تفز بالصفقة	LE LIVRE		
المطبعة العالمية بتونس IIT	المطبعة العالمية بتونس IIT	2019/04	2019
BETA	BETA		
TUNIS HEBDO	TUNIS HEBDO		
ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION		
STAG	STAG		
OMEGA	OMEGA		
LE LIVRE	LE LIVRE		
SGIE	SGIE		
لم تفز بالصفقة	PRINTEC		
ORBIS	ORBIS		
STEM	STEM		
BETA	BETA	2020/02	2020
لم تفز بالصفقة	TUNIS HEBDO		
لم تفز بالصفقة	OMEGA		
SGIE	SGIE		
STAG	STAG		
لم تفز بالصفقة	LE LIVRE		
IIT	IIT		
لم تفز بالصفقة	PRINTEC		

الجمهورية التونسية
المركز الوطني البيداغوجي
وزارة التربية

3

لم تفز بالصفقة	ORBIS		
ROTO IMPRESSION	ROTO IMPRESSION		
لم تفز بالصفقة	IORT		
لم تفز بالصفقة	STEM		
OMEGA	OMEGA	2021/02	2021
BETA	BETA		
TUNIS HEBDO	TUNIS HEBDO		
STAG	STAG		
PRINTEC	PRINTEC		
IIT	IIT		
SGIE	SGIE		
STEM	STEM		
LE LIVRE	LE LIVRE		
ROTO IPPRESSION	ROTO IPPRESSION		
IORT	IORT		
لم تفز بالصفقة	ORBIS		
طلب عروض وطني غير مثمر	OMEGA	2022/01 طلب عروض وطني	2022
	LE LIVRE		
	STEM		
	ROTO IMPRESSION		
	TUNIS HEBDO		
	STAG		
	BETA		
	IIT		
	SGIE		
	PRINTEC		
	IORT		
TUNA MATBAACILIK SAN VE TIC AS	TUNA MATBAACILIK SAN VE TIC AS	2022/03 طلب عروض دولي	
لم تفز بالصفقة	KORZA YAYINCILIK BASIM SAN TIC AS		
لم تفز بالصفقة	الشركة الأهلية للطباعة و التغليف		
لم تفز بالصفقة	ORGANIZZAZIONE CALIGARI		

Le livre	Le livre	2023/01	2023
BETA	BETA		
لم تفز بالصفقة	Tunis HEBDO		
OMEGA	OMEGA		
SGIE	SGIE		
لم تفز بالصفقة	ROTO IMPRESSION		
STAG	STAG		
IORT	IORT		
PRINTEC	PRINTEC		
STEM	STEM		

الجمهورية التونسية
المركز الوطني البيداغوجي
وزارة التربية

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الكتابة العامة
إدارة تنسيق الإشراف

تونس، في 03 جانفي 2022

من وزير التربية

إلى

السيد الرئيس المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي

المركز الوطني البيداغوجي
مكتب الضبط المركزي
00024 05.01.22
الـــــوارد

الموضوع: حول المهمة الرقابية المجراة بالمركز الوطني البيداغوجي بتاريخ 03 ديسمبر 2021.

المراجـــع: - القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989، المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

- تكليف السيد الوزير بتاريخ 03 ديسمبر 2021.

المصاحيب : تقرير وارد تحت عدد 1612 بتاريخ 03 ديسمبر 2021.

وبعد، تبعا للفصل 7 من القانون عدد 9 المشار إليه بالمرجع وفي إطار المهمة الرقابية التي أذن بإجرائها السيد الوزير حول مواظبة الأعوان بالمؤسسات تحت إشراف وزارة التربية وذلك بمقتضى التكليف المشار إليه بالمرجع أعلاه والموجه إلى السيدات والسادة المتفقدين الإداريين والمالين، نوافيكم بنسخة من التقرير الخاص بالمهمة الرقابية المجراة بالمركز الوطني البيداغوجي بتاريخ 03 ديسمبر 2021 للتفضل بموافاة الكتابة العامة (إدارة تنسيق الإشراف) بالإجراءات المتخذة لتفادي الإخلالات المرصودة وذلك تبعا لتعليمات السيد الوزير في الغرض.

والسلام.

عن وزير التربية
الكاتب العام
الهادي الجمني

السيد رئيس الحكومة
للتفضل بالاطلاع
والتدخل في ما يراه
مناسبا
الوزير

السيد رئيس المحكمة
للتفضل بالاطلاع
والتدخل في ما يراه
مناسبا
الوزير

السيد رئيس الدائرة
المحاسبية
للتفضل بالاطلاع
والتدخل في ما يراه
مناسبا
الوزير

السيد الرئيس المدير العام
للمركز الوطني البيداغوجي
للتفضل بالاطلاع
والتدخل في ما يراه
مناسبا
الوزير

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
التفقدية العامة الإدارية والمالية

وزارة التربية
التفقدية العامة الإدارية والمالية
ورد في: 03 ديسمبر 2021
تحت عدد: 1242

تقرير حول
سير العمل بالإدارات واحترام التوقيت الإداري

I. تقديم عام:

المهمة: مهمة رقابية حول مواظبة الأعوان بالمؤسسات تحت اشراف وزارة التربية

الوزارة وزارة التربية،

هيكل الرقابة: التفقدية العامة الإدارية والمالية،

مرجع المهمة: تكليف وزاري بتاريخ 2021/12/03

تاريخ اجراء المهمة: 03 ديسمبر 2021

الهيكل المعني بالمراقبة: المركز الوطني البيداغوجي

إحدى المصالح المركزية للوزارة		مندوبية جهوية للتربية	مركز جهوي للتربية والتكوين المستمر أو معهد مهن التربية	مدرسة إعدادية أو معهد	مدرسة ابتدائية	مؤسسة عمومية غير إدارية أو منشأة عمومية

اسم الهيكل: المركز الوطني البيداغوجي

عنوان المقر: نهج علي باش حانبة تونس

رئيس الهيكل (الاسم واللقب والرتبة والخطة): سهيل عمار (رئيس مدير عام)

عدد أعوان الهيكل: 136

توزيع أعوان الهيكل:

	إطارات عليا (الأصناف من 09 الى 12)	إطارات يحمل الصنفان 7و8)	أعوان تسيير (الأصناف من 03 الى 06)	أعوان التنفيذ (الصنفان 1و2)
العدد	72	23	29	12

التوقيت الاداري المعتمد:

من 08.00 صباحا الى 12.30

ومن 13.30 الى 16.30

II. نظام متابعة الحضور واحترام التوقيت الإداري:

✓ **وجود نظام لمراقبة الحضور:** يتم اعتماد عدد 11 بطاقة حضور ورقية حسب عدد الهياكل الموجودة بالمقاطعة مع بطاقة حضور خاصة بالمراقبة على الرئيس الراجعة بالنظر الى وحدة مراقبة الحضور بسبب إقامة مقاطعة تستجيب لعدد [illegible]

✓ **النظام المعتمد لمراقبة الحضور في صورة وجوده:**

بطاقات ورقية			نظام الكتروني	
شهرية	أسبوعية	يومية	بطاقات الكترونية	البصمة Biométrique
		✓		

نظام آخر (التنصيص عليه):

✓ في صورة اعتماد نظام بطاقات الحضور الورقية، هل يتم اعتماد بطاقات التأخير: لا يتم اعتماد بطاقات التأخير

صفحة عدد 1

✓ أسباب عدم استخدام التطبيق الالكتروني في صورة وجوده: تبعا لمذكر عدد 39 صادرة عن الرئيس المدير العام للمركز البيداغوجي السيد رياض بن بوبكر بتاريخ 16 مارس 2020 تم التخلي عن اعتماد النظام البيومتري "توقيا من المخاطر المحتملة واعتماد التنقيط اليدوي وفقا للمقوائم التي يمسكها الرؤساء المباشرون وذلك بصفة استثنائية" وفق ما نصت عليه المذكرة المشار اليها.
علما وأنه لم يقع الرجوع الى اعتماد التنقيط الآلي الى حدود اليوم تاريخ اجراء هذه المهمة

✓ الأعوان المعنيون بنظام مراقبة الحضور:

كل الأعوان والإطارات دون استثناء	
باستثناء بعض الأعوان والإطارات والمسؤولين	*
(*) في هذه الحالة أذكر أسماءهم وصفاتهم:	
لا أحد	

12 جانفي 2022

المركز الوطني البيداغوجي
مكتب الضبط المركزي
00090 12.01.22
الصـــــادر

إلـــى
السيّد الكاتب العام
إدارة تنسيق الإشراف - وزارة التربية

الموضوع : حول المهمة الرقابية المجراة بالمركز الوطني البيداغوجي بتاريخ 03 ديسمبر 2021

المرجع : إحالتكم عدد ص 0000003-126-07-2022 بتاريخ 03 جانفي 2022 الواردة بتاريخ 05 جانفي 2022 تحت عدد 24.

المصاحيب : ملف

وبعد،

تبعا لتقرير المهمّة الرقابية المجراة على المركز بتاريخ 03 ديسمبر 2021 و الوارد بتاريخ 05 جانفي 2022 نوافيكم بالتوضيحات التالية و بجملة الإجراءات المتخذة في الغرض:

1- في ما يتعلق بنظام متابعة الحضور و إحترام التوقيت الإداري :

التقرير	الملاحظة	الجواب
صفحة عدد 01	نظام بيومتري (البصمة) متوقّر و غير معتمد	وقع التخلي عن إعتماد النظام البيومتري في متابعة الحضور توقيا من إنتشار فيروس كورونا. و ذلك تطبيقا لما جاء بالصفحة عدد 11 من دليل الإجراءات الصحية للتوقي من إنتشار فيروس كورونا الصادر خلال شهر أفريل 2020 حيث ورد ما يلي "interdire l'utilisation de tous types de pointeuses".(ملحق عدد 01)
	لا يتم اعتماد بطاقات التأخير	سيتم تجاوز هذا الاخلال بإضافة ورقة لتسجيل التأخير إلى حين تحسّن الوضع الوبائي في البلاد و العودة إلى اعتماد النظام البيومتري.

3 / 1

التقرير	الملاحظة	الجواب
الصفحات عدد 02-05-04-03	تسجيل الحضور: قائمة في الأعوان المدرجة أسماؤهم في بطاقات الحضور و غير مدرجة في قائمة الموارد المسلمة.	لقد تمّ موافاة فريق المراقبة بقائمة الأعوان القارّين بما في ذلك الأعوان المتواجدين بالفروع الجهوية و المخزن المركزي و عونين ملحقين خارج المركز في حين أن القائمة الثانية تخصّ الأعوان العرضيين. و تجدون صحبة هذا جدول يتضمن ملاحظات بخصوص الأعوان المعنيين بعدم الحضور (ملحق عدد 02)
	إذا كان مسموحاً للمسؤولين والاعوان مغادرة مقرّ العمل أثناء التوقيت القانوني، كيف يتم ذلك؟ بترخيص شفاهي: * ؛ بترخيص كتابي: لا	لا يتمّ السّماح للمسؤولين أو الأعوان بمغادرة مقرّ العمل إلا بترخيص كتابي مسبق تبعا للمذكرات التالية : -نسخة من مذكّرة عدد 161 بتاريخ 01 نوفمبر 2017 (ملحق عدد 03) -نسخة من مذكّرة عدد 1456 بتاريخ 10 أفريل 2018 (ملحق عدد 04) - نسخة من مذكّرة عدد 175 بتاريخ 15 ديسمبر 2021 (ملحق عدد 05) -نسخة من أنموذج " طلب رخصة خروج أثناء العمل "(ملحق عدد 06)
الصفحة عدد 06	الإجراءات المتخذة من قبل المصالح المختصة لتقييم حضور الأعوان و الإطارات و متابعته • الوحدة المكلفة ببدء العملية و تاريخ بداية تكليفها حسب تصريح المسؤول الأول عن الهيكل (سؤال كتابي): لا وجود؛ بعد المعاينة والتثبت: لا شيء • كيفية معالجة نتائج مراقبة الحضور و تاريخ بداية هذه المعالجة. حسب تصريح المسؤول الأول عن الهيكل (سؤال كتابي): لا وجود؛ بعد المعاينة والتثبت: لا شيء • دورية المعالجة: حسب تصريح المسؤول الأول عن الهيكل (سؤال كتابي): لا وجود؛ بعد المعاينة والتثبت: لا شيء • الإجراءات الإدارية و المالية و التأديبية المتخذة إزاء المخالفين (عدد التأخير و الغياب غير المبرر و المغادرة دون ترخيص). حسب تصريح المسؤول الأول عن الهيكل (سؤال كتابي): لا وجود؛ بعد المعاينة والتثبت: لا شيء	تتولّى مصلحة التصرّف في الموارد البشرية مراقبة متابعة الحضور بصفة يوميّة طبقا لما ورد بالمذكرة عدد 213 الصّادرة عن الإدارة العامّة بتاريخ 12 نوفمبر 2021 (ملحق عدد 07) و يتمّ بالتنسيق مع رؤساء الهياكل التثبت من حضور الأعوان و الإطارات و إتخاذ ما يتعين في الغرض. أمّا في خصوص المتأخرين و المنفيين يتمّ في مرحلة أولى التثبت من وجود تبرير شرعي للغياب (رخصة ، الإدلاء بشهادة طبية أو غيرها...) و في غياب ذلك يتمّ توجيه إستجواب للمعني بالأمر وإتخاذ الإجراءات الإدارية في الغرض.

3 / 2

الملاحظات و مقترحات فرق المراقبة:

الملاحظات المسجلة	المقترحات و الإجراءات المعتمدة من قبل المركز
إعتماد عدد كبير من بطاقات الحضور (15 بطاقة) و هي بطاقات غير مقيسة وفي صيغ مختلفة.	يقع إعتماد عدد من بطاقات الحضور وفقا للتوزيع الهيكلي بالمركز
يتم إثبات الحصتين الصباحية و المسائية في نفس بطاقة الحضور	الإقتصار على ورقة حضور واحدة في اليوم تتضمن التوقيت خلال الحصة الصباحية و الحصة المسائية نظرا لمتابعتها من طرف المسؤول عن كل هيكل
-لا يتمّ سحب ورقة الحضور بعد مضي 15 دقيقة من الوقت القانوني. -لا يتمّ إعتماد بطاقات تأخير بعد سحب ورقة الحضور. -عاينا وجود بطاقات حضور ببعض المصالح لم يتم إحالتها إلى مصلحة الموارد البشرية منذ يومين ما يفتح المجال لإمكانية إثبات إمضاءات أعوان بصفة لاحقة.	سيتمّ تلافي هذه النقائص مستقبلا
مطلب إعطلة المعتمد وثيقة غير مقيسة و تتضمنها بعض البيانات الضرورية.	سيتمّ طلب الأنموذج المقترح من قبل فرق المراقبة .
متابعة حضور المسؤولين على فروع المركز في الجهات غير فعّالة.	لمزيد نجاعة مراقبة الحضور مستقبلا سيتم مطالبة كافة رؤساء الفروع بتوجيه بطاقة الحضور عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني بعد مضي 15 دق من الدخول إلى مقرّ الفرع و إعتماد نفس الإجراء المعتمد في مراقبة الحضور بالمقر الإجتماعي للمركز
الحرص على تنظيف محيط المنشأة من الأثاث الذي زال الإنتفاع به و خاصة هياكل السيّارات والشاحنات.	مساعي المركز حثيثة في تنظيف محيط المنشأة حيث تمّ إتخاذ الإجراءات التالية: - بخصوص هياكل السيارات والشاحنات و المعدات المستعملة: تمّ الإعلان عن بتة في الفرض والمركز بصدد فرز العروض الواردة. - بخصوص الأثاث والتجهيزات المختلفة التي زال الإنتفاع بها : تمت مراسلة وزارة أملاك الدولة في مرحلتين لتعيين خبير بغاية تحديد السعر المرجعي حتى يتسنى الإعلان عن بتة في الفرض.

و السّلام

الرئيس المدير العام

سمير عثمان

3 / 3

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الكتابة العامة

تونس في 12 جانفي 2024

سري

إلى

السيد المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي

الموضوع: حول البحث الإداري المجرى بالمركز الوطني البيداغوجي.

و بعد، تبعا للمهمة الرقابية المجراة بالمركز الوطني البيداغوجي.

✓ حيث تبيّن بعد معاينة مقرّي وحدة الأرشيف (القديم والجديد) ما يلي :

- عدم توفّر الموارد البشريّة الكافية للقيام بمهام التصرّف في الأرشيف (عون واحد رغم وجود عدد 13 مغازة).
- عدم القيام بإجراءات إتلاف الوثائق التي زال الانتفاع بها
- تكليف رئيسة وحدة غير متخصّصة في مجال التوثيق والأرشيف ممّا جعلها غير قادرة على مباشرة مهامها بصفة فعليّة.

✓ وحيث تبيّن دخول أطراف خارجيّة إلى مغازات وحدة الأرشيف'

المرغوب :

✓ العمل على تلافي هذه النقائص وإيلاء الفضاء المخصّص للأرشيف ما يستحقّه من العناية خاصّة فيما يتعلّق بجانب النظافة.

✓ العمل على تغيير أقفال بابه الخارجي وتركيز كاميرا مراقبة قبالته مباشرة.

والإفادة بما يتمّ في الغرض

والسلام

الكاتب العام

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
المركز الوطني البيداغوجي

26 جانفي 2024

المركز الوطني البيداغوجي
مكتب الضبط المركزي
00093 26.01.24
الصـــــادر

إلى
السيّد الكاتب العام
(وزارة التربية)

الموضوع : حول الإجراءات المتخذة بخصوص وحدة أرشيف المركز الوطني البيداغوجي.

المرجع : إحالتكم الواردة على المركز بتاريخ12 جانفي 2024 تحت عدد 0000013-1010-07-2024-00

وبعد،

تبعا للمرجع المذكور أعلاه والمتضمن لجملة من التوصيات بخصوص اجراء مهمّة التفقد الاداري لوحدة أرشيف . نوافيكم طي هذا بأهمّ الإجراءات التي تم اتخاذها في الغرض والآتي ذكرها :

1. تمّ تكليف السيّد محمد الطاهري بصفتّه مختصّ في التصّرف في الأرشيف (متحصّل على الاستاذية في التصرف في الوثائق والارشيف) للمساعدة في أعمال حفظ وتنظيم الأرشيف والمساهمة في حسن تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتحويل، الإعارة والاطلاع على الوثائق حسب الطلب. مرحليّا في انتظار القيام بتسميات في الاختصاص وذلك باعتبار ان رئيس القسم المعيّنة حاليا في الأرشيف غير مختصّة في المجال.

2. تمّ تغيير أقفال الباب الخارجي للأرشيف المركز وتركيز كاميرات مراقبة خارجية.

3. تمّ الشروع في تنظيم الأرشيف منذ شهر ماي 2023.

4. تم القيام بعملية تنظيف شامل لقاعات قسم الارشيف.

5. تمّ القيام بعملية اتلاف الوثائق التي زال الانتفاع بها خلال سنة 2016، وسيتم العمل على برمجة عملية إتلاف جديدة بعد القيام بتنظيم الارشيف وجرد الملفات ووضع الوثائق التي زال الانتفاع بها على حدّة.

6. سيتم العمل على انتداب أعوان وقتتين لضرورة العمل ونظرا لتضمن الأرشيف الى 13 مغازة لحفظ ومعالجة الوثائق المحوّلة للأرشيف والتي تستوجب تعزيزها بالموارد البشرية اللازمة.

والسّلام

الرئيس المدير العام

محمد عدالي

الجمهورية التونسية
المركز الوطني البيداغوجي
وزارة التربية

2

الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الكتابة العامة

تونس في 09 ديسمبر 2022

سِـــــرّي

0000282 -1010 - 07-2022 ع

المركز الوطني البيداغوجي
مكتب الضبط المركزي
02886 12.12.22
الـــــوارد

إلى
السيد المدير العام للمركز الوطني البيداغوجي

الموضوع: حول البحث الإداري المجرى بالمركز الوطني البيداغوجي.

و بعد، تبعا للمهمة الرقابية المجراة بالمركز الوطني البيداغوجي حول أوجه التصرف المالي في حساب بنكي مفتوح لدى بنك الإسكان باسم المركز وخاص بمشروع "تقييم مهارات الحياة"

- ✓ حيث ثبت أنّ الحساب مفتوح باسم المركز الوطني البيداغوجي وليس باسم "الجمعيّة التونسيّة لمهارات الحياة" وأنّ كل الوثائق الماليّة ممضاة من قبل السيد المدير العام للمركز ولا تحمل ختم رئيس الجمعيّة.
- ✓ وحيث تمّ التأكّد من الالتزام بتخصيص الاعتمادات المرصودة بالحساب البنكي المفتوح للغرض لخلاص كافة العمليات المتعلّقة بإنجاز المشروع.

المرغوب:

- ✓ غلق الحساب البنكي الخاص بمشروع "تقييم مهارات الحياة".

والإفادة بما يتمّ في الغرض

والســـــلام

الكاتب العام
الهنادي الجمني اوني

الرئيس المدير العام
سهيل عنان

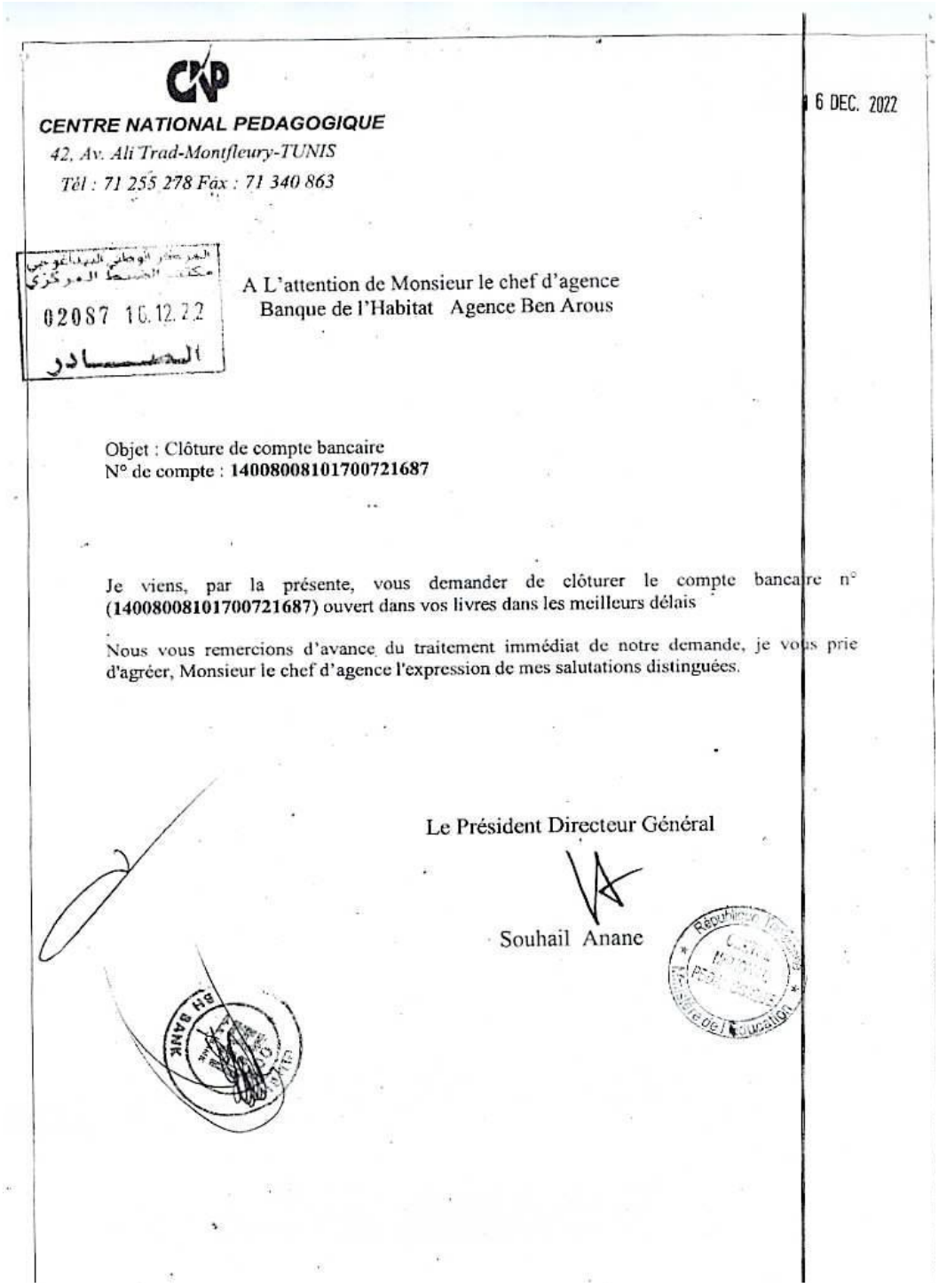

CENTRE NATIONAL PEDAGOGIQUE
42, Av. Ali Trad-Montfleury-TUNIS
Tél : 71 255 278 Fax : 71 340 863

6 DEC. 2022

المركز الوطني البيداغوجي
مكتب الضبط المركزي
02087 16.12.22
الصـــــادر

A L'attention de Monsieur le chef d'agence
Banque de l'Habitat Agence Ben Arous

Objet : Clôture de compte bancaire
N° de compte : **14008008101700721687**

Je viens, par la présente, vous demander de clôturer le compte bancaire n° **(14008008101700721687)** ouvert dans vos livres dans les meilleurs délais

Nous vous remercions d'avance du traitement immédiat de notre demande, je vous prie d'agréer, Monsieur le chef d'agence l'expression de mes salutations distinguées.

Le Président Directeur Général

Souhail Anane

BH BANK

البيانات والمنح التي تحصلت عليها وزارة التربية

الجهة المنتفعة	الممول	المشروع / البرنامج	المرجع / تاريخ توقيع الاتفاقية	العملة	المبلغ	ملاحظات
المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية	الاتحاد الأوروبي	التوأمة الرقمية: Etwinning	انطلق البرنامج سنة 2013 وتم تجديد آخر اتفاقية في جانفي 2019	أورو	246 000	
المركز الوطني لتكوين وتطوير الكفاءات	سفارة فرنسا بتونس	تهيئة وصيانة قاعة الاجتماعات "طليمة" بالمركز	اتفاق إطاري بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية موقع في 02 ديسمبر 2014	دينار تونسي	45 132	
وزارة التربية	الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية	مقاومة الانقطاع المدرسي	برنامج التعاون بين تونس واليونيسف 2015-2020 تم تمديده لسنة 2021 + برنامج عمل 2022	أورو	2 360 000	هذه البيانات تحت التصرف المالي لمنظمة اليونيسف
	الحكومة البريطانية			جنيه إسترليني	3 000 000	
	اليونيسف			أورو	979 000	

1

						أورو	4 631 000
						أورو	5 500 000
						أورو	1 067 000
وزارة التربية	البنك الأوروبي وزارة الخارجية الإيطالية	تونس 88	2016/03/01	دينار تونسي	4 500 000		
وزارة التربية	الاتحاد الأوروبي	مشروع تعصير المؤسسات التربوية	2017/10/23 الملحق: 2020/06/18	أورو	20 000 000	مبلغ الهبة المقدرة بـ 6750000 أورو تحت التصرف الإداري والمالي المباشر للبنك الأوروبي للاستثمار	
وزارة التربية	الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية	مشروع دعم البرنامج الوطني للتغذية المدرسية	2017/10/27	أورو	2 500 000	هذه الهبة تحت التصرف المالي لبرنامج الأغذية العالمي	
وزارة التربية	منظمة الإغاثة الإسلامية	مشروع "مدرستي السمعة" (صيانة المركبات الصحية)	2018/06/27	دينار تونسي	18 000 000		

وزارة التربية	الاتحاد الأوروبي	مشروع "صحّة ولادنا" (خزانات ماء)	2021/04/14	دينار تونسي	6 000 000	
وزارة التربية	وزارة الخارجية الألمانية	تهيئة شاملة لمدرسة سيدي علي بن جاب الله	2021/07/08	دينار تونسي	61 000	
ديوان الخدمات المدرسيّة	منظمة اليونيسف	15 حاسوب	2022/05/16	دولار أمريكي	14 190	في إطار برنامج التعاون مع اليونيسف
وزارة التربية	الوكالة الأمريكية للتنمية USAID	صيانة المركبات الصحية	2022/05/31	دينار تونسي	2 112 224	في إطار برنامج التعاون مع اليونيسف
وزارة التربية	البنك الألماني للتنمية KFW	صيانة المركبات الصحية	2022/09/22	دينار تونسي	1 290 000	في إطار برنامج التعاون مع اليونيسف
وزارة التربية	الوكالة الأمريكية للتنمية USAID	صيانة المركبات الصحية	2022/11/25	دينار تونسي	4 900 000	في إطار برنامج التعاون مع اليونيسف
وزارة التربية	منظمة اليونيسف	22 طقم (Kits adolescents)	2023/01/17	دولار أمريكي	5 987	في إطار برنامج التعاون مع اليونيسف

ديوان الخدمات المدرسية	منظمة اليونيسف	130 طقم ترفيهي (kits récréatifs)	2023/02/13	دولار أمريكي	19 175	في إطار برنامج التعاون مع اليونيسف
وزارة التربية	منظمة اليونيسف	41 طقم ترفيهي (Kits récréatifs)	2023/07/10	دولار أمريكي	8 281	في إطار برنامج التعاون مع اليونيسف
وزارة التربية	الاتحاد الأوروبي	مشروع تعصير المؤسسات التربوية2	2023/07/10	أورو	25 000 000	تمت المصادقة على القرض
وزارة التربية	الاتحاد الأوروبي	مشروع دعم النظام التربوي	2023/12/07	أورو	65 000 000	تخص التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

السؤال الكتابي الأول

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: يخص 56 مطلب اعتراض من قبل الأساتذة على عدم الترقيات بعنوان سنة2022 .

وردنا عديد التشكيات من بعض الأساتذة بخصوص عدم الإجابة على مطالب الاعتراض المتعلقة بنتائج الترقيات لدورة 2022 منذ أكثر من 4 أشهر، علما وأنّ هذه الاعتراضات تتضمن أخطاء تسريب من المنظومة الإعلامية عند التسجيل أو في احتساب الأقدمية أو في مجموع النقاط.

وقد تمّ اعتماد التسلسل الإداري عند إيداع ملف الاعتراضات انطلاقا من مؤسساتهم التربوية إلى المندوبيات الجهوية وذلك في الآجال القانونية.

1.متى سيتم تسوية وضعيتهم والتمتع بالترقية المهنية المستحقة قانونيا ؟

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد حسن جربوعي

الموضوع: بخصوص 56 مطلب اعتراض من قبل الأساتذة على عدم الترقيات بعنوان سنة 2022

وبعد تبعا لسؤالكم حول مال اعتراضات مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد على نتائج مناظرات الترقية الخاصة بدورة 2022 أتشرف بإعلامكم أنه على إثر اصدار النتائج الخاصة بالمناظرات الداخلية بالملفات لترقية مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد تلقت إدارة المناظرات المهنية مجموعة من الاعتراضات عدد منها يخوّل لأصحابها الارتقاء .

ونظرا لاستيفاء جميع الخطط المرصودة للترقية فقد تمت مراسلة وزارة المالية حول إمكانية تحويل مراكز متبقية لفائدة مدرسي التعليم الثانوي والوزارة في انتظار الرد.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين .

الموضوع: بخصوص الوضع الكارثي لمدرسة أولاد يوسف الشمالية عمادة البقعة البيضاء من معتمدية منزل شاكر

المصاحيب:

1.إعلان طلب عروض عدد 2020/07

2.إعلان طلب عروض عدد 2022/16

3.إعلان طلب عروض عدد 2022/16 (إعادة القسط 2 للمرة الثانية)

4.صورة للوجه الراقي الذي ستكون عليه مدرسة أولاد يوسف الشمالية

5.سبعة (07) صور توضيحية للوضعية الكارثية لمدرسة أولاد يوسف الشمالية

تحية طيبة،

وردتني عدة تشكيات من مواطني عمادة البقعة البيضاء (ليتيم) من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس بخصوص الوضع الكارثي للمدرسة الوحيدة الموجودة بالجهة .

حيث أصبح هذا المرفق الأساسي والضروري يمثل خطرا يهدد حياة تلاميذ مدرسة أولاد يوسف الشمالية، فالجدران المشققة والأسقف الأهلة للسقوط والأبواب المكسّرة والمعدّات المفقودة جميعها تحد من عزم التلاميذ وشغفهم بل تبعث الرهبة والقلق في نفوسهم .

1.متى سيتم التدخل العاجل للمنطقة ؟

2.ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حالة رفض المقاولين عروض وزارة التربية ؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0000271 بتاريخ 26جانفي 2024

المصاحيب : بطاقة (01) حول سؤال كتابي .

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤال (01) كتابي إلى عناية السيد وزير التربية من قبل النائب بمجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي(01) ، يشرّفني موافاتكم بالبطاقة المرفقة حول السؤال الكتابي الموجه في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّد حسن جربوعي

الموضوع :بخصوص الوضع الكارثي لمدرسة أولاد يوسف الشمالية عمادة البقعة البيضاء من معتمدية منزل شاكر- صفاقس .

جوابا على تساؤلكم، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

- تمت برمجة مشروع تهيئة وصيانة المدرسة الابتدائية أولاد يوسف الشمالية معتمدية منزل شاكر بعنوان ميزانية التنمية لسنة 2019ضمن المشاريع الممولة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حيث تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بالمشروع للمرّة الأولى بتاريخ 2020/10/02 وتم إسناد الصفقة لشركة العيادي للأشغال العامة إلا أنّ الشركة قامت بتقديم مطلب لفسخ الصفقة بتاريخ 2021/08/17 قوبل بالرفض من قبل المندوبية الجهوية للتربية وتم التنبيه عليها بتاريخ 23 أوت 2021 قصد تقديم الضمان النهائي والانطلاق في إنجاز الأشغال.
- وبناء على ما سبق تمّ فسخ الصفقة المذكورة بناء على قرار السيد المندوب الجهوي المؤرخ في 2021/11/03 وموافقة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2021/11/30.
- تبعا لذلك قامت المندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 2 بالإعلان عن طلب العروض الخاص بالمشروع مرة ثانية بتاريخ 2022/05/14حيث صادقت لجنة مراقبة الصفقات بجلستها المنعقدة بتاريخ 2022/07/20 على مقترح لجنة تقييم

العروض بدعوة مقاولة شركة ياسين للأشغال إلى مناقشة بعض الفصول المشطة، ولقد تمت دعوة المقاولة المذكورة يوم الخميس 28 جويلية 2022 قصد المناقشة حيث أصبح مبلغ عرض مقاولة شركة ياسين للأشغال1065291.570 د عوضا عن 1110511.570د .

- تم الإسناد الوقتي للصفقة إثر مصادقة لجنة الصفقات إلى مقاولات شركة ياسين للأشغال بمبلغ قدره مليون وخمسة وستون ألفا ومائتان وواحد وتسعون دينارا و 570 مليم (1065291.570د) باعتبار جميع الأداءات ومدة تعاقدية 210 يوما إلا أنه وتبعا لمراسلة وحدة إنجاز مشروع دعم التعليم الابتدائي الممول بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 17 أكتوبر 2022تحت عدد 912 تم الاعتذار على الاستجابة لإسناد الصفقة المذكورة نظرا لتجاوز الاعتماد كما اقترحت الوحدة التخفيض من كلفة العرض المقترح قامت مصالح المندوبية بدراسة المشروع من خلال جلسة حضر فيها جميع المصممين وإطارات المندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 2 المعنيين وتم اقتراح إرجاء بعض الأشغال المزمع إنجازها بالمدرسة وبالتالي تم التخفيض في كميّة الأشغال دون المساس بوظيفية المشروع ليصبح المبلغ النهائي بعد التخفيض في كلفة المشروع 922662.930 د عوضا عن 1065291.570 د،

- وعلى إثر موافقة الصندوق على تقييم العروض بتاريخ 08 فيفري 2023 تم إعداد ملف الصفقة ومراسلة شركة ياسين للأشغال بتاريخ 2023/03/16 للحضور بمقر المندوبية وإمضاء الوثائق التعاقدية إلا أنه لم يحضر في الآجال الممنوحة وبذلك تم فسخ الصفقة مرة أخرى بتاريخ 27 مارس 2023 وقامت المندوبية بالإعلان عن طلب العروض للمرة الثالثة بتاريخ 2023/06/01 والمرّة الرابعة بتاريخ2023/09/15 وكانت نتيجتهما غير مثمرة .

- ونظرا لتكرار الإعلان عن طلب العروض التجأت مصالح المندوبية اعتمادا على الفصل 49 من الأمر المنظم للصفقات العمومية وبناء على موافقة وحدة إنجاز مشروع دعم التعليم الابتدائي المؤرخة في 2023/11/17 لإبرام صفقة بالتفاوض المباشر حيث تمت إحالة ملف الصفقة لوحدة إنجاز مشروع التعليم الابتدائي بتاريخ 2024/02/05قصد المصادقة عليه طبقا لمقتضيات اتفاقية التمويل والمرسوم عدد 68 لسنة 2022.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول الوضعية الكارثية للعمارتين في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس التي أنجزهما ديوان مساكن أعوان وزارة التربية وذلك في 14 أفريل 1986

المصاحيب: ستة (06) صور توضيحية

تحية طيبة،

أحيطكم علما أن هذا المبنى الذي يعود بالنظر إلى وزارتكم قد أصبح في حالة كارثية تهدد حياة كل من يقطن فيها .

متى سيتم التدخل العاجل لإصلاح المبنى؟

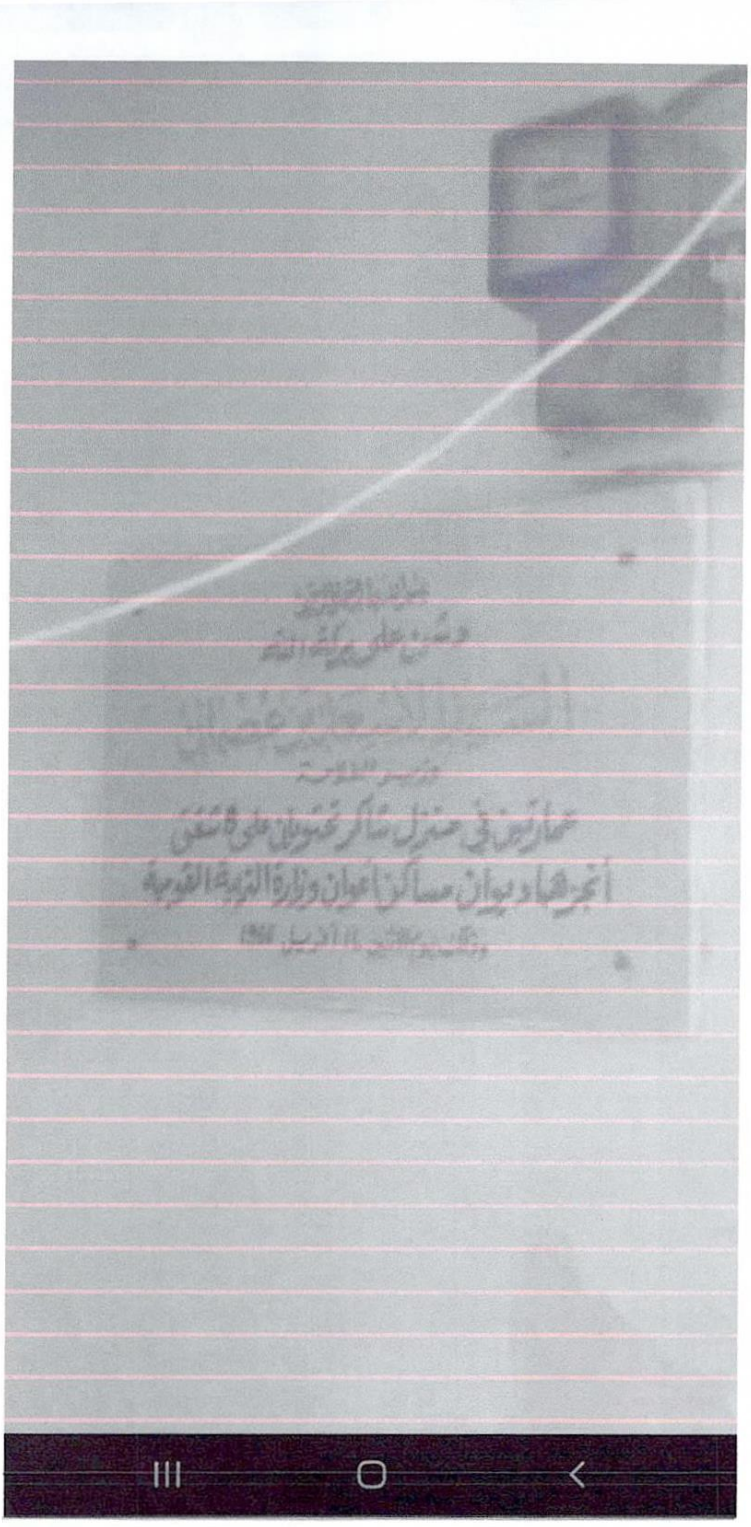

Galaxy A32

Galaxy A32

Galaxy A32

Galaxy A32

Galaxy A32

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد حسن جربوعي

الموضوع :بخصوص التدخل العاجل لإصلاح مبنى العمارتين في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس التي أنجزهما ديوان مساكن أعوان وزارة التربية وذلك في 14 أفريل 1986.

جوابا على تساؤلكم، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

تمت برمجة صيانة وتعهد هذه العمارة ضمن البرنامج السنوي للصيانة لديوان مساكن أعوان وزارة التربية لسنة 2024 وتم تخصيص اعتماد للغرض يقدّر بـ70 أد .

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

الموضوع :أسئلة كتابية بخصوص احداث مدرسة اعدادية بعمادة بيرين ومدرسة اعدادية بعمادة برج شاكير بمنطقة سيدي حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم أسئلة كتابية تتعلق بإحداث مدرستين اعداديتين بمعتمدية سيدي حسين.

تحية وبعد،

تعتبر عمادة بيرين ثالث عمادة من حيث عدد السكان بمنطقة سيدي حسين وتشتمل على أكثر من 15 حي ولكن تفتقر مدرسة اعدادية ومدرسة ابتدائية اضافية .حيث يوجد أكثر من 600 تلميذ وتلميذة يدرسون بمعاهد ومدارس اعدادية تبعد على مقر سكناهم أكثر من 5 كيلومترات (المدرسة الاعدادية سيدي حسين- المدرسة الاعدادية عمر المختار) ويضطرون أحيانا إلى التنقل مشيا على الاقدام كامل هذه المسافة للالتحاق بمقاعد الدراسة وأحيانا يتم طردهم بسبب التأخير فيتعرضون للمضايقات والاعتداءات من قبل المنحرفين الذين يرتادون محيط المؤسسات التربوية المذكورة .

أما بالنسبة لعمادة برج شاكير والجيارة العليا فهما ذات كثافة سكانية مرتفعة لكنهما تفتقران الى مدرسة اعدادية توفر على التلاميذ عناء التنقل الى المدرسة الاعدادية طريق مجاز الباب والمدرسة الاعدادية عقبة ابن نافع بالحرايرية فيتعرضون للمضايقات والاعتداءات من قبل المنحرفين الذين يرتادون محيط المؤسسات التربوية المذكورة .

1-فهل لدى وزارتكم برنامج احداث مدارس اعدادية بهذه الاحياء المذكورة.

2-ماهي أسباب تعطل بداية أشغال بناء المدرسة الاعدادية ابن أبي الضياف 2 التي انتهت دراستها و تم اختيار مثالها الهندسي و برمجت ميزانيتها.

3-هل لدى الوزارة برنامج لإحداث مطعم مدرسي مركزي بمنطقة سيدي حسين.

4-ماهي الإحداثات المبرمجة لمنطقة سيدي حسين في اطار مخطط التنمية .

في انتظار ردكم تقبلوا مني كل التقدير والاحترام والسلام

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد عادل ضياف

الموضوع :بخصوص إحداث مؤسسات تربوية بمنطقة سيدي حسين السيجومي .

1/تعتبر منطقة سيدي حسين من المناطق ذات الأولوية بالنسبة للبرنامج عمل المندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 ضمن مخططها الجهوي للتربية 2023-2025 ، ولكن مشكل عدم توفر رصيد عقاري حال دون ذلك، وقد قامت المندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 بإعداد دراسات الجدوى حول المؤسسات التربوية المزمع إحداثها، إلى جانب تكوين خلية جهوية تضم كل المتدخلين في الشأن التربوي لمتابعة ملف تخصيص أراضي لإحداث مدارس جديدة بمنطقة سيدى حسين.

2/ لم يتعطل مشروع بناء المدرسة الإعدادية ابن أبي الضياف 2 بل يجري العمل، في إطار إسناد مجهود الدولة للأمن الطاقي، على تعديل الدراسات لتشمل مكون اللوحات الفوطو ضوئية ومن المرجح الاعلان عن طلب العروض في موفي شهر فيفري 2024.

3/ يندرج هذا الاحداث ضمن برامج عمل المندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 لتطوير الخدمات المدرسية وتجويدها لا سيما بالمناطق الشعبية والمناطق الريفية (الفلاحية)، وتوفير أفضل الظروف لمواصلة تلاميذ هذه المناطق دراستهم، وقد قامت المندوبية في إطار هذا التوجه سنة 2022 بإعداد برنامج عمل لإحداث مطعم بالمدرسة الإعدادية سيدي حسين(نواة مصغرة) يقدّم أكلة خفيفة للتلاميذ، تضمن هذا البرنامج رصد قرابة 200 ألف دينار في جوان 2022 ، ثم كان التوجه، ضمن مشروع تحسين البنية التحتية والخدمات المدرسية نحو إحداث مطعم مركزي بالجهة بفضاء موجود بين معهد سيدي حسين والمدرسة الاعدادية بسيدي حسين، وتسعى المندوبية الجهوية إلى إيجاد حل للإشكال العقاري وحال الانتهاء من تسوية الوضعية العقارية وإجراءات التخصيص سيتم الشروع في إنجاز الدراسات.

4/ كما أشرنا سابقا فإن منطقة سيدي حسين تعتبر من المناطق ذات الأولوية بالنسبة لتدخل المندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 في إطار مخططها الجهوي للتربية 2023-2025 ، حيث تضمن المخطط برمجة:

-إحداث مدرسة إعدادية ابن أبي ضياف (مشروع قسمة) ،

- قسمة المدرسة الابتدائية 20 مارس السيجومي ،

-إحداث مدرسة ابتدائية بصدد القيام بالدراسات الفنية بعد أن خصصت بلدية سيدي قطعة أرض (مقسم جمال 17)

-إحداث مدرسة إعدادية بمنطقة سيدي حسين ولمشكل عدم توفر أرض مخصصة لذلك .

السؤال الكتابي

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

1. متى يتم إحداث مدرسة ابتدائية بالأبرص من معتمدية السرس وأنّه على إثر ترميم المدرسة القديمة، تم العثور على آثار دون تواصل الأشغال، كما أحيطكم علما وأنّ أحد متساكني الجهة تبرع بقطعة أرض لفائدة المدرسة والمنطقة في انتظار الانطلاق في أشغال المدرسة المعنية حتى يتسنى ضمان عودة مدرسية في ظروف أفضل خلال الموسم الدراسي القادم؟

2. متى سيتم بعث معهد فنون بالكاف نظرا لما تتميز به الجهة من عراقة الفنّ وما تزخر به من موروث فني ثقافي، وما تزخر به من موروث فني ثقافي مسرحي وموسيقي مع العلم سيدي الوزير أنّ الجهة قادرة على احتضان مثل هذه المؤسسة سواءا على مستوى تخصيص المكان وتشجيع أبناءنا على استكمال مرحلة التعليم العالي بالمعهد العالي للموسيقى بالكاف؟

3. متى يتم إحداث المركز الجهوي للتربية والتكوين المستمرّ، نظرا لتوفر الأرض مسندة لمندوبية التربية واقتراح تحويل 1.5 مليار التي تم رصدها للمركز القديم رغم أنه لا يستجيب للمواصفات (انعدام التجهيزات، عدد قاعات لا تتماشى وعدد الأساتذة والمواد) لهذا المركز كبداية مع اقتراح إحداث هذا المركز بجانب المعهد النموذجي؟

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة ريم المعشاوي

الموضوع :بخصوص وضعية بعض المؤسسات التربوية بجهة الكاف .

1/على إثر تعطل الأشغال بالمدرسة الابتدائية الأربص وعدم إمكانية إنجاز الأشغال، تم فسخ الصفقة وإيجاد حلول عملية لتأمين سير الدروس في ظروف عادية حيث قامت لمندوبية الجهوية للتربية بالكاف بتركيز قاعة جاهزة الصنع وصيانة المجموعات الصحية وقاعة التدريس، كما أنها بصدد القيام بإجراءات الحصول على قطعة أرض من طرف متبرع من متساكني المنطقة لإحداث مدرسة ابتدائية بالجهة .

2/ تعمل وزارة التربية في إطار برامجها لتطوير الخارطة المدرسية وتحسين مكتسبات التلاميذ على إعداد دراسات فنية وتقييمية معمقة بالشراكة مع مختلف المتدخلين في الشأن التربوي وبما يضمن حوكمة التصرف في الموارد المتاحة، وقد تم تدارس ملف إحداث معاهد فنون بعدد من المندوبيات الجهوية للتربية، وهذه النوعية من المعاهد تستوجب الأخذ بعين الاعتبار جملة من المعايير والمعطيات المهمة على غرار طاقة الاستيعاب الوضعية العقارية الجان البيداغوجي، الكلفة المالية... .علما وأن الكلفة التقديرية لإحداث معهد فنون تتجاوز 18 مليون دينار وهي كلفة هامة في ظل محدودية ميزانية الاستثمار وسلم الأولويات لقطاع التربية.

كما تعمل المصالح الفنية بالوزارة في إطار ضبط أولويات برامج تدخلها على دراسة ملف تحويل مقر المركز جهوي للتكوين وتطوير الكفاءات بالكاف كأولوية تدخل ومن بين المقترحات المعروضة استغلال فضاء المعهد النموذجي بالكاف وتهيئته ليصبح مقرا جديدا بمواصفات عالية تستجيب لحاجيات التكوين بالجهة .

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول الوضعية الحالية لمساكن تعاونية أعوان التربية بقلعة الاندلس

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية قلعة الاندلس ونظرا لتشكيات أهل المنطقة بعد غلق مساكن تعاونية أعوان التربية بالمنطقة وذلك لما تشكله من خطر والتي اصبحت بؤرة لمختلف أنواع الفساد ومصدر قلق أولياء التلاميذ نظرا لقربها من المدرسة الإعدادية والمعهد الثانوي بقلعة الاندلس.

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية .

-هل هناك برنامج للتدخل والصيانة لإعادة استغلال هذه المنشأة؟

-في صورة عدم وجود برنامج للتدخل والصيانة، متى سيتم ازالتها للحد والتخلص من هذه المظاهر؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد فيصل الصغير

الموضوع :بخصوص الوضعية الحالية لمساكن تعاونية أعوان التربية بقلعة الأندلس .

جوابا على تساؤلكم، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

تم غلق هذه العمارة نظرا لعدم إمكانية استغلالها من قبل موظفي وأعوان وزارة التربية بناء على نتائج الاختبار المجرى في الغرض .

وتبعا لذلك، ولحماية هذه العمارة من التقادم والاهتراء، تم إدراجها ضمن برنامج صيانة وتعهد جميع العمارات الشاغرة وغير المطلوبة للسكن ثم إعادة توظيفها .وحاليا بصدد التنسيق مع وزارة أملاك الدولة لتسوية الوضعية العقارية لهذه العمارات علما وأنّ مصالح الديوان ستقوم بغلق كلّ منافذ هذه العمارات (شبابيك-أبواب) لحمايتها من التخريب والاستيلاء على مكوناتها إلى حين الشروع في صيانتها.

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

الموضوع :سؤال كتابي .

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

متى سيتم بعث مشروع بناء معهد ثانوي لتلاميذ مناطق شبدة ودوار الحوش ونعسان من ولاية بن عروس التي تشهد كثافة سكانية كبيرة وتضم حوالي 50.000 ساكن علما أن التلاميذ يضطرون للتنقل الى مناطق أخرى للدراسة في ظل عديد الصعوبات المرتبطة بوسائل النقل العمومي مما تسبب في تسجيل عديد حالات الانقطاع عن مواصلة الدراسة؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد مراد الخزامي

الموضوع: بخصوص إحداث معهد ثانوي لتلاميذ مناطق شبدة ودوار الحوش ونعسان

تم التأكيد على ضرورة برمجة إحداث معهد بهذه الجهة خلال جلسات تم عقدها في الغرض، وقامت المندوبية الجهوية للتربية بين عروس بمساعي كبيرة بالتنسيق مع السلط الجهوية ومكونات المجتمع المدني لإيجاد رصيد عقاري وحال الحصول على قطعة أرض سيتم برمجة إحداث المعهد جديد، ونحن نعول على جهود ومساعي كل المتدخلين في الشأن التربوي من هياكل حكومية وأعضاء مجلس نواب الشعب ومجتمع مدني ...لتوفير رصيد عقاري لفائدة وزارة التربية يسمح لها بإحداث مؤسسات تربوية جديدة .

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول مدى تقدم مشاريع تهيئة دار الشباب منوبة ودار الشباب الدندان والمسبح البلدي بمنوبة تهيئة ملعب الحي 3اوت الدندان

بعد التحية،

في نطاق دورنا الرقابي بخصوص المشاريع المبرمجة في الاثناء بدائرتنا نود الاطلاع على مدى تقدم مراحل الإنجاز وأسباب تعطلها والتأكيد على ضرورة حلحلة المشاكل بناية عن توجهات السيد رئيس الجمهورية حول الإسراع بإتمام المشاريع المبرمجة في أقرب الآجال تفادي ارتفاع كلفتها مما ينجر عنه مزيد من التأجيل مع عدم توفر اعتمادات إضافية

وتتمثل هاته المشاريع المعطلة على مستوى معتمدية منوبة في :

مشروع المسبح البلدي بمنوبة

تهيئة دار الشباب منوبة

تهيئة دار الشباب الدندان

تهيئة ملعب الحي بحي 3 أوت الدندان ضمن ميزانية المجلس الجهوي

في انتظار تواصلكم تفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق احتراماتي .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائبة السيدة أسماء درويش بخصوص المشاريع الشبابية والرياضية بولاية منوبة .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب السيدة **أسماء الدرويش** حول عدد من المشاريع الشبابية والرياضية بولاية منوبة، يشرفني إفادتكم بما يلي :

تعد المشاريع موضوع التساؤل، مشاريع جهوية تنجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وأمر الصرف وتشرف على إنجازها الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية منوبة كصاحب مشروع مفوض وذلك طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .

أما بخصوص تقدم إنجاز هذه المشاريع فهي كالآتي :

1- مشروع المسبح البلدي بمنوبة : هذا المشروع في مرحلة إتمام الاجراءات للإعلان عن طلب العروض للمرة الثالثة بعد أن تم فسخ الصفقة .

2- تهيئة دار الشباب بمنوبة : هذا المشروع في مرحلة تقييم العروض.

3- تهيئة دار الشباب بالدندان : تم إعطاء الإذن ببداية الأشغال.

4- تهيئة ملعب حي 03 أوت بالدندان: في مرحلة تقييم العروض .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع حول وضعية ملعب كرة القدم بجرزونة .

سيدي الوزير،

في إطار متابعة مشاكل الشباب بدائرتنا الانتخابية وبعد الاستماع إلى إطار الإشراف، ومعاينة ملعب كرة القدم بجرزونة، وحيث أن إطار الإشراف قد تلقى وعدا منذ الصائفة الفارطة بإعادة مراجعة شبكة الإنارة وتجديدها وحيث أن المشكل لا يزال قائما إلى حدّ الساعة وحيث أن التمارين تنطلق على الساعة السادسة والنصف مساء، وحيث أن الإنارة ضعيفة جدا نتيجة احتراق أغلب الفوانيس الكاشفة، وحيث أن العشب الصناعي لم تقع صيانته منذ (06) ست سنوات، وحيث أنه بدأ يتشقق وإذا استمر الحال على ما هو عليه فإنه سيكلف المجموعة الوطنية رصد اعتمادات ضخمة لإزالته واستبداله بأرضية معشبة جديدة، وحيث أنه بناء على ما سبق، إن لم تقم المصالح الجهوية للشباب بالصيانة الفورية، ثم الصيانة الدورية، فإنّ ذلك يمكن أن يحمل قانونا على أنه إهدار للمال العام وسوء تصرّف، هذا بالإضافة إلى أن استمرار تدهور وضعيّة الأرضية المعشبة قد يؤدّي ذات يوم إلى رفض هيئة التحكم إجراء مقابلات كرة القدم به وعدم اعتماد الملعب رسميًا في اللقاءات الرياضية.

متى سيقع انطلاق صيانة الأرضية المعشبة لملعب كرة القدم بجرزونة وتجديد شبكة الإنارة به؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائبة السيدة سيرين بوصندل بخصوص وضعية ملعب كرة القدم بجرزونة .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب السيدة **سيرين بوصندل** حول وضعية ملعب كرة القدم بجرزونة من ولاية بنزرت، يشرفني إفادتكم بما يلي:

ع/ر	الموضوع	الإجابة	الملاحظات
01	حول مشكلة الإنارة بالملعب البلدي بجرزونة نتيجة احتراق أغلب الفوانيس	-قد تم تجهيز الملعب بالإنارة في إطار صفقة في 28 أوت 2006، وعلى إثر تعرض الشبكة إلى عمليات تخريب ونهب للكوابل خلال أحداث الثورة 2011 تولت البلدية إعادة تشغيل الإنارة وتركيب الكاشفات	-إن الحراسة وعمليات تغيير فوانيس الأضواء وتجديدها بصفة دورية هو من مشمولات البلدية المستغلة للمنشأة.
02	حول مشكلة نقص صيانة العشب الاصطناعي بالملعب	-تم تركيز العشب الاصطناعي سنة 2006 وإعادة التعشب الاصطناعي للمرة الثانية واستلام الملعب نهائيا في 02 نوفمبر 2020 -تم سنة 2018 تهيئة حجرات الملابس للاعبين وتهيئة الملعب الفرعي باعتمادات تقدر بـ 350 أد -تم سنة 2023 برمجة إعادة بناء السياج الداخلي للحصول على صلوحية الملعب وهو الان في مرحلة طلب العروض.	-تعتبر عمليات الصيانة الدورية للعشب الاصطناعي من مهام ومشمولات البلدية المستغلة للمنشأة

هذا وتجدر الإشارة أن وزارة الشباب والرياضة تتولى عند وضع المخططات التنموية ضبط التدخلات والإحداثات الكبرى بالتنسيق مع السلط المحلية والجهوية وفق أولويات يتم وضعها بالشراكة، كما أنه ليس من مشمولات المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة التدخل للصيانة في المنشآت الرياضية التي أحيل استغلالها للبلديات.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع:مطلب إحداث نادي شباب ريفي قار بعمادة بو جربوع .

تحت طلب متساكنو منطقة بو جربوع والمناطق المحيطة بها، نطلب من سيادتكم الإذن بإحداث نادي شباب ريفي قار بالجهة لما له من مساهمة في تأطير الشباب ويوفر فرصة لاحتواء الأطفال .علما وأنّ المقر متوفر وقابل للتوسعة ويحيط به فضاء خارج واسع يسمح بتعاطي الأنشطة الترفيهية والتقنية والرياضية

السؤال :

متى سيتم تمكين شباب العمادة من فضاء شبابي للنهوض بقدرتهم وصقل مهاراتهم؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :حول طلب إحداث نادي شباب بعمادة بوجربوع من ولاية صفاقس .

المرجع :إحالتكم عدد 23-0114-0000073 الواردة علينا بتاريخ 23جانفي 2024.

وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلبكم إحداث نادي شباب بعمادة بوجربوع من ولاية صفاقس،

أتشرف بإعلامكم أن التراتيب والإجراءات الجاري بها العمل في إحداث نوادي الشباب تنص على التقدم بمطلب فتح من طرف السلطة المعنية (مطبوعة تسلم من المندوبية الجهوية للشباب والرياضة) مع التزام كتابي من طرف السلط الجهوية بتخصيص المحل لأنشطة الشباب دون سواها،

كما نفيدكم علما أن تخصيص البنية الأساسية وتعهدها وتسديد نفقات استهلاك الماء والكهرباء وتوفير عامل للقيام بشؤون النادي وعامل نظافة من مشمولات المجلس الجهوي في حين تتعهد الوزارة بتوفير التجهيزات وتأمين المتابعة البيداغوجية لهذه الفضاءات

وفي هذا الصدد أتشرف بأن أطلب منكم التنسيق مع السيد المندوب الجهوي للشباب والرياضة بصفاقس للنظر في إمكانية إحداث نادي شباب بعمادة بوجربوع وفق التراتيب والإجراءات الجاري بها العمل لإحداث هذه النوادي ليتم موافاتنا لاحقا بالملف الفني حتى يتسنى لنا النظر في إصدار قرار فتح في شأنه،

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

1. إلى متى سيبقى ملعب شنيني معطّلا وفي كل مرة لم يتقدّم أحد للعروض؟
2. إلى متى سيبقى ملعب بوشمة معطّل ؟
3. ماهي الحلول الكفيلة لاستئناف الأشغال بالمسبح البلدي بقابس؟
4. ما هو برنامج الوزارة في إدراج القسط الثاني من مركب شالة؟

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد عصام البحري جابري بخصوص المشاريع الشبابية والرياضية بولاية قابس

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **عصام البحري جابري** حول عدد من المشاريع الشبابية والرياضية بولاية قابس يشرفني إفادتكم بما يلي :

تعد المشاريع موضوع التساؤل، مشاريع جهوية تنجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وآمر الصرف وتشرف على إنجازها الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية قابس كصاحب مشروع مفوض وذلك حسب الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .

أما بخصوص تقدم إنجاز هذه المشاريع فهي كالآتي :

1. الملعب البلدي بشنيني (قسط الهندسة المدنية وقسط إعادة التعشيب) :بلغ هذا المشروع مرحلة طلب العروض

2. الملعب البلدي بوشمة بصدد الإعداد للانطلاق في الأشغال

3. استئناف أشغال المسبح البلدي بقابس تم الإعلان عن طلب العروض غير مثمر للمرة الثانية لعدم وجود مشاركين

4. القسط الثاني من مركز التخييم والاصطياف بشالة : تم برمجة هذا المشروع على ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2024 باعتماد جملي قدره 150 أ.د بعنوان الدراسات .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام شوشان

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :حول برنامج وزارة الشباب والرياضة في النهوض بقطاع الشباب والرياضة في المناطق الداخلية.

المصاحيب :مراسلة إلى السيد وزير الشباب والرياضة بتاريخ 2 ماي 2023

مراسلة إلى السيد المندوب الجهوي للشباب والرياضة بصفاقس بتاريخ 14 مارس 2023

بعد التحية،

أتشرف بإفادتكم أنّ معتمدية الحنشة والتي تعدّ أكثر من 70 ألف ساكن وتضم دائرتين بلديتين (النصر والحنشة) إلا أنّه إلى حدّ هذا التاريخ:

- يوجد دار شباب واحدة وانعدام كلّي لدور الشباب بكافة العمادات،
- يفتقر الملعب البلدي بالحنشة والذي يعد ثاني أفضل ملعب رياضي بولاية صفاقس إلى أهم التجهيزات كالأضواء الكاشفة وحجرات الملابس ...
- تعطّل مشروع القاعة المغطاة المدرجة منذ سنوات في برنامج النهوض بقطاع الشباب والرياضة .

فما هو برنامج الوزارة في دعم الشباب والرياضة في المناطق الداخلية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد عصام شوشان بخصوص المشاريع الشبابية والرياضية بمعتمدية الحنشة .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **عصام شوشان** حول المشاريع الشبابية والرياضية بمعتمدية الحنشة ووضعية جمعية المستقبل الرياضي بالحنشة، يشرفني إفادتكم بما يلي :

1-بخصوص المنشآت الشبابية :

إن الوحدة الترابية في إحداث دور الشباب هي المعتديات بمعدل دار شباب بكل معتمدية مع التوسع التدريجي والمرحلي إلى البلديات في نطاق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .ويوجد بمعتمدية الحنشة دار للشباب رصد لها خلال ميزانية الاستثمار لسنة 2023 اعتماد قدره 300 أ.د لتهيئتها وتأهيلها والمشروع حاليا في طور الدراسات الفنية كما تم رصد اعتماد قدره 1.200 أد ضمن المخطط التنموي 2023-2025 لبناء دار شباب ببلدية النصر (بلدية جديدة) من معتمدية الحنشة وسيقع النظر في إدراجه في الميزانيات القادمة للوزارة بعد توفير عقار ملائم للمشروع من طرف الجهة .

2-فيما يخص الملعب البلدي بالحنشة : توجد حجرات ملابس وظيفية تحت المدارج بالملعب البلدي بالحنشة الذي تم تعشيبه من طرف الوزارة سنة 2015 أما فيما يتعلق بمشروع تدعيم الإنارة فإن هذا المشروع غير مبرمج بالمخطط إلا أنه سيقع دراسة هذا الطلب بالتنسيق مع البلدية عند إعداد الميزانية القادمة .

3-بخصوص القاعة الرياضية :تم برمجة مشروع إحداث قاعة للرياضات الفردية بمعتمدية الحنشة بكلفة قدرها 1.3 مليون دينار ضمن برنامج التنمية المندمجة الراجع إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط والذي ينجز من طرف الجهة والمشروع حاليا في مرحلة الدراسات التمهيدية المعمقة وسيتم إعداد ملف طلب العروض بعد إتمام الدراسة الجيوتقنية للعقار المقترح للمشروع .

4-بخصوص وضعية جمعية المستقبل الرياضي بالحنشة نفيدكم أنه :

تم صرف منحة قدرها 20 ألف دينار على قسطين بعنوان الموسم الرياضي 2020/2019،

أما بخصوص موسم 2021/2020 فلم يتم صرف المنحة لعدم برمجة بطولة وطنية للرابطات الجهوية من قبل الجامعة التونسية لكرة القدم بعنوان الموسم المذكور في علاقة بجائحة الكورونا وهو الإجراء الذي تم إقراره بالنسبة لكافة الفرق،

وفي موسمي 2022/2021 و2022 تم صرف المنح المخصصة لفائدة الجمعية بمبلغ قدره 15 أد خلال كل موسم رياضي .

وبالنسبة للموسم الحالي 2024/2023 تمت برمجة منحة قدرها 15أد وهي في طور الإنجاز من قبل المصالح المختصة .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول تعشيب الملعب البلدي القديم بالزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة

تحية وبعد،

تبعا لمراسلتكم بتاريخ 13 أكتوبر 2023 المتضمنة إجابتكم بانّ مشروع تعشيب الملعب القديم بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وقع برمجته بمخطط التنمية 2016-2020 وقد وقع تأجيل التعشيب رغم انّ الوزارة أعادت تهيئة الملعب وحمايته من الأمطار وبناء حجرات الملابس وإنارة الملعب .

لذلك سيدي الوزير نتساءل لماذا وقع تأجيل تعشيب الملعب القديم بالزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة بالرّغم وأنّ اعتمادات تعشيبه مرسّمة بمخطط التنمية 2016-2020؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد يوسف التومي بخصوص تعشيب الملعب البلدي القديم بالزاوية والقصيبة والثريات .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **يوسف التومي** بخصوص تعشيب البلدي القديم بالزاوية والقصيبة والثريات، يشرفني إفادتكم بما يلي :

بموجب مراسلتنا المؤرخة في 13 أكتوبر 2023 تم إعلامكم أن الملعب البلدي المذكور هو ملعب راجع لبلدية القصيبة والثريات التي يوجد بها ملعب معشب .

ولذلك فإن الجهة اقترحت بالمخطط التنموي 2023-2025 إحداث ملعب لكرة القدم خاص ببلدية الزاوية وقد تمت الموافقة على إدراج هذا المشروع بالمخطط بكلفة قدرها 2 م.د إلا أن العقار الذي تم اقتراحه لهذا الملعب لم يحظى بالموافقة لعدم ملائمته للشروط والمواصفات المطلوبة بعد معاينته من طرف مصالحنا الفنية .

وحيث ورد بمكتوبكم أن الملعب القديم الذي كان راجعا لبلدية القصية والثريات أصبح بعد صدور قرار وزير الداخلية المتعلق بتحديد الحدود الترابية للعمادات التابعة لولاية سوسة داخلا في الحدود الترابية لبلدية زاوية سوسة ولذلك فإنكم تطلبون تعشيبه خاصة وأنه يحتوي على كافة المكونات المطلوبة لنشاط الجمعية من حجرات ملابس وإنارة .

وعليه فإنه لا مانع لدينا لتعشيب هذا الملعب عوضا عن مشروع إحداث ملعب جديد بالزاوية على أن يكون ذلك خلال إعداد ميزانية سنة 2025 وبعد موافاتنا بمكتوب من بلدية القصيبة والثريات يؤكد أن الملعب القديم لم يعد تابعا لها .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

الموضوع :سؤالين كتابيين .

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

السؤال 1: متى سيتم برمجة بناء قاعة مغطاة ببلدية فوشانة التي أصبحت مطلبا ملحا خاصة بعد إحداث جمعية نسائية بفوشانة في اختصاصات كرة اليد وكرة الطائرة وكرة السلة مع الإشارة إلى أن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بين عروس أفادتنا بتخصيص قطعة أرض تمسح 9000 متر مُستخرجة من الرسم العقاري تحت عدد 72032 بمنطقة المغيرة قرب الملعب البلدي بفوشانة؟

السؤال 2: متى سيتم برمجة نباء دار شباب بمدينة نعسان وملعب رياضي علما أن المنطقة تشهد كثافة سكانية كبيرة ولا يوجد أي مرفق يمكّن خاصة فئات الشباب والأطفال من ممارسة أنشطة رياضية وثقافية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد مراد الخزامي بخصوص المشاريع الشبابية والرياضية بفوشانة ونعسان .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **مراد الخزامي** حول عدد من المشاريع الشبابية والرياضية بمدينتي فوشانة ونعسان، يشرفني إفادتكم بما يلي :

1/ بالنسبة لمشروع بناء قاعة للرياضات الجماعية بفوشانة فإن هذا المشروع غير مبرمج بالمخطط التنموي 2023-2025 علما وأن الوزارة قامت ببناء ملعب بلدي معشب ببلدية فوشانة بكلفة قدرها 1.813م.د

2/ بالنسبة لمشروع إحداث دار شباب بنعسان هذا المشروع مبرمج بالمخطط التنموي 2023-2025 بكلفة قدرها 1.2 مليون دينار وسيتم النظر في إدراجه في الميزانيات القادمة للوزارة بعد توفير عقار ملائم لهذا الصنف من المشاريع من طرف الجهة .

3/ بالنسبة لمشروع بناء ملعب رياضي بنعسان فهو غير مبرمج بالمخطط التنموي 2023 -2025 وأن الأولية في المرحلة الحالية لتسريع إنجاز المشاريع المبرمجة وخاصة مشروع بناء دار الشباب .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

الموضوع :حول تعطّل أشغال المسبح البلدي .

لماذا لم تستأنف أشغال المسبح البلدي إلى حدّ الآن مع العلم أن جنابكم قد قام بزيارة إلى المسبح؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد حاتم لباوي بخصوص تعطل أشغال المسبح البلدي بالقصرين .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **حاتم لباوي** حول تعطل أشغال المسبح البلدي بالقصرين، يشرفني إفادتكم بما يلي :

يعد مشروع إحداث المسبح البلدي بالقصرين مشروع جهويا ينجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وآمر الصرف وتشرف على إنجازه الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية القصرين كصاحب مشروع مفوض وذلك حسب الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم بتاريخ 23 جانفي 2024 عقد جلسة بمقر الوزارة تحت إشراف السيد الوزير وبحضور السيد والي القصرين وعددا من الإطارات الجهوية والمحلية وإطارات الوزارة خصصت للنظر في الإشكاليات التي حالت دون تقدم إنجاز المشروع كما تم التأكيد على ضرورة القيام بكافة الإجراءات والتدابير اللازمة للتسريع في استكمال إنجازه .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع :أسئلة كتابية حول وضعية المشاريع الشبابية والرياضية بولاية قابس الدائرة مارث دخيلة توجان مطماطة مطماطة الجديدة .

تحية طيبة وبعد

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية :

-1-متى ستنطلق اشغال احداث دار الشباب بدخيلة توجان؟

علما و انه تم توفير الأرض التي سيقام عليها المشروع من قبل مصالح البلدية وتم فرز العروض منذ 5 فيفري 2023 لكن الى تاريخ اليوم مصالح الادارة الجهوية للتجهيز لم توافي المندوبية الجهوية للشباب و الرياضة بتقرير فرز العروض ولا يزال المشروع معطلا ..

-2-ماذا بشان حسم القرار المتعلق بتوسعة نادي الشباب الريفي بزمرتن ؟

من المزمع احداث توسعة للمقر الموجود عن طريق برنامج التنمية المندمجة وقد تم عرض تقرير اختبار بتاريخ 14 جوان 2023 الذي ينص على أن التوسعة العمودية غير ممكنة وعلى ضرورة الهدم وإعادة البناء .الا أن مصالح التجهيز رفضت هذا المقترح ولا يزال الأمر يراوح مكانه دون تقدم يذكر .

3- ماهي أسباب تعطيل اتمام اشغال مركز التخييم والاصطياف بالزارات الذي كان من المفترض ان تنتهي اشغاله في موفى 2018 ؟

ألا يساهم هذا التعطيل في هدر المال العام وحرمان العديد من الاستفادة من خدمات هذا المركز وخاصة أبناء وبنات المناطق الريفية والداخلية وهو ما يحتمل وجود شبهات فساد؟

4-متى ستبدأ اشغال تعشيب الملعب البلدي بمطماطة الجديدة ؟

5-كيف يمكن تجاوز الاعضال المتعلق بإنجاز ملعب بلدي بكتانة من معتمدية مارث ؟

6-هل تم ادراج مشروع مركز التربصات بمطماطة ضمن المشاريع القطاعية لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2023-2025

نظرا لأنه يتصف بالأولوية المطلقة جهويا ووطنيا من حيث الموقع والنتائج التي سيحققها على المستوى العدالة الجهوية وعلى مستوى التنمية المستدامة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد عبد السلام الدحماني بخصوص المشاريع الشبابية والرياضية بولاية قابس

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **عبد السلام الدحماني** حول عدد من المشاريع الشبابية والرياضية بولاية قابس يشرفني إفادتكم بما يلي :

تعد المشاريع موضوع التساؤل، مشاريع جهوية تنجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وآمر الصرف وتشرف على إنجازها الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية منوبة كصاحب مشروع مفوض وذلك طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .

أما بخصوص تقدم إنجاز هذه المشاريع فهي كالآتي :

1/ بالنسبة لمشروع إحداث دار الشباب بدخيلة توجان: تم التعهد بالاعتمادات اللازمة لإنجاز المشروع بتوفير اعتماد إضافي لتغطية العجز بالصفقة يناهز 400 أ.د

2/بالنسبة لتوسعة نادي الشباب الريفي بزمرتن: هذا المشروع ينجز في إطار برنامج التنمية المندمجة الذي تشرف على تنفيذه المندوبية العامة للتنمية الجهوية تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط وهي الجهة المكلفة بدراسة وبرمجة ومتابعة إنجاز عناصر هذا البرنامج بالتعاون والتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية .

3/ بالنسبة لمشروع تهيئة مركز التخييم بالزارات فقد تم فسخ الصفقة الأولى المقدرة بـ 2645 أ.د بعد أن بلغت نسبة الإنجاز حوالي 70 % وتمت إعادة الإعلان عن طلب العروض لإتمام إنجاز الأشغال

المتبقية للمرة الثانية، حيث تم تسجيل فارق بالزيادة في الاعتمادات بلغ 1700 أ.د والوزارة بصدد دراسة الملف .

4/بالنسبة لمشروع تعشيب الملعب البلدي بمطماطة الجديدة: رفضت المصالح الجهوية للتجهيز والإسكان بقابس القيام بأشغال التعشيب للملاعب الرياضية واقترحت الاكتفاء بمتابعة قسط الطرقات والشبكات المختلفة دون استكمال قسط التعشيب .

وباعتبار عدم إمكانية فصل أشغال التغليف عن أشغال تهيئة الأرضية لضمان توحيد المسؤوليات وحسن إنجاز مشاريع التعشيب تم رفع الإشكال للمصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان قصد توحيد إجراءات تنفيذ مشاريع تعشيب الملاعب الرياضية بكامل ولايات الجمهورية وضمان حسن سيرها وتنفيذها .

5/ بالنسبة لإحداث ملعب بلدي بكتانة من معتمدية مارث فهو مشروع مدرج بمخطط التنمية 2023-2025 بكلفة قدرها 2 م.د وسيقع النظر في ترسيم الدراسات الفنية للمشروع في الميزانيات القادمة للوزارة طبقا لوضوح الوضعية العقارية ولأولويات البرامج السنوية الجهوية والوطنية للقطاع .

6/بالنسبة لمقترح مشروع بناء مركز للتربصات بمطماطة فإن هذا المشروع غير مبرمج بالمخطط التنموي 2023-2025.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع :توجيه سؤال كتابي حول تعطّل مشروع تهيئة الملعب البلدي بمكثر .

تحية طيبة واحتراما وبعد،

سيدي الوزير، لقد تمّ رصد الاعتمادات منذ سنة 2017 وتم التوقيع فيها السنة الفارطة ولم ينطلق المشروع مما أثر سلبا على واقع الرياضة في مكثر وخاصة النادي الرياضي بمكثر الذي يمرّ بعقوبات مالية خانقة وأثقلت كاهله التنقلات للعب المباريات خارج ملعبه الأصلي

لذا المرجو من سيادتكم :

- مدنا بتاريخ انطلاق أشغال تهيئة الملعب البلدي بمكثر ؟
- ما هو موعد إعادة تهيئة مركز الإقامة بدار الشباب بمكثر الذي برمج منذ سنة 2017؟
- متى يستأنف المقاول الأشغال بالقاعة المغطاة" بحي الأندلس بمكثر"؟

سيدي الوزير، ننطلب من سيادتكم تخصيص منحة استثنائية للنادي الرياضي بمكثر نظرا للصعوبات المالية التي يمرّ بها النادي رغم أنّه يحتل صدارة الترتيب خلال هذا الموسم.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع :توجيه سؤال كتابي حول مركب التربصات الرياضة بكسرى .

تحية طيبة واحتراما وبعد،

سيّدي الوزير، على إثر زيارتكم لمدينة كسرى تمت برمجة إقامة مركب التربصات الرياضية بهذه المدينة نظرا لخصائصها الطبيعية والمناخية الملائمة وقد تمّ تسوية الوضعية العقارية من خلال تبرّع أحد أهالي مدينة كسرى بقطعة أرض تمسح حوالي 6 هكتار،

لذا المرجو من سيادتكم تفعيل هذا المشروع في أقرب الآجال نظرا للانعكاسات الإيجابية والمردودية الاقتصادية لهذا المشروع على كامل الجهة .

ولكم الشكر سلفا .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

<u>الموضوع</u> :الإجابة على سؤالين كتابيين للنائب السيد محمد الهادي العلاني بخصوص المشاريع الشبابية والرياضية بمكثر ومركب التربصات الرياضية بكسرى .

<u>المرجع</u>:إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤالين الكتابيين للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **محمد الهادي العلاني** حول عدد من المشاريع الشبابية والرياضية بمكثر ومركب التربصات الرياضية بكسرى يشرفني إفادتكم بما يلي :

أولا بالنسبة للمشاريع الشبابية والرياضية بمكثر موضوع التساؤل، فإنها مشاريع جهوية تنجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وآمر الصرف وتشرف على إنجازها الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية قابس كصاحب مشروع مفوض وذلك حسب الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .

أما بخصوص تقدم إنجاز هذه المشاريع فهي كالآتي :

1/ بالنسبة لمشروع تهيئة الملعب البلدي بمكثر يتمثل المشروع في إعادة تعشيب الملعب الرئيسي بالملعب البلدي بمكثر بالعشب الاصطناعي بناء على طلب البلدية خلال سنة 2023 بعد تعذر توفير عقار ملائم بالمواصفات المطلوبة لتعشيب ملعب فرعي والمشروع حاليا في طور إعداد الدراسة التمهيدية المعمقة بعد أن تمت المصادقة على الدراسة الموجزة

2/ بالنسبة لمشروع تهيئة مركز الإقامة بمكثر، فهو في مرحلة إعداد الملف الأولي لطلب العروض .

3/ بالنسبة لتهيئة قاعة الرياضة بمكثر، فإن المشروع في مرحلة إعداد ملف طلب العروض لاستكمال الأشغال .

ثانيا: بخصوص طلب تمكين جمعية النادي بمكثر من منحة استثنائية، يشرفني إفادتكم أنه تم الترفيع في منحة الجمعية المعنية بعنوان موسم 2024/2023 كغيرها من الجمعيات المنتمية لرابطة الهواة مستوى أول لكرة القدم وذلك من 50 أد إلى 60 أد تصرف على قسطين، كما سيتم النظر في تمكين الجمعية المذكورة من منحة استثنائية عند إعادة برمجة ميزانية سنة 2024 خلال نهاية السنة الحالية في حال توفر اعتمادات إضافية بالصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب .

ثالثا: بخصوص مقترح بناء مركب التربصات الرياضية بكسرى، فإن هذا المشروع غير مبرمج بالمخطط التنموي 2023-2025.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة الشؤون الثقافية بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم

سيدتي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية او الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 إلى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب أحمد سعيداني حول المهمات الاستثنائية لمراقبي حسابات المؤسسات العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة .

المرجع: إحالتكم عدد ص-2024-26-3000- 0000143 الواردة بتاريخ 18 جانفي 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب أحمد سعيداني بخصوص موافاته بقائمة في المؤسسات العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الثقافية والتي منحت مراقبي حساباتها مُهمات استثنائية زيادة على مهمة مراقبة الحسابات، يشرفني إفادة السيد النائب بأن المؤسسة الوحيدة التي تولت تكليف مراقب حساباتها للقيام بمهمات استثنائية زيادة على مهمته الأصلية في مراقبة الحسابات هي **المركز الوطني للسينما والصورة** الذي استعان سنة 2018 بمكتب السيدة نور الهدى هنان بخصوص برنامج Tunisia Factory وتم خلاصها مبلغا جمليا قدره **خمسة آلاف وستة مائة وخمسون دينارا وستة مائة مليم (600، 5.650 د)** زيادة على مهمتها الأصلية في مراقبة حسابات المركز للسنوات 2016-2017-2018.

أما باقي المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة فلم تقم بتكليف مراقبي حساباتها بأية مهمة استثنائية زيادة على مهامهم الأصلية في مراقبة الحسابات .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

الموضوع :سؤال كتابي .

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

السؤال :متى ستتم برمجة بناء مركب ثقافي في مدينة فوشانة يستجيب لتطلعات مختلف الفئات العمرية لممارسة الأنشطة الثقافية علما أننا تلقينا وعودا من الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بين عروس بإمكانية تخصيص قطعة الأرض ذات الرسم العقاري عدد 41503 بمنطقة المغيرة من ولاية بن عروس لبناء هذا المشروع؟

والسلام .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب مراد الخزامي بخصوص برمجة بناء مركب ثقافي في مدينة فوشانة

المرجع :إحالتكم عدد ص-2024-26-3000-0000143 الواردة بتاريخ 18 جانفي 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب مراد الخزامي بخصوص برمجة بناء مركب ثقافي في مدينة فوشانة يشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية:

- ✓ مشروع بناء دار الثقافة فوشانة مرسم بمخطط التنمية 2020/2016.
- ✓ تم اقتراح عقار من قبل المصالح الجهويّة بين عروس والمحليّة بفوشانة مشمول بالرسم العقاري عدد 27211 بن عروس ماسح لـ 3500 م2 ويقع بمدينة فوشانة على الطريق الوطنية عدد 3ووظيفي من حيث المساحة والموقع ومشمول بمثال التهيئة العمرانية لمدينة فوشانة .
- ✓ تمت المعاينات اللازمة وإعداد الملف العقاري وإحالته لمصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإتمام إجراءات تخصيص العقار لفائدة وزارة الشؤون الثقافية بتاريخ 23 اوت 2018.
- ✓ بتاريخ 21 جويلية 2020 أفادت وزارة التربية أنّ العقار المقترح لإنجاز مشروع ثقافي مُعدّ لإنجاز مؤسسات تربوية وعبّرت عن رغبتها في تخصيصه.
- ✓ إثر ذلك تم اقتراح عقار راجع بالملكيّة للوكالة العقارية للسكنى F.A.H ماسح لـ 2822 م^2 إلا أنه يستلزم توفير الاعتمادات اللازمة لاقتناء العقار بعد تقدير قيمته الشرائية بالتنسيق مع الإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية واللجان المعنية بالوكالة العقارية للسكنى وهذا المقترح سيُكلّف ميزانية الوزارة اعتمادات إضافية لاقتناء العقار دون احتساب كلفة الدراسات وإنجاز المشروع وهو ما سيثقل كاهل الميزانية .

أما بخصوص المقترح المقدّم من قبل السيد النائب مراد الخزامي والمتمثل في عقار المغيرة والمشمول بالرسم العقاري عدد 41503 بن عروس لإنجاز المشروع فانّه يجب التنسيق مع المصالح الجهوية (المجلس جهوي البلدية الادارة الجهوية لأملاك الدولة بين عروس والمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بين عروس) قصد :

1. إما الموافقة على مقترح النائب والمتمثل في العقار المتواجد بالمغيرة والمشمول بالرسم العقاري عدد 41503 بن عروس وبالتالي تكوين ملف عقاري تام الموجب قصد إحالته إلى وزارة املاك الدولة للتخصيص .

2. أو العودة الى المقترح الأول وحث السلطات الجهوية قصد المصادقة على تخصيص ما مساحته 3500م ^{2}من العقار المشمول بالرسم العقاري عدد 27211 مع العلم أنّ الملف العقاري الخاص بتخصيص العقار المقترح لإنجاز المشروع الثقافي تمت احالته لوزارة أملاك الدولة وهو ما يمثل ربحا للوقت .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير.

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

الموضوع:سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الثقافة حول وضعية دار الثقافة ابن رشد بمنزل عبد الرحمان .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي والفصل 114 من الدستور، وفي إطار متابعتنا لوضعية المؤسسات الثقافية بدائرتنا الانتخابية، وبعد معاينة وضعية دار الثقافة ابن رشد بمنزل عبد الرحمان إثر الزيارة الميدانية، وحيث لاحظنا العديد من النقائص والمشاكل الهامة الموثقة بالصور والتي تتناقض مع توجه الدولة التونسية إلى المراهنة على العمل للرقي بالعقول وقطع الطريق على الأفكار المتطرفة، منها ما يتعلق بالبنية التحتية مثل تداعي جزء هام من سور دار الثقافة للسقوط وإهمال قاعات النشاط التي لاحظنا أنها في وضعية بائسة، وتهميش مسرح الهواء الطلق، ومنها ما يتعلق بالإطار البشري حيث لاحظنا الاقتصار على مدير وعامل فقط لا غير .ومنها ما يتعلق بعدم دعم الأيام الثقافية الصيفية التي تنظمها دار الثقافة بالعدد الكافي من العروض القيمة على مستوى البرمجة بما يتماشى مع انتظارات المواطنين .

لـــــذا ولهـــــذه الأسبـــــاب

أتوجه إلى السيد الوزير بالسؤال التالي :

هل برمجت وزارة الثقافة تتدارك النقص في إطار الإشراف ودعم الأيام الثقافية الصيفية ورصد اعتمادات كافية لصيانة السور الخارجي المتداعي في جزء منه للسقوط، ولتهيئة وتوسعة مسرح الهواء الطلق وبناء مدارج تمكن الجمهور من مواكبة العروض في ظروف مريحة .

وفي انتظار ردّكم تقبلوا سيدي الوزير فائق احترامي

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة النائب سيرين بوصندل بخصوص وضعية دار الثقافة ابن رشد بمنزل عبد الرحمان

المرجع :إحالتكم عدد ص -2024-26-3000-0000143 الواردة 18جانفي 2024

المرفقات: صور

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة النائب سيرين بوصندل بخصوص وضعية دار الثقافة ابن رشد بمنزل عبد الرحمان، يشرفني إفادة السيدة النائب بالمعطيات التالية:

-بخصوص تهيئة السور

في إطار المحافظة على سيرورة المرفق العام والحرص المتواصل على النهوض بالمؤسسات الثقافية، بالجهة قامت المصالح الفنية المركزية بالوزارة بمعاينة الفضاء وطلب إعداد قائمة تقديرية استعجالية تُعنى بأشغال هدم الجزء المتضرر من سور دار الثقافة وإعادة بناءه بكلفة تعهد تُقدر بـ 25.906,300 ، تم ترسيمها ضمن ميزانية المجلس الجهوي سنة 2021 غير أن هذه الاستشارة التي أعلنت عنها الإدارة الجهوية للتجهيز ببنزرت بصفتها صاحب مشروع مفوض في أفريل 2021، تم التخلي عنها من قبل صاحب الصفقة من تلقاء نفسه وإلغاء الإذن بالتزود، كما أفادنا المجلس الجوي أنه بصدد الإعلان عنها مرة ثانية .

-بخصوص قاعات النشاط:

هي قاعات وظيفية، تستقطب منخرطيها بصفة عادية ويسير فيها نشاط النوادي بصفة مستمرة، كما تمت مراسلة الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية ببنزرت لإجراء بحث عقاري للنظر في إمكانية إدراجها في برنامج التهيئة الشاملة (طلاء الجدران والأبواب).

-بخصوص مسرح الهواء الطلق:

يختلف مسرح الهواء الطلق لدار الثقافة **ابن** رشد عن باقي مسارح الهواء الطلق من حيث طاقة الاستيعاب (500 شخص) والمساحة (400م2) وتتطلب توسعته (بناء مدارج، كواليس، وحدة صحية...) مساحة إضافية وهو ما لا يمكن توفيره نظرا لموقع العقار الذي يحده بناية على ملك الغير من جهة وطريق رئيسي من جهة ثانية، كما أن عملية التوسعة يمكن أن تحد من المساحة المستغلة وتحول دون إنجاز أنشطة ثقافية متنوعة .

-بخصوص الموارد البشرية:

في إطار إعادة توظيف الأعوان تم تعيين مدير جديد للمؤسسة، ودعمها بأستاذة تنشيط ثقافي و3 منشطين متعاقدين بنظام الحصة، كما تسعى المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية ببنزرت إلى إثراء الرصيد البشري من خلال الاستعانة بخدمات المنشطين المتطوعين .

هذا وتجدر الإفادة أن وزارة الشؤون الثقافية طالبت بإجراءات بحث عقاري بالتنسيق مع المصالح الفنية بالإدارة الجهوية لأملاك الدولة ببنزرت، للعقار المشيد عليه دار الثقافة ابن رشد بمنزل عبد الرحمان وذلك لحل الإشكال العقاري أولا ثم العمل على ضبط برنامج وظيفي للتهيئة والصيانة الشاملة للفضاء طبقا للأمر عدد 967 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البناءات المدنية وموافاة الجهة به للتعهد .

وفي الأثناء تم القيام بالتدخلات التالية :

-تنظيف وطلاء وتجهيز قاعات النشاط بالطابق الأول،

-إدخال تحسينات على الواجهة الأمامية بالمدخل الرئيسي وعلى واجهات قاعات النوادي والمساحات الخضراء،

-تهيئة فضاء العرض الفني التشكيلي بمناسبة الصالون الجهوي للخط العربي وأيام قرطاج للفن المعاصر،

-تحسين الإنارة الوظيفية والفنية بقاعة العروض والفضاءات الخارجية وقاعات النوادي،

-تركيز وحدة كاملة للمراقبة بالكاميرا لتعزيز التأمين الذاتي للمؤسسة .

-بخصوص الأيام الثقافية الصيفية بدار الثقافة منزل عبد الرحمان:

تنظمها المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية ببنزرت، البرمجة كالتالي :

-عرضان مسرحيان من فئة الاحتراف ولد "البرط "بكلفة 2600 دينار وعرض مسرحية "الحشاشين "بكلفة 3000 دينار،

-عرض كوريغرافي لـ" أشرف حمودة "بكلفة 125، 3626 دينار،

-عرض موسيقي صوفي لـ" سامي" بلحسين " بكلفة 3500 دينار .

إلى جانب برمجة تظاهرات متنوعة أبرزها :

-أيام البحيرة الثقافية من 19 إلى 29 أكتوبر 2023،

-تظاهرة فلسطين في القلب من 1 إلى 4 نوفمبر 2023،

-الملتقى الجهوي للخط العربي بمنزل عبد الرحمان من 8 إلى 10 ديسمبر2023 ،

-مهرجان فن الحكاية من 19 إلى 24 ديسمبر 2023،

-المهرجان الدولي" فيلمي الوثائقي الأول" من 26 إلى 28 ديسمبر 2023،

-مشاريع نوادي الإبداع لنشر ثقافة حقوق الملكية الأدبية والفكرية من 12 إلى 13 جانفي 2024 .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

الموضوع: أسئلة كتابية بخصوص احداث مكتبة عمومية بحي 25 جويلية من معتمدية سيدي حسن

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي يتعلق بغياب فضاءات المطالعة بحي 25 جويلية من عمادة 25 جويلية بمعتمدية سيدي حسن .

تحية وبعد،

تعتبر منطقة سيدي حس من بس المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة ومعظم السكان من الفئات الاجتماعية الهشة عائلات معوزة ومحدودة الدخل غير قادرة على توفير كتب مطالعة وقصص وروايات ومعاجم وموسوعات لأبنائهم كما أن المكتبة العمومية الوحيدة توجد وسط مدينة سيدي حس وغير متاحة لجميع التلاميذ الذين يقطنون في الاحياء البعيدة لذلك نحن نطلب من سيادتكم بعث مكتبة عمومية بحي 25 جويلية من منطقة سيدي حس لاحتضان واستقطاب الاطفال والشباب المولع بالقراءة والمطالعة خاصة وأن الفضاء موجود وسط الحي وهو على ملك الدولة وقد كان مخصصا لفائدة وزارة الداخلية كمرز سرطة لكن تم التخلي عنه بعد الثورة بعد مطالبة السكان بذلك وبعي مغلقا الى حد هذه اللحظة ينتظر التهيئة والاستغلال لذلك هم في أشد الحاجة الى مكتبة عمومية تحمى ابناءهم من الانحراف والجريمة والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتصقل مواهبهم وتنمى ملكة المطالعة لديهم .

-فهل يمكن لوزارة الشؤون الثقافية تلبية طلب متساكني حي 25 جويلية وتهيئة هذا الفضاء وتأثيثه بكتب المطالعة القصص والروايات والمعاجم من أجل خلق جيل محب للحياة .

في انتظار ردكم الذي أرجو أن يكون إيجابيا تقبلوا منى كل التقدير والاحترام والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب عادل ضياف بخصوص بعث مكتبة عمومية بحي 25 جويلية بمعتمدية سيدي حسين

المرجع :إحالتكم عدد ص - 2024-26-3000-0000143 الواردة بتاريخ 18 جانفي 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عادل ضياف بخصوص بعث مكتبة عمومية بحي 25 جويلية بمعتمدية سيدي حسين السيجومي، يشرفني إفادة السيد النائب بأنّه لم يرد أي مقترح لعقار من قبل المصالح الجهوية بتونس لإنجاز المشروع المذكور، وبالتّالي فإنّه يتعيّن في مرحلة أولى التنسيق مع المصالح الجهوية بتونس قصد اقتراح عقار وظيفي من حيث الموقع والملكيّة والمساحة (لا تقل عن1500 م ^{2}) وأن يكون مشمول بمثال التهيئة العمرانية لبلديّة سيدي حسين السيجومي، ومن ثم العمل على إدراج المشروع ضمن التنمية القادم وذلك حتى يتسنّى إنجاز المشروع في أفضل الظروف .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع :توجيه سؤال كتابي حول تفعيل مطلب إحداث متحف وطني بمكثر

المصاحيب : 1-إجابة المعهد الوطني للتراث حول إحداث متحف وطني بمكثر .

2-نسخة من مطلب إحداث متحف وطني إلى السيّد وزير الثقافة بتاريخ 21 أفريل 2011.

3-وصل إيداع مراسلة للسيّدة وزير الثقافة بتاريخ 2013/10/23

4-نسخة من مراسلة إلى السيّدة وزيرة الثقافة بتاريخ 2015/07/28

5-نسخة من محضر المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 2020/10/08

سيدتي الوزيرة تحية واحتراما وبعد،

حيث وردت إجابتكم على سؤالنا الكتابي الموجه إلى سيادتكم حول إحداث متحف وطني بمكثر وحيث كان ردّكم بأنّه سيتم توسعة المتحف الحالي باعتمادات تقدر بـ 200 ألف دينار .

سيدتي الوزيرة، إنّ مشروع التوسعة قد رفض من الأهالي منذ الحكومات السابقة وقد وقع تقديم مطلب رسمي لإحداث متحف وطني بمكثر ولكم في المصاحيب ما يثبت ذلك منذ سنة 2011.

شرح الأسباب :

1-الأسباب العلمية :

نظرا لما تتميّز به جهة مكثر من مخزون أثري وتاريخي إذ يمسح الموقع الأثري 45 هكتار وتحتوي جهة مكثر على حوالي 622 موقع أثري

ولحسن توظيف وتثمين هذا المخزون الأثري بشكل يمكن من تدعيم تواجدها في الخارطة السياحية كما أن إحداث متحف وطني هو مطلب نادى به علماء الآثار مثل الدكتور **أحمد مشارك**، مع العلم أنّ الكم الهائل من عدد القطع الأثرية الموجودة اليوم في المتحف المحلي والموجود في دار" **الأنتيكا**" بالموقع الأثري والموجودة في متحف باردو ، هي كفيلة بتأثيث متحف وطني هذا بالإضافة بأنّ إحداث المتحف الوطني سيساهم في إكمال الحفريات التي توقفت منذ انتهاء **شارل بيكار** من التنقيب في مكثر في سبعينيات القرن الماضي، وكما ذكر **بيكار** في كتابة بأنه قام بحفر حوالي 1/4 الموقع الأثري بمكثر فقط .

2-الأسباب القانونية :

سيدتي الوزيرة، نرجوا من سيادتكم تفعيل مطلب إحداث متحف وطني بمكثر تطبيقا السياسة الرئيس الأستاذ قيس سعيّد الذي يراهن على تحقيق مطالب الشعب وحيث أنّ هذا المطلب هو مطلب الأهالي منذ 2011.

وإيمانا منا باستمرارية الدولة وإيفاءها بتعهداتها حيث وقع الموافقة على هذا المطلب من طرف الحكومات السابقة ولكم ما يثبت ذلك في المصاحيب .

مع العلم أنّ هذا المطلب أقرّه السيد وزير الثقافة في جلسة عمل بوزارة الثقافة بحضور والي سليانة بتاريخ 2017/05/25 وأقره المجلس الوزاري بولاية سليانة تحت إشراف السيّد رئيس الحكومة يوم 29 ديسمبر 2015 كما أقره المجلس الوزاري المضيق في 08 ديسمبر 2020 كما تم إقراره على مستوى جهوي في مداولات المجلس الجهوي للتنمية لولاية سليانة بتاريخ 28 أكتوبر 2016 تحت إشراف السيد **سليم التساوي** والي سليانة ويوم 13 جانفي 2017 تحت إشراف السيّد **علي سعيد** والي سليانة وفي جلسة 25 فيفري 2019 وكلّ ذلك موثق في محاضر الجلسات بولاية سليانة .

3-الجدوى الاقتصادية :

سيّدتي الوزيرة، لقد تم برمجة إحداث متحف وطني بمكثر في إطار رؤيا متكاملة للتنمية في الجهة، فتم بعث المندوبية الجهوية للسياحة في مكثر في 2017 وتصنيف بلدية مكثر كبلدية سياحية منذ 2012وبناء مضيف سياحي في منتزه مكثر وهي كلها عناصر رديفية للمتحف الوطني لتهيئة الأرضية المناسبة لدعم التنمية الجهوية من خلال تثمين المخزون الأثري للجهة وتركيز السياحة الثقافية والأثرية والإيكولوجية لتمكين الشباب من مواطن شغل .وتمكين الجهات الداخلية مثل مكثر من إدراجها في المسالك السياحية، لما تزخر به من مخزون أثري وإحداث هذا المتحف الوطني هو تعويل على التراث المادي واللامادي والثقافي وتثمينه لدعم التنمية في الجهة خاصة وأنها تفتقر لأي نسيج صناعي.

لذلك ولكلّ هذه الأسباب الرجاء منكم تفعيل مطلب إحداث متحف وطني بمكثر حيث اقترح السيّد المدير العام للمعهد الوطني للتراث السابق في زيارته لموقع مكثر إقامة متحف مفتوح داخل الموقع .

سيدتي الوزيرة نرجو من سيادتكم التفاعل الإيجابي مع مطلب الجهة" إحداث متحف وطني" الذي طال انتظاره .

ولكم جزيل الشكر سلفا.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الثقافية

تونس في: 29 جوان 2023

وزيرة الشؤون الثقافيّة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

واردات عدد ...
03 جويلية 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الموضوع: إجابة المعهد الوطني للتراث حول السؤال الكتابي الموجهة من النائب محمد الهادي العلاني بخصوص إحداث متحف وطني بمكثر.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي حول إحداث متحف وطني بمكثر، نفيدكم أن هذا المشروع لم يتم إدراجه بالمخطط الخماسي (2016- 2020) بل تمّ إدراج مشروع تدعيم المتحف الأثري بمكثر وقد تمّ رصد اعتمادات تقدّر ب 200 ألف دينار لفائدة المشروع. كما تم انجاز ملف هندسي في الغرض من قبل المصالح الفنية المختصة و تمّ انجاز الضوابط المرجعية الخاصة بهذا المتحف. هذا و نفيدكم أن المعهد الوطني للتراث بصدد متابعة ملف مشروع إحداث المتحف الجهوي بسليانة مع وزارة التجهيز للشروع في تنفيذه.

والسلام

عن وزيرة الشؤون الثقافية
وبتفويض منها
رئيس الديوان

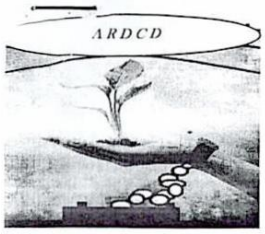

الجمعية الجهوية للتنمية

والمعطلين عن العمل

من اصحاب الشهائد

الهيئة المحلية بمكثر

الى السيد وزير التنمية ومنه الى السادة اعضاء الحكومة المؤقتة

تحية احترام وتقدير

"مكثر", " بلكتريا" ,"بلكتريم" مكتريس القديم تبعد 160 كم علي العاصمة علي ارتفاع يزيد علي 900 متر

يعود انشاء المدينة الي اوائل القرن الخامس ق م علي اقرب تقدير مر بها جل الحضارات من الكبصية الى النومدية مرورا بالبونقيين والوندالبين والبزنطيين وصولا الى الحضارة الرومانية

كما تجدر الاشارة الى ان هذه المدينة حصلت على استقلالها السياسي سنة 46 ق م حين كان تراب الجمهورية التونسية تحت سيطرة الرومان كما انه و بالعودة الى محاضر جلسات المجامع الافريقية للاساقفة فان مكتريس كان لها اسقف تابع للكنيسة الرسمية وفي تاريخها المعاصر فان مكثر كانت ثالث بلدية في الجمهورية التونسية من حيث التاسيس وذلك بعد بلدية سوسة و تونس العاصمة

كما انها كانت تمثل مركز مراقبة فى عهد الاستعمار الفرنسي وكان دورها تاريخي ورنيسي في الحركة الوطنية ضد الاستعمار وعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر الشهيد الرمز علي بن عمار

كما لا ننسى غزل الاديب التونسي محمود المسعدي بهذه المدينة في حديثه عن "شجرة التوة" و قوسي النصر وكتب فيها جل فصول مؤلفيه الشهيرين" السد " و "حدث ابو هريرة قال"

الا ان هذه المدينة و بهذا التاريخ الثري عانت من الاقصاء والتهميش في العهدين البورقيبي والنوفمبري على جميع المستويات (اقتصادية ,اجتماعية وثقافية)

وكانت بداية اقصاؤها بحرمانها من الولاية بعد ان اقرها التقسيم الاداري سنة 1974

ولذلك نتقدم الى جناب مجلسكم الموقر بالمطالب الأتية :

1- بعث متحف وطني لحفظ اثار المدينة وهي مدينة اثرية صنفها اليونسكو منذ 15 سنة ووقع ادراجها بالخارطة الاثرية والسياحية للبلاد التونسية والمطلب هو مطلب نادى به علماء الاثار

2- بعث منطقة سياحية علما وانها برمجت منذ 2004 ووقع التخلي عنها نظرا لسياسة الاقصاء و التهميش (سياحة ثقافية (الاثار) ,ترفيهية : الثروة الطبيعية)

3- تفعيل المنطقة الصناعية الخاوية والمهجورة وادفع نحو تشجيع المستثمرين

4- نظرا لتوسطها معتمديات جنوب الولاية :

- انشاء مستشفى جهوي
- بعث فروع للكنام والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للحيطة الاجتماعية

5- اكمال انجاز اقساط مركز التكوين والتدريب المهني بمكثر وفتح فروع تكوينية علمية جديدة تتناسب والتطورات تاتكنولوجية

[Tapez un texte]

كما نقترح كهيئة محلية للجمعية :

التعامل الشفاف مع ملف التشغيل (الانتدابات) وتفادي التعاطي مع هذا الملف بالمعايير القديمة ونقترح الاليات التالية :

- اقدمية الشهادة (نقطة عن كل سنة بطالة)
- سن المتخرج (نقطة عن كل سنة بعد 25 ونقطتان عن كل سنة بعد الثلاثين)
- الحالة الاجتماعية (نقطتان للمتزوج ونقطة عن كل طفل) في حال بطالة القرين مع المساواة بين الجنسين
- عدد حاملي الشهائد في العائلة (نقطة لكل متخرج)
- الوضعية الصحية للمتخرج (اعاقة نقطة)
- عدد السنوات الجامعية (نقطة عن كل سنة ناجحة)
- تكوين اضافي (نقطة)

في حالة التساوي بين متناضرين يتم الرجوع الى معدل التخرج

كما نطلب من جنابكم ايلاء ملفات المضطهدين سياسيا وحرموا من حقهم في الحياة الكريمة عناية واهمية شريطة اثبات ذلك

السادة اعضاء الحكومة المؤقتة اننا نتقدم الي سيادتكم بهذه المطالب والمقترحات في ما يخص جهة مكثر ايمانا منا بان النهوض بكل قطر من تراب تونسنا هو اساس تقدم ورقي وطننا العزيز

الامضاء

عن الجمعية الجهوية للتنمية والمعطلين عن العمل من اصحاب الشهائد ARDCD

إتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل بمكثر UDC

21 AVR. 2011

المنسق المحلي
عبد الرؤوف تسعيد

رئيس الهيئة المحلية بمكثر
ماهر بن عمر

عضو المكتب التنفيذي الجهوي
معز العياري

مع الشكر توصلت نيابة عن الاخوة أعضاء الحكومة المؤقتة

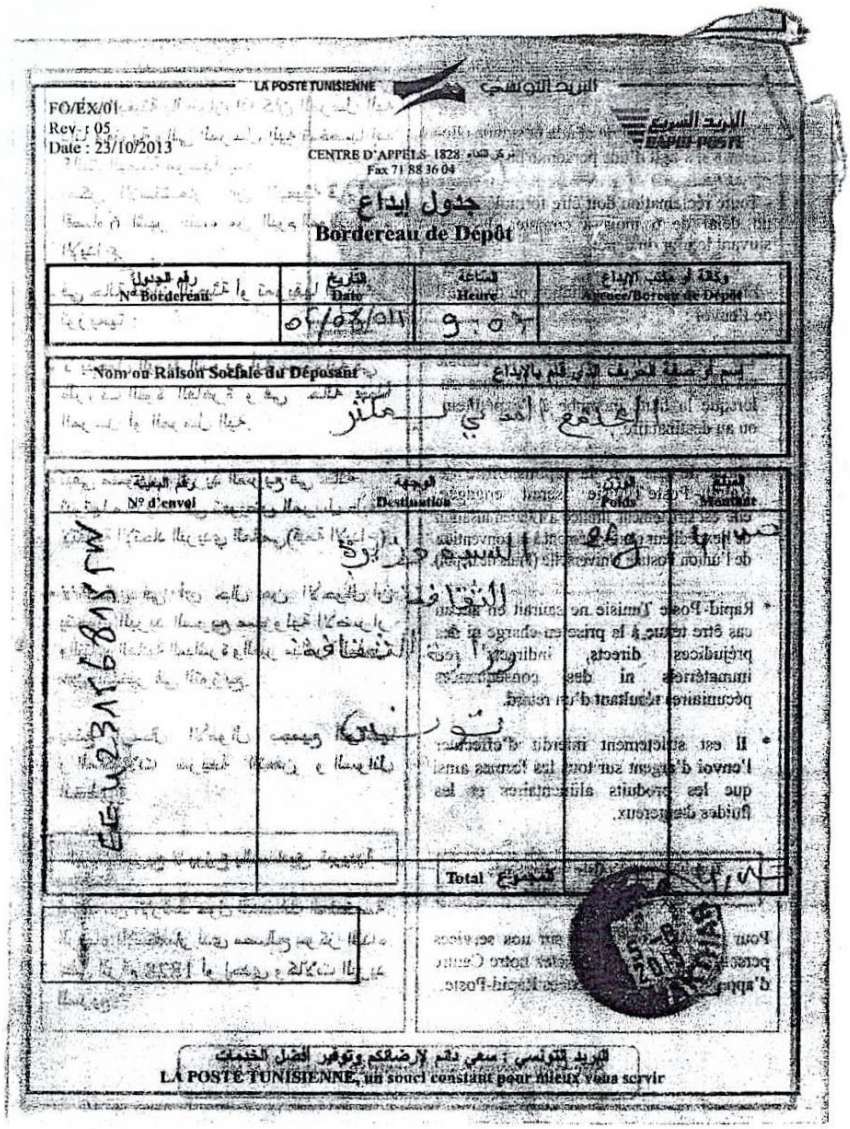

LA POSTE TUNISIENNE

البريد التونسي

FO/EX/01
Rev : 05
Date : 23/10/2013

CENTRE D'APPELS 1828
Fax 71 88 36 04

جدول إيداع
Bordereau de Dépôt

رقم الجدول N° Bordereau	التاريخ Date	الساعة Heure	وكالة أو مكتب الإيداع Agence/Bureau de Dépôt
	05/03/2024	9:05	

Nom ou Raison Sociale du Déposant	إسم أو صفة المعرف الذي قام بالإيداع

رقم البعثة N° d'envoi	الوجهة Destination	الوزن Poids	القيمة Montant
	Total	المجموع	

البريد التونسي : سعي دائم لإرضائكم وتوفير أفضل الخدمات
LA POSTE TUNISIENNE, un souci constant pour mieux vous servir

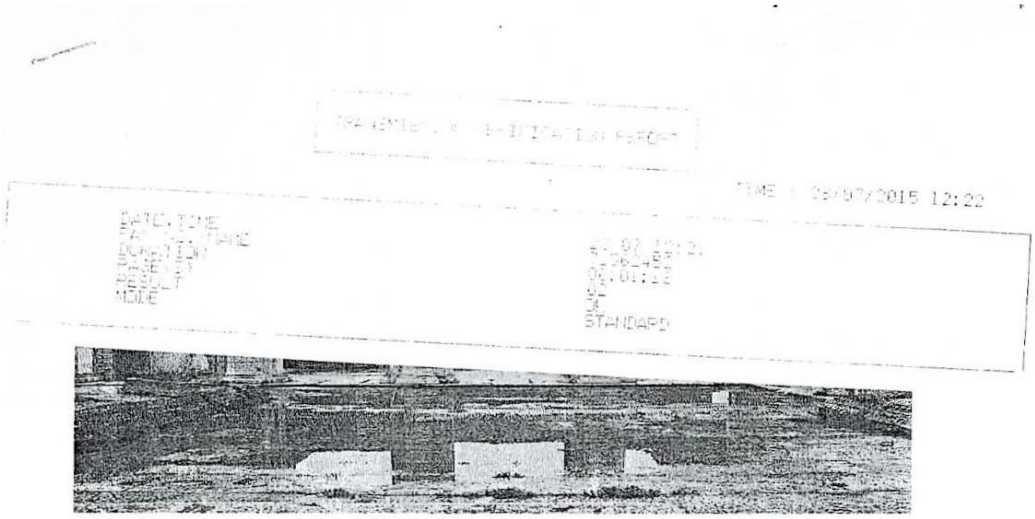

من المجتمع المدني بمكثر

إلى السيدة وزيرة الثقافة

الموضوع: تذكير بطلب احداث متحف وطني بمكثروطلب التدخل العاجل للعناية بالمتحف في وضعه الحالي

تحية احترام وتقدير وبعد , السيدة المحترمة وزيرة الثقافة ان مدينة مكثراو مكتريس القديمة مدينة قديمة يعود تأسيسها إلى القرن الخامس قبل الميلاد وهي مدينة موغلة في التاريخ مرت بها جل الحضارات القديمة وشهدت ازدهارا وصل ذروته سنة46قبل الميلاد حين حصلت مكتريس على استقلالها السياسي عن الإمبراطورية الرومانية أما في التاريخ المعاصر فقد كانت مكثر من أهم المدن التي عارضت اتفاقية الحماية المبرمة بين الباي والمستعمر الفرنسي وكانت طيلة الحقبة الاستعمارية مركز المراقبة المدنية كما عرفت المدينة محطات نضالية في ال90نات و2008ضد نظام المخلوع وأحداث الثورة في 06و07جانفي 2011وفك الحصار على تالة والقصرين ورغم كل ذلك فلا تزال مكثر أو مكتريس القديمة تعاني من التهميش في كل المجالات.

السيدة المحترمة وزيرة الثقافة إن مدينة مكثر بها أكثر من 45 هك آثار كما تمت اظافتها إلى قائمة المناطق البلدية السياحية التي نص عليها الفصل الأول من الأمر عدد822لسنة1994 وذلك بمقتضى الأمر عدد 483 لسنة2012 مؤرخ في29ماي2012

السيدة المحترمة وزيرة الثقافة نتوجه لجنابكم الموقر بطلب العناية بمتحف مكثر الذي في حالته لايليق بعراقة مدينة رسم اسمها بمتحف اللوفر بباريس عبر لوحة الحصاد المشهورة ولا يفوتنا تذكير جنابكم

بالمطالب العديدة التي تقدمنا بها الى الحكومات السابقة منذ حكومة السيد الباجي قايد السبسي الاولى وفي عهد السيد عزالدين باش شاوش وزير الثقافة السابق حول مطلب احداث متحف وطني وهو مطلب علمي نادى به علماء الاثار على غرار الدكتور احمد مشارك وحلم دونه شارل بيكار في كتابه مكتاريتانا هذا اظافة الى الاحقية العلمية لهذا المطلب لاننسى الجدوى الاقتصادية والتنموية لمدينة اثرية عريقة ولبلدية سياحية حديثة نتمنى تفاعلكم مع مطلبنا وزيارتكم للاطلاع والاقتناع كما نرجو ان لا يكون مكان مكتوبنا هذا رفوف وزارتكم كما حصل مع المكاتيب السابقة ولا ننسى ان نلمح لجنابكم انه واستنادا الى قانون العدالة الانتقالية فان انصاف مدينتنا حق يكفله القانون واتت به ثورة الكرامة

كلنا أمل وثقة في تفاعلكم الايجابي مع مطلبنا وأملنا كبير في دعمكم

وفي الختام تقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

جمعية صيانة مدينة مكثر
والمحافظة على التراث
A. S. V. M. P. P

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
الكتابة العامة للحكومة

محضر
المجلس الوزاري المضيّق
ليوم الثلاثاء 08 ديسمبر 2020

الموضوع: التعاون التونسي الفرنسي
التعاون التونسي الإيطالي

أشرف **السيد هشام مشيشي، رئيس الحكومة**، يوم الثلاثاء 8 ديسمبر 2020 بقصر الحكومة بالقصبة على مجلس وزاري مضيّق خصص للنظر في ملفي التعاون التونسي الفرنسي والتعاون التونسي الإيطالي، وذلك بحضور السيدات والسادة:

- إبراهيم البرتاجي — وزير الدفاع الوطني
- توفيق شرف الدين — وزير الداخلية
- معز شقشوق — وزير النقل واللوجستيك
- سلوى الصغير — وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم
- محمد بوسعيد — وزير التجارة ودعم الصادرات
- عاقصة البحري — وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
- الحبيب عمار — وزير السياحة ووزير الشؤون الثقافية بالنيابة
- فوزي المهدي — وزير الصحة
- محمد الطرابلسي — وزير الشؤون الاجتماعية
- ألفة بن عودة — وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي
- كمال دقيش — وزير الشباب والرياضة والإدماج المهني
- محمد علي النفطي — كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
- وليد الذهبي — الكاتب العام للحكومة
- المعزّ لدين الله المقدم — مدير ديوان رئيس الحكومة
- إلياس الغرياني — المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الدبلوماسية
- عبد السلام العباسي — المستشار لدى رئيس الحكومة
- زكرياء بلخوجة — المستشار لدى رئيس الحكومة
- محمد العربي بن حمودة — كاهية مدير بخلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي

وأبرز السيد الحبيب عمار، وزير السياحة ووزير الشؤون الثقافية بالنيابة، إلى أنّ السوق الفرنسية سوقا استراتيجية بالنسبة لتونس ولدى أهل المهنة في تونس تقاليد عمل أدت إلى تخصص وجهات سياحية بأكملها في السوق الفرنسية، على غرار الحمامات وجربة، حيث سُجّل خلال سنة 2010، وصول 1.3 مليون سائح فرنسي، إلا أن السوق الفرنسية، رغم استراتيجيتها، ظلت عقب الثورة تسجل تراجعا في عدد السياح الوافدين، بلغ ذروته خلال سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد 19، ليتم تسجيل انخفاض بنسبة 78 % في عدد السياح الوافدين وبنسبة 77 % في عدد الليالي المقضاة.

وأشار إلى وجود مشاريع تعاون ثنائي بتمويل الوكالة الفرنسية للتنمية، من ذلك مشروع إعادة تأهيل النزل بكلفة 50 م. أورو، والذي انتفع به مركزا تكوين (02) في القطاع السياحي، داعيا إلى توفير خط تمويل من الوكالة للمساعدة على تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية للنزل، طبقا لقرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 06 نوفمبر 2020 والقاضي بتشكيل لجنة في مستوى وزاري تضم وزارتي الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والسياحة والبنك المركزي التونسي للنظر في المشاكل الهيكلية للقطاع، وخاصة منها معالجة مسألة المديونية.

واقترح عرض مشروع تجديد مركز التكوين في القطاع السياحي بطبرقة على الجانب الفرنسي.

وبخصوص التعاون الثنائي في مجال الثقافة، أشار إلى مدى ثرائه واقترح تدعيمه خاصة في المجالات التالية:

- بالنسبة للقطاع السمعي البصري، يُقترح بعث صندوق خاص بالمساعدة على تمويل أفلام الصور المتحركة "الأنمي"، خاصة أنه توجد لدينا طاقات واعدة في المجال.
- بالنسبة للفن الحديث والمعاصر، يُقترح إرساء شراكة استراتيجية بين متحف الفن الحديث والمعاصر بتونس ونظرائه بفرنسا من أجل المحافظة على الأعمال الفنية، خاصة في مجال ترميم اللوحات الفنية.
- إرساء التعاون بين المكتبة الوطنية التونسية ونظيرتها الفرنسية والمعهد الفرنسي بتونس في مجال رقمنة المؤلفات القديمة وبعث متحف خاص بها.
- بخصوص الصناعات الثقافية والمبتكرة، يُقترح تمويل دراسة استراتيجية في المجال، خاصة في اختصاصي ألعاب الفيديو والأنفوغرافيك.

وفي مجال التراث، تم حصر 3 مشاريع للعرض على التمويل الفرنسي، وهي التالية:

- إحداث مسلك سياحي لقصور الباي باردو/قصر السعيد وبرج البكوش وحمام الأنف، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 15 م. أورو.
- تأهيل متحف مكثر "مكتريس"، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 8 م. أورو.
- تأهيل المنطقة الأثرية ببلاريجا، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 10 م. أورو.

ون التونسي الفرنسي
ون التونسي الإيطالي
ن وزاري مضيق بتاريخ 8-12-2020

القرارات	المعني بالتنفيذ	حالة التنفيذ	المتابعة
بعدد 1:			
الوزارات المعنية، كل فيما يخصه، إلى الإعداد لبرنامج الزيارة لفرنسا ليا وتقديم مقترحات عملية بخصوص الاتفاقيات وبرامج التعاون التي صعوبات في التنفيذ ليتم عرضها على الجانبين الفرنسي والإيطالي.			وزارة الشؤون الثقافية: ستتولى وزارة الشؤون الثقافية تنسيق تفعيل المقترحات التي عرضتها خلال المجلس الوزاري، وهي التالية: – أن تتولى سفارة تونس بباريس القيام بمساعي لدى السلطات الفرنسية المختصة قصد بعث مركز ثقافي تونسي بباريس. – بالنسبة للقطاع السمعي البصري، بعث صندوق خاص بالمساعدة على تمويل أفلام الصور المتحركة "الأنمي". – بالنسبة للفن الحديث والمعاصر، إرساء شراكة استراتيجية بين متحف الفن الحديث والمعاصر بتونس ونظرائه بفرنسا من أجل المحافظة على الأعمال الفنية، خاصة في مجال ترميم اللوحات الفنية. – إرساء التعاون بين المكتبة الوطنية التونسية ونظيرتها الفرنسية والمعهد الفرنسي بتونس في مجال رقمنة المؤلفات القديمة وبعث متحف خاص بها. – بخصوص الصناعات الثقافية والمبتكرة، تمويل دراسة استراتيجية في المجال، خاصة في اختصاصي ألعاب الفيديو والأنثوغرافيك.

– إحداث مسلك سياحي لقصور الباي باردو/قصر السعيد وبرج البكوش وحمام الأنف، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ15 م. أورو. – تأهيل متحف مكثر "مكتريس"، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 8 مليون أورو. تأهيل المنطقة الأثرية ببلاريجا، حيث تم إعداد الدراسة وتقدّر كلفة الإنجاز بـ 10 مليون أورو.		

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد محمد الهادي العلاني بخصوص مشروع " المتحف الوطني بمكثر

المرجع :إحالتكم عدد ص 2024-26-3000-0000143 الواردة بتاريخ 18 جانفي 2024.

المرفقات: -المقرر الصادر عن المدير العام للمعهد الوطني للتّراث بتاريخ 24 أفريل 2018.

-بطاقة إدراج اعتمادات .

-كشف اعتمادات خاص بمشروع إحداث المتحف الجهوي بسليانة .

تحية وبعد،

تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد محمد الهادي العلاني بخصوص تفعيل إحداث متحف وطني بمكثر، يشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية :

-لا يوجد مشروع خاص بإنجاز **" المتحف الوطني بمكثر"** ، حيث لم يتم إدراجه بمخططات التنمية السابقة أو إقراره بقوانين المالية .

-المشروع الوحيد الذي عمل عليه المعهد الوطني للتراث يتعلق بـ" **تهيئة المتحف الأثري بمكثر** " وقد أعدّت المصالح الفنية المختصة للمعهد ملفيه العلمي والهندسي منذ سنة 2017.

-تم عرض مقترح تهيئة المتحف الأثري بمكثر من قبل السيد وزير الشؤون الثقافية الأسبق في إطار مجلس وزاري خصص للنظر في ملف التعاون التونسي الفرنسي وذلك للحصول على تمويل في إطار التعاون الثنائي .

-لم يرتقي مقترح تمويل المشروع المذكور إلى مستوى التجسيد حيث لم يتم امضاء أية اتفاقية تمويل مع الجانب الفرنسي .

-تبيّن بعد مراجعة المعهد الوطني للتراث أنّه لم يتم إعداد دراسة حول المشروع بكلفة إنجاز تقدر بـ .8 م أورو، بل إن مصالح المعهد الوطني للتراث أعدّت فقط سنة 2017 مشروع برنامج علمي لتهيئة متحف مكثر وتوسعته بتقديرات أولية في حدود 2 م د.

-لم يتم إلى حدود سنة 2023 رصد أية اعتمادات تخص مشروع تهيئة متحف مكثر

-حوّل المعهد الوطني للتراث اعتمادات قدرها **200 أد** من الميزانية المخصصة لإحداث متحف جهوي بسليانة لفائدة قابض المجلس الجهوي بولاية سليانة بمقتضى المقرر الصادر عن المدير العام للمعهد الوطني للتّراث بتاريخ 24 أفريل 2018 **(مرفق 1)** مرفوق بالبرنامج الوظيفي، وذلك من أجل مواصلة أشغال المتحف الأثري بمكثر، وأُدرجت هذه الاعتمادات بميزانية المجلس الجهوي بولاية سليانة وفقا لبطاقة إدراج اعتمادات صادرة في الغرض بتاريخ 7 جوان 2018 **(مرفق2)**

-لم يأخذ المجلس الجهوي بولاية سليانة بعين الاعتبار البرنامج الوظيفي لصرف الاعتمادات، ولم يقم بإحداث فقرة جديدة خاصة بالمشروع ضمن ميزانية المجلس، بل نزل هذه الاعتمادات ضمن الباب 90 - الفصل 00510 الفقرة 0001 - الفقرة الفرعية 001- وهي فقرة موجودة سابقا ومخصصة لأشغال **تهيئة الموقع الأثري بمكثر .**

-صُرفت هذه الاعتمادات لخلاص أجور عملة غير قارين بالموقع الأثري بمكثر دون الحصول على ترخيص من المعهد الوطني للتراث بإعادة توظيف هذه الاعتمادات وبالتالي لم يتم احترام خصوصية المشروع أو تحميل النفقات التي تخص الأجور ضمن الفقرة الفرعية الخاصة بها، وهي الفقرة 007.

-تباشر المصالح المختصة بالمعهد الوطني للتراث بحثا إداريا للتحقيق في شبهة فساد بخصوص التصرف في هذه الاعتمادات .

-شهد مشروع **تهيئة المتحف الأثري بمكثر** انطلاقة جديدة سنة 2023، حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات بين المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية انتهت بتخصيص المعهد لاعتمادات قدرها **300 أد** ضمن ميزانية **2024** لإنجاز أشغال التهيئة المتحفية، بينما خصصت الوكالة مبلغ **450 أد** لتهيئة فضاءات المتحف وهياكل الاستقبال وتعمل المؤسستين على استكمال إجراءات طلبات العروض الخاصة بالأشغال في القريب العاجل.

-**من جانب آخر**، يتابع المعهد الوطني للتراث ملف" **مشروع إحداث المتحف الجهوي بسليانة** "مع وزارة التجهيز والإسكان حيث تم سنة 2022 رصد اعتمادات تعهد بميزانية المعهد قدرها **9,5 م د (مرفق 3)** باعتباره صاحب المنشأ، وتولت المصالح الفنية للمعهد إعداد الملف المرجعي ورفعه بتاريخ 24 أوت 2023 إلى الإدارة العامة للبنايات المدنية بوزارة التجهيز باعتبارها صاحب المنشأ المفوض حتى يتسنى الإعلان عن مناظرة وطنية في الهندسة المعمارية بدرجة واحدة وذلك في أقرب الآجال .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير

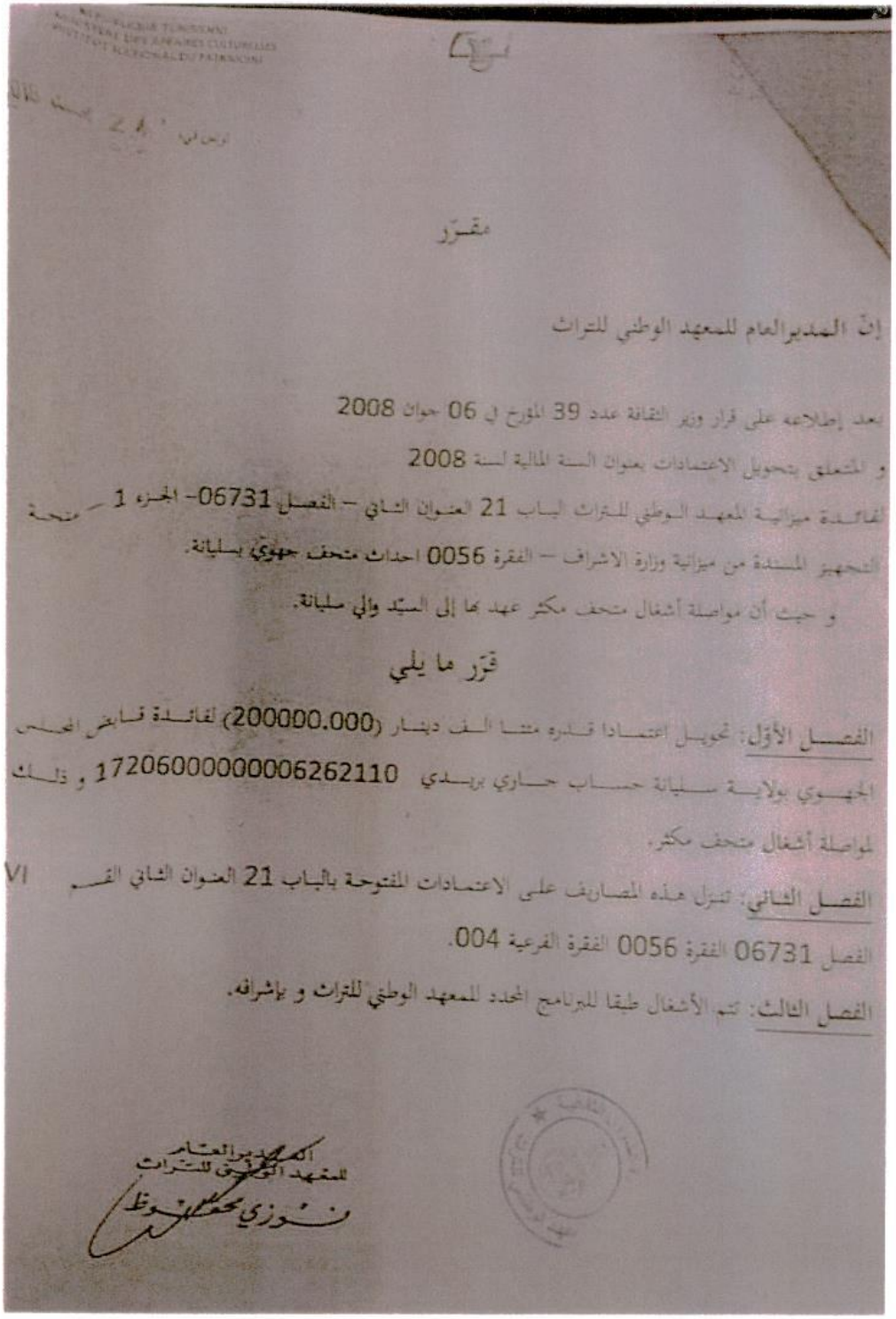

مقـرّر

إنّ المديرالعام للمعهد الوطني للتراث

بعد إطلاعه على قرار وزير الثقافة عدد 39 المؤرخ في 06 جوان 2008

و المتعلق بتحويل الاعتمادات بعنوان السنة المالية لسنة 2008

لفائدة ميزانية المعهد الوطني للتراث الباب 21 العنوان الثاني – الفصل 06731- الجزء 1 – منحة التجهيز المسندة من ميزانية وزارة الاشراف – الفقرة 0056 احداث متحف جهوي بسليانة.

و حيث أن مواصلة أشغال متحف مكثر عهد بها إلى السيّد والي سليانة.

قرّر ما يلي

الفصل الأوّل: تحويل اعتمادا قدره مئتا الف دينار (200000.000) لفائدة قابض المحلس الجهوي بولاية سليانة حساب جاري بريدي 17206000000006262110 و ذلك لمواصلة أشغال متحف مكثر.

الفصل الثاني: تنزل هذه المصاريف على الاعتمادات المفتوحة بالباب 21 العنوان الثاني القسم VI الفصل 06731 الفقرة 0056 الفقرة الفرعية 004.

الفصل الثالث: تتم الأشغال طبقا للبرامج المحدد للمعهد الوطني للتراث و بإشرافه.

المدير العام
للمعهد الوطني للتراث
فوزي محفوظ

تب موسسات

المؤسسة : 12031 المعهد الوطني للتراث

السنة المالية : 2022 — بتاريخ : 2022/05/19

ب	أ.ب.ف	و.غ	ن	م	ج	فصل	فقرة	ف.ف	البيان	ن	الفواضل السابقة	اعتمادات السنة	مجموع الاعتمادات	اعتمادات منجزة	% منجز	متوفر
4	1	2	5	2	1	41731	0056	001	إحداث متحف جهوي بسليانة-الدراسات	ت		3100 000,000	3100 000,000		0	3100 000,000
										ص		70 000,000	70 000,000		0	70 000,000
										د					0	70 000,000
4	1	2	5	2	1	41731	0056	004	إحداث متحف جهوي بسليانة-الهندسة المدنية و الاشغال الملحقة بها	ت		6437 053,974	6437 053,974		0	6437 053,974
										ص		207 053,974	207 053,974		0	207 053,974
										د					0	207 053,974
4	1	2	5	2	1	41731	0056	019	إحداث متحف جهوي بسليانة-مصاريف مختلفة	ت		4 762,300	4 762,300		0	4 762,300
										ص		4 762,300	4 762,300		0	4 762,300
										د					0	4 762,300
									مجموع الفصل 41731	ت		9541 816,274	9541 816,274		0	9541 816,274
										ص		281 816,274	281 816,274		0	281 816,274
										د					0	281 816,274
									مجموع الجزء 1	ت		9541 816,274	9541 816,274		0	9541 816,274
										ص		281 816,274	281 816,274		0	281 816,274
										د					0	281 816,274
									مجموع الميزانية 2	ت		9541 816,274	9541 816,274		0	9541 816,274
										ص		281 816,274	281 816,274		0	281 816,274
										د					0	281 816,274
									مجموع المؤسسة	ت		9541 816,274	9541 816,274		0	9541 816,274
										ص		281 816,274	281 816,274		0	281 816,274
										د					0	281 816,274

15/01/2024 14:49 2018 ادراج.jpg

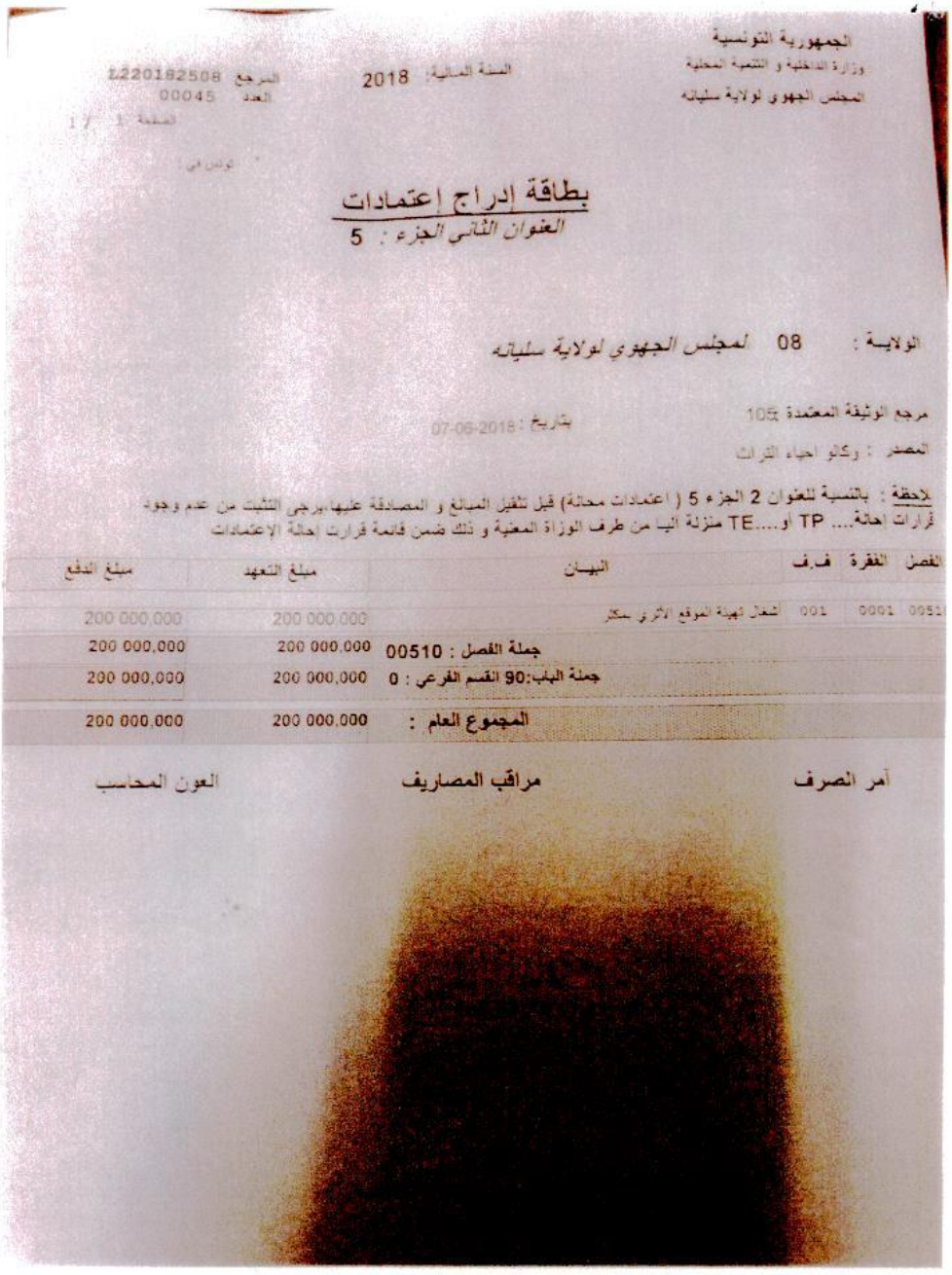

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية و التنمية المحلية
المجلس الجهوي لولاية سليانه

السنة المالية: 2018 المرجع L220182508
العدد 00045
الصفحة : 1 / 1

تونس في :

بطاقة ادراج إعتمادات

العنوان الثاني الجزء : 5

الولايـة : 08 *لمجلس الجهوي لولاية سليانه*

مرجع الوثيقة المعتمدة 105
بتاريخ : 07-06-2018
المصدر : وكالو احياء التراث

ملاحظة : بالنسبة للعنوان 2 الجزء 5 (اعتمادات محالة) قبل تقبيل المبالغ و المصادقة عليها،يرجى التثبت من عدم وجود قرارات احالة.... TP أو.....TE منزلة اليا من طرف الوزارة المعنية و ذلك ضمن قائمة قرارات إحالة الإعتمادات

الفصل	الفقرة	ف.ف	البيـان	مبلغ التعهد	مبلغ الدفع
0051	0001	001	اشغال تهيئة الموقع الاثري سكتر	200 000,000	200 000,000
			جملة الفصل : 00510	200 000,000	200 000,000
			جملة الباب:90 القسم الفرعي : 0	200 000,000	200 000,000
			المجموع العام :	200 000,000	200 000,000

آمر الصرف مراقب المصاريف العون المحاسب

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيدة وزيرة الثقافة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا وحرصنا على تدعيم وتطوير قطاع الثقافة بجهة سوسة وايمانا منا بأهمية النشاط الثقافي على مستوى المعتمديات نعلمكم سيدة الوزيرة أن معتمدية سيدي الهاني تفتقر لكل المؤسسات الثقافية كما نحيطكم علما أن مشروع توسيع دار الثقافة بمعتمدية القلعة الصغرى قد شهد تعطيل كبير رغم برمجته في كل المخططات التنموية السابقة للوزارة وهذا أمام الحاجة الأكيدة لتسريع انجازه.

وعليه نسألكم سيدة الوزيرة، متى سيتم احداث مركب ثقافي بمعتمدية سيدي الهاني؟

متى سيتم تفعيل وانجاز مشروع توسعة دار الثقافة بمعتمدية القلعة الصغرى؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤالين الكتابين الذي توجه بهما السيّد النائب محمود العامري بخصوص إحداث مركب ثقافي بمعتمدية سيدي الهاني ومشروع توسعة دار الثقافة بمعتمدية القلعة الصغرى .

المرجع :إحالتكم عدد ص- 2024-26-3000-0000143 الواردة بتاريخ 18 جانفي 2024 .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤالين الكتابين الذي توجه بهما السيد النائب محمود العامري بخصوص إحداث مركب ثقافي بمعتمدية سيدي الهاني ومشروع توسعة دار الثقافة بمعتمدية القلعة الصغرى، يشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية :

1- بخصوص مشروع دار الثقافة سيدي الهاني:

لم يرد أي مقترح لعقار من قبل المصالح الجهويّة بسوسة والمحليّة بسيدي الهاني لإنجاز المشروع المذكور، وبالتالي فانّه يتعيّن في مرحلة أولى التنسيق مع المصالح الجهوية بسوسة قصد اقتراح عقار وظيفي من حيث الموقع والملكيّة والمساحة (لا تقل عن 2500 م^2) وأن يكون مشمول بمثال التهيئة العمرانية لبلدية سيدي الهاني، ثمّ العمل على إدراج المشروع ضمن مخطّط التنمية القادم وذلك حتى يتسنى إنجازه في أيسر الظروف والآجال .

وفي الأثناء، تولت المندوبية الجهوية بسوسة برمجة أنشطة وتظاهرات ثقافية سنة 2024 لفائدة متساكني هذه المنطقة تتمثل في ورشات في الرسم والخزف والرسكلة والترغيب في المطالعة إلى جانب تنظيم أيام تنشيطية للطفل خلال عطلة الربيع (شهر مارس) والأيام الثقافية الصيفية بسيدي الهاني خلال شهري جويلية وأوت من نفس السنة .

2-بخصوص توسعة دارا لثقافة القلعة الصغرى :

شهد هذا المشروع تعطلا بسبب عدم تحصل الوزارة على قرار التخصيص للعقار المقام عليه دار الثقافة القلعة الصغرى والذي تبلغ مساحته 2984 م^2 وذلك عملا بأحكام الأمر عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البناءات المدنية، إذ أن العقار موضوع تفويت من قبل بلدية المكان بمقتضى محضر جلسة تفويت ممضى في 25 جوان 2010 وتم إحالته إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في 03 أكتوبر 2010 من أجل التخصيص وتم التذكير في 06 ديسمبر 2023، لكن دون الاستجابة للطلب .

هذا وتجدر إفادتكم أنّه سيقع التنسيق مع مصالح أملاك الدولة الشؤون العقارية من أجل حلحلة الملف العقاري وبالتوازي سيتم توجيه ملف فني إلى المصالح الجهوية للتجهيز بسوسة كصاحب مشروع مفوض، قصد الانطلاق في الدراسات لإضافة نوادي اختصاص إلى جانب تهيئة قاعة العروض والجناح الإداري وذلك خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير.

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول توفير حافلة خاصة للجمعية العامة للقاصرين عن الحركة العضوية الراجعة بالنظر لولاية منوبة AGIMخزندار

بعد التحية،

في نطاق مساندة الوزارة لجمعيات القاصرين عن الحركة العضوية حيث ان مراكز التربية المختصة في حاجة اكيدة للدعم المادي واللوجيستي من طرف الدولة للقيام بعملها على الوجه الأكمل

وحيث ان الجمعية المذكورة أعلاه تمتلك حافلة اكل عليها الدهر وشرب وهي في اغلب الأحيان معطلة وحتى الوسائل المتاحة بها لتسهيل ولوج كراسي الأطفال ذوي الإعاقة أصبحت منعدمة وهو ما يسبب عدم القدرة على جلبهم من منازلهم للدراسة والقيام بالنشطات والذي اثرا سلبا في نفسية هؤلاء الأطفال وزاد في حالة توترهم لغيابهم المتكرر عن اصدقائهم في الجمعية بسبب عدم توفر وسيلة نقل

سيدي الوزير، ضرورة توفير حافلة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لهاته الجمعية أصبح ملحا وعاجلا نحن على يقين انكم ستولون هذا الطلب اقصى اهتماماتكم .

في انتظار تواصلكم الإيجابي تفضلوا بقبول فائق احتراماتي .

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع مراسلتكم عدد ص2024-26-3000-000149 بتاريخ 16 جانفي 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي يتعلق بتمكين الجمعية العامة للقاصرين عن الحركة العضوية AGIM بخزندار من حافلة لنقل منظوريها، طرحته النائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

إجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي طرحته النائبة المحترمة السيدة أسماء الدرويش

نص السؤال:

ع ـ 00532 ـ 2023 ـ 24 ـ 2023 ـ ب

باردو في 13 ديسمبر 2023

من النائب أسماء الدرويش
ع/ط السيد رئيس مجلس نواب الشعب
إلى
السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي حول توفير حافلة خاصة للجمعية العامة للقاصرين عن الحركة العضوية الراجعة بالنظر لولاية منوبة *AGIM خزندار

بعد التحية،

في نطاق مساندة الوزارة لجمعيات القاصرين عن الحركة العضوية حيث ان مراكز التربية المختصة في حاجة اكيدة للدعم المادي واللوجيستي من طرف الدولة للقيام بعملها على الوجه الاكمل

وحيث ان الجمعية المذكورة أعلاه تمتلك حافلة اكل عليها الدهر وشرب وهي في اغلب الأحيان معطلة وحتى الوسائل المتاحة بها لتسهيل ولوج كراسي الأطفال ذوي الإعاقة أصبحت منعدمة وهو ما يسبب عدم القدرة على جلبهم من منازلهم للدراسة والقيام بالنشطات والذي اثرا سلبا في نفسية هؤلاء الأطفال وزاد في حالة توترهم لغيابهم المتكرر عن اصدقائهم في الجمعية بسبب عدم توفر وسيلة نقل

سيدي الوزير، ضرورة توفير حافلة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لهاته الجمعية أصبح ملحا وعاجلا نحن على يقين انكم ستولون هذا الطلب اقصى اهتماماتكم.

في انتظار تواصلكم الإيجابي تفضلوا بقبول فائق احترامي.

نائب الشعب
أسماء الدرويش

2

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

الاجـــــابة:

في إطار دعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ترصد وزارة الشؤون الاجتماعية سنويا اعتمادات بعنوان تهيئة وتجهيز مراكز التربية المختصة التابعة لهذه الجمعيات، وذلك وفقا لإجراءات التشريع الجاري به العمل وإلى جملة من الشروط يتم تحديدها في إطار اللجنة المكلفة بالتمويل العمومي.

كما تخصص الوزارة اعتمادات سنوية لاقتناء وسائل النقل لفائدة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة لتأمين نقل منظوري مراكز التربية المختصة التابعة لها، وذلك وفقا للطلبات التي تتقدم بها الجمعيات المعنية والتي تقع دراستها حسب الأولوية وجدوى الطلب استنادا لمقاييس موضوعية على غرار امتلاك الجمعية لوسيلة نقل من عدمه، وعدد التلاميذ المرسمين بالمركز، وحجم التنقلات التي تقوم بها وسائل النقل التابعة للمركز (المسافات المقطوعة يوميا)، كما أن المناطق الداخلية والجمعيات التي لا تمتلك حافلات تحظى بالأولوية.

أما بخصوص طلب السيدة النائبة المتعلق بضرورة توفير حافلة للجمعية العامة للقاصرين عن الحركة العضوية فرع منوبة، فقد تقدمت الجمعية بطلبها خلال السنة التربوية السابقة ولم تحظ بالموافقة باعتبارها لا تمثل أولوية مقارنة بالطلبات الأخرى حيث تمتلك الجمعية حافلتين وظيفيتين حالتهما متوسطة، كما أن مقر الجمعية يوجد بمنطقة حضرية تتوفر بها وسائل النقل العمومي، هذا وفي حال تقدم الجمعية المذكورة بطلب الحصول على حافلة، يتم دراسته وعرضه على أنظار اللجنة المعنية للنظر.

3

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع :سؤال كتابي حول إمكانية تركيز دار خدمات اجتماعية بقربة .

تحية وبعد،

عملا بمقتضيات الفضل عدد 114 من الدستور والفصل هدد 129من النظام الداخلي .

حيث تحتل مدينة قربة المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان على مستوى مدن ولاية نابل اذ تعد 65183 ساكن حسب تقديرات جانفي 2022وحيث يتكبد سكان مدينة قربة عناء التنقل بشكل مكثف نحو مدينة نابل لتلقي خدمات الصناديق الاجتماعية في غياب فروع لها بقربة وأمام صعوبة التنقل لعدم كفاية وسائل النقل العمومي ووسائل النقل غير المنتظم .وحيث أن تركيز دار خدمات اجتماعية أصبح ضرورة ملحة بمدينة قربة .

يشرفني أن أتقدم الى معاليكم بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال :هل بإمكانكم تركيز دار خدمات اجتماعية تحتوي على فروع لصندوق التأمين على المرض وصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية .

تقبلوا سيدي الوزير فائق التقدير والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع مراسلتكم عدد ص 2024-26-3000-000149 بتاريخ 16 جانفي 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي يتعلق بإحداث دار خدمات إدارية بقربة تضم الصناديق الاجتماعية الثلاثة طرحته النائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية

إجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي طرحته النائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك

نص السؤال:

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 15 نوفمبر 2023

من نائب الشعب نورة الشبراك
إلى السيّد وزير الشؤون الاجتماعية
عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــــوع : سؤال كتابي حول إمكانية تركيز دار خدمات اجتماعية بقربة.

تحية وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل عدد 114 من الدستور والفصل هدد 129 من النظام الداخلي.

حيث تحتل مدينة قربة المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان على مستوى مدن ولاية نابل اذ تعد 65183 ساكن حسب تقديرات جانفي 2022. وحيث يتكبد سكان مدينة قربة عناء التنقل بشكل مكثف نحو مدينة نابل لتلقي خدمات الصناديق الاجتماعية في غياب فروع لها بقربة وامام صعوبة التنقل لعدم كفاية وسائل النقل العمومي ووسائل النقل غير المنتظم. وحيث ان تركيز دار خدمات اجتماعية أصبح ضرورة ملحة بمدينة قربة.

يشرفني ان أتقدم الى معاليكم بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال : هل بإمكانكم تركيز دار خدمات اجتماعية تحتوي على فروع لصندوق التأمين على المرض وصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية.

تقبلوا سيدي الوزير فائق التقدير . والســـــــــلام.

عضو مجلس نواب الشعب
نورة الشبراك

1

noura.chabrek@arp.tn
50877934

2

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

الاجـــــابة:

إن إحداث دور الخدمات وتوزيعها الجغرافي وتعميمها على مختلف الولايات يبقى من صـــلاحيات لجنة القيادة الفنية لمشـــروع دور الخدمات الإدارية المحدثة على مســـتوى رئاســـة الحكومة، وتحديدا الإدارة العامة للإصـلاحات والدراسـات المستقبلية الإدارية، مع الإشـارة إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسساتها تحت الإشراف تعتبر ممثلة كغيرها من الهياكل الإدارية ضمن اللجنة المذكورة.

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي حول تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بالموارد البشرية .

سيدي الوزير،

أريد في البداية أن أتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر والتقدير على تفهمكم وتعاونكم في إطار المصلحة العامة التي تقتضي خصوصا في هذا الظرف الحساس التفاف جميع مصالح و هياكل الدولة لما في ذلك في مصلحة من دعم وخدمة الشأن العام، وفي هذا الإطار أجدد شكري على رحابة صدركم و تدخلكم والاذن بالتسريع في فتح و تدشين دار الخدمات الإدارية بزرمدين من ولاية المنستير وهو ما خلق حالة من الطمأنينة و السرور لدى أهالي المعتمدية و المناطق المجاورة بهذا المولود الجديد الذي ينضاف بالمنطقة وقام بتقريب جملة من الخدمات الإدارية الضرورية للمواطنين، إلا أنه ولمزيد جودة هذه الخدمات، فالمرجو من سيادتكم التدخل لدى الهياكل المعنية لمزيد تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بأيام عمل إضافية لمختلف الإدارات وخاصة الصندوق الوطني للتامين على المرض وتركيز **خزينة (caisse)**لمختلف المصالح **(الصندوق الوطني للتامين على المرضي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية)** وذلك نظرا للطلبات الملحة لهذه الخدمات و لمزيد تسهيل ونجاعة الخدمة .

فماهي الإمكانيات المتاحة لتوفير الموارد البشرية الضرورية لحسن تسيير هذا المرفق في إطار النقل أو ضمن برنامج إعادة التوظيف؟

مع الشكر .

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم عدد ص 2024-26-3000-000149 بتاريخ 16 جانفي 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول مزيد تدعيم دار الخدمات الإدارية بزر مدين بأيام عمل إضافية لمصالح الصناديق الاجتماعية الثلاثة بهذه الدار، إضافة إلى تركيز خزينة Caisse طرحه النائب المحترم السيد عمر بن عمر .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

إجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي طرحه النائب المحترم السيد عمر بن عمر

نص السؤال:

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

واردات ع ن ن
16 جانفي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

باردو في 10-01-2024

من النائب عمر بن عمر

إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية

عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي حول تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بالموارد البشرية.

سيدي الوزير،

أريد في البداية أن أتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر والتقدير على تفهمكم و تعاونكم في إطار المصلحة العامة التي تقتضي خصوصا في هذا الظرف الحساس التفاف جميع مصالح و هياكل الدولة لما في ذلك من مصلحة في دعم وخدمة الشأن العام. وفي هذا الإطار أجدد شكري على رحابة صدركم و تدخلكم و الإذن بالتسريع في فتح و تدشين دار الخدمات الإدارية بزرمدين من ولاية المنستير وهو ما خلق حالة من الطمأنينة و السرور لدى أهالي المعتمدية و المناطق المجاورة بهذا المولود الجديد الذي ينضاف بالمنطقة و قام بتقريب جملة من الخدمات الإدارية الضرورية للمواطنين. إلا انه ولمزيد جودة هذه الخدمات، فالمرجو من سيادتكم التدخل لدى الهياكل المعنية لمزيد تدعيم دار الخدمات الإدارية بزرمدين بأيام عمل إضافية لمختلف الإدارات وخاصة الصندوق الوطني للتامين على المرض وتركيز خزينة(caisse) لمختلف المصالح (***الصندوق الوطني للتامين على المرض، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية***) وذلك نظرا للطلبات الملحة لهذه الخدمات و لمزيد تسهيل ونجاعة الخدمة.

فماهي الإمكانيات المتاحة لتوفير الموارد البشرية الضرورية لحسن تسيير هذا المرفق في إطار النقل او ضمن برنامج إعادة التوظيف ؟

مع الشكر.

عضو مجلس نواب الشعب

عمر بن عمر

الإمضاء

2

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

الاجـــــابة:

تجدر الإشـــارة إلى أنّ الطبيعة القانونية لدور الخدمات الإدارية في صـــيغتها الحالية لا تخوّل تقديم كامل الخدمات الإدارية، ويبقى دورها مقتصـــرا على تقديم خدمات الاســـتقبال وقبول الملفات التي تتمّ معالجتها لاحقا على مستوى جهوي أو محليّ.

3

السؤال الكتابي الأول

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول التسوية العقارية لمنطقة قنطرة بنزرت من معتمدية قلعة الاندلس

تحية وبعد،

نظرا لما تعانيه بعض المناطق من صعوبات وحرمانها من حقها في التنمية بسبب المشاكل العقارية المكبلة والمعقدة ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي.

متى ستتم التسوية العقارية لمنطقة قنطرة بنزرت من معتمدية قلعة الاندلس نظرا للمشاكل الحاصلة بين المتساكنين بهذه المنطقة إضافة لعديد المشاريع المبرمجة والمعطلة والتي لم تنطلق الي حد اليوم على غرار انشاء ملعب حي بالمنطقة المذكورة رغم جاهزية المشروع ورصد الميزانية المخصصة له؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيّد فيصل الصغير

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي المتعلّق بالوضعيّة العقارية لقنطرة بنزرت من معتمدية قلعة الأندلس أتشرف بإفادتكم بأنّ الملفّ موضوع متابعة من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية علما وأنه :

✓ سبق للجنة الاستشارية للعمليات العقارية أن وافقت على مبدأ إجراء معاوضة بين الدولة وجماعة الزبيدي وذلك ضمن جلستها عدد 271 المنعقدة بتاريخ 23 ماي 2019 يتم بموجبها تمكين جماعة الزبيدي من مساحة 101 هك 78 آر 70 ص من العقار الدولي المعروف بفنارك (3) التابعة للرسمين العقاريين عدد 75132/24485 أريانة وعدد 31819/25597 أريانة مقابل مساحة 67 هك 44 آر 95 ص من الرسم العقاري 35243 أريانة التي هي على ملك جماعة الزبيدي تتوزع حسب ما تم التنصيص عليه بمحضر جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 27 فيفري 2018 بمقر الإدارة العامة للاقتناء والتحديد بحضور ممثلين عن جماعة الزبيدي إلى جزئيين :

-مساحة 43 هك 78 آر 14 ص مقام عليها التجمع السكني بقنطرة بنزرت ومشمولة كليا بالبناء

-مساحة 23 هك 66 آر 81 ص مشمولة بمثال التهيئة العمرانية ومخصصة للتوسعة العمرانية.

✓ تبين وجود عدة عمليات بيع صادرة عن جماعة الزبيدي لفائدة الغير تعلقت بأجزاء من الرسم العقاري 34253 أريانة، وتعذر على الإدارة بالتنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة بالموضوع حصرها، لاسيما وأنها غير مدرجة بالسجل العقاري للرسم المذكور نظرا للتنصيص على إحداث منطقة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية.

✓ تمت إثارة هذه الوضعية في إطار جلسة عمل المنعقدة بمقر ولاية أريانة بتاريخ 07 مارس 2022 وتمت الدعوة من خلالها بالإسراع بإحداث لجنة جهوية تضم ممثلين عن المصالح المعنية لتحيين المعطيات المطلوبة وذلك من خلال توفير جميع العقود التي أبرمت من قبل جماعة الزبيدي لحصر المساحات التي سيتم استثناؤها من عملية المعاوضة.

✓ في إطار متابعة الوضعيّة طلبت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ممثلة في إدارتها الجهوية بأريانة بعقد جلسة عمل مع الأطراف المعنيّة لحلحلة الإشكال العقاري ذي الصلة، وقد انعقدت الجلسة بمقرّ معتمدية قلعة الأندلس بتاريخ 25 جانفي 2024 بأريانة، وتم الاتفاق على تكليف عمدة قنطرة بنزرت ورئيس مركز الحرس الوطني بالمكان لتجميع عقود البيع الصادرة عن جماعة الزبيدي في أجل لا يتجاوز الأسبوع من تاريخ انعقاد الجلسة على أن تعقد جلسة عمل لاحقة حالما يتم استكمال تجميع العقود .

✓ تدرس الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بأريانة بالتنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي المثال الهندسي المحين للرسم العقاري 35243 أريانة لمطابقته مع مثال الأشغال الخاصة والمختلفة عدد 76763 الذي سبق وأن تمّ إعداده من قبل ديوان قيس الأراضي في إطار دراسة هذه الوضعية .

✓ بالاطلاع على السجل العقاري للرسم 35243 أريانة تبين أن جماعة الزبيدي أبرموا عقد مقاسمة فيما بينهم خلال سنة 2015 تولد عنها إحداث عدد 18 رسما عقاريا جديدا، كما تبين أنه بتاريخ 22 نوفمبر 2021 تم التشطيب على الترسيم المتعلق بإحداث منطقة سقوية عمومية بمقتضى المكتوب الصادر عن الوكالة العقارية الفلاحية بأريانة بتاريخ 28 أكتوبر 2021.

✓ الملفّ محل درس ومتابعة من قبل المصالح المركزية والجهوية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،

وتجدون مرفقا محاضر الجلسات التي انعقدت للغرض والسلام

ر.ب.ي

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة العامة للإقتناء والتحديد
5027 /ملف عدد 784/ ورثة الزبيدي

محضر جلسة

في إطار تسوية الوضعية العقارية لجماعة الزبيدي المستغلة أرضهم في إنجاز **التجمع السكني بقرية قنطرة بنزرت** من ولاية أريانة **والتجمع السكني الهدي** بمعتمدية مجاز الباب من ولاية باجة أمّن السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بطرة المذكرة المرفوعة إلى عنايته بتاريخ **2017/12/11** تحت عدد **7634** بعرض ملف المعنيين بالأمر على اللجنة المكلفة بالنظر في الملفات القديمة والعالقة ، وسعيا لإيجاد حل يرضي كافة الأطراف أقرر خلال جلسة اللجنة المذكورة المنعقدة بتاريخ **2018/01/10** إرجاء النظر في الملف إلى حين أن تتولى كل من الإدارة العامة للإقتناء والتحديد والإدارة العامة للإختبارات بمجلتين إستدعاء جماعة الزبيدي لتدارس الوضعية العقارية معهم والنظر في إمكانية تجزئة عملية المعاوضة حسب الإختصاص الترابي.

وتنفيذا لقرار اللجنة المذكورة تم بتاريخ **2018/02/27** عقد جلسة عمل بمقر الإدارة العامة للإقتناء والتحديد على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال تحت إشراف السيد المدير العام للإقتناء والتحديد وبحضور كل من :

* السيد جلال الدين قحة : المدير العام للإختبارات .
* السيد كمال عبيد : عن الإدارة العامة للإقتناء والتحديد .
* السيدة هاجر خشروم : عن الإدارة العامة للإقتناء والتحديد .
* السيد رشاد بن يحي : عن الإدارة العامة للإقتناء والتحديد .
* حاتم الزبيدي ومن معه : عن السادة ورثة الزبيدي .

إفتتح السيد المدير العام للإقتناء والتحديد الجلسة مرحبا بالحضور مشيرا إلى أن هذا الإجتماع مخصص للنظر في عملية التسوية العقارية الجارية مع ورثة الزبيدي المشمولة أرضهم بالحوزة العقارية لمشروعي إنجاز التجمع السكني بقريه قنطره بنزرت من و لايه أريانه والتجمع السكني الهدي بمعتمدية مجاز الباب من و لاية باجة ثم تطرق إلى ذكر المساحات التي تم الإتفاق على التعويض عنها لفائدة الورثة والمبينة كالآتي :

* المساحة الجملية **للتجمع السكني بقنطرة بنزرت من ولاية أريانة** تبلغ 67 هك 44آر 95ص وهو مقام على جزء من هنشير سمية موضوع الرسم العقاري عدد **35243** أريانة منها :

- مساحة مشغولة **كليا بالبناء** وتتمثل في **43هك 78آر 14ص** .
- مساحة تبلغ **23هك 66آر81ص** مشمولة بمثال التهيئة ومخصصة **للتوسعة العمرانية** حسب مثال الأشغال الخاصة والمختلفة عدد **76763** .

كما أفاد بأن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بأريانة إقترحت بمكتوبها عدد **757** المؤرخ في **2017/11/10** التعويض لفائدة الورثة بجزء بمسح **101هك 78آر 70ص** من العقار الدولي الفلاحي المعروف بـ "**فنارك3**" الكائن بمعتمدية سيدي ثابت والمتكون من القطع ذات الأعداد **65(4)** –

I

63(4)- 68(4)- 60(4)-58(4) التابعة للرسم العقاري عدد 80640/24485 والقطعة عدد 267 جزء التابعة للرسم العقاري عدد 31819/25597 أريانة وهي توجد تحت تصرف المؤسسة الوطنية للتحسين وتجويد الخيل بسيدي ثابت والتي طلبت التخلي عنها ووضعها على ذمة ديوان الأراضي الدولية ، وقد تم توجيه مكتوب إلى الإدارة العامة للإختبارات تحت عدد 8012 بتاريخ 2017/12/26 قصد تقدير القيمة الشرائية للعقارات الدولية والخاصة .

* المساحة الجملية للتجمع السكني الهري من ولاية باجة تبلغ 37هك 65آر 41ص وهو مقام على جزء من هنشير الهري موضوع الرسمين العقاريين عدد 180038 وعدد 180076 منها :

- مساحة مشغولة كليا بالبناء وتتمثل في 22هك 65آر41ص .
- مساحة تبلغ 15هك مشمولة بمثال التهيئة ومخصصة للتوسعة العمرانية.

وفي المقابل إقترحت الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بباجة بمكتوبها عدد 895/809/2017/د المؤرخ في 2017/04/17 التعويض لفائدة الورثة بجزء من ضيعة الصميعة المساحة 381هك 54آر 59ص التابعة للرسوم العقارية الدولية عدد 9229باجة 8429باجة 8924باجة 12723باجة 14940باجة الكائنة بمنطقة توكابرمن معتمدية مجاز الباب والتي سبق أن تم إقتراحها للتعويض بها لفائدة متساكني سد سيدي البراق .

وقد أفاد السيد المدير العام للإختبارات خلال مداخلته بأن الإدارة شرعت في مرحلة أولى في تسوية الوضعية العقارية للتجمع السكني بقنطرة بقزريت من ولاية أريانة وهي بصدد إعداد موازنة في الغرض تتضمن تقدير القيمة الشرائية لقطع الأرض الدولية والخاصة وفي مرحلة ثانيه ستتولى إعداد موازنة تتمسن تقدير القيمة الشرائية لقطع الأرض الدولية والخاصة المشمولة بالحوزة العقارية للتجمع السكني الهري من ولاية باجة وذلك بعد الحصول على الأمثلة الهندسية وخاصة المثال الهندسي للجزء المقترح تخصيصه للتوسعة العمرانية حيث سبق لمصالح ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري أن ضبطت المساحة المخصصة له بـ 06 هك 42آر 62ص إلا أنه تم الإتفاق خلال جلسة عمل عقدت بمقر ولاية باجة على تخصيص مساحة 15هك للتوسعة وتبعا لذلك تمت مطالبة السيد والي باجة بالمكتوب عدد ص/50/190 المؤرخ في 2017/01/12 بتعديل المثال المذكور وذلك بضبط المساحة المضافة للتوسعة والمقدرة بـ 15هك بالتنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية والإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بباجة .

وقد أبدى ورثة الزبيدي خلال الجلسة موافقتهم المبدئية على عملية المعاوضة بالشكل المعروض عليهم إلى حين إعداد موازنة في الغرض لكل من العقارات الدولية والخاصة وعرضها عليهم لإبداء رأيهم في القيمة المقدرة من قبل خبير الإدارة ذلك بعد الحصول على موافقة اللجنة الإستشارية للعمليات العقارية ، كما صرحوا بموافقتهم على الفصل بين عمليتي التسوية المتجمعين السكنيين .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الورثة أفادوا بأن المساحة الموضوعة من قبلهم على ذمة الدولة والقابلة للتوظيف في التوسعة العمرانية التجمع السكني الهري لا تتجاوز 06 هك .

وفي ختام الجلسة تم الإتفاق على أن تتولى الإدارة العامة للإقتناء والتحديد تذكير الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بباجة لمد الإدارة بالمثال الهندسي للمساحة النهائية المخصصة للتوسعة العمرانية للتجمع السكني الهري .

ورفعت الجلسة على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال .

محضـــر جلســـة

...

أشـــرف السيد فيصل بالسعودي معتمد قلعة الأندلس على جلسة عمل بمقر المعتمدية يوم الخميس 25 جانفي 2024 على الساعة العاشرة صباحا خصصت لطرح وتدارس الإشكال العقاري بقنطرة بنزرت وبعض الإشكاليات الأخرى المتعلقة بالأراضي التابعة لملك الدولة المتواجدة بدائرة معتمدية قلعة الأندلس وقد حضرها كل من السادة:

- محمد الحزامي : ممثل عن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية
- كمال بن عبدة : ممثل عن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية
- زياد الطرابلسي : المكلف بتسيير شؤون بلدية قلعة الأندلس
- لطفي بن علية : تقني ببلدية قلعة الأندلس
- وائل الديوني : رئيس مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس
- مؤمن الطاوس : رئيس مركز الحرس الوطني بقنطرة بنزرت
- مراد الوهيبي : رئيس الفرقة الجهوية للحرس البلدي
- رابح الملاوحي : رئيس مركز الحرس البحري بقلعة الأندلس
- السادة عمد المناطق

إستهل السيد المعتمد الجلسة بالترحيب بالحاضرين ثم وضعها في إطارها المتمثل في تدارس الإشكال العقاري بقنطرة بنزرت في عنصرها الأول وطرح بعض الإشكاليات الأخرى المتعلقة بالأراضي التابعة لملك الدولة في عنصرها الثاني.

ثم أحال الكلمة للسادة الحضور حيث تمحورت تدخلاتهم في العنصرين التاليين:

- **الإشكال العقاري بقنطرة بنزرت**

تولى السيد ممثل الإدارة الجهوية لأملاك الدولة إعطاء بسطة عن الوضع العقاري بقنطرة بنزرت حيث أفاد أنها أرض خواص على ملك ورثة الزبيدي موضع الرسم العقاري عدد 35243 أريانة متعارف عليها بإسم "**بهنشير سماية**" على مساحة حوالي 270 هك تنقسم إلى قسمين :

- التجمع السكني (القرية) على مساحة 67 هك (تشمل التوسعات)
- الأراضي الفلاحية .

وقد تم الإتفاق خلال سنة 2018 ضمن محضر إتفاق على إجراء معاوضة من طرف الدولة للمالكين الأصليين وإسنادهم عقار بسيدي ثابت لكن الإشكال الذي حال دون إستكمال بقية الإجراءات تمثل في التفويت في بعض المقاسم والأراضي من طرف الورثة عن طريق عقود البيع والهبة الغير مسجلة مما تسبب في صعوبة حصرها وتحديد المساحات المباعة لإستثنائها من عملية التعويض .

كما أضاف أن من المستجدات العقارية في الملف هو إبرام ورثة الزبيدي مقاسمة فيما بينهم مما أدى إلى تفرع الرسم العقاري الأصلي إلى 25 رسم عقاري متفرع مع الإبقاء على المساحة المقام عليها التجمع السكني (67 هك) مشتركة في الملكية فيما بينهم كما أكد أنه لتجاوز هذه الإشكالية لابد من إتباع أحد الحلين :

1-إعتماد القوائم الإسمية القديمة لشاغلي المقاسم السكنية التي تم إسنادها من طرف الدولة للمتساكنين .

2- حصر عمليات البيع التي تمت من طرف ورثة الزبيدي

وقد إرتأى الحاضرون اللجوء إلى الحل الثاني وذلك بتجميع عقود البيع المبرمة وتكليف السيد عمدة المنطقة بالتنسيق مع رئيس مركز الحرس الوطني بقنطرة بنزرت لإنجاز هاته المهمة في أجل لا تتجاوز الأسبوع من تاريخ اليوم .

كما تم الإتفاق على عقد جلسة عمل حالما يتم إستكمال تجميع العقود .

- <u>الإشكاليات العقارية المتعلقة بالأراضي الدولية :</u>

- أكد السادة الحضور أن ظاهرة الإعتداء على ملك الدولة بمختلف أشكاله سواء بالتفويت أو البناء قد إستفحلت في السنوات الأخيرة ويجب إتخاذ الإجراءات الردعية والقانونية اللازمة في شأن المخالفين وتشديد العقوبات الجزائية المتخذة ضدهم للحد من هذه الظاهرة.

– سيم تخصيص لجان تعنى بجرد وتحديد أملاك الدولة بوزارة التجهيز لحمايتها من كل أشكال الإعتداءات.

وفي نهاية الجلسة أكد السيد المعتمد على ضرورة تظافر كل الجهود المحلية والجهوية لحماية ملك الدولة من شتى أنواع الإعتداءات وتسليط أشد أنواع العقوبات على المعتدين.

ورفعت الجلسة في حدود الساعة الحادثة عشر والنصف – والســـــــلام.

المعتمد

فيصل بالسعودي

محضـــر جلســـة

...

أشـــرف السيد فيصل بالسعودي معتمد قلعة الأندلس على جلسة عمل إنعقدت بمقر المعتمدية يوم الجمعة 02 فيفري 2024 على الساعة الحادية عشر صباحا (11:00)خصصت لدرس ملف التسوية العقارية لقنطرة بنزرت وذلك بحضور كل من السادة:

- محمد الحزامي : ممثل عن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية
- كمال بن عبدة : ممثل عن الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية
- زياد الطرابلسي : المكلف بتسيير شؤون بلدية قلعة الأندلس
- حافظ بن مامية : عن بلدية قلعة الأندلس
- حاتم الزبيدي : ورثـــة الزبيدي
- محمد الصالح الزبيدي : ورثـــة الزبيدي
- محمد الحبيب الزاوية : فـــلاح
- فتحي الرياحي : عمدة قنطرة بنزرت

إفتتح السيد المعتمد الجلسة بالترحيب بالحاضرين مبينا أنها تندرج ضمن سلسلة الجلسات التي تعني بتدارس ملف التسوية العقارية لقرية قنطرة بنزرت بهدف حلّ الإشكال القائم والمتقادم والتوصّل إلى حلّ يرضي جميع الأطراف لتحقيق المصلحة العامة مع مراعات بعض التنازلات من كلا الطرفين.

ثم أحال الكلمة للسادة الحضور حيث تمحورت تدخلاتهم في النقاط التالية :

ورثـــة الزبيـــدي:

- الملف يمثل أولوية قصوى ولم يحقق التقدم الملحوظ رغم عديد الجلسات المنعقدة في هذا الإطار آخرها إتفاق مارس 2022 الذي ينص على تكوين لجنة لحصر عقود البيع والهبات المبرمة إلا أنه لم يقع إتخاذ أيّ إجراء عملي .

طلب تجميع دراسة ملف التسوية العقارية للعقار الكائن بولاية باجة بالتوازي مع قنطرة بنزرت .

– طلب تكوين لجنة متكونة من خبراء (expertise) لتحديد القيمة المالية للعقار .

– طلب عقد جلسة عمل في الغرض مع وزارة أملاك الدولة لإجراء مفاوضات بخصوص العقار الكائن بولاية باجة.

– طلب الورثة الإطلاع على مثال الأشغال الخاصة المنجز من طرف مصالح أملاك الدولة (TPD) .

– صرح الورثة بأن العقود المبرمة هي 18 عقد بيع و03 عقود هبة وسيتم إمضاء تعهد في الغرض من طرف كافة الورثة مع الإلتزام بتسوية الوضعية القانونية مع أملاك الدولة في حالة ظهور عقود بيع أو هبات أخري.

– كما وقع الإتفاق على التسوية العقارية للمساحة الجملية المقدرة بحوالي 67 هك تشمل حوالي 43 هك المساحة السكنية و 23 هك التوسعات .

وفي خاتمة الجلسة إرتأى الحضور عقد جلسة عمل يوم الإثنين 2024/02/12 وذلك لتسليم التعهد ممضى من طرف كافة الورثة من ناحية والإطلاع على مثال الأشغال الخاصة عدد 76763 المنصوص عليه ضمن محضر جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 10 جانفي 2018 من ناحية أخرى.

ورفعت الجلسة في حدود الساعة الواحدة بعد الزوال – والســـــلام.

المعتمد

فيصل بالسعودي

السؤال الكتابي الثاني

للنائب فيصل الصغير

الموضوع :حول تسوية العقارية الدولية الفلاحية

تحية وبعد

في إطار التواصل مع ناخبينا وإيصال صوتهم ومطالبهم وحلحلة اشكالياتهم

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي.

متى ستتم التسوية النهائية للعقارية الدولية الفلاحية بولاية أريانة وخاصة بمعتمدية قلعة الاندلس وسيدي ثابت خاصة وأن الامر حكومي صدر منذ تاريخ 21 أوت 2020 والى حد اليوم لم تتم التسوية بالمناطق المذكورة أعلاه؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد فيصل الصغير

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي المتعلّق بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية كائنة بولاية أريانة وخاصة بمنطقتي قلعة الأندلس وسيدي ثابت والتي تمت المصادقة عليها بموجب الأمر الحكومي عدد 641لسنة 2020 المؤرخ في 21 أوت 2020، أتشرف بإفادتكم بأنّه تبعا لموافقة اللجنة الوطنية الاستشارية عدد 26 بجلستها المنعقدة بتاريخ 19سبتمبر 2019 على تسوية وضعية بعض العقارات الدولية، تمّت المصادقة بالأمر الحكومي عدد 641 لسنة 2020 المؤرخ في 21 أوت 2020على قائمة المعنيين بتسوية وضعية عقارات دولية فلاحية كائنة بولايات منوبة وأريانة وجندوبة عن طريق البيع بالمراكنة وعلى أثمان تلك العقارات .

وتجدر الإشارة إلى أنّ القائمة المذكورة تضمّنت عدد 11 وضعية تخص ولاية أريانة (العدد الرتبي بالأمر الحكومي المذكور أعلاه من 10 إلى 20) على مساحة جملية مقدّرة بـ 57 ص 96 آر 87 هك، منها 07 وضعيات تمت تسويتها من خلال إبرام عقود بيع في شأنها والبقية المتمثلة في عدد 04 وضعيات تتعلق بعقارات دولية فلاحية تابعة للرسم العقاري عدد 31808 أريانة على مساحة جملية مقدرة بـ00 ص 16آر 42 هك (العدد الرتبي بالأمر الحكومي المذكور أعلاه 15 و16 و19 و20) فقدت صبغتها الفلاحية كليا أو جزئيا وتعذّر إبرام عقود بيع في شأنها أن تغيير صبغتها وفقدانها لصبغتها الفلاحية جعلها غير معنية ببرنامج تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20نوفمبر 2015.

علما وأن هذه الوضعيات لا زالت بصدد الدرس لإيجاد الحلول الممكنة للتسوية وقد تم إدراج مسألة تغيير صبغة الأراضي الفلاحية المعنية بالتسوية ضمن مشروع مجلة أملاك الدولة بغاية حلحلتها وتسويتها والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

الموضوع: سؤالين كتابين

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

السؤال 1: لماذا توقفت الإجراءات المتعلقة بتسوية الوضعية العقارية لعدد من الأحياء ببلدية فوشانة (حي الدبدابة، حي النصر، حي 20 مارس، حي الطرابلسي وحي الإزدهار) وكذلك حي مجلس الولاية بنعسان وذلك عملا بأحكام الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المؤرّخ في 07 جوان 2018 والمتعلّق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص، علما أنّه تم الشروع في إجراءات التسوية وذلك بمد وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بقائمات اسمية في المتساكنين مظروفة بعقود الشراء والانطلاق في تسوية حي الطرابلسي سنة 2021 في حين توقفت الإجراءات منذ ذلك الحين ولم يتم استئنافها إلى الآن ؟

السؤال 2:المرجو منكم سيدي الوزير الإذن بتسريع النظر في مسألة إسناد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص موضوع مطالب منطقتَي فوشانة ونعسان .حيث تقدّمت بلدية فوشانة بطلب تخصيص أو اقتناء قطعة أرض لإحداث مقبرة بعد نفاذ أماكن الدفن بالفترة الحالية، كما تقدّمت بطلب تخصيص قطعة أرض لبناء مسرح للهواء الطلق علما أنّ الأراضي موجودة بالمنطقة البلدية .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤالين الكتابيين لنائب الشعب السيّد مراد الخزامي

وبعد، تبعا لسؤاليكم الكتابيين، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

✓ **تعلق سؤالكم الأول بالإجراءات المتخذة لتسوية الوضعية العقارية لعدد من الأحياء ببلدية فوشانة (حي الدبدابة، حي النصر، حي 20 مارس، حي الطرابلسي، حي الإزدهار) وكذلك حي مجلس الولاية بنعسان**، وفي هذا الإطار يتم درس الوضعيّات العقارية المعنيّة في إطار أحكام الأمر الحكومي عدد 504لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص قبل سنة 2000 علما وأنه :

-بخصوص التجمع السكني حي الطرابلسي الكائن بمعتمدية فوشانة من ولاية بن عروس فقد تم الشروع الفعلي منذ سنة 2020 في عملية تسوية وضعية شاغليه التي تتوفر لديهم شروط التسوية المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 وقد تم إبرام في شأنه 36 عقد بيع للتسوية على مساحة 01 هك 18 آر09 ص .

-بالنسبة لبقية التجمعات السكنية (حي الدبدابة، حي النصر، حي 20مارس وحي الازدهار) فهي تجمعات سكنية تم حصرها ضمن قائمة التجمعات السكنية القابلة للتسوية على معنى الأمر عدد 504 لسنة 2018وهي كالتالي:

التجمع السكني	المعتمدية	المساحة (م م)	الوضعية العقارية	الصبغة	عدد المساكن
حي الازدهار	فوشانة	17000	57733/8803	عمراني	78
حي النصر	فوشانة	45000	42065/95595 بن عروس	عمراني	190
حي 20 مارس	فوشانة	500000	40690/39385 بن عروس	عمراني	200
حي الدبدابة	فوشانة	26000	غير مسجل	عمراني	100
حي مجلس الولاية	نعسان	32786	39809/101785 بن عروس	عمراني	167

-بالنسبة لحي مجلس الولاية بنعسان فقد تم إدراجه ضمن الدفعة الأولى من قائمات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص التي تعهد بها ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري قصد انجاز الاشغال الفنية في شأنها،

-فيما يتعلق ببقية التجمعات فانه سيتم تقديمها في دفوعات متتالية لديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لتشملها عملية الرفع الطوبوغرافي وسيتم بعد ذلك إعداد ملفات تقسيم وكراسات شروط في شأنها ليتم عرضها على اللجان الفنية للتقسيمات للمصادقة وبعد ذلك يتم الشروع في ابرام عقود لشاغليها التي تتوفر لديهم شروط التسوية المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018

-هذه الوضعيات العقارية وغيرها الخاضعة لأحكام الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص محلّ متابعة في اتجاه التسوية طبقا للشروط المستوجبة، وبالنظر لأهمية هذا البرنامج فقد خصته وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بهيكل إداري للتعهد به وهو وحدة التصرف حسب الأهداف لإتمام إنجاز مشروع تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص.

✓ **تعلق سؤالكم الثاني بتمكين بلدية فوشانة من قطعتي أرض لإحداث مقبرة وبناء مسرح للهواء الطلق**، وفي هذا الإطار أفيدكم بما يلي :

-فيما يتعلق بطلب بلدية فوشانة اقتناء عقار دولي لإحداث مقبرة فقد سبق للبلدية أن تقدمت بهذا الطلب خلال جلسة العمل التي انعقدت بمقر الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية ببن عروس بتاريخ 2023/08/31 للنظر في مآل المشاريع العمومية المقترحة بالمنطقة البلدية بفوشانة حيث طالبت البلدية باقتناء مساحة 08 هك من العقار الدولي المعروف بأرض "رضا بن عمار " موضوع الرسوم العقارية عدد 36167 بن عروس وعدد 36693 بن عروس و عدد 37133بن عروس وتم إفادتها بأن العقار الدولي المذكور محل تقاضي(قضية منشورة لدى المحكمة الإدارية من طرف ورثة رضا بن عمار) و بالتالي لا يمكن البت في الطلب المذكور .وفي مرحلة ثانية تقدّمت البلدية بمطلب كتابي في نفس الغرض لاقتناء مساحة 02 هك لإنجاز مقبرة بالعقار الدولي موضوع الرسم العقاري عدد 43804 تونس جزء وتمت مكاتبتها قصد إعداد ملف فني متكامل ليتسنى اعتماده في إنجاز البحث العقاري قبل إحالته على المصالح المركزية للوزارة (وثيقة مرفقة) .

-فيما يتعلّق بطلب اقتناء عقار دولي لبناء مسرح الهواء الطلق، طلبت البلديّة :فيما يتعلق انجاز مسرح الهواء الطلق على مساحة 04 هك من الرسم العقاري الدولي عدد 41503 بن عروس وفق إحالتها عدد 2143 بتاريخ 2023/10/25 وقد تمّت مكاتبتها قصد استكمال ملفها الفني حتى يتسنى إجراء البحث العقاري قبل إحالته على المصالح المركزية للوزارة (وثيقة مرفقة)، والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة الجهوية بين عروس
عـــ ص2024/12/13/ 0000021 ـــــــ

بن عروس في: 2024/01/15

من المديرة الجهوية لأملاك الدولة
والشؤون العقارية ببن عروس
إلى السيد
المكلف بتسيير مصالح بلدية فوشانة وإدارتها

الموضـــوع: - حول طلب تخصيص عقار لإنجاز مقبرتو بالمنطقة البلدية بفوشانة .
المرجـــــع : جدول إرسالكم عدد 2346 بتاريخ 04 ديسمبر 2023 .

و بعد، تبعا لجدول إرسالكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب تمكين بلدية فوشانة من قطعة أرض دولية لتشييد مقبرة على مساحة 06هك 80آر10ص جزء من الرسم العقاري الدولي عدد 43804 تونس ،**أتشرف** بإعلامكم أنه سبق لكم أن تقدمتم بمطلب حسب مكتوبكم عدد 1473 بتاريخ 18 أوت 2021 قصد اقتناء قطعة أرض محاذية لحي الهادي نويرة تمسح 02 هك جزء من الرسوم العقارية عدد 36167 بن عروس وعدد 37133 بن عروس وعدد 37693 بن عروس لإستغلالها في إحداث مقبرة ،وعليه تولينا مطالبتكم بمدنا بملف فني للعقار حسب مكتوبنا عدد ص-2022-12-1213-0000525 بتاريخ 2022/06/27 إلا أننا لم نتوصل بالمطلوب إلى حد هذا التاريخ .

وفي ما يتعلق بمطلبكم موضوع المراسلة المشار إليها أعلاه فقد تبين من خلال الإطلاع على مثال التهيئة العمرانية لبلدية فوشانة بأن العقار موضوع الطلب مصنف منطقة خضراء مجهزة UVb ويعبرها مسار لمشروع الطريق X20 .

لذا، وحتى نتمكن من دراسة طلبكم في مرحلة أولية ، المرجو التفضل بالإذن لمصالحكم المختصة قصد تشخيص المساحة موضوع الطلب على مثال هندسي يجسد حدود ومساحة وعدد الرسم العقاري للقطعة موضوع الطلب كتجسيدها على مستخرج من مثال التهيئة العمرانية لبلدية فوشانة .

علما وأن المقابر شأن بلدي ولا تشملها إجراءات التخصيص بل يتم التفويت فيها لفائدة البلدية بعد أن يتم تغيير صبغة العقار.

والســـــــلام./.
المديرة الجهوية ببن عروس

بن عروس في: 2024/01/15

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة الجهوية بن عروس
عـــ ص/1213/12/2024/ 0000022 ـــــعد ع ع

من المديرة الجهوية لأملاك الدولة
والشؤون العقارية ببن عروس
إلى السيد
المكلف بتسيير مصالح بلدية فوشانة وإدارتها

الموضـــوع: - حول طلب تمكين بلدية فوشانة من قطعة ارض لإقامة مسرح الهواء الطلق بالمدينة .
المرجـــــع : مكتوبكم عدد 2143 بتاريخ 25 أكتوبر 2023 .

و بعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب اقتناء قطعة أرض تمسح 04هك موضوع الرسم العقاري الدولي عدد 41503 بن عروس لإستغلالها في إقامة مسرح الهواء الطلق بالمدينة ،**أتشرف** بإعلامكم أنه حتى نتمكن من دراسة طلبكم في مرحلة أولية المرجو التفضل بالإذن لمصالحكم المختصة قصد تشخيص المساحة موضوع الطلب على مثال هندسي يجسد حدود ومساحة وعدد الرسم العقاري للقطعة موضوع الطلب كتجسيدها على مستخرج من مثال التهيئة العمرانية لبلدية فوشانة يحدد صبغتها حسب المثال المذكور .

والســـــــلام./.
المديرة الجهوية لأملاك الدولة
والشؤون العقارية ببن عروس

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

تحية طيبة،

سيدي الوزير قامت بلدية زاوية سوسة بمراسلتكم بتاريخ 09 ديسمبر 2021 حول وضعية قطعة ارض قمتم بالتفويت فيها لشركة نظام كوابل السيارات في 10 مارس 1999 قطعة عدد 243 التابعة للرسم العقاري عدد 24917 سوسة وذلك قصد توسعة المصنع في اجل ثلاث سنوات (شرط سقوط الحق) وذلك قصد تدعيم التنمية وخلق مواطن شغل وحيث قامت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بإجراء تقرير حول معاينة تبين على إثرها أن الشركة المذكورة لم تقم بإنجاز أشغال التوسعة التي من أجلها تمت عملية التفويت .

كما وقعت مراسلة من طرفكم بتاريخ 11 نوفمبر 2022 إلى الأستاذ **الصحبي الصادق المحامي** القائم في حق الشركة حيث تمّت موافقة وزارتكم على منح الشركة المذكورة المهلة الإضافية المطلوبة من طرفها وقدرها سنة واحدة بداية من تاريخ مكتوبكم الموجه إلى المحامي القائم في حقها لتسوية الوضعية العقارية والشروع في إنجاز التوسعة المصنع الراجع لها .وقد اشترطتم أنّه في صورة عدم انجاز التوسعة في الآجال المحدّدة سوف تتولى الوزارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإسقاط حقها في العقار المباع لها .

إلا أنه وإلى حدّ تاريخ طرح السؤال الكتابي لم تقع توسعة العقار وانقضت الآجال التي منحتها الوزارة للشركة والمقدرة بسنة واحدة أي ابتداءا من تاريخ 11 نوفمبر 2022

السؤال :متى سيقع إسقاط الحق في العقار المباع لها طبقا لمقتضيات الأمر عدد 120 لسنة 2021 المؤرخ في 2021/02/08 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص؟

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد يوسف التومي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي المتعلّق بالوضعيّة العقارية لقطعة الأرض عدد 243 التابعة للرسم العقاري الدولي عدد 24917 سوسة كائنة بزاوية سوسة من ولاية سوسة في تصرّف" شركة كهرباء التقنية " بسوسة (دراكسلماير)كالإفادة حول الإجراءات المتخذة ضدّها، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

- ✓ تقرر تمكين الشركة المعنية من المهلة الإضافية المشار إليها في سؤالكم وقدرها سنة واحدة (وهي مهلة تم الاتفاق عليها أيضا في الجلسة المنعقدة بمقر الهيئة التونسية للاستثمار) حتى تتمكن من تصفية الوضعية العقارية لباقي القطع وتشرع في انجاز التوسعة بالنظر لأهمية المشروع، على أن تتم بمجرد انتهاء تلك المهلة إجراء معاينة ميدانيّة يتمّ على أساسها ترتيب الآثار القانونية المستوجبة وفقا لأحكام الأمر عدد 120 لسنة 2021 المؤرّخ في 8 فيفري 2021 المتعلّق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص وكذلك مقتضيات العقد المبرم مع الشركة.
- ✓ تبين من المعاينة الميدانية الحديثة المجراة من قبل الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بسوسة بتاريخ 2023/10/25، أنّ الشركة المعنية لم تنجز مشروع التوسعة الذي على أساسه تم التفويت لها في أجزاء من قطعة الأرض الدولية .
- ✓ تمسكت الشركة بأنّ تعذر إنجاز برنامج التوسعة في الآجال خارج عن نطاقها وهو راجع لصعوبات فنية وقانونية حالت دون تمكينها من رخصة البناء من بلدية زاوية سوسة والموضوع محل متابعة على المستوى الجهوي (انعقدت جلسة عمل للغرض بمقر ولاية سوسة بتاريخ 4 جويلية 2023) وقد تقدمت بطلب لمنحها مهلة إضافيّة أخرى وأنّها رصدت استثمارات هامة .
- ✓ تدرس الوزارة الملفّ بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة (الوزارة المكلّفة بالصناعة، الهيئة التونسية للاستثمار، وكالة النهوض بالصناعة،ولاية سوسة، بلدية زاوية سوسة) للوقوف على مدى جدوى منح الشركة فترة الإمهال الإضافية المطلوبة في علاقة بـ:

-البرنامج الاستثماري لشركة كهرباء التقنية خصوصا أنّ مكتوبها تضمّن إصرارها على استكمال مشروع التوسعة وخلق مواطن شغل جديدةبمدينةزاويةسوسةوأنّ المجمّع بصدد رصد استثمارات جديدة .

-الحلول العقارية الممكنة حتى تتمكن الشركة من الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية وإنجاز مشروع التوسعة الذي على أساسه تم التفويت لها في أجزاء من قطعة الأرض الدولية، والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي إلى جناب وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

<u>الموضوع</u>: حول تعطل كل مشاريع البنية التحتية من طرقات ومسالك وأنهج وجسور وباقي مشاريع البناءات بولاية جندوبة بسبب غياب أو غلق مقاطع تكسير وغربلة الحجارة بالجهة.

وبعد، أعلم الجناب أن العنوان المذكور أجج ظاهرة عزوف المقاولين عن الإقدام على مناقصات المشاريع بحكم إضافة تكلفة نقل المواد الأولية من مقاطع بعيدة تمس من هامش الربح بالتوازي مع تذمر أهالي ولاية جندوبة من حالة الطرقات والأنهج داخل الأحياء السكنية وخارجها والمعاناة اليومية بحكم تأخر عهد التدخل هذا واذكر الجناب أنه وفي هذا الباب المتعلق بمقاطع تكسير وغربلة الحجارة بالجهة تقدمت شركة الانطلاقة بالشمال الغربي الكائن بجبل ربيعة بلاربجيا جندوبة الشمالية ممثلة في وكيلها السيد المنجي الزعايبي بهدف إعادة استئناف نشاط الشركة بعد ان قام بجدولة في الغرض ثم قام بخلاص القسط الأول من الدين عنوان الاتفاقية مع امانة المال الجهوية بجندوبة.

-السؤال الأول :أين وصلت إجراءات قبول ملف الشركة للحول دون تعطيل نسق المشاريع جهويا؟

-السؤال الثاني :مدنا بكل أسباب التعطيل أو الرفض إن وجدت؟ ولكم جزيل الشكر

المصاحيب :

1- مراسلة أولية بعنوان الجناب في 10 جويلية 2023

2-مراسلة تذكير بعنوان الجناب في 14أوت 2023

3 -نسخة من الجدولة اعتراف بالدين ودفع القسط الأول

شركة الانطلاقة للشمال الغربي

شركة ذات مسؤولية محدودة

المعرف الجبائي0539467XAM000

العنوان:مكتب الأستاذ منصف العياري نهج محمد علي

عمارة البقلوطي (خلف البريد) جندوبة8100

رقم الهاتف :27449809-97080449
رقم الهاتف بفرنسا : 0033605654792

جندوبة في 2023/05/17

إلى السيد المحترم

وزير أملاك الدولة و الشؤون العقارية

الموضوع: طلب استئناف النشاط بمقطع الحجارة الكائن بجبل ربيعة بلاريجيا

جندوبة الشمالية ولاية جندوبة

المصاحيب نسخة من جدولة الدين

سيدي بعد أداء ما يليق بحضرتكم من واجب التحية والاحترام ،

أتشرف أن أطلب من سامي جنابكم التدخل و ذلك لمناشدة سيادتكم عودة شركة الانطلاقة للشمال الغربي في شخص ممثلها القانوني منجي الزعيبي المقيم بفرنسا إلي سالف نشاطها بمقطع الحجارة الكائن بجبل ربيعة بلاريجيا جندوبة الشمالية نظرا للحاجة الماسة و الطلب المتزايد لمواد الحصى بجميع أنواعه و انعدام وجود مقطع حجارة بالولاية مما اضطر أهالي الجهة لجلب هذه المواد من ولايات أخرى و تكبد مصاريف النقل الباهضة , لذا فإننا نرجو من حضرة جنابكم الترخيص لنا باستئناف الإنتاج بالمقطع المذكور و ذلك لتلبية حاجة الولاية من هذه المادة و المحافظة على مواطن الشغل لعدد كبير من العملة

و العملة المختصة و بعث روح جديدة بالمنطقة

و بحيث أحيط سيادتكم علما أنه وقع فسخ عقد الكراء للمقطع خلال سنة 2020 والذي تزامن مع فترة ظهور وباء كورونا و انتشاره بالبلاد التونسية و منذ تحسن الوضع الوبائي لكورونا و نحن نناشد السلط المعنية بالرجوع إلى النشاط

كما أحيط سيادتكم علما أن الشركة قامت بتسوية الوضعية للدين المتخلد بإبرام جدولة مع مصالح المالية

ونحن نكبر فيكم روح التعاون و النزاهة و مد يد المساعدة لهذه الجهة و أملنا كبير لاستجابتكم لمطلبنا سيما و أننا نمتلك جميع المعدات اللازمة لاستئناف النشاط و المتواجدة بالمقطع المذكور.

و تقبلوا مني سيادتكم فائق الاحترام و التقدير

الامضاء

السيد المنجي الزعيبي

وكيل الشركة

شركة الانطلاقة للشمال الغربي

شركة ذات مسؤولية محدودة

المعرف الجبائي0539467XAM000

العنوان:مكتب الأستاذ منصف العياري نهج محمد علي

عمارة البقلوطي (خلف البريد) جندوبة8100

رقم الهاتف :27449809-97080449
رقم الهاتف بفرنسا : 0033605654792

جندوبة في 2023/08/14

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
مكتب الضبط المركزي
14 أوت 2023
الوارد.....
عدد:.....

Lettre de rappel

إلى معالي

وزير أملاك الدولة و الشؤون العقارية

الموضوع : طلب التسريع في استئناف النشاط بمقطع الحجارة الكائن بجبل ربيعة بلاريجيا جندوبة الشمالية ولاية جندوبة

المصاحيب نسخة مطابقة للأصل من جدولة الدين

سيدي بعد أداء ما يليق بحضرتكم من واجب التحية والاحترام '

حيث أنه و بناء على اللقاء المباشر الذي تم مع سامي جنابكم و الممثل القانوني للشركة في أواخر 2022 و الذي تم الاتفاق فيه بأن أتولى إعادة جدولة الدين المتخلد بالذمة فأني أعلم سيادتكم أنه قد تم فعلا إعادة جدولة الدين المتخلد و بناء عليه فاني أتشرف أن أطلب من سامي جنابكم التدخل و ذلك لمناشدة سيادتكم عودة الشركة إلي سالف نشاطها بمقطع الحجارة الكائن بجبل ربيعة بلاريجيا جندوبة الشمالية نظرا للحاجة الماسة و الطلب المتزايد لمواد الحصى بجميع أنواعه وانعدام وجود مقطع حجارة بالولاية مما اضطر أهالي الجهة لجلب هذه المواد من ولايات أخرى و تكبد مصاريف النقل الباهضة ,

نا نرجو من حضرة جنابكم التسريع في إجراءات استئناف الإنتاج بالمقطع المذكور و ذلك لتلبية جة الولاية من هذه المادة و المحافظة على مواطن الشغل لعدد كبير من العملة و العملة المختصة

و بعث روح جديدة بالجهة

و بحيث أحيط سيادتكم علما أنه وقع فسخ عقد الكراء للمقطع خلال سنة 2020 والذي تزامن مع فترة ظهور وباء كورونا و انتشاره بالبلاد التونسية و منذ تحسن الوضع الوبائي لكورونا و نحن نناشد السلط المعنية بالرجوع إلى النشاط

و نحن نكبر فيكم روح التعاون و النزاهة و مد يد المساعدة لهذه الجهة و أملنا كبير لاستجابتكم لمطلبنا سيما و أننا نمتلك جميع المعدات اللازمة لاستئناف النشاط و المتواجدة بالمقطع المذكور.

و تقبلوا مني سيادتكم فائق الاحترام و التقدير

الامضاء

السيد المنجي الزعيبي

وكيل الشركة

Sté ESSOR NORD-OUEST
Exploitation de Carrière
Bulla Régia Jendouba
Code TVA. 53964 X/A/M/000

أبرمت هذه الجدولة لغرض إعادة استئناف نشاط
مقطع استخراج الجارود الرمال المتواجد بلاريجيا جهوية

Annexe 4

République Tunisienne
MINISTERE DES FINANCES
Recettes des Finances de.....

ECHEANCIER DE PAIEMENT

Identification du contribuable

Nom et Prénom ou raison sociale : ste Essaw Nord Ouest

Mat. Fiscal : 539467x M N° du compte bancaire : .....

Adresse du débiteur : cité Palmier II Jendouba

.....

Teneur de l'échéancier

Nombre d'articles : 2 articles Acompte 30% avant établissement du calendrier : 1 000 000 pour 2 500 000 échéance 12/2023

Montant restant à payer * : 3 443 076 566 Périodicité : mensuelle

Montant de l'échéance : 2 500 000 pour les six premiers mois et 50 000 000 pour le reste des échéances Nbre des échéances 72 échéances

Je soussigné certifie reconnaître le montant de la dette et m'engage à respecter l'échéancier ci-dessus mentionné

Le redevable :

Signature et cachet

Le Receveur

* Le montant restant à payer ne prend pas en considération les intérêts de retard à exiger après apurement de chaque article

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد حاتم الهواوي

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بتعطّل مشاريع البنية التحتية من طرقات وأنهج ومسالك وأنهج وجسور بولاية جندوبة بسبب غياب أو غلق مقاطع تكسير وغربلة الحجارة، مع الإشارة إلى وضعيّة شركة الانطلاقة بالشمال الغربي التي ترغب في استئناف نشاطها بما من شأنه عدم تعطيل نسق المشاريع جهويًا، أتشرف بإفادتكم بأنه سبق للشركة أن تقدمت بمطلب لتمكينها من إعادة كراء مقطع الحجارة الكائن بجبل ربيعة (عمادة بلاريجيا - معتمدية جندوبة الشمالية) موضوع عقد التسويغ الذي سبق إبرامه معها بتاريخ 21 سبتمبر 2012 وتم فسخه بداية من غرّة أكتوبر 2020 لإخلالها بالتزاماتها القانونية والتعاقدية، وتمت إفادتها بأنّه تقرّر عرض المقطع الدولي للكراء بالمزاد العلني وأنه لا يمكنها المشاركة في البتّة إلا بعد تسوية الدين المتخلّد بذمتها وفي خلاف ذلك فهي ملزمة بإخلاء العقار من جميع الشواغل والآلات والمعدات (وثيقة مرفقة)

وتجدر الإشارة إلى أنّ ملفّ الشركة المعنيّة محلّ متابعة حفاظ على حقوق الدولة بالتنسيق مع أمانة المال الجهوية بجندوبة لتعريفنا بمآل جدولة المبلغ المتخلّد بذمتها والمقدر بـ 3.443.076،566د كموافاتنا بتوضيحات حول المبالغ المدفوعة وتاريخ استخلاصها وبيان باقي المبالغ المتخلدة بذمتها من معاليم كراء وخطايا تأخير إلى غاية تاريخ فسخ العقد (وثيقة مرفقة) والسلام.

الجمهورية التونسية
وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة العامة للتصرف والبيوعات
24 مقاطع :/ملف عدد :401

ص-0000253-4500-12-2024

من المدير العام للتصرف والبيوعات
إلى
السيد وكيل شركة الانطلاقة الشمال الغربي
5 نهج الحسين بوزيان جندوبة 8100

الموضوع : حول طلب إعادة كراء مقطع الحجارة الكائن بجبل ربيعة ولاية جندوبة وامهال لدفع معاليم الكراء ومراجعة معلوم الكراء .
المرجع -مكتوبكم المؤرخ في 2023/08/14 .
-مكتوب الإدارة عدد 4500-925 بتاريخ 10 /06/ 2022.
-مكتوب الإدارة عدد 4500-1767 بتاريخ 2020/09/03 .
-مكتوب الإدارة عدد 4500-3121 بتاريخ 2021/01/04 .

وبعد، لقد رغبتم بمكتوبكم المشار اليه بالمرجع أعلاه في تمكين شركة الانطلاقة الشمال الغربي من إعادة كراء مقطع الحجارة الكائن بجبل ربيعة عمادة بلاريجيا معتمدية جندوبة الشمالية ولاية جندوبة موضوع عقد التسويغ المبرم مع وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 2012/09/21 والذي تم فسخه بداية من 2020/10/01 بموجب مقرر الفسخ عدد 127 بتاريخ 2020/0/21 .

جوابا على ذلك، أتشرف بتذكيركم بفحوى مكتوبينا المشار اليهما بالمرجع اعلاه حيث تم اعلامكم انه تم فسخ عقد التسويغ بداية من 2020/10/01 بموجب مقرر الفسخ عدد 127 بتاريخ 2020/0/21 طبقا لمقتضيات الفصل السادس عشر منه بعد ان عدلت الشركة عن خلاص معاليم الكراء المتخلدة بذمتها والتنبيه عليها بايقاف كل نشاط بالمقطع المذكور واخلائه من جميع الشواغل والاشخاص وتسوية وضعية الدين المتخلد بذمة الشركة لفائدة الدولة حتى لا تضطر الادارة الى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاستخلاصه .

وحيث تقرر عرض المقطع للكراء بالمزاد العلني .

وحيث لا يمكنكم المشاركة في البتة الا بعد تسوية وضعية الدين المتخلد بذمة الشركة لفائدة الدولة

لذا، يتعين عليكم اخلاء العقار من جميع الشواغل والآلات والمعدات في أجل شهر من هذا التاريخ والادلاء بما يفيد خلاص الدين المتخلد بذمة الشركة .

والسلام
المدير العام

المدير العام للتصرف والبيوعات
سمير العلاقي

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
الإدارة العامة للتصرف والبيوعات
24 مقاطع :/ملف عدد : 401

ص-0000248-4500-12-2024

من المدير العام للتصرف والبيوعات
إلى
السيد امين المال الجهوي بجندوبة

الموضوع: حول تسوية الوضعية المالية لشركة الانطلاقة للشمال الغربي .
المرجع : مكتوب الشركة المؤرخ في 2023/08/14 .
مكتوبي عدد 928-4500 بتاريخ 2022/06/18 .
المحبوب: ملف .

وبعد، اتشرف باعلامكم انه بموجب عقد تسويغ موؤرخ في 2012/09/21 سوغت وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية لفائدة شركة الانطلاقة للشمال الغربي ممثلة في شخص وكيلها السيد عبد الواحد الزعابي مقطع حجارة كائن بجبل ربيعة عمادة بلاريجيا معتمدية جندوبة الشمالية ولاية جندوبة تبلغ مساحته الجملية 14 هك 77 ار يتمثل في جزء من الرسم العقاري 26368 وجزء غير مسجل تابعين لملك الدولة الخاص وذلك لمدة خمس سنوات بداية من 2012/10/01 الى 2017/09/30 قابلة للتجديد لنفس المدة بمعلوم كراء سنوي قدره151.210,502 د مع زيادة بنسبة 7 % سنويا بداية من العام الثاني للتسويغ .

وحيث تم فسخ عقد التسوغ بداية من 2020/10/01 بموجب مقرر الفسخ عدد 127 بتاريخ 2020/08/21 تطبيقا لمقتضيات الفصل الخامس و الفصل السادس عشر .

حيث رغبت الشركة بمكتوبها المؤرخ في 2023/08/14 في اعادة استغلال المقطع المذكور واستظهرت بجدولة مبرمة مع السيد قابض المالية بشارع الحبيب بورقيبة بجندوبة بتاريخ 2023/03/07 تتعلق بجدولة مبلغ 3.443.076,566 د على 72 قسط شهرية .

لذا فالمرجو التفضل بالاذن قصد مدنا بتوضيحات دقيقة حول المبالغ المدفوعة بعنوان معاليم كراء مع ذكر عدد الوصل وتاريخه والمبالغ المتخلدة بذمة الشركة من معاليم كراء وخطايا تاخير الى غاية تاريخ فسخ العقد كالافادة حول الإجراءات المتخذة لاستخلاصها .

وذلك في احسن الاجال حتى يتسنى درس الملف على بينة.

والسلام
المدير العام

المدير العام للتصرف والبيوعات
سمير العلاقي

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزارة الصناعة بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم

سيدتي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية او الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 الى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب أحمد سعيداني.

المرجع :مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000156 والواردة بتاريخ 18-01-2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب أحمد سعيداني والمتعلق بالمهمات الاستثنائية أو الخاصة التي قام بها مراقبو الحسابات بالمؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية زيادة على مهمته كمراقب حسابات خلال الفترة 2011-2023، وحرصا منا على احترام آجال الإجابة على الأسئلة الكتابية، تجدون فيما يلي الجداول المطلوبة والمتعلقة بأغلبية المؤسسات تحت الاشراف .

هذا وسيتم موافاتكم ببقية بيانات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية حال التوصل بها .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

1.ماهي وضعية شركة إسمنت أم الكليل من حيث الموازنات المالية، حجم الديون، المخزون، توزيع الموارد البشرية والحصة التجارية في السوق،

وما هو برنامج الدولة لإنقاذ هذه المؤسسة العمومية حتى لا يتسنى لها تجاوز الصعوبات التي تمر بها جرّاء استعمال الغاز الطبيعي عوضا عن **coke petrol** ، وارتفاع كلفة الإنتاج وبالتالي فقدان الحصة التجارية في السوق التونسية وفقدان رؤية واضحة واستراتيجية دقيقة لإنقاذ شركة إسمنت أم الكليل والدعوة إلى تعيين رئيس مدير عام قار بالجهة ؟

2.متى تنطلق أشغال تهيئة المنطقة الصناعية بالسرس من ولاية الكاف التي تعتبر من أولويات الجهة خاصة وأن جنوب ولاية الكاف يفتقد إلى منطقة صناعية وأن بعث منطقة صناعية يعتبر محرّك أساسي للتنمية والاستثمار بالجهة خاصة تشجيع الباعثين الشبان للانتصاب بها، نظرا لما تشهده الجهة من ارتفاع في عدد العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا والاختصاصات المهنية وما ينجر عنه من نزوح نحو العاصمة والولايات الساحلية، إذ لابد من إرساء مفهوم العدالة الاجتماعية والتنموية مع تحقيق التميز الايجابي للمناطق الداخلية؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة ريم المعشاوي

المرجع :مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000140 والواردة بتاريخ 18-01-2024.

تحية طيبة وبعد

تبعا لسؤال السيدة النائبة ريم المعشاوي والمتعلق بوضعية شركة اسمنت أم الكليل ومدى التقدم في تهيئة المنطقة الصناعية بالسرس من ولاية الكاف، أتشرف بإعلامكم بما يلي

1-بالنسبة لوضعية شركة اسمنت أم الكليل:

***أهم المؤشرات المالية:**

الوحدة: مليون دينار

البيانات	2021	2022*
المديونة -ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز**	141 104.5	187.6 154.6
النتيجة الصافية	25.8-	37.9-
المبيعات	232818 طن إلى موفى 2023	
مخزون الكلنكر	124351 طن إلى موفى 2023	
نسبة السوق	4.68% إلى موفى 2023	

(*) بيانات وقتية

(**) بلغت ديون الشركة تجاه الشركة التونسية والغاز موفى ديسمبر 2023: 213.177 أ.د

***الوضعية الاجتماعية:**

البيانات	إلى موفى 2023
عدد الأعوان	350
الإطارات	93
أعوان التسيير	120
أعوان التنفيذ	137
نسبة التأطير	%8.22

- **أسباب تدهور وضعية الشركة:**

❖ ضعف القدرة التنافسية والتموقع في السوق وثمن بيع غير تنافسي .

❖ ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم القيام بالاستثمارات والصيانة اللازمة خلال السنوات الماضية .

❖ ضعف على مستوى التسيير الفني

❖ ضعف في إنتاجية الشركة وخسارتها لأغلب حرفائها .

❖ تراكم ديون الشركة المتخلّدة .

❖ نقص الموارد البشرية نتيجة مغادرة الإطارات العليا للشركة نحو الشركات المنافسة .

❖ اخلالات على مستوى انجاز عمليات الصيانة وتجديد معدات الإنتاج .

- **محاور برنامج الانقاذ المقترح :**

▪ القيام بالإجراءات العاجلة لصيانة المعدات التي لها تأثير مباشر على كلفة المنتوج ونذكر بالخصوص صيانة الفرن حيث تم في هذا الشأن الاتفاق مع شركة somati Thabti للقيام بأعمال صيانة الفرن المعطلة منذ سنة 2013 وستنطلق الأشغال خلال الأسبوع الأوّل من شهر فيفري 2024 وتم في هذا الغرض انجاز مخطط عمل يدوم 35يوما (24/24) لإنجاح عملية التركيز وتم تعيين فرق عمل لمساعدة الشركة لإنجاح ومتابعة عملية التركيز القيام بصيانة طاحن الاسمنت عدد 01 وإعلان طلب العروض الخاص باقتناء الكويرات الحديدية علما وان هذه الورشة كانت تعمل بطاقة إنتاجية تقدر بـ 40 مقابل استهلاك طاقي كهربائي بنسبة 100 % .

▪ برمجة تشغيل الفرن بنسبة 95 % فحم البترول، هذا الإجراء سيمكن الشركة من الضغط على استهلاك الطاقة الحرارية بنسبة 40 %.

▪ صياغة سياسة تجارية جديدة من خلال استدعاء وزيارة جميع الحرفاء الذين تخلو عن التزود من شركة اسمنت أم الكليل وتم في هذا الشأن وضع ميثاق عمل يرتكز على إرضاء الحريف .

▪ برمجة حصص تكوينية بالشركة للإطارات والأعوان في مجال تحسين الإنتاجية وتقليل كل العمليات التي ليس لها قيمة مضافة وتم في هذا الشأن عقد اتفاق مع خبراء كايزان (التحسين المستمر للإنتاجية مع المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية التابع لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة) .

▪ القيام بعمليات توعية وتحسيس لكافة أعوان وإطارات الشركة حول الآليات والممارسات الجيدة للإنتاج .

ومن المتوقع أن يسترجع المصنع نسق تصاعدي للإنتاج بداية من شهر أفريل 2024 .

2-تهيئة المنطقة الصناعية بالسرس من ولاية الكاف :

تمت المصادقة على الدراسات الفنية للمشروع (مثال التهيئة التفصيلي والمؤثرات على المحيط) ويعد المشروع حاليا في طور المصادقة على ملف التقسيمات الخاصة بالمنطقة، هذا وتعمل الوكالة العقارية الصناعية على ادراج التعديلات اللازمة والمطلوبة خاصة الجانب المتعلق بملف السلامة .

كما تجدر الإشارة الى انه من المتوقع نشر طلب العروض الخاص بانطلاق أشغال التهيئة الداخلية للمنطقة خلال شهر اوت 2024 حسب ما أفادت به الوكالة العقارية الصناعية أما بخصوص اشغال التهيئة الخارجية (شبكات الماء الصالح للشراب والغاز الطبيعي) للمنطقة فهي بصدد الإنجاز .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع :سؤال كتابي حول تركيز دائرة أمنية تجمع بين معتمدية قلعة الأندلس ومعتمدية سيدي ثابت

تحية وبعد،

نظرا لارتفاع حالات التسيب السرقة ومظاهر العنف إضافة لانتشار ظاهرة المخدرات في كافة الأوساط والفئات العمرية وما تخلفه من مشاكل بمختلف أنواعه خاصة بمعتمدية قلعة الاندلس وسيدي ثابت ورغم المجهودات والحملات الأمنية إلا أنها تبقى منقوصة وغير فعالة.

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم بسؤال كتابي لسيادتكم .

السؤال :

لماذا لا يتم العمل على تركيز دائرة أمنية مجهزة بمختلف الوحدات الأمنية التي ترونها ضرورية تجمع بين معتمدية قلعة الاندلس وسيدي ثابت وبذلك نضمن مردودية أفضل للعمل والخدمات الأمنية بهذه المناطق .

وفي انتظار ما ستشيرون به تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" فيصل الصغير "

عن قلعة الأندلس-سيدي ثابت

ملخص السؤال :

"حول مدى إمكانية تركيز دائرة أمنية تجمع بين معتمدية قلعة الأندلس ومعتمدية سيدي ثابت ضمانا لمردودية أفضل للعمل ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن مرجع نظري مركزي الأمن الوطني بسيدي ثابت وقلعة الأندلس يضم حوالي 27.299 نسمة (12503 نسمة بمرجع نظر مركز الأمن الوطني بسيدي ثابت و 14796 نسمة بمرجع نظر مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس) ويتميزان بالطابع العشائري والعمل في المجال الفلاحي والصيد البحري وعدم بروز ظاهرة النزوح بهما نظرا لقربهما من العاصمة في حين أن المسافة الفاصلة بينهما تقدر بحوالي 29 كم .

يتسم الوضع الأمني بالوحدتين الأمنيتين بالاستقرار حيث تم تسجيل عدد 1083 محضر بهما أي بمعدل 2.95 محضر يوميا.

الوحدة الأمنية	العدد الجملي للمحاضر لسنة 2023	المعدل اليومي للمحاضر	قضايا العنف		قضايا السرقات		قضايا المخدرات
			ناجح	غير ناجح	ناجح	غير ناجح	
مركز الأمن الوطني بسيدي ثابت	124	0.33	10	07	04	02	03
مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس	959	2.62	23	00	00	00	01
المجموع	1038	2.95	33	07	04	02	04

كما تجدر الإفادة إلى أن إحداث دائرة أمنية جديدة من شأنه أن يُحدث ارتباكا من حيث الهيكلية نظرا لكون مركز الأمن الوطني بسيدي ثابت يرجع بالنظر هيكليا إلى منطقة الأمن الوطني بأريانة الشمالية في حين أن مركز الأمن الوطني بقلعة الأندلس يرجع إلى منطقة الأمن الوطني بأريانة المدينة، وفي صورة ضمهما يتوجب إحداث منطقة أمن وطني جديدة أو ضم أحد المراكز إلى إحدى المنطقتين المذكورتين .

وعليه وتبعا لما سبق بيانه، فإن إحداث دائرة أمنية تضم الوحدتين المشار إليهما لا يمكن أن يحقق الإضافة الأمنية المرجوة أمام الاستقرار في النتائج المسجلة بهما، وتبقى مصالح وزارة الداخلية على أتم الاستعداد لتدعيم الوحدتين الأمنيتين لوجستيا وبشريا حينما يتوجب الأمر ذلك.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

تحية وبعد،

نشكر سيدّ الوزير تفاعلكم بمنح مركز الامن الوطني بالزاوية والقصيبة والثريات سيارة نوع Fiat لكن هذه السيارة لا تتماشى مع طبيعة المنطقة لذا نطلب استبدالها بشاحنة ذات أربعة أبواب .

كما نتساءل عن مدى تقدّم إحداث بلدية بمدينة الثريات خاصة وأنه وقعت جلسة بولاية سوسة حول هذا الموضوع مع العلم وأنه وقع دعم هذا المطلب الشعبي من طرف السيد معتمد الزاوية والقصيبة والثريات؟

كما نتساءل عن مشروع تركيز كاميرات مراقبة بالمفترقات الدائرية بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات؟

كما نتساءل عن تركيز دورية أمنية قارّة بمحيط المعهد والمدرسة الإعدادية بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات؟

كما نتساءل حول إمكانية دعم بلدية زاوية سوسة بشاحنة ضاغطة16 م 3 نظرا لاهتراء حالة الشاحنات القديمة الضاغطة ونظرا لضعف إمكانيات البلدية؟

هل من الممكن مساعدة بلدية قصيبة سوسة والثريات بمساعدة استثنائية نظرا لاهتراء حالة الطرقات وسط مدينة قصيبة سوسة ونظرا لضعف إمكانيات البلدية؟

لماذا لا يقع التصدّي لظاهرة الانتصاب الفوضوي بمحيط المدينة العتيقة بولاية سوسة والذي ساهم في تشويه جمالية المدينة؟

هل من الممكن إضافة مركز أمن وطني وفي نفس الوقت مركز استمرار بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات نظرا لشساعة المنطقة ونظرا للكثافة السكانية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" يوسف التومي "

عن الزاوية- القصيبة- الثريات

ملخص السؤال رقم 1

"حول مدى إمكانية استبدال سيارة نوع FIAT التي على ذمة مركز الأمن الوطني بالزاوية والقصيبة والثريات بشاحنة ذات أربعة أبواب ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأنه تم استبدال السيارة المذكورة بالشاحنة المسندة حديثا لمركز الأمن الوطني بسوسة المدينة نوع" بيجو لاند تراك ."

ملخص السؤال رقم 3

"حول مشروع تركيز كاميرات مراقبة بالمفترقات الدائرية بمعتمدية الزاوية - القصبة - الثريات .

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن المساعي مع بقية الأطراف المتداخلة في الغرض حثيثة قصد النظر في إمكانية تركيز منظومة مراقبة بالكاميرا بأهم مفترقات والساحات بالمعتمدية مرتبطة بقاعة العمليات بالمنطقة، وذلك إلى حين تفعيل مشروع منظومة المراقبة بالكاميرا بكامل الولاية.

ملخص السؤال رقم 4

"حول طلب تركيز دورية أمنية بمحيط المعهد والمدرسة الإعدادية بمعتمدية الزاوية القصيبة الثريات ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن مركز الأمن الوطني بالقصيبة يتعهد تحت إشراف رئيس مركز المكان بالتواجد بمحيط هاته المؤسسات خلال أوقات الخروج والراحة لتنقية محيطها والتصدي لكل ما من شأنه أن يمس بأمن وسلامة التلاميذ والإطار التربوي، فضلا عن التنسيق الدائم بين المشرفين عليها ورئيس مركز الأمن بالمكان .

تتولى منطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية برمجة حملات يومية بمحيط المؤسسات التربوية مرجع النظر .

ملخص السؤال رقم 5

حول مدى إمكانية دعم بلدية زاوية سوسة بشاحنة ضاغطة 16م 3 نظرا لاهتراء الشاحنة القديمة ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن البلدية زاوية سوسة شاحنتين ضاغطتين 16م 3 تم اقتنائهما سنتي 2010 و2015 وهما في حالة سيئة ومعطلتين بصفة مسترسلة لتعدد عمليات الصيانة التي تبلغ كلفتها السنوية حوالي 36 أ.د، ويعتبر اقتناء شاحنة ضاغطة أولوية للمساهمة في دعم مجهود النظافة بالبلدية .علما وأن البلدية لم تتول برمجة الاقتناء في مستوى برنامجها الاستثماري .

وتجدر الإشارة إلى أن الكلفة التقديرية لاقتناء شاحنة ضاغطة تبلغ 460 أ.د بالنسبة للشاحنة 16 م وتبلغ 350 أ.د بالنسبة للشاحنة 12م وتبلغ 250 أ.د للشاحنة7 م 3

وحيث أن للبلدية قدرة على الاقتراض لسنة 2024 بقيمة 400 أ.د، وبالتالي يمكن للبلدية برمجة اقتناء شاحنة ضاغطة ضمن برنامجها الاستثماري لسنة 2024 واستغلال قدرتها على الاقتراض وطلب الدعم في المبلغ المتبقي .

ملخص السؤال رقم 6

حول مدى إمكانية مدى إمكانية مساعدة بلدية قصيبة سوسة بمساعدة استثنائية نظرا لاهتراء حالة الطرقات ولضعف إمكانياتها .

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن البلدية تولت برمجة مشروع تعبيد طرقات (بالقصيبة بمنطقة حمادة بلغالي (4 أنهج) وتهيئة نهجي بن حليمة ومحمد علي، ونهج 20 مارس بالثريات) ضمن برنامجها الاستثماري لسنة 2022 بقيمة 450 أ.د وهو في مرحلة إعلان طلب العروض .

وحيث أن الإمكانيات المالية للبلدية محدودة، يمكنها طلب مساعدة استثنائية لتغطية الفارق بناء على نتائج طلب العروض، **أو طلب مساعدة استثنائية مدعم بدراسة فنية في صورة وجود حاجيات أخرى لم يتم إدراج بطلب العروض سابق الذكر**.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة طلبات المساعدات الاستثنائية مرتبط برفع التجميد عن الاعتمادات المتعلقة بالمساعدات الاستثنائية ويخضع لموافقة الوزارة مجسدة في مجلس إدارة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية على إسنادها .

ملخص السؤال رقم 7

"حول طلب مقاومة الانتصاب الفوضوي بمحيط المدينة العتيقة بولاية سوسة ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن الموضوع حل متابعة من قبل مصالح وزارة الداخلية، وقد تم تنظيم حملات يومية وأخرى كبرى وذلك بالتنسيق بين مختلف الوحدات الأمنية والسلط الجهوية والمحلية .

وقد تم في الغرض عقد جلسة عمل تحت إشراف السيد والي سوسة بحضور كل الأطراف المتداخلة تعلقت بتوفير فضاء بديل لفائدة الباعة المنتصبين بمحيط المدينة العتيقة (الباب الجبلي، نهج فرنسا...) وتجاوز كل الإشكاليات المطروحة .

يبقى الموضوع محل متابعة متواصلة من مصالح وزارة الداخلية في كنف احترام الحقوق والحريات الفردية دون مساس بالنظام العام الجمالي للمدينة .

ملخص السؤال رقم 8

"حول مدى إمكانية إضافة مركز أمن وطني ومركز استمرار بمعتمدية الزاوية - القصيبة الثريات ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأنه بالنظر إلى أن نسبة القضايا المسجلة بمرجع النظر تعتبر ضئيلة وأغلبها من قبيل العنف بين الأجوار والعنف بين الأقارب ولا تشكل تبعا لذلك خطرا على الأمن العام، وبالتالي لا ترى وزارة الداخلية جدوى من إحداث مركز استمرار بالمعتمدية المذكورة .

وعليه، تبقى مصالح وزارة الداخلية على أتم الاستعداد لتدعيم الوحدات الأمنية حينما يتوجب الأمر ذلك.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع سؤال كتابي لوزير الدفاع بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم

سيدي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية او الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 إلى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع :مكتوبكم عدد ص2024-26-3000-0000140 بتاريخ 16 جانفي 2024

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤال كتابي كان قد توجه به السيد أحمد سعيداني، عضو مجلس نواب الشعب، يتعلق بطلب قائمة في المؤسسات العمومية التي توجد تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي أسداها في إطار المهمة الاستثنائية أو الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي2011 ، أتشرف بإعلامكم أن المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الدفاع الوطني لم تُكلف مراقبي حساباتها بمهمات استثنائية أو خصوصية زيادة على مهامهم الموكلة إليهم قانونا خلال الفترة المذكورة .

هذا، وتجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونيّة على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب المضمن بمراسلتكم أعلاه .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

الموضوع: طلب مجموعة من نساء منطقة سيدي حسس ادراجهن ضمن برنامج وزارتكم الخاص بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي

(رائدات).

تحية وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم سؤالا كتابيا يتعلق بإحداث روضة عمومية بمعتمدية سيدي حسين .

تعتبر منطقة سيدي حسين من بين المناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة ومعظم السكان من الفئات الاجتماعية الهشة (عائلات معوزة ومحدودة الدخل) غير قادرة على توفير جميع مستلزمات الدراسة لأبنائهم خاصة خلال فترة ما قبل الدراسة

1-هل لدى الوزارة برنامج لإحداث روضة عمومية بمنطقة سيدي حسين لتخفيف العبء على متساكن المنطقة خاصة ذوي الدخل المحدود .

لكم منى كل التقدير والاحترام والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مكتوبكم الصادر بتاريخ 16 جانفي 2024 تحت عدد ص-0000144-3000-26-2024

تحية طيبة وبعد،

ردّا على السؤال الشفاهي الموجه من قبل نائب الشعب السيد عادل ضياف الى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والمتعلق بطلب إحداث روضة عمومية بمعتمدية سيدي حسين، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة التالية:

تعمل الوزارة على إرساء مشاريع رياض الأطفال العمومية الدامجة بمختلف المناطق شبه الريفية والحضرية وذات الكثافة السكانية العالية، وقد أحدثت 47 روضة أطفال عمومية دامجة إلى حدود شهر جانفي 2024 بمختلف ولايات الجمهورية، وذلك بهدف تقريب هذه الخدمة من المناطق والأسر الأقل حظا، علما وأن المعاليم المستوجبة لا تتجاوز خمسين دينارا في الشهر، مع تخصيص 50% من طاقة استيعاب هذه المؤسسات مجانا لفائدة أبناء العائلات محدودة الدخل وقد تصل هذه النسبة إلى 70% في المناطق الأكثر هشاشة وذات الأولوية.

أما بخصوص برمجة إحداث روضة أطفال دامجة بمنطقة سيدي حسين، تم تكليف المندوب الجهوي لشؤون الأسرة والمرأة بتونس للتنسيق مع السلط الجهوية، حيث تم الاتفاق على تخصيص عقار يمسح 799 م2 بالجهة، وسوف يتم برمجة هذا المشروع بميزانية سنة 2025.

وتفضلوا بقبول عبارات التقدير والاحترام والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعاس

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي:

الموضوع :حول فض اشكال الوضعية العقارية لجامع الهداية عمادة الحامة القبلية- معتمدية الحامة .

هل من برنامج لإعادة فتح جامع الهداية بعمادة الحامة القبلية معتمدية الحامة خاصة بعد صدور حكم قضائي لصالح هيئة الجامع في علاقة بفض الإشكال العقاري وذلك لما يشكّله من أهمية لمواطني الجهة؟

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع :سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم الواردة علينا تحت عدد ص-2024-26-3000-0000266 بتاريخ 26 جانفي 2024

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمرفقة بسؤال كتابي توجّه به السيد النائب **فوزي دعاس** بخصوص الوضعيّة العقارية لمسجد" **الهداية**" الكائن بعمادة الحامة القبلية من معتمدية الحامة ولاية قابس، يشرفني إفادتكم أن قطعة الأرض المقام عليها المعلم الديني المذكور ما زالت محلّ نزاع قضائي وبالتالي فإنّه لا يمكن الترخيص في الوقت الرّاهن في فتح المسجد لإقامة الصلوات والوزارة ساعية إلى تسوية صلحيّة في الغرض طبقا للإجراءات الجاري بها العمل ممّا يمكّن من حل الإشكال .

والسلام

السؤال الكتابي للنواب

بسمة الهمامي ورشدي الرويسي ومحمد الهادي العلاني

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول برنامج لإحداث معهد عالي للفلاحة بولاية سليانة .

وبعد

تعتبر ولاية سليانة ولاية ذات طابع فلاحي بامتياز حيث تحتل مكانة رئيسية هامة في دعم النشاط الاقتصادي لما توفره من منتوج في مجال الزراعات الكبرى كما لها موارد طبيعية هامة من تربة خصبة ومخزون مائي (من سدود وبحيرات جبلية وأودية...) بالإضافة إلى توفر الغابات والجبال (محمية في جبل السرج) والمراعي وهو ما يشكل تنوع طبيعي بيئي هام يجعلها قادرة على احتضان معهد عالي للفلاحة .

ويعتبر تركيز مثل هذا المعهد العالي تدعيم لما توفره مراكز التكوين الموجودة بالجهة والمتمثلة في مراكز الارشاد الفلاحي والتكوين المهني في قطاع الآلية بالقنطرة بسليانة الجنوبية ومركز التكوين المهني والارشاد الفلاحي بمعتمدية سيدي بورويس ومركز الفتاة الريفية بالعروسة .

وتبعا لذلك هل للوزارة برنامج لإحداث معهد عالي للفلاحة من شأنه أن يشع على كافة جهات الإقليم الثالث؟

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

<u>الموضوع</u>: حول الإجابة على سؤال كتابي

<u>المرجع</u>: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0000242 الواردة علينا بتاريخ 29 جانفي 2024

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتضمنة لسؤال كتابي تقدّم به السيدة والسادة النوّاب بسمة الهمامي ورشدي الرويسي ومحمد الهادي العلاني حول برنامج إحداث معهد عالي للفلاحة بولاية سليانة، يشرفني مدكم بالمعطيات التالية :

تتولّى مصالح الوزارة دراسة المطالب المماثلة المحالة عليها من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري باعتبار أنّ المعاهد العليا للعلوم الفلاحية تندرج ضمن مؤسسات التعليم العالي ذات الإشراف المزدوج بين الوزارتين.

هذا، ولم تتلق مصالحنا طلب إحداث معهد عال للفلاحة بولاية سليانة.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".